p-ISSN: 2307-1583
e-ISSN: 2789-326X



العدد 62 - المجلد 11 - أيار/ مايو 2023
Issue 62 - Volume 11 - May 2023

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations
دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

ملف

الدبلوماسية المائية والنزاعات المائية العابرة للحدود

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

صندوق بريد: 10277

منطقة 70 شارع الطرفة، الدوحة، قطر

هاتف 00974 4035 6888

Arab Center For Research & Policy Studies

PO Box: 10277

Al Tarfa Street, Doha, Qatar

Phon: 00974 4035 6888

أو على البريد الإلكتروني للمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

صورة الغلاف

بهجت إسكندر (سورية)

مصور فوتوغرافي، مقيم في هنغاريا منذ عام 1967، ويحمل جنسيتها. أقام العديد من المعارض الفردية، وشارك في العديد من المعارض الجماعية في بلدان عدة، منها هنغاريا، ومصر، والجزائر، وقطر، وكندا، والولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وبلغاريا. حصل على العديد من الجوائز والأوسمة تقديرًا لأعماله الفنية، آخرها وسام الاستحقاق الرئاسي الهنغاري لعامي 2008 و2012 و"جائزة كوشوت 2022" ضمن احتفال هنغاريا بالعيد الوطني.



العدد 62 - المجلد 11 - أيار/ مايو 2023
Issue 62 - Volume 11 - May 2023

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



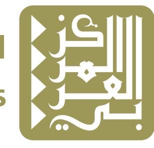
العدد 62 - المجلد 11 - أيار/ مايو 2023
Issue 62 - Volume 11 - May 2023

Special Issue
Water Diplomacy and Trans-boundary Water Conflicts: Theoretical Introduction and Arab Cases 5

Guest Editor: Mohammad Al-Saidi

ملف
الدبلوماسية المائية والنزاعات المائية العابرة للحدود: مقدمات نظرية وحالات عربية

المحرر الضيف: محمد السعيدي



المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمعٍ بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علميةً، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسِّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

ملف

الدبلوماسية المائية والنزاعات المائية العابرة للحدود: مقدمات نظرية وحالات عربية

المحرر الضيف: محمد السعيدي

Special Issue

Water Diplomacy and Trans-boundary Water Conflicts: Theoretical Introduction and Arab Cases

Guest Editor: Mohammad Al-Saidi



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/ZRVS3367

محمد السعيدي | Mohammad Al-Saidi*

المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية: من النزاع إلى تقاسم المنافع والتعاون الإقليمي

Transboundary Waters in the Arab Region: From Conflict to Benefit-Sharing and Regional Cooperation

يرتكز هذا العدد الخاص على المناقشات الأكاديمية في مجال التعاون المائي والدبلوماسية. وقد حظيت تلك المناقشات بالاهتمام في العقود الماضية؛ بفعل التهديدات المتنامية، التي يواجهها استخدام الموارد المائية المشتركة. يجمع هذا العدد الخاص إسهامات مهمة تهدف إلى فهم تحدّيات التعاون في ملف المياه العابرة للحدود وآفاقها في المنطقة العربية. وتوضح مواده أن تعاون المنطقة العربية على مستوى المياه أمر لا غنى عنه، عبر استراتيجيات أكثر انخراطًا في مجال دبلوماسية المياه والتعاون الإقليمي. لقد تأثّرت الدول العربية مؤخّرًا بسياسات الهيمنة الخارجية، التي فرضتها الدول المجاورة فيما يتعلّق بالمياه، ولم تعثر في كثير من الأحيان على الاستجابات المناسبة. فتطوّر القانون الدولي للمياه لم يكن كافيًا لحلّ النزاعات بين الدول على نحو فاعل. لكنّ هذا العدد يبيّن أيضًا أن دبلوماسية المياه وحدها لا تكفي لحلّ مشكلات المياه المتعدّدة الأوجه في المنطقة. إن كثيرًا من هذه المشكلات نتجت من عقود من الفشل في تطوير الإدارة المستدامة للمياه، وتنميتها على المستوى المحلي.

كلمات مفتاحية: التعاون المائي، الدبلوماسية المائية، المياه العابرة للحدود، العالم العربي.

This special issue focuses on academic discussions in the field of water cooperation and diplomacy, which have garnered increased attention in recent decades due to growing threats to the use of shared water resources. The contributions in this special issue aim to understand the challenges of transboundary water cooperation and its prospects in the Arab region. The materials illustrate how water cooperation in the Arab region is essential, necessitating more engaged strategies in water diplomacy and regional collaboration. Arab countries have recently been affected by external dominance policies imposed by neighbouring countries regarding water, often struggling to find appropriate responses. The evolution of international water law has not been sufficient to effectively resolve conflicts between countries. However, this issue also highlights that water diplomacy alone is insufficient to address the multifaceted water issues in the region. Many of these problems stem from decades of failure to develop sustainable water management at the local level.

Keywords: Water Cooperation, Water Diplomacy, Transboundary Water, Arab World.

* أستاذ مشارك، مركز التنمية المستدامة، كلية العلوم والآداب، جامعة قطر.
Associate Professor, Center for Sustainable Development, College of Arts and Sciences, Qatar University.
Email: malsaidi@qu.edu.qa

أهمية المياه العابرة للحدود

من المعروف أنّ بلدانًا كثيرة تعوّل على موارد المياه المشتركة، إذ يعيش أكثر من 40 في المئة من سكان العالم في أحواض مائية مشتركة. ويتقاسم أهالي المنطقة العربية ثلثي الموارد المائية، وهناك 27 حوضًا مشتركًا للمياه السطحية. ويبلغ عدد الدول العربية المتشاطئة ذات المسطّحات المائية المشتركة 14 دولة من أصل 22[1]. لذلك، يغدو التعاون العابر للحدود في قضايا استخدام المياه أمرًا مهمًا جدًا، حتى إنه أُدرِج في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في الهدف 6.5 الذي ركّز على إيجاد تدابير مؤسساتية ورصد التقدّم المتحقّق على مستوى التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. لقد كان التعاون في ملف المياه الدولية هو القاعدة على مرّ التاريخ، عبر استخدام القانون الدولي والدبلوماسية واتفاقيات تقاسم المياه بين الدول.

لكنّ هذا التعاون بات الآن أشدّ صعوبة؛ بفعل التنافس المتنامي على الموارد المائية. إذ إنّ عوامل مثل تغيّر المناخ والنموّ السكاني، واستنزاف الموارد المائية وتدهورها بسبب سوء إدارة عدد من الأنهار العابرة للحدود في المنطقة العربية، تقف خلف عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المرتبطة باستخدام المياه وتوزيعها. وقد حظيت مسألة التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في المنطقة مؤخرًا بجاذبية كبيرة، في ضوء التوتّرات المتنامية بفعل استخدام الموارد المائية في الأحواض الكبرى. في موازاة ذلك، تشهد المنطقة تزايد مشكلات المياه المحلية، بسبب ندرة الموارد وسوء الإدارة. وفي غضون العقود المقبلة، ستظهر للعيان نتائج الضغوط المائية الداخلية والخارجية. وسيشكّل ذلك اختبارًا لقدرات الدول العربية على إصلاح قطاعاتها المائية والتعامل مع الدولة المجاورة عبر دبلوماسية المياه، من أجل تحقيق التعاون الأمني والنتائج المفيدة.

دبلوماسية المياه وتقاسم المنافع

يرتكز هذا العدد الخاص على المناقشات الأكاديمية في مجال التعاون المائي والدبلوماسية. وقد حظيت تلك المناقشات بالاهتمام في العقود الماضية؛ بفعل التهديدات المتنامية، التي يواجهها استخدام الموارد المائية المشتركة. إن الفرضية الأساسية التي تمخّضت عن مثل هذه المناقشات هي عدم توافر حلّ فريد يمكن أن يحقّق تعاونًا فوريًا في مجال المياه العابرة للحدود. هكذا، يغدو التعاون المائي مقاربة متعدّدة الأوجه، تتضمّن اختبار القضايا والجهات الفاعلة، في سبيل بناء علاقات أكثر سلمية بين الدول، ترتبط بقضايا المياه. إن دبلوماسية المياه، بالمعنى الأعمّ، مصطلح يلخّص المحاولات التي يبذلها الأكاديميون والمهنيون للإسهام في التعاون السلمي وحلّ النزاعات، التي تنشب بين مستخدمي المياه في شتى المستويات.

وتكتسب دبلوماسية المياه، في سياق المياه العابرة للحدود، أهمية كبيرة في ظل غياب سلطة دولية يمكنها أن تفرض اللوائح أو تتّخذ قرارًا فوريًا في مسألة تقاسم المياه. من هنا، ناقشت الأدبيات الأكاديمية دبلوماسية المياه واتّسعت حدودها المفاهيمية خلال العقود الماضية. لقد بات يُنظر إليها الآن بوصفها مقاربة فاعلة ومتعدّدة، تهدف إلى تسهيل التعاون في مجال المياه. هذا يعني أن مفاهيم دبلوماسية المياه تسعى إلى مساعدة الدول الوطنية على إبرام اتفاقيات ذات منفعة متبادلة، تقوم على تدابير غير عنيفة[2]. وتمثّل الدول ذات الهيمنة المائية تحدّيًا رئيسًا لدبلوماسية المياه؛ لأنها تهدّد السلام وتحرّض على النزاعات[3]. وتفسّر نظريات كثيرة الهيمنة المائية وأسبابها المتصوّرة وأدوارها المعيارية وعلاجاتها المناسبة[4]. ولمواجهة الهيمنة المائية، تقترح الدبلوماسية المائية أو دبلوماسية المياه مجموعة مختلفة من الحلول، كالاتفاقيات الدولية للأنهار العابرة للحدود[5].

لقد سعى الأكاديميون، على مرّ السنين، إلى تجاوز مركزية الدول في تصوّر دبلوماسية المياه. هكذا، باتت المفاهيم المعاصرة لدبلوماسية المياه تشمل أيضًا الجهات الفاعلة غير الحكومية والمنظّمات الدولية. مع ذلك، بالغت المناقشات الأكاديمية في التركيز على قضايا تقاسم المياه، مع أن المياه العابرة للحدود استُخدمت في عدد من الخدمات البيئية والاقتصادية. في موازاة ذلك، ثبَت أن التركيز على قضايا تقاسم المياه، فحسب، لن يكون كافيًا لتحقيق تعاون شامل في مجال المياه. لقد طُرح تطوّر مفاهيمي رئيس في هذا المجال عبر فكرة تقاسم المنافع، وهي تُخفي مركزية قضايا المياه وراء البنية النظرية للمنافع. إن هذه المنافع هي مخرجات استخدام المياه، التي يمكن التفاوض

1 UN-ESCWA & BGR, *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia* (New York, 2013), accessed on 23/4/2023, at: http://tinyurl.com/yc798zp6

2 Shafiqul Islam & Amanda C. Repella, "Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Manage Complex Water Problems," *Journal of Contemporary Water Research & Education*, vol. 155, no. 1 (2015); Jacob D. Petersen-Perlman & Jennifer C. Veilleux & Aaron T. Wolf, "International Water Conflict and Cooperation: Challenges and Opportunities," *Water International*, vol. 42, no. 2 (2017).

3 Jeroen F. Warner & Mark Zeitoun, "International Relations Theory and Water Do Mix: A Response to Furlong's Troubled Waters, Hydro-Hegemony and International Water Relations," *Political Geography*, vol. 27, no. 7 (2008).

4 Jeroen Warner et al., "Transboundary 'Hydro-Hegemony': 10 Years Later," *WIREs Water*, vol. 4, no. 6 (2017).

5 James Kraska, "Sharing Water, Preventing War—Hydrodiplomacy in South Asia," *Diplomacy & Statecraft*, vol. 20, no. 3 (2009).

عليها وتقاسمها، عوض النزاعات على كميات المياه[6]. وقد تركت وجهة النظر الخاصة بتقاسم المنافع، الباب مفتوحًا أمام تحديد أصول المنافع، إذ إنها يمكن أن تأتي من الاستخدام المباشر أو غير المباشر للمياه. ويُنظر إلى دبلوماسية المياه وتقاسم المنافع بوصفهما مقاربتين متعدّدتَي المسارات ومتداخلتَي التخصّصات، هدفهما تحقيق التعاون عبر الحدود. ويمكن أن تسفر المفاوضات وشبكات الدول والجماعات والمستفيدين، عن اتفاقيات مفيدة وحلّ النزاعات والعمل على منع نشوب نزاعات مشابهة، فضلًا عن تقوية قواعد القانون الدولي.

توسيع منظور التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

تتّسم التحليلات الأكاديمية لقضايا المياه العابرة للحدود بالتحوّل، في عصر شكّله التغيّر البيئي العالمي المتمثّل في المخاطر المناخية وزيادة التكامل بين الاقتصادات والجماعات عبر الدول. لقد كانت دراسات التعاون المائي تتمحور تاريخيًا حول الدولة، وتقتصر على القضايا المتعلّقة بالمياه فضلًا عن حدود الأحواض. لكنّ المخاوف الرئيسة في الأحواض (العابرة للحدود) لا ترتبط أحيانًا بتوافر المياه، بل يمكن أن تضمّ مسائل أخرى كالمغذّيات أو الترسيب أو الفيضانات. لذا، يمكن توسيع نطاق خيارات تقاسم المنافع لتضمّ قطاعات رئيسة كالزراعة والطاقة، الأمر الذي يمكن أن يوفّر آليات إضافية من شأنها حلّ النزاعات وتطوير الأحواض[7]. إن التعاون بين الدول المطلّة على المسطّحات المائية المشتركة يحتاج إلى تحليلات دقيقة ومقاربة أكثر شمولًا. ويعكس التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، في كثير من الأحيان، تعاونًا إقليميًا أوسع نطاقًا. إن التعاون الإقليمي يتضمّن وضع تدابير للتكامل يمكنها أن تسهّل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، وبصفة عامة، التعاون الإقليمي الخاص بالموارد المشتركة[8].

6 Undala Alam, Ousmane Dione & Paul Jeffrey, "The Benefit-Sharing Principle: Implementing Sovereignty Bargains on Water," *Political Geography*, vol. 28, no. 2 (2009); Claudia W. Sadoff & David Grey, "Beyond the River: The Benefits of Cooperation on International Rivers," *Water Policy*, vol. 4, no. 5 (2002).

7 Shokhrukh-Mirzo Jalilov, Olli Varis & Marko Keskinen, "Sharing Benefits in Transboundary Rivers: An Experimental Case Study of Central Asian Water-Energy-Agriculture Nexus," *Water*, vol. 7, no. 9 (2015).

8 Maurice Schiff & L. Alan Winters, "Regional Cooperation, and the Role of International Organizations and Regional Integration," *Policy Research Working Paper 2872*, World Bank, 2002; Halla Qaddumi, "Practical Approaches to Transboundary Water Benefit Sharing," *Working Paper 292*, Overseas Development Institute (ODI), July 2008.

ولكي يُكتَب النجاح للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود، يجب التعامل مع أحواض المياه بوصفها أحواضًا للموارد من شأنها توفير مجموعة متنوّعة من فرص التعاون بين الدول، في مجال المياه والموارد الطبيعية الأخرى، كالطاقة والأرض[9]. ويمكن البلدان المتشاطئة أن تكثّف التعاون الذي يشمل كل الموارد الكائنة داخل الحوض، سواء كانت متّصلة بالحوض (كالأنهار أو بعض مسطّحات المياه الجوفية) أو بالمسطّحات المائية الأخرى داخل حدود الحوض. ويمكنها، أيضًا، أن تستهدف التعاون الإقليمي عبر تحقيق مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي والمؤسساتي. ومن شأن ذلك أن يكون أكثر فائدة وفاعلية من الناحية الاقتصادية، في مجال التصدّي للتحدّيات المستقبلية المشتركة، من نحو الضغوط الناجمة عن التغيّر المناخي والإقليمي.

هذا العدد

يجمع هذا العدد الخاص إسهامات مهمة تهدف إلى فهم تحدّيات التعاون في ملف المياه العابرة للحدود وآفاقها في المنطقة العربية. وتوضح مواده أن تعاون المنطقة العربية على مستوى المياه أمر لا غنى عنه، عبر استراتيجيات أكثر انخراطًا في مجال دبلوماسية المياه والتعاون الإقليمي. لقد تأثّرت الدول العربية مؤخّرًا بسياسات الهيمنة الخارجية، التي فرضتها الدول المجاورة فيما يتعلّق بالمياه، ولم تعثر في كثير من الأحيان على الاستجابات المناسبة. فتطوّر القانون الدولي للمياه لم يكن كافيًا لحلّ النزاعات بين الدول على نحو فاعل. لكنّ هذا العدد يبيّن أيضًا أن دبلوماسية المياه وحدها لا تكفي لحلّ مشكلات المياه المتعدّدة الأوجه في المنطقة. إن كثيرًا من هذه المشكلات نتجت من عقود من الفشل في تطوير الإدارة المستدامة للمياه، وتنميتها على المستوى المحلي.

تشرح دراسة المراجعة، التي أعدّها حسام حسين وآخرون، المفاهيم والتطوّرات والمزايا الأساسية لدبلوماسية المياه؛ إذ ركّز المؤلّفون على توافر تعريفات متعدّدة لدبلوماسية المياه. ويعرض أحدث تلك التعريفات فهمًا واسعًا لدبلوماسية المياه، بوصفها مقاربة متعدّدة الجهات الفاعلة ومتعدّدة المستويات، تعالج التعاون في مجال المياه والسلام والاستقرار الإقليميين. لقد نما مجال دبلوماسية المياه ليضمّ منظورات مختلفة تتعلّق بكيفية بلوغ التعاون، عبر أدوات الدبلوماسية المقترحة. وتبيّن المراجعة أن بناء المؤسّسات المتخصّصة بإدارة المياه العابرة للحدود، ليس سوى جزء واحد من دبلوماسية

9 Mohammad Al-Saidi & Amr Hefny, "Institutional Arrangements for Beneficial Regional Cooperation on Water, Energy and Food Priority Issues in the Eastern Nile Basin," *Journal of Hydrology*, vol. 562 (2018).

المياه. ويُعدّ التطوير المشترك للبيانات وجمعها وتبادلها ركيزة أخرى لدبلوماسية المياه. ويجب السعي إلى إشراك المجتمعات المحلية والمتضرّرة في التعاون الخاص بالمياه العابرة للحدود. ويناقش المؤلفون أيضًا قضية مثيرة للجدل تتعلّق بمشاركة أطراف ثالثة في دبلوماسية المياه. وفي حين توجد بعض الأمثلة الجيدة على مشاركة هذا الطرف الثالث، كدور اليونسكو أو بعض الجهود، التي يبذلها البنك الدولي، تتطلّب دبلوماسية المياه الناجحة مشاركة البلدان المتشاطئة في عملية التعاون في مجال المياه.

أما دراسة جوني عاصي، التي عالجت دور محكمة العدل الدولية في تطوير القانون الدولي للمياه، فهي تشير إلى تعزيز مشاركة المحكمة المذكورة في نزاعات المياه العابرة للحدود. وتوضح بعض قضايا المياه التي تدخّلت فيها المحكمة، وتلك التي اختارت عدم التدخل فيها. ويبدو أن مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول يشكّل حجر الزاوية في القانون الدولي للمياه. وفيما يتعلّق بالاستدامة، ركّزت المحكمة على آثار النمو الاقتصادي وحماية البيئة وحماية مصالح الأجيال القادمة. وتحدّثت أيضًا عن بعض القضايا التي لم تُنهِ المحكمة معالجتها إلى الآن، مثل مشكلات السيادة وحقوق البيئة والأقليات والسكان الأصليين.

وتبيّن دراسات الحالة، التي يتضمّنها هذا العدد الخاص، التحدّيات التي تواجهها دبلوماسية المياه والقانون الدولي للمياه، في سبيل حلّ النزاعات المائية العابرة للحدود. وتوضح مشكلات المياه المحلية للأنهار الرئيسة في المنطقة العربية. إذ تعالج دراسة عبد الكريم داود حوض دجلة والفرات، وتُعدّ تحليلًا تاريخيًا جيوبوليتيكيًا قيّمًا للنزاع المائي العابر للحدود. وتقدّم حلولًا للمشكلة تستند إلى إصلاحات قطاع المياه المحلية في سورية والعراق. ويُظهِر تحليل داود الاستخدام المحدود لدبلوماسية المياه، في حوض دجلة والفرات من جهة وحوض دجلة والفرات وشط العرب من جهة أخرى، إذ تبقى التدابير المؤسساتية لإدارة المياه العابرة للحدود متخلّفة. بيد أن الدراسة ترى أن المقاربة المبنية على السيادة المطلقة والمفاهيم المتّصلة بالأمن، غير مفيدة. عوض ذلك، يسلّط داود الضوء على أهمية تعزيز أدوات دبلوماسية المياه في المنطقة، فضلًا عن الاستثمار في السياسات المائية المحلية السليمة، تلك التي تعالج زيادة الطلب على المياه، لا سيما في الزراعة وتحسين كفاءة استخدام المياه.

وتُظهر حالتا دجلة والفرات والنيل أن بناء السدود في دول المنبع يمثّل مصدرًا رئيسًا للتوتّرات. ويُعدّ النزاع الذي طال أمده في حوض النيل الشرقي مثالًا توضيحيًا على ذلك. وتحلّل دراسة محمد السعيدي ومحمد بشير الجدل الشعبي والأكاديمي الدائر حول بناء سد النهضة في إثيوبيا. فهي تكشف أن النزاع في النيل بسبب هذا السد متجذّر في الموروثات التاريخية والقانونية المتعلّقة بالاستعمار والتطلّعات الوطنية والجغرافيا السياسية. ويعكس النزاع في شرق النيل التغيّر الذي طرأ على القضايا والجهات الفاعلة في الحوض، في سياق المنافسة المتنامية على استخدام مياه النيل في عدد من القطاعات. وتوضح هذه الدراسة أيضًا أن سد النهضة ليس مسألة تقنية خالصة متعلّقة بتشغيل السد. فضلًا عن ذلك، تدحض بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة الخاصة بتأثيرات هذه المسألة، أو الطرق الممكنة التي تكفل حلّ النزاع. ويكشف التحليل الذي تقدّمه بعض الشكوك المتعلّقة بعواقب بناء السد، والإيمان بدبلوماسية المياه في الحوض. مع ذلك، يبقى التعاون في مجال المياه السبيل الوحيد القابل للتطبيق من أجل حلّ هذا النزاع.

أما الدراسة، التي أعدّها غسان الكحلوت، فهي تقدّم تقييمًا مهمًا للتحدّيات المتعدّدة التي يواجهها قطاع المياه في مصر. وعلى الرغم من أن آثار النزاع على المياه العابرة للحدود في نهر النيل ما زالت غير مؤكدة، فإن التوقّعات تشير إلى أنها ستُفاقِم الضغط على وضع المياه المحلية في مصر، الذي يعاني الهشاشة حقًا. ويستعرض الكحلوت السياسات الحديثة للمياه في مصر، التي باتت تميل إلى الإدارة المتكاملة للمياه واستخدامها في الزراعة، فضلًا عن تلوّث المياه. وإذا أخذنا في الاعتبار بعض العوامل كالنمو السكاني والاقتصادي، فإن الإصلاحات المائية الحديثة ومشاريع البنية التحتية في مصر، قد لا تكون كافية لسدّ الفجوة المائية. من هنا، تقدّم الورقة توصيات تتعلّق بمقاربة متعدّدة المستويات، يمكنها أن تقوّي القطاع المائي المصري، في مواجهة تنامي استخدام المياه محليًا، فضلًا عن الضغوط العابرة للحدود.

أخيرًا، يقدّم حسين عبد المنعم عميري وصفًا للمصير التراجيدي لأهم أنهار لبنان، نهر الليطاني. يعاني هذا النهر التلوّث وسوء الإدارة والإهمال بفعل المشكلات المؤسساتية والسياسية في لبنان. وتكمن بعض عواقب هذا الأمر في فقدان الأرزاق الزراعية أو تدمير النظم البيئية المفيدة. وتوضح الدراسة بعض الحلول المستندة إلى المشاركة الواسعة للمجتمعات المتضرّرة، مثل المزارعين والحكم الرشيد لموارد الأرض والمياه. وتشير إلى وجود حلول مجدية لمشكلة تمويل استثمارات البنية التحتية للخزن أو معالجة المياه، مثل مقايضة الديون بالطبيعة أو التعاون بين مستخدمي المياه أو تعبئة مجتمعات المهاجرين. وتخلص إلى أن إعادة التأهيل التدريجي لهذا المصدر المائي الحيوي هي من الأعمال المهمّة الملقاة على عاتق الدولة اللبنانية والمجتمعات المحلية.

ملاحظات ختامية

على وجه الإجمال، أظهرت المشاركات التي تضمّنها هذا العدد الخاص المزايا الأكاديمية والعملية الخاصة بمجال دبلوماسية المياه، لا سيما دراسة مشكلات المياه العابرة للحدود في المنطقة. وفي حالات كثيرة، تجلّى دور دبلوماسية المياه والقانون الدولي للمياه في حلّ قضايا المياه العابرة للحدود، على الرغم من أن التطبيقات على الحالات العربية ما زالت شحيحة. إن مواصلة تطوير دبلوماسية المياه لدمج مزيد من الأدوات والقضايا خارج الدول وقضايا تقاسم المياه تبدو واعدة، في سبيل حلّ المشكلات المعقّدة التي تكتنفها النزاعات المائية المعاصرة. وبالمثل، يُتوقّع أن يتطوّر القانون الدولي للمياه ليشمل مجالات وحالات تطبيقية جديدة. ولمّا كانت كل الدراسات، التي يضمّها هذا العدد، قد اتفقت على محدودية الحلول الأمنية لمشاكل المياه العابرة للحدود، يمكن القول إن دبلوماسية المياه هي السبيل القابل للتطبيق من أجل المضيّ قدمًا في حلّ قضايا المياه العابرة للحدود في المنطقة. إن نزاعات المياه العابرة للحدود، التي سلط هذا العدد الضوء عليها، تركّز إلى حد بعيد على عواقب الطموحات، التي تراود بلدان المنبع، فيما يتعلّق بتطوير الأنهار. هكذا، تدعم قضية الطاقة الكهرومائية الحاجة إلى مقاربات متعدّدة الأوجه، يمكنها أن تعزّز التعاون والحلول الملائمة للسياق، التي تراعي الظروف البيئية والهيدرولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة في حوض بعينه.

ولا ترتبط حلول أزمات المياه في الشرق الأوسط بالتعاون في مجال المياه العابرة للحدود فحسب. لقد باتت الإدارة الجيدة لقطاع المياه، من خلال سياسات المياه القائمة على الاستدامة، أشد أهمية من أي وقت مضى. هكذا، أظهر هذا العدد حجم الضغوط المتنامية على الموارد المائية الداخلية بفعل النمو السكاني والاقتصادي، فضلًا عن سوء الإدارة واستراتيجيات الهيمنة المائية في بلدان المنبع. من هنا، تقف الدول العربية عند مفترق طرق، تحتاج فيه إلى أن تُظهِر اهتمامًا كبيرًا بالإدارة الرشيدة لمواردها المائية، التي تتعرّض للنضوب، والانخراط في دبلوماسية المياه بمزيد من الحيوية.

المراجع

Alam, Undala, Ousmane Dione & Paul Jeffrey. "The Benefit-Sharing Principle: Implementing Sovereignty Bargains on Water." *Political Geography*. vol. 28, no. 2 (2009).

Al-Saidi, Mohammad & Amr Hefny. "Institutional Arrangements for Beneficial Regional Cooperation on Water, Energy and Food Priority Issues in the Eastern Nile Basin." *Journal of Hydrology*. vol. 562 (2018).

Islam, Shafiqul & Amanda C. Repella. "Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Manage Complex Water Problems." *Journal of Contemporary Water Research & Education*. vol. 155, no. 1 (2015).

Jalilov, Shokhrukh-Mirzo, Olli Varis & Marko Keskinen. "Sharing Benefits in Transboundary Rivers: An Experimental Case Study of Central Asian Water-Energy-Agriculture Nexus." *Water*. vol. 7, no. 9 (2015).

Kraska, James. "Sharing Water, Preventing War—Hydrodiplomacy in South Asia." *Diplomacy & Statecraft*. vol. 20, no. 3 (2009).

Petersen-Perlman, Jacob D., Jennifer C. Veilleux & Aaron T. Wolf. "International Water Conflict and Cooperation: Challenges and Opportunities." *Water International*. vol. 42, no. 2 (2017).

Qaddumi, Halla. "Practical Approaches to Transboundary Water Benefit Sharing." *Working Paper 292*, Overseas Development Institute (ODI). July 2008.

Sadoff, Claudia W. & David Grey. "Beyond the River: The Benefits of Cooperation on International Rivers." *Water Policy*. vol. 4, no. 5 (2002).

Schiff, Maurice & L. Alan Winters. "Regional Cooperation, and the Role of International Organizations and Regional Integration." *Policy Research Working Paper 2872*, World Bank, 2002.

UN-ESCWA & BGR. *Inventory of Shared Water Resources in Western Asia*. (New York, 2013). at: http://tinyurl.com/yc798zp6

Warner, Jeroen et al. "Transboundary 'Hydro-Hegemony': 10 Years Later." *WIREs Water*. vol. 4, no. 6 (2017).

Warner, Jeroen F. & Mark Zeitoun. "International Relations Theory and Water Do Mix: A Response to Furlong's Troubled Waters, Hydro-Hegemony and International Water Relations." *Political Geography*. vol. 27, no. 7 (2008).

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	المعرّف الرقمي DOI
2023-1-9	2023-3-6	2023-4-2	https://doi.org/10.31430/FSLL3761

حسام حسين | Hussam Hussein*
زوي كامبل | Zoe Campbell**
جوزفين ليذر | Josephine Leather***
باتريك رايس | Patrick Ryce****

دبلوماسية المياه: ما أهميتها؟ وكيف تعمل؟

Water Diplomacy: Its Importance and How Does It Work?

تثير الطبيعة المشتركة للموارد المائية العابرة للحدود، غالبًا، توترات حول تخصيصها واستخدامها، ما قد يؤدي إلى توتر العلاقات والتعاون بين الدول. ومع مشاركة 153 دولة في هذه الموارد عبر الحدود، فإن إدارة الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية على نحو مستدام وتعاوني أمرٌ بالغ الأهمية. وهذا يتطلب اتباع نهج منسق من خلال دبلوماسية المياه لتجنب تفاقم الصراعات. في حين تختلف تفسيرات دبلوماسية المياه، فمن الضروري تسليط الضوء على أهمية الدبلوماسية في تحقيق أهداف أوسع خارج نطاق إدارة المياه.

كلمات مفتاحية: دبلوماسية المياه، السياسة المائية، سياسة المياه، التعاون المائي.

The shared nature of transboundary water resources often raises tensions regarding their allocation and use, potentially leading to strained relations and cooperation among nations. With 153 countries involved in these cross-border resources, the sustainable and collaborative management of rivers, lakes, and groundwater layers becomes critically important. This necessitates a coordinated water diplomacy approach to avoid the escalation of conflicts. While interpretations of water diplomacy may vary, it is crucial to emphasize its significance in achieving broader goals beyond water management.



Keywords: Water Diplomacy, Water Policy, Water Politics, Water Cooperation.

* مدير تنفيذي، الجمعية العلمية الملكية، عمّان، وباحث مشارك في دبلوماسية المياه، جامعة أكسفورد (المؤلف المسؤول).
Executive Director, Royal Scientific Society (RSS), Amman, and ResearchAssociate in Water Diplomacy, University of Oxford (Corresponding Author). Email: hh.hussam.hussein@gmail.com

** باحثة، كلية سومرفيل، جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة.
Researcher, Somerville College, University of Oxford, Oxford. Email: zoe.campbell@some.ox.ac.uk

*** باحثة، كلية سومرفيل، جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة.
Researcher, Somerville College, University of Oxford, Oxford. Email: josephine.leather@some.ox.ac.uk

**** باحث، كلية سومرفيل، جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة.
Researcher, Somerville College, University of Oxford, Oxford. Email: patrick.ryce@some.ox.ac.uk

مقدمة

يعبر معظم منظومات الموارد المائية العذبة حدود الولاية القضائية؛ إذ تتشارك 153 دولة في أنهار وبحيرات وخزانات مياه جوفية عابرة للحدود، على سبيل المثال، في المنطقة العربية، أكثر من 60 في المئة من موارد المياه السطحية، تنشأ من خارج المنطقة. وقد تؤدي الطبيعة المشتركة لهذه الموارد إلى توتر بشأن تخصيصها واستخدامها، ما قد يفضي إلى تأزيم العلاقات والتعاون بين الدول، أو إلحاق الضرر بها. وهذا يجعل الإدارة المنسقة والمستدامة لهذه الموارد من خلال دبلوماسية المياه أمرًا حيويًا. لذلك، تراجع هذه الدراسة الموجزة مفهوم دبلوماسية المياه وأهميتها وتطبيقها.

أولًا: تعريف المصطلح

ظهر مفهوم دبلوماسية المياه في تسعينيات القرن الماضي، مع تركيز ليس على الجانب التقني لإدارة المياه، بل على خلفيتها السياسية وانعكاساتها[1]. كان تعريف هذه الممارسة مسألةً معقدةً وكثيرةَ التناول، بسبب تنوّع الفاعلين والأطر والتخصصات والسياقات المعنية. وعلى الرغم من ذلك، فغالبًا ما يُستخدَم المصطلح من دون سياق، كـ "كلمة طنانة"[2]، كما يحدث غالبًا مع المصطلحات الجديدة و"الكلمات الطنانة"، ما يؤدي غالبًا إلى إثارة أسئلة حول فائدتها[3].

ترى هذه الدراسة أنّ دبلوماسية المياه مصطلح مفيد، ويمكن أن يكون مصطلحًا مفيدًا، إذا ما عُرِّفَ بوضوح. فمن شأن تعريف واضح وموجز أن يُضفي قيمة على العملية بوصفها مفهومًا منتجًا يمكن استخدامه على النحو المناسب. ولذلك، فإننا ننظر أولًا في كيفية تعريف الأدبيات بهذا المصطلح إلى الآن. ومن هنا، نحدّد أربع طرائق رئيسة عُرِّفَت بها دبلوماسية المياه: تعريف متوجّه نحو العملية، وتعريف متركّز على المياه، وتعريف من خارج القضايا المتعلّقة بالمياه، والتعريف الجامع الأحدث الذي يحاول أن يشتمل على كل ما سبق.

1 Jenniver Sehring et al., "Diving into Water Diplomacy-Exploring the Emergence of a Concept," *Diplomatica*, vol. 4, no. 2 (August 2022), pp. 200-221.

2 Ibid.

3 Hussam Hussein & Fatine Ezbakhe, "The Water-Employment-Migration Nexus: A Buzzword or a Useful Framework?" *Development Policy Review*, vol. 41, no. 5 (November 2022).

1. موضوعات دبلوماسية المياه الأساسية الأربعة في الأدبيات التي تناولتها

الموضوع	الجانب
تُعَرَّف دبلوماسية المياه من خلال الفاعلين المعنيين والمستويات التي تقتضيها، أي المحلية، الإقليمية، الدولية.	تعريف متوجّه نحو العملية[4]
دبلوماسية المياه هي عملية تتطلّع إلى تحسين إدارة موارد المياه وزيادة التعاون في شأنها.	تعريف متركّز على المياه[5]
لدبلوماسية المياه مدى واسع، يتمثّل في إحلال السلام والاستقرار الإقليميين، وربما تعزيز التكامل الإقليمي.	تعريف واسع/ من خارج القضايا المتعلّقة بالمياه[6]
دبلوماسية المياه هي عملية لها مستويات عدّة وفاعلون منوعون، وتهدف إلى حلّ قضايا المياه وصراعاتها والمساهمة في تكاملٍ وتعاونٍ إقليميّين واسعين.	التعريف الجامع[7]

يتمحور التعريف الأول الموجّه نحو العملية حول ما تبدو عليه عملية دبلوماسية المياه؛ وهذا يشمل بصورة أساسية الفاعلين وأصحاب المصلحة المعنيين، وعلى أي مستوى يحدث هذا. فهناك العديد من المستويات للعملية الدبلوماسية، وغالبًا ما تُجمَع في مسارات. تتضمن دبلوماسية المسار 1 مناقشات رسمية بين القادة السياسيين والعسكريين (دولة لدولة). وتتضمن دبلوماسية المسار 2 حوارًا غير رسمي بين مجموعات غير حكومية، مثل الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. ويشكّل مزيج من هاتين المجموعتين دبلوماسية المسار

4 Eliška Tomalová & Eliška Ullrichová, "Water Diplomacy-The New Modus Operandi of EU Diplomacy? Innovative Methods in Diplomatic Practice," *The Hague Journal of Diplomacy*, vol. 16, no. 4 (July 2021).

5 Martina Klimes et al., "Water Diplomacy: The Intersect of Science, Policy and Practice," *Journal of Hydrology*, no. 575 (August 2019), pp. 1362-1370.

6 Kata Molnar et al., *Preventing Conflicts, Fostering Cooperation-The Many Roles of Water Diplomacy* (UNESCO's International Centre for Water Cooperation (ICWC) at SIWI, Stockholm, Sweden and the UNESCO's International Centre for Water Resources and Global Change (ICWRGC), Koblenz, Germany, 2017); Susanne Schmeier & Zaki Shubber, "Anchoring Water Diplomacy-The Legal Nature of International River Basin Organizations," *Journal of Hydrology*, vol. 567 (December 2018), pp. 114-120.

7 Marko Keskinsen, Erik Salminen & Juho Haapala, "Water Diplomacy Paths - An approach to Recognise Water Diplomacy Actions in Shared Waters," *Journal of Hydrology*, vol. 602, no. 1 (July 2021), pp. 126737; Sehring et al., pp. 200-221.

1.5، في حين تتضمن دبلوماسية المسار 3 مجموعات خاصة وأفرادًا على مستوى القاعدة الشعبية. يتمسّك تومولوفا وأولريكوفا[8] بتعريف موجّه نحو العملية، حيث يستخدمان المستوى الذي تجري فيه دبلوماسية المياه باعتباره السمة المميزة الرئيسة لهذه الدبلوماسية. وهما تريان أنَّ دبلوماسية المياه تشمل كل المستويات من المشاريع الصغيرة على المستوى المحلي، إلى العلاقات الدبلوماسية الرسمية والمفاوضات بين الدول. وبهذا، يُنظر إلى دبلوماسية المياه باعتبارها عملية متعددة المسارات.

يتمحور التعريف الثاني لدبلوماسية المياه حول المياه. ويركّز هذا التعريف على الكيفية التي تحلّ بها دبلوماسية المياه القضايا المتعلقة بالمياه وتعزّز التعاون في مجال المياه وإدارتها. يعرّف كلايمس وآخرون[9] دبلوماسية المياه باعتبارها "عملية تؤدي إلى إقامة و/ أو إلى تعزيز التعاون على موارد المياه العذبة المشتركة"، في حين يعرّفها الزارعي وآخرون[10] بأنّها "مقاربة مبتكرة وأداة استراتيجية لحلّ قضايا المياه على المستويات المحلية والعابرة للحدود حين تتصاعد النزاعات على المياه في الموارد المائية المشتركة". وترى هونوكونين وليبونين[11] أن دبلوماسية المياه تتحدد بدقة في مجال القضايا المتعلقة بالمياه بين الدول. وفي بعض الأحيان، لا يختلف هذا النوع من التعريف كثيرًا عن التعاون في مجال المياه، وغالبًا ما استُخدم المصطلحان بالتبادل.

يمضي التعريف الثالث إلى أبعد من التركيز الأحادي على القضايا المتعلقة بالمياه. وترى مولنار وآخرون[12] أن لدبلوماسية المياه هدفًا نهائيًا أوسع بكثير مما توحي به التعريفات المتمحورة حول المياه. ويُنظر إلى دبلوماسية المياه باعتبارها ذات نطاق واسع، يمكن أن يكون سببًا في التعاون الإقليمي والسلام والاستقرار. وتقر شماير وشوبر[13] أيضًا بهذا المدى الواسع لدبلوماسية المياه، وتتفهمان أنّها "تعزّز التعاون في ما يتعلق بالإدارة المشتركة لتلك الموارد، بل، في ما يتعلق بأهداف تتجاوز قطاع المياه، أي الاستقرار والسلام الإقليميين". ويقر الاتحاد الأوروبي بإمكانية أن تحل دبلوماسية المياه قضايا خارج قطاع المياه، مؤكدًا "الانخراط الدبلوماسي في مجال المياه، لا سيما التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، أداة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار"[14]. ويدرك هذا الفهم لدبلوماسية المياه ما لديها من قدرة تتعدى مجرد التعاون في مجال المياه وتحسين إدارتها؛ إذ يمكن دبلوماسية المياه أن تساهم في التعاون والاستقرار والسلام والأمن الإقليمي الأوسع.

تميل البحوث الحديثة، عادةً، إلى اعتماد تعريف جامع لدبلوماسية المياه، يشمل التعريفات الثلاثة السابقة. وتُعرَّف دبلوماسية المياه باعتبارها تشمل كلًّا من القضايا المتعلقة بالمياه وقضايا أوسع، وتقع عبر مستويات متعددة، ومع فاعلين متعددين. ويشير كيسكينين وآخرون[15] إلى أنّ دبلوماسية المياه تتكوّن من خمسة جوانب رئيسة: سياسي ووقائي وتكاملي وتعاوني وتقني. وتعطي هذه الجوانب الخمسة تعريفًا عامًّا لدبلوماسية المياه، بوصفها "عملية ديناميّة ذات توجه سياسي، تهدف إلى منع التوترات المتعلقة بالمياه المشتركة وتخفيفها وحلّها من خلال الاستخدام المتزامن للأدوات الدبلوماسية والمعرفة المتعلقة بالمياه، وآلية التعاون عبر الدبلوماسية المتعددة المسارات". وتتخذ سيهرنغ وآخرون[16] مقاربة مشابهة بالاعتراف بتعقيد دبلوماسية المياه واتّساع نطاقها، فيعرّفونها باعتبارها: "العمليات والممارسات السياسية التداولية لمنع النزاعات وتخفيفها وحلّها بشأن موارد المياه العابرة للحدود، التي تجري من خلال ترتيبات لإدارة المياه المشتركة بتطبيق وسائل السياسة الخارجية، التي تنطوي عليها العلاقات الثنائية و/ أو المتعددة الأطراف خارج قطاع المياه وتجري على مسارات ومستويات مختلفة". تتضمن هذه التعريفات الأخيرة جوانب دبلوماسية المياه كلها، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمياه، مثل التعاون في مجال المياه والإدارة، إضافة إلى قضايا أوسع، لا سيما السلام والأمن والاستقرار.

من المهم الإشارة أيضًا إلى أنّ دبلوماسية المياه تُستخدم، غالبًا، بالتبادل مع المصطلحين التاليين: إدارة المياه، والتعاون في مجال المياه. وما يُعنى بإدارة المياه (عبر الحدود) هو تركّز المناقشات والمحادثات على قضايا المياه وحدها، في حين يركّز التعاون في مجال المياه، بدلًا من ذلك، على كيفية زيادة الموارد المائية والتوصّل إلى حلول مربحة للجانبين تتجاوز المفاوضات حول كميات المياه وحصصها من خلال التطرق إلى كيفية توزيع الفوائد من استخدام المياه. إنّ فهمنا

8 Tomalová & Ullrichová, pp. 471-479.

9 Klimes et al., pp. 1362-1370.

10 Soheila Zareie, O. Bozorg-Haddad & H. A Loáiciga, "A State-of-the-Art Review of Water Diplomacy," *Environment Development and Sustainability*, vol. 23, no. 1 (February 2021), p. 2338.

11 Tuula Honkonen & Annukka Lipponen, "Finland's Cooperation in Managing Transboundary Waters and the UNECE Principles for Effective Joint Bodies: Value for Water Diplomacy," *Journal of Hydrology*, vol. 567 (October 2018), pp. 320-331.

12 Molnar et al.

13 Schmeier & Shubber, pp. 114-120.

14 Council of the European Union, *Water in Diplomacy: Council Confirms EU's Commitment to Enhanced EU Engagement* (Brussels: 19/11/2021), accessed on 27/4/2023, at: https://bit.ly/46rIY32

15 Keskinsen, Salminen & Haapala, p. 126737, 3-4.

16 Sehring et al., p. 212.

لدبلوماسية المياه يتجاوز هذين المصطلحين من خلال التركيز على القضايا التي تُعنى بالسلام والأمن والاستقرار.

2. ما الذي يجعل دبلوماسية المياه مهمة؟

في تسعينيات القرن العشرين، حظيت سردية حروب المياه بتغطية واسعة في وسائل الإعلام. لكنّ البحث العلمي أظهر الحاجة إلى التردد حيال مثل هذه السردية، وبيّن أن التفاعلات العابرة للحدود حول المياه، كانت تاريخيًا تعاونية أكثر من كونها نزاعية. وعلى هذا الأساس، رأت ميروماتشي[17] أيضًا أنّ هنالك حاجة إلى أن نعتبر أنّ التعاون والنزاع على موارد المياه المشتركة يتعايشان. وخلال العقد الماضي، أُعيد إطلاق سردية حروب المياه، ورُبطت بتغير المناخ. فهذا الأخير، في شكله الجديد، سوف يؤثر سلبيًا في كميات الموارد المائية، ما يزيد، وفقًا لهذه السردية، خطر النزاعات والحروب على الموارد المائية المشتركة. وفي هذا السياق، باتت دبلوماسية المياه، من حيث المفهوم، أمرًا رائجًا، وتُستخدم على نحو متزايد منذ عام 2010، ردًا على سردية حروب المياه.

> في تسعينيات القرن العشرين، حظيت سردية حروب المياه بتغطية واسعة في وسائل الإعلام. لكنّ البحث العلمي أظهر الحاجة إلى التردد حيال مثل هذه السردية، وبيّن أن التفاعلات العابرة للحدود حول المياه، كانت تاريخيًا تعاونية أكثر من كونها نزاعية

تكتسب دبلوماسية المياه أهمية متزايدة، لا سيما في المناطق التي تعاني ندرة المياه، مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المنطقة الأكثر ندرة في المياه في العالم. وهذا يجعل دبلوماسية المياه مهمة من أجل الدّفع نحو استخدام أكثر استدامة لموارد المياه المشتركة في البيئات المعقدة، والحيلولة دون إضفاء طابع الأمن الوطني على موارد المياه، والحدّ من مخاطر الصراع على المياه، وتغيير الخطابات الوطنية في اتجاه تعزيز الاستقرار والأمن والسلام الإقليمي. وتؤدي دبلوماسية المياه دورًا مهمًا في تشجيع العمل المشترك المطلوب في حالة الموارد المشتركة، حيث العمل المستقل هو القاعدة، على الرغم من العوامل الخارجية السلبية التي قد يتسبب فيها هذا العمل[18]. ويحظى بأهمية التركيز على المكاسب المتبادلة من استخدام المياه، بما في ذلك خدمات النظام البيئي والطاقة المائية ومياه الري. ويتناول إسلام وريبيلا كيف تأتي أهمية دبلوماسية المياه من خلال إدراكها السياق الذي تجري فيه قضايا التعاون، وذلك للتعامل مع المصالح المتنافسة بنوع من عدم اليقين، ومما يبرز أهمية دبلوماسية المياه المقارنة بين أنظمة إدارة المياه التاريخية والمحلية الأكثر تشظّيًا وأنظمتها المترابطة والإقليمية المطلوبة للتعامل مع مشكلات المياه المعقدة والتنسيق المطلوب لتمكين مثل هذا التعاون[19].

علاوة على ذلك، تأتي أهمية دبلوماسية المياه من أنها تحول دون إضفاء طابع الأمن الوطني على موارد المياه المشتركة التي تواجه مطالب متنافسة. ففي بيئات لا تتسم بالتعاون، وتواجه نقصًا حادًا في الموارد، من المرجّح أن يجري إضفاء طابع الأمن الوطني على المياه. وغالبًا ما يكون للسياسات التنافسية التي تقتضي هذا الإضفاء آثار سلبية في إدارة الموارد المائية، لأنها تعمل حاجزًا إضافيًا أمام التعاون. وقد استكشف كل من وينتال والزواهري وسويرس[20] الدوافع والآثار السلبية لإضفاء الطابع الأمني، فأوضحوا كيف تفضي السياسات الوقائية المعتمدة عند إضفاء الطابع الأمني على المياه (والعلاقة الأوسع بين المياه والطاقة والغذاء)، إلى تأكّل فرص التعاون، بسبب إعطاء الدول الأولوية لأمنها على الأمن الإقليمي. وتعمل دبلوماسية المياه باعتبارها طريقة رئيسة لتفكيك ذلك؛ فهي بفهمها الأعمق للسياق، تتفادى الخطابات غير المنتجة من إضفاء الطابع الأمني، تلك الخطابات التي تفتقر إلى التبرير عند النظر في القضية عمومًا.

تعمل دبلوماسية المياه أيضًا على رعاية الخطابات الإيجابية والبنّاءة حول القضايا التي تحيط بموارد المياه المشتركة، على نحو يؤثّر في كيفية تصرف الفاعلين. ويشجع الخطاب البنّاء على تبادل المعرفة وبناء الثقة. ولهذا الخطاب القدرة على تقديم قضايا الإدارة من

17 Naho Mirumachi, *Study of Conflict and Cooperation in International Transboundary River Basins: The Twins Framework* (London: King's College London, University of London, 2010).

18 Klimes et al., pp. 1362-1370; Molnar et al.

19 Shafiqul Islam & Amanda C. Repella, "Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Manage Complex Water Problems," *Journal of Contemporary Water Research & Education*, vol. 155, no. 1 (July 2015).

20 Erika Weinthal, "Making Waves: Third Parties and International Mediation in the Aral Sea Basin," in: Melanie Greenberg & Margaret McGuinness (eds.), *Words Over War* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000); Erika Weinthal, Neda Zawahri & Jeannie Sowers, "Securitizing Water, Climate, and Migration in Israel, Jordan, and Syria," *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*, vol. 15, no. 3 (2015), pp. 293-307.

وجهة نظر أمنية إقليمية منتجة لتأطير المصالح، حيث تكون متوافقة ومتبادلة[21]. ويعمّق كل من كرامب وحجازي وفانديفر[22] النقاش الدائر حول الخطاب من خلال استكشاف كيف يمكن التركيز على إدارة الموارد الطبيعية أن يؤدي إلى خطاب تنافسي، مؤطِّرًا استخدام الموارد المائية كلعبة، محصّلتها الصفر. ويسلّطون الضوء على أهمية الخطاب الأشد مرونة الذي تتبناه دبلوماسية المياه، متفاديةً تصوّر الموارد المائية باعتبارها محدودة. ويمكن اعتبار هذا بمنزلة تغيير لعناصر الأمن، بحسب اقتراح فروليتش[23]، الأمر الذي يغيّر تصوّرات التهديد والردود المرتبطة به. وبالمثل، ينظر إسلام وريبيلا[24] إلى التأثير الإيجابي لتبني منظور "معرفة السبب" في الخطاب، من أجل استكشاف طرائق تأثير القيم والمصالح في كيفية تعريف قضية المياه، والأدوات المستخدمة في الردّ. علاوة على ذلك، يمكن الخطابات أن تؤطر قضية المياه باعتبارها لعبة مربحة للجانبين، يستفيد فيها الجميع من التعاون، إمّا من حيث الموارد المائية، وإما من حيث فوائد استخدام المياه.

ثانيًا: تفعيل دبلوماسية المياه

يناقش هذا المبحث كيفية تفعيل دبلوماسية المياه. ويوضح بالتفصيل، أولًا، أنّ فهمًا متفقًا عليه للبيانات يمكنه أن يسند الاتفاقات إلى أدلة قوية. ويبين، ثانيًا، أنّ بنى الإدارة الفعالة تضمن تنفيذ الاتفاقيات والحفاظ عليها. ويصف، ثالثًا، أنّ المشاركة العامة تساعد في زيادة الثقة بالهيئات والاتفاقيات المشتركة، وفي الحيلولة دون تعزيز عدم المساواة. ويوضح، رابعًا، أنّ مشاركة طرف ثالث تساعد في تشجيع التعاون والحفاظ عليه.

إدارة الموارد المائية هي إدارة سياسية بطبيعتها، وذات نتائج تتوقف على العلاقات السياسية بين أصحاب المصلحة. لكن الشرط المسبق لدبلوماسية مياه فعالة هو القدرة على بناء القرارات على أساس بيانات مفهومة ومتفق عليها على نحو متبادل. يستلزم هذا خبراءَ، يمكنهم تحديد البيانات ذات الصلة ومعرفة كيفية جمعها، وكيفية التحقق من صحتها وتفسيرها. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون البيانات دقيقة، ويمكن الوصول إليها. لذلك يتطلب فهمٌ للبيانات متفق عليه، قدرةً تقنية وتعاونًا حيال البيانات. ويجب أن تملي دبلوماسية المياه جماعة متخصصة من خبراء المياه الذين لديهم المهارات اللازمة لجسر التخصصات والتعاون لإيجاد حلول مشتركة. وتُعدّ الخبرة التقنية والمتعددة التخصصات أمرًا بالغ الأهمية لفهم البيانات ومعالجتها، ولصياغة المسارات المشتركة ومناقشتها. ويتيح التعاون في شأن البيانات توافر معلومات دقيقة سهلة المأتى، يمكن أن تُملي الدبلوماسية وتقلّل من مساحة سوء التفاهم والصراع. وعلى المستوى البدئي لجمع البيانات، يمكن أن يؤدي فارق الوصول إلى البيانات وتفسيرها، إلى خلافات. ومن دون اتفاق متبادل على الوقائع الأساسية وكيفية جمع البيانات، والبيانات التي تُجمع، ومن الذي يجمعها، يكون من الصعب التوصل إلى اتفاقات متبادلة. ويمكن عدم اليقين والآراء المختلفة حول البيانات أن تؤدي إلى تسييسها؛ لذلك، لا بد من تبادل البيانات بين الأطراف ذات الصلة كي تصل إلى اتفاق أساس حول الوقائع الأساسية وطبيعة القضايا المطروحة. لا يملي التعاون في مجال البيانات الدبلوماسية فحسب، بل هو أيضًا طريقة فعالة لبناء العلاقات بين الأطراف بزيادة الشفافية والثقة. ويمكن أن يؤدي التعاون في شأن البيانات في بعض الأحيان إلى إنشاء آلية لضمان تبادل البيانات على نحو متسق وشفاف. ويمكن مثل هذه الآلية أن تضع الأساس لتعاون مؤسسي.

"إدارة الموارد المائية هي إدارة سياسية بطبيعتها، وذات نتائج تتوقف على العلاقات السياسية بين أصحاب المصلحة. لكن الشرط المسبق لدبلوماسية مياه فعالة هو القدرة على بناء القرارات على أساس بيانات مفهومة ومتفق عليها على نحو متبادل"

---

21 Tobias Ide & Christiane J. Fröhlich, "Socio-Environmental Cooperation and Conflict? A Discursive Understanding and its Application to the Case of Israel and Palestine," *Earth System Dynamics Discussions*, vol. 6, no. 1 (May 2015), pp. 659-671; Christiane Fröhlich, "Desecuritisation of Water as a Key for Water Diplomacy," in: Liel Maghen & Shira Kronich, *Ensuring Water Security in the Middle East: Policy Implications*, Joint Policy Studies (Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2020).

22 Florian Krampe, Farah Hegazi & Stacy VanDeveer, "Sustaining Peace through Better Resource Governance: Three Potential Mechanisms for Environmental Peacebuilding," *World Development*, vol. 144 (August 2021), p. 105508.

23 Fröhlich.

24 Islam & Repella.

ترى إحدى مقاربات دبلوماسية المياه، وهي المقاربة التي يسمّيها وونغ[25] المقاربة السائدة، أنّ التحدي الأكبر لدبلوماسية المياه هو غياب البنى الحاكمة المدارة بطريقة صحيحة. وهذا يدفع أتباع هذا الرأي إلى أن يدافعوا عن إنشاء لجان ومنظمات للمياه جديدة، تدعم الحوار والمفاوضات بين البلدان وتسهّلها وتعزّز الترتيبات القائمة. ويرى كثيرون أنّ المنظمات الدولية أُنشئت للتغلّب على تحديات العمل الجماعي، التي تطرحها إدارة المياه العابرة للحدود[26]. وتوفر المنظمات الدولية، مثل منظمات أحواض الأنهار RBOs، آليات للتفاوض وإدارة تنفيذ الاتفاقات وتساعد في إيجاد أرضية مشتركة لتقاسم المنافع. وتزعم شوبر وشماير[27] أنّ منظمات أحواض الأنهار توفّر دعائم مؤسسية للتعاون من خلال إنشاء منصات للمشاركة المنتظمة بين الدول الأعضاء. وترى هونوكونين وليبونين[28] أنّ الهيئات المشتركة لا غنى عنها؛ لأنها تعزّز التعاون المؤسسي. فمن دون تنظيم فعال، لن تنفَّذ الاتفاقيات والمعاهدات جيدًا، وقد يفقد أصحاب المصلحة الثقة بالعملية. تعرّف شماير[29] فاعلية منظمات أحواض الأنهار بأنّها "مدى مساهمة منظمة لأحواض الأنهار في تغيير سلوك الجهات المتشاطئة، ما يساهم في نهاية المطاف في حل مشكلة العمل الجماعي التي دفعت إلى إنشاء منظمات أحواض الأنهار وتعزيز الإدارة المشتركة لمشكلات العمل الجماعي المتعلقة بالمياه في الحوض"[30]. ولتحقيق ذلك، تحتاج المنظمات الدولية إلى أن تُدعَم ببنية تنظيمية مناسبة وكافية. ويتطلّب هذا أيضًا إدارة وآليات شفافة للامتثال وحل النزاعات. وسوف تحتاج منظمات أحواض الأنهار إلى ضمان الشفافية في إدارتها وبياناتها، مع تحديد مسؤوليات المؤسسات المحلية بوضوح. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تبادل حرّ ومنتظم للمعلومات والبيانات والحوار. ويمكن المساعدة في ذلك من خلال ترجمة البيانات ورقمنتها، كترجمة المستندات إلى اللغات المتشاطئة كلها، ما يتيح الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة. ويمكن رقمنة البيانات أن تعزّز إمكانية الوصول. وأخيراً، فإنّ بنى الإدارة لن تكون مستدامة، ما لم يكن إطارها قابلًا للتكيّف. فموارد المياه ليست ساكنة، بل تنطوي دائمًا على مستوى معيّن من عدم اليقين والتغيّر. ويفاقم تغيّر المناخ هذا الأمر، مع تغيّر أنماط المناخ والتقلّب الشديد في هطول الأمطار. وعلاوة على ذلك، يتغيّر الطلب على المياه باستمرار بسبب التغيرات الديموغرافية، التي قد تتأثر بالتنمية الاقتصادية كما تتأثر بالهجرة. وهذا يولّد الحاجة إلى منظمات ومعاهدات يمكن تكييفها/ مراجعتها، كي تبقى ذات صلة وقابلة للتطبيق. ويجب إنشاء منظمات دولية مع إجراءات محايدة وقابلة للتنفيذ لتسوية النزاعات. ويجب أن تكون المنظمة الدولية قادرة على تطبيق الاستراتيجيات والمبادئ مع وجود مجال لرفع المظالم. وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال آليات الإنذار المبكر وآليات المساءلة والعمليات المحددة لإدارة الصراع. وهذه الإجراءات ضرورية للثقة بالمنظمة ولتنفيذ سياساتها.

ترى مقاربة ثانية لدبلوماسية المياه، يسمّيها وونغ[31] المقاربة النقدية، أنّ اقتصار التركيز على الاتفاقيات المؤسسية قد يفضي إلى الخطر المتمثّل في إهمال القدرات والاحتياجات المحلية[32]. وتميل المقاربة، التي تفرط في التركيز على المنظمات الدولية، إلى تلبية مصالح الحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية وليس مصالح الجماعات الفقيرة المعنية[33]. وترى سهرديمان[34] أنّ هذا التركيز يخلق مشكلات "التنافر المؤسسي"، حيث تُنقل المسؤوليات بطريقة مقلوبة من الوطني إلى المحلي، من دون مراعاة الاحتياجات والقدرات المحلية. وتدافع المقاربة النقدية، بدلًا من ذلك، عن مؤسسات لامركزية تعزّز مشاركة الجماعات المحلية وأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار. وكي تحظى منظمة دولية بالثقة والاحترام على نطاق واسع، يجب أن تكون شاملة لجميع أصحاب المصلحة. فبالنسبة إلى مورد مائي معيّن، هناك مطالب ومصالح متنافسة لأصحاب مصلحة متعددين على مختلف المستويات والمناطق والأطر الزمنية. فعلى سبيل المثال، لسكان الريف والحضر مصالح مائية مختلفة. وعلى دبلوماسية المياه الفعالة أن تسعى للتوفيق بين المصالح المتنافسة من خلال منصات المشاركة المرتبطة ارتباطًا صحيحًا بالعمليات الرسمية[35]. تتطلّب هذه المنصات نقاط دخول مصممة عن قصد لتمكين مشاركة أصحاب المصلحة الأشدّ حرمانًا[36]. ويدعو إسلام وسسكيند[37] إلى مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة من خلال تحديد

25 Sam Wong, "A Post-Critical Perspective to Community Participation in Transboundary Water Governance-a Case Study of the Volta River Basin in West Africa," *Geoforum*, vol. 77 (December 2016), pp. 83-92.

26 Robert Axelrod & Robert O. Keohane, "Achieving Cooperation Under Anarchy: Strategies and Institutions," *World Politics*, vol. 38, no. 1 (October 1985), pp. 226-254.

27 Schmeier & Shubber, pp. 114-120.

28 Honkonen & Lipponen, pp. 320-331.

29 Susanne Schmeier, *Governing International Watercourses: River Basin Organizations and the Sustainable Governance of Internationally shared Rivers and Lakes* (London: Routledge Taylor & Francis, 2013).

30 Ibid.

31 Wong, pp. 83-92.

32 Diana Suhardiman, Mark Giodarno & Francois Molle, "Scalar Disconnect: The Logic of Transboundary Water Governance in the Mekong," *Global Water Forum Discussion Paper 1234*, *An International Journal*, vol. 25, no. 6 (2012).

33 Wong, pp. 83-92.

34 Suhardiman, Giodarno & Molle.

35 United Nations Environment Programme, *Hydropolitical Vulnerability and Resilience along International Waters: North America* (Nairobi: 2009).

36 Klimes et al., pp. 1362-1370.

37 Shafiqul Islam & Lawrence Susskind, "Using Complexity Science and Negotiation Theory to Resolve Boundary-Crossing Water Issues," *Journal of Hydrology*, vol. 562 (July 2018), pp. 589-598.

دقيق لأصحاب المصلحة والعمليات التي تشملهم، في حين تدافع غريش مادين[38] عن إشراك أصحاب المصلحة على المستويات دون الوطنية أيضًا. فمن خلال زيادة المشاركة العامة في إدارة المياه، يتوافر للجمهور فهمٌ أكبر للمشكلات التي يواجهونها، ويكونون أكثر استعدادًا للاستثمار والمجازفة لحماية مورد ذي قيمة[39].

مُثِّلت النساء بوصفهن مجموعة من أصحاب المصلحة تمثيلًا ناقصًا في دبلوماسية المياه. وللنساء اهتمام خاص بالمياه، لأنهن عادة ما يتحملن مسؤولية جلبه في البلدان النامية. والحقيقة أنهن مسؤولات عن جمع المياه في ثماني أسر من عشر أُسر معيشية توفر المياه خارج المباني[40]، على نحو يجعل اهتمامهن بالغًا بإدارة المياه. إن إشراك المرأة في دبلوماسية المياه يحدّ من استمرار عدم المساواة ويضمن صوغ مقاربة شاملة لإدارة المياه[41]؛ لذلك يجب أن تشمل دبلوماسية المياه النساء على كل المستويات: جمع البيانات والمفاوضات وتنفيذ السياسة، وما إلى ذلك. ويمكن تحقيق ذلك من خلال حصص العمالة، والعمل الإيجابي، والتدريب النوعي للنساء. علاوة على ذلك، تتطلب معالجة عدم المساواة، المتأصل، فهمًا معززًا "ديناميكية السلطة الأساسية والحواجز البنيوية التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين"[42]. وتعمل منظمة "النساء في دبلوماسية المياه في شبكة النيل" WIN على "توحيد القيادات النسائية من بلدان حوض النيل"، وتعزيز قدراتهن على إدارة المياه من خلال أنشطة تعليمية. لكنّ المقاربة النقدية تبقى متهمة بإضفاء الطابع الرومانسي على مشاركة الجماعات وعدم أخذها في الحسبان كيفية "استيلاء النخب بسهولة على الفضاء التشاركي المنشأ حديثًا". ويرى فريتزن[43] أنّ النخب تميل إلى السيطرة على اللجان المنتخبة ديمقراطيًا بسبب قوّتها واتصالاتها ومواردها الأكبر. ويفصّل وونغ[44] في دراسة حالة عن حوض نهر فولتا بين غانا وبوركينا فاسو؛ كي يُظهر أنّ مشاركة أصحاب المصلحة ليست مفيدة لهم جميعًا على الدوام. وهذا المثال لإدارة المياه العابرة للحدود، هو إحدى الحالات القليلة التي جُرِّبت فيها المشاركة المحلية، وكان فيها نظام حصص لضمان تمثيل النساء. أُنشئت في هذا الحوض لجنة للمياه بأعضاء محليين رُشِّحوا من كل جماعة ريفية. كان القصد من ذلك أن يبدي أصحاب المصلحة المحليون رأيًا في إدارة المياه. لكنّ معايير ترشيح الأفراد اشتملت على مستوى التزامهم، وعدد الاجتماعات التي يمكنهم حضورها، والاحترام الاجتماعي داخل مجتمعاتهم. وأدى ذلك إلى سيطرة النخب المحلية التي لم تشارك آراء المزارعين الفقراء على المناصب. وبالرغم من نجاح النساء المرشحات، اللاتي كان لهن علاقات جيدة، فإن إدراجهن لم يؤدِّ إلى توسيع مشاركة المرأة. إذ إن مشاركتهن لم تضمن سياسات أفادت النساء الأخريات حين أصبحت النساء ضحايا الحظر المفروض على جمع الوقود. وبصورة عامة، تُظهر دراسة الحالة لدى وونغ أن مشاركة أصحاب المصلحة لا تفيد بالضرورة الأشخاص المعنيين حين تُقام مؤسسة على بنى السلطة التقليدية المحلية القائمة. فهذه البنى التقليدية تعني أن النخب المحلية في وضع أفضل للاستفادة من "الفضاءات التشاركية واتخاذ القرارات بالنيابة عن جماعاتهم"[45]؛ لذلك، فحتى حين تحاول المنظمات الدولية، بنشاط، إشراك أصحاب المصلحة المحليين، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تعزيز تباين القوة في الجماعات الريفية. ويرى بيري[46] أنّه حين "تُفرض مؤسسات جديدة، تتداخل مع المؤسسات القائمة، ولا تحلّ محلّها". وعلى المنظمات الدولية أن تمحّص بنى الإدارة المحلية التقليدية قبل التدخل كي تتأكد من أنّ أي إصلاحات دبلوماسية لاحقة هي نوعية ومتأصلة في سياقها.

تطرح دبلوماسية المياه أسئلة سياسية ومثيرة للجدل غالبًا، ما قد يؤدي إلى توتر وعدم تعاون بين الأطراف المعنية. ويرى مايكل[47] أنّ "كثيرًا من مياه العالم المشتركة الأشد عرضة لتزايد الإجهاد المائي يشوبها [...] انعدام الثقة والخلاف بين المستخدمين، ما يحبط التعاون المستدام". وغالبًا ما تكون وساطة طرف ثالث في أثناء المفاوضات، وبعدها أمرًا

38 Charlotte Grech-Madin et al., "Negotiating Water across Levels: A Peace and Conflict 'Toolbox' for Water Diplomacy," *Journal of Hydrology*, vol. 559 (April 2018), pp. 100-109.

39 Klimes et al., pp. 1362-1370; P. Huntjens et al., *The Multi-track Water Diplomacy Framework: A Legal and Political Economy Analysis for Advancing Cooperation over Shared Waters* (Nairobi: The Hague Institute for Global Justice, UNEP, 2016).

40 World Health Organization (WHO) & UNICEF, *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene: 2017 Update and SDG Baselines* (Switzerland: 2017).

41 S. Ospanova et al., *Gender Mainstreaming in Water Governance in Central Asia* (Uzbekistan: Organization for Security and Co-operation in Europe, OSCE, 2020).

42 Water Governance Facility, "Mainstreaming Gender in Water Governance Programmes: From Design to Results," *WGF Report*, no. 4 (SIWI, Stockholm: 2014).

43 Scott A. Fritzen, "Can the Design of Community-Driven Development Reduce the Risk of Elite Capture? Evidence from Indonesia," *World Development*, vol. 35, no. 8 (August 2007), pp. 1359-1375.

44 Wong, pp. 83-92.

45 Jean-Philippe Platteau, Vincent Somville & Zaki Wahhaj, "Elite Capture Through Information Distortion: A Theoretical Essay," Centre of Research in the Economics of Development (2012).

46 Sara Berry, *No Condition is Permanent: The Social Dynamics of Agrarian Change in Sub-Saharan Africa* (London: University of Wisconsin Press, 1993).

47 David Michel, *Water Conflict Pathways and Peacebuilding Strategies*, no. 164 (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2020), p. 2.

بالغ الأهمية للتوصل إلى اتفاقيات وتنفيذها لاحقًا[48]. وقد تأتي هذه المشاركة من الحكومات المجاورة، أو من دول أخرى ليست مشاطئة، أو منظمات حكومية دولية، أو وكالات التنمية، أو منظمات غير حكومية، أو فاعلين آخرين ليسوا من أصحاب المصلحة المباشرين في الموارد المائية المشتركة، ولا مشاركين في أي نزاع على المياه. ويمكن هذه الأطراف الثالثة المحايدة أن تيسّر أشكالًا مختلفة من الحوار أو التفاعلات غير الرسمية بين الدولة و/ أو الأطراف غير الحكومية[49]. ويختلف الدور الذي يمكن أن يقوم به الوسطاء باختلاف النطاق الجغرافي ونوع الخدمة المقدمة وعمق المشاركة[50]. يوفر المنتدى المحايد والموثوق التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منصةً قيّمةً للتعاون بين الدول الأعضاء، وقد عزّز دبلوماسية المياه في عدد من أحواض الأنهار من خلال تطوير معاهدات المياه وتوقيعها؛ وإنشاء هيئات للإدارة الثنائية ودعمها؛ وتعزيز تبادل البيانات؛ وتطوير القدرات؛ والتشجيع على زيادة المشاركة في إدارة المياه. وتُعدّ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، أيضًا، مثالًا لطرف ثالث يدعم دبلوماسية المياه باستمرار. ويمكن تنفيذ دبلوماسية المياه التي يساهم فيها طرف ثالث من خلال مجموعة منوعة من الأدوات الدبلوماسية، مثل تعزيز التقدم في وضع قانون دولي للمياه؛ ودعم المنظمات الوطنية والإقليمية؛ وإقامة دورات تدريبية لبناء القدرات؛ والتوسط في المفاوضات الرسمية؛ وتسهيل الحوارات غير الرسمية مع أصحاب المصلحة[51]. ويمكن الأطراف الثالثة تشجيع التسوية في أثناء المفاوضات باستخدام مقاربة العصا والجزرة[52]. ويمكن هذه المقاربة أن تكون مالية، كتمويل البنك الدولي تنفيذ معاهدة نهر السند، أو قائمة على المعرفة من خلال المساعدة الفنية، وبرامج بناء القدرات، ومبعوثي اللجان الفنية[53]. ويمكن الدول النامية استخدام مساعدة الوسطاء لتشكيل لجان نهرية مشتركة فعالة تحافظ على التعاون بعد مغادرة الوسيط[54].

يمكن أن تشجع مشاركة طرف ثالث على "الحدّ من النزاع، وتعزيز قدرات الفاعلين، والارتقاء بالقواعد التعاونية والشاملة قيد الاستخدام، ومساعدة الأطراف المتنازعة على حل المشكلات الجمعية لخلق فرص المنافع المتبادلة وتحقيقها"[55]. ويمكن أن يؤدي هذا إلى حلول لتقاسم المنافع وإقامة معاهدة أو هيئة إدارة تساعد على إضفاء الطابع المؤسسي على مقاربات الإدارة التعاونية[56]. وعلى سبيل المثال، في عام 1994، أدت المشاركة النشطة لأطراف ثالثة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات التي تتعلق ببحيرة فيكتوريا[57]. وبالمثل، أدى تدخل البنك الدولي في الفترة 1952-1960، متوسطًا في النزاعات ومساعدًا في المفاوضات، إلى توقيع معاهدة مياه السند بين الهند وباكستان. وتبرز بعض العيوب المحتملة لمشاركة طرف ثالث. أولًا، تشير الزواهري[58] إلى أنّ المعايير التي قد تجلبها الأطراف الثالثة إلى طاولة المفاوضات، قد تتعارض مع احتياجات الدول المتشاطئة. وقد تفحّص لاوتزه وجيوردانو[59] معاهدات الأنهار في أفريقيا، جنوب الصحراء، ووجدا أن وسطاء الطرف الثالث شجّعوا على استخدام ممارسات ومعايير متوافقة مع المبادئ في الدول المتقدمة، لكنها قد تؤدي إلى نتائج معاكسة لاحتياجات أفريقيا، جنوب الصحراء. ثانيًا، إذا لم تكن الدول المتشاطئة مهتمةً بالتعاون، فغالبًا ما تصبح جهود الوساطة غير مجدية[60]. وعلى سبيل المثال، فقد فشلت اتفاقية جونستون في عام 1955، التي توسطت فيها الولايات المتحدة

48 Ruben Van Genderen & Jan Rood, *Water Diplomacy: A Niche for The Netherlands?* (Netherlands: Institute of International Relations, 2011).

49 Michel.

50 Van Genderen & Rood.

51 Ibid; Michel.

52 Mikiyasu Nakayama, "Successes and Failures of International Organizations in Dealing with International Waters," *International Journal of Water Resources Development*, vol. 13, no. 3 (1997), pp. 367-382; Asit K. Biswas, "Management of International Waters: Opportunities and Constraints," *International Journal of Water Resources Development*, vol. 15, no. 4 (1999), pp. 2221-429; A. Elhance, "Hydropolitics: Grounds for Despair, Reasons for Hope," *International Negotiation*, vol. 5, no. 2 (2000), pp. 201-222; Salman M. A. Salman & Kishor Uprety, *Conflict and Cooperation on South Asia's International Rivers: A Legal Perspective* (London/ New York: Kluwer Law International, 2021); Erika Weinthal, *State Making and Environmental Cooperation: Linking Domestic and International Politics in Central Asia* (Cambridge, MA: MIT Press, 2002); Neda A. Zawahri, "Stabilizing Iraq's Water Supply: What the Euphrates and Tigris Rivers Can Learn from the Indus," *Third World Quarterly*, vol. 27, no. 6 (2006), pp. 1041-1058; Neda A. Zawahri, "Third Party Mediation of International River Disputes: Lessons from the Indus River," *International Negotiation*, vol. 14, no. 2 (2009), pp. 281-310.

53 Van Genderen & Rood.

54 Weinthal, *State Making and Environmental Cooperation*; Zawahri, "Third Party Mediation of International River Disputes …," pp. 281-310.

55 Michel.

56 D. Phillips et al., *Transboundary Water Cooperation as a Tool for Conflict Prevention and for Broader Benefit-sharing* (Stockholm: Ministry of Foreign Affairs Sweden, 2006); Michel.

57 Jonathan Lautze & Mark Giordano, "Demanding Supply Management and Supplying Demand Management Transboundary Waters in Sub-Saharan Africa," *Journal of Environment and Development*, vol. 16, no. 3 (September 2007), pp. 290-306.

58 Zawahri, "Third Party Mediation of International River Disputes …," pp. 281-310.

59 Lautze & Giordano, pp. 290-306.

60 Zawahri, "Third Party Mediation of International River Disputes …," pp. 281-310.

الأميركية بشأن نهر الأردن، ولم توقّعها الدول الواقعة على ضفاف النهر. وقد نتج هذا الفشل من الصراع السياسي في المنطقة[61]. ثالثًا، غالبًا ما تنتهي مشاركة الطرف الثالث بإقامة معاهدة أو منظمة تكون للدول المشاطئة عندئذٍ الحرية في تجاهلها. ويشير واتربري[62] إلى أنّ "ليس هناك سوى القليل من القدرة على منع أي من الموقعين من التراجع بمجرد تنفيذ المشروع". وعلى الرغم من هذا، عمومًا، فإن الأدبيات الحالية تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين وساطة طرف ثالث وحلّ النزاعات على المياه[63].

خاتمة

سلّطت هذه الدراسة الضوء على العودة إلى سرديات حروب المياه وخطاباتها في المناقشات حول تغير المناخ. ويقال في وسائل الإعلام إنّ تغير المناخ يزيد من مخاطر حروب المياه، ما جعل مفهوم دبلوماسية المياه أكثر رواجًا وانتشارًا، ويُدعى إلى استخدامه لمواجهة مخاطر حروب المياه. وتتجاوز دبلوماسية المياه مفاهيم التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، باستخدام المياه مدخلًا لزيادة التعاون والسلام والاستقرار والأمن الإقليمي. وفي هذا السياق، حددت هذه الدراسة كيفية تنفيذ هذا المفهوم وخصائصه الرئيسة.

باختصار، تعتمد دبلوماسية المياه الفعالة على أربعة عناصر حاسمة: فهم متفق عليه للبيانات، وبنية إدارة فعالة، ومشاركة عامة ومشاركة أصحاب المصلحة، ودعم طرف ثالث. ويضمن الفهم الراسخ والمتبادل للبيانات أن تستند الاتفاقيات والمعاهدات كلها إلى أدلّة دقيقة وقوية. وتقيم بنى الإدارة الفعالة قنوات اتصال بين الدول المتشاطئة للتنفيذ الجماعي للاتفاقيات والحفاظ عليها. وتمكّن المشاركة العامة ومشاركة أصحاب المصلحة الاتفاقيات من الاستجابة للاحتياجات المحلية والاستفادة من المشاركة المحلية. ويمكن أن يسهل دعم طرف ثالث الحوار وبناء القدرات والمراقبة، على نحو يساعد الدول المتشاطئة في تحسين المنافع المتبادلة.

61 Munther J. Haddadin, "Negotiated Resolution of the Jordan-Israel Water Conflict," *International Negotiation*, vol. 5, no. 2 (February 2000), pp. 263-288; Munther J. H addadin, *Diplomacy on the Jordan: International Conflict and Negotiated Resolution* (Boston: Kluwer Academic Publishers, 2002).

62 John Waterbury, *The Nile Basin: National Determinants of Collective Action* (New Haven/ London: Yale University Press, 2002).

63 Nakayama, pp. 367-382; Undala Z. Alam, "Water Rationality: Mediating the Indus Waters Treaty," PhD. Dissertation, Geography Department, U. K, University of Durham, Durham, 1998; Biswas, pp. 429-221; Salman & Uprety; Weinthal, "Making Waves: Third Parties and International Mediation in the Aral Sea Basin;" Weinthal, *State Making and Environmental Cooperation*; Mark F. Giordano, Meredith A. Giordano & Aaron T. Wolf, "International Resource Conflict and Mitigation," *Journal of Peace Research*, vol. 42, no.1 (January 2005), pp. 47-65; Zawahri, "Third Party Mediation of International River Disputes …," pp. 281-310.

المراجع

Addadin, Munther J. H. *Diplomacy on the Jordan: International Conflict and Negotiated Resolution*. Boston: Kluwer Academic Publishers, 2002.

Alam, Undala Z. "Water Rationality: Mediating the Indus Waters Treaty." PhD. Dissertation. Geography Department. U. K. University of Durham, Durham, 1998.

Axelrod, Robert & Robert O. Keohane. "Achieving Cooperation Under Anarchy: Strategies and Institutions." *World Politics*. vol. 38, no. 1 (October 1985).

Berry, Sara. *No Condition is Permanent: The Social Dynamics of Agrarian Change in Sub-Saharan Africa*. London: University of Wisconsin Press, 1993.

Biswas, Asit K. "Management of International Waters: Opportunities and Constraints." *International Journal of Water Resources Development*. vol. 15, no. 4 (1999).

Council of the European Union. *Water in Diplomacy: Council Confirms EU's Commitment to Enhanced EU Engagement*. Brussels: 19/11/2021. at: https://bit.ly/46rIY32

Elhance, A. "Hydropolitics: Grounds for Despair, Reasons for Hope." *International Negotiation*. vol. 5, no. 2 (2000).

Fritzen, Scott A. "Can the Design of Community-Driven Development Reduce the Risk of Elite Capture? Evidence from Indonesia." *World Development*. vol. 35, no. 8 (August 2007).

Genderen, Ruben Van & Jan Rood. *Water Diplomacy: A Niche for The Netherlands?* Netherlands: Institute of International Relations, 2011.

Giordano, Mark F., Meredith A. Giordano & Aaron T. Wolf. "International Resource Conflict and Mitigation." *Journal of Peace Research*. vol. 42, no. 1 (January 2005).

Grech-Madin, Charlotte et al. "Negotiating Water Across Levels: A Peace and Conflict 'Toolbox' for Water Diplomacy." *Journal of Hydrology*. vol. 559 (April 2018).

Greenberg, Melanie & Margaret McGuinness (eds.). *Words Over War*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000.

Haddadin, Munther J. "Negotiated Resolution of the Jordan-Israel Water Conflict." *International Negotiation*. vol. 5, no. 2 (February 2000).

Honkonen, Tuula & Annukka Lipponen. "Finland's Cooperation in Managing Transboundary Waters and the UNECE Principles for Effective Joint Bodies: Value for Water Diplomacy." *Journal of Hydrology*. vol. 567 (October 2018).

Huntjens, P., et al. *The Multi-track Water Diplomacy Framework: A Legal and Political Economy Analysis for Advancing Cooperation over Shared Waters*. Nairobi: The Hague Institute for Global Justice, UNEP, 2016.

Hussein, Hussam & Fatine Ezbakhe. "The Water-Employment-Migration Nexus: A Buzzword or a Useful Framework?" *Development Policy Review*. vol. 41, no. 5 (November 2022).

Ide, Tobias & Christiane J. Fröhlich. "Socio-Environmental Cooperation and Conflict? A Discursive Understanding and its Application to the Case of Israel and Palestine." *Earth System Dynamics Discussions*. vol. 6, no. 1 (May 2015).

Islam, Shafiqul & Amanda C. Repella. "Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Manage Complex

Molnar, Kata et al. *Preventing Conflicts, Fostering Cooperation-The Many Roles of Water Diplomacy*. UNESCO's International Centre for Water Cooperation (ICWC) at SIWI, Stockholm, Sweden and the UNESCO's International Centre for Water Resources and Global Change (ICWRGC). Koblenz, Germany, 2017.

Nakayama, Mikiyasu. "Successes and Failures of International Organizations in Dealing with International Waters." *International Journal of Water Resources Development*. vol. 13, no. 3 (1997).

Ospanova, S. et al. *Gender Mainstreaming in Water Governance in Central Asia*. Uzbekistan: Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), 2020.

Phillips, D. et al. *Transboundary Water Cooperation as a Tool for Conflict Prevention and for Broader Benefit-sharing*. Stockholm: Ministry of Foreign Affairs Sweden, 2006.

Platteau, Jean-Philippe, Vincent Somville & Zaki Wahhaj. "Elite Capture Through Information Distortion: A Theoretical Essay." Centre of Research in the Economics of Development (2012).

Salman, Salman M. A. & Kishor Uprety. *Conflict and Cooperation on South Asia's International Rivers*: *A Legal Perspective*. London/ New York: Kluwer Law International, 2021.

Schmeier, Susanne & Zaki Shubber. "Anchoring Water Diplomacy-The legal Nature of International River Basin Organizations." *Journal of Hydrology*. vol. 567 (December 2018).

Schmeier, Susanne. *Governing International Watercourses: River Basin Organizations and the Sustainable Governance of Internationally shared Rivers and Lakes*. London: Routledge Taylor & Francis, 2013.

Water Problems." *Journal of Contemporary Water Research & Education*. vol. 155, no. 1 (July 2015).

Islam, Shafiqul & Lawrence Susskind. "Using Complexity Science and Negotiation Theory to Resolve Boundary-Crossing Water Issues." *Journal of Hydrology*. vol. 562 (July 2018).

Keskinsen, Marko, Erik Salminen & Juho Haapala. "Water Diplomacy Paths - An Approach to Recognise Water Diplomacy Actions in Shared Waters." *Journal of Hydrology*. vol. 602, no. 1 (July 2021).

Klimes, Martina et al. "Water Diplomacy: The Intersect of Science, Policy and Practice." *Journal of Hydrology*. no. 575 (August 2019).

Krampe, Florian, Farah Hegazi & Stacy VanDeveer. "Sustaining Peace through Better Resource Governance: Three Potential Mechanisms for Environmental Peacebuilding." *World Development*. vol. 144 (August 2021).

Lautze, Jonathan & Mark Giordano. "Demanding Supply Management and Supplying Demand Management Transboundary Waters in Sub-Saharan Africa." *Journal of Environment and Development*. vol. 16, no. 3 (September 2007).

Maghen, Liel & Shira Kronich. *Ensuring Water Security in the Middle East: Policy Implications*. Joint Policy Studies. Barcelona: European Institute of the Mediterranean, 2020.

Michel, David. *Water Conflict Pathways and Peacebuilding Strategies*. no. 164. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2020.

Mirumachi, Naho. *Study of Conflict and Cooperation in International Transboundary River Basins: The TWINS Framework*. London: King's College London, University of London, 2010.

River Basin in West Africa." *Geoforum*. vol. 77 (December 2016).

World Health Organization (WHO) & UNICEF. *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene: 2017 Update and SDG Baselines*. Switzerland: 2017.

Zareie, Soheila, Omid Bozorg-Haddad & Hugo Loáiciga. "A State-of-the-Art Review of Water Diplomacy." *Environment Development and Sustainability*. vol. 23, no. 1 (February 2021).

Zawahri, Neda A. "Stabilizing Iraq's Water Supply: What the Euphrates and Tigris Rivers Can Learn from the Indus." *Third World Quarterly*. vol. 27, no. 6 (2006).

________. "Third Party Mediation of International River Disputes: Lessons from the Indus River." *International Negotiation*. vol. 14, no. 2 (2009).

Sehring, Jenniver et al. "Diving into Water Diplomacy-Exploring the Emergence of a Concept." *Diplomatica*. vol. 4, no. 2 (August 2022).

Suhardiman, Diana, Mark Giodarno & Francois Molle. "Scalar Disconnect: The Logic of Transboundary Water Governance in the Mekong." *Global Water Forum Discussion Paper 1234, An International Journal*. vol. 25, no. 6 (2012).

Tomalová, Eliška & Eliška Ullrichová. "Water Diplomacy-The New Modus Operandi of EU Diplomacy? Innovative Methods in Diplomatic Practice." *The Hague Journal of Diplomacy*. vol. 16, no. 4 (July 2021).

United Nations Environment Programme. *Hydropolitical Vulnerability and Resilience along International Waters: North America*. Nairobi: 2009.

Waterbury, John. *The Nile Basin: National Determinants of Collective Action*. New Haven/ London: Yale University Press, 2002.

Water Governance Facility. "Mainstreaming Gender in Water Governance Programmes: From Design to Results." *WGF Report*. no. 4. SIWI, Stockholm: 2014.

Weinthal, Erika, Neda Zawahri & Jeannie Sowers. "Securitizing Water, Climate, and Migration in Israel, Jordan, and Syria." *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*. vol. 15, no. 3 (2015).

Weinthal, Erika. *State Making and Environmental Cooperation: Linking Domestic and International Politics in Central Asia*. Cambridge, MA: MIT Press, 2002.

Wong, Sam. "A Post-Critical Perspective to Community Participation in Transboundary Water Governance-a Case Study of the Volta

التسلم Received 2022-11-10 | التعديل Revised 2023-3-6 | القبول Accepted 2023-4-2 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/LKRF2079

جوني عاصي | Joni Aasi*

دور محكمة العدل الدولية في تطور القانون الدولي للمياه

The Role of the International Court of Justice in the Evolution of International Water Law

يلجأ عدد متزايد من الدول إلى محكمة العدل الدولية لحل نزاعاته المائية. وهذا تطور إيجابي، لأنه يسمح للمحكمة بوضع معايير استخدام الممرات المائية وتحسينها والمساعدة في حل النزاعات المائية. وتعكس قرارات المحكمة التوتر بين السيادة والقانون الدولي. وتعطي بعض القرارات الأولوية للسيادة والمعاهدات، في حين يعطي البعض الآخر المبادئ الأخلاقية والنظريات الاجتماعية وزنًا أكبر. ومع ذلك، اختارت المحكمة عدم تناول المياه باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان. تركز هذه الدراسة على دور محكمة العدل الدولية في تطور القانون الدولي للمياه، وترى أنه من الضروري أن نفهم أن المحكمة لا تزال تقدّر السيادة في تفسيرها للقوانين، وهو ما يحدّ في كثير من الأحيان من حماية حقوق الجماعات غير التابعة للدولة.

كلمات مفتاحية: الموارد المائية، محكمة العدل الدولية، القانون الدولي للمياه، النزاعات المائية.

An increasing number of countries are turning to the International Court of Justice (ICJ) to resolve their water disputes. This is a positive development, as it allows the court to establish and improve standards for the use of waterways and help resolve conflicts related to water. The court's decisions reflect the tension between sovereignty and international law. Some decisions prioritize sovereignty and treaties, while others give more weight to moral principles and social theories. However, the court chose not to address water as a human right. This paper focuses on the ICJ"s role in developing a body of international water law and argues that the court still values sovereignty in its interpretation of laws, which often limits protections for the rights of non-state groups.



Keywords: Water Resources, International Court of Justice, International Water Law, Water Conflict.

* أستاذ القانون العام والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
Professor of Law and Political Science, Faculty of Law, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
Email: Joni.aasi@najah.edu

مقدمة

يرتبط دور محكمة العدل الدولية بما يسمى مبدأ "حكم القانون" Rule of Law، لهذا دعا الأمين العام للأمم المتحدة الدول، في تقريره، في 16 آذار/ مارس 2012، لحل النزاعات في ما بينها من خلال التوجه إلى المحكمة؛ إذ اعتبر أن ذلك يمثل عنصرًا أساسيًا في حكم القانون في إطار العلاقات الدولية، وطالب الدول بأن تُصدر تصريحاتٍ اختياريةً تقبل من خلالها بالاختصاص الإلزامي للمحكمة، وفقًا لنص المادة 36 الفقرة 2 من نظامها[1]. كما هو معروف، يتطلّب مبدأ حكم القانون وجود قانون فوقي وسيادي، إضافة إلى محاكم والتزام بقرارات هذه المحاكم. على الصعيد الدولي، القانون هو أفقي، لا توجد سلطة سيادية تشرف على تنفيذ الالتزامات، لهذا، قد يُعتبر هذا القانون، في الأساس، قانونًا عرفيًا (بدائيًا) أو قانونًا لينًا[2]. بالطبع وفق ميثاق الأمم المتحدة، من مهمات مجلس الأمن الإشراف على تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية، لكن في الواقع، قد لا يستطيع فعل ذلك بسبب إمكانية اعتراض إحدى الدول الخمس دائمة العضوية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مصطلح حكم القانون يبقى ذا أهمية وصلة، بمعنى أن القانون هو فوق الدول، وأن الدول كلها متساوية أمام القانون. ليس بالضرورة كما يعتقد أنصار المدرسة الوضعية أن تكون هناك قوة تنفّذ القانون على نحو خارجي؛ إذ في الإمكان استيعاب القانون داخليًا من خلال موقف متعمق ونقدي[3]. هذا ما يمكن أن نراه في مواقف دول مثل تشيلي وبوليفيا اللتين توجّهتا إلى المحكمة من أجل إيجاد حل للحوض المائي الأشد خطورةً في أميركا اللاتينية، والأشد هشاشةً وحساسيةً من ناحية هيدرو-سياسية في العالم وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة[4].

يعود أول القرارات القضائية في مجال الموارد المائية إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي (التي توارثتها[5] محكمة العدل الدولية)، قرار Oder River في عام 1929[6] وقرار Meuse River في عام 1937[7]. لكن في تسعينيات القرن الماضي، سنشهد توجهًا متزايدًا من الدول إلى محكمة العدل الدولية لحل نزاعاتها المتعلقة بالموارد المائية؛ إذ انعكس ذلك في مجموعة من القرارات، منها قرارات تخص إدارة مجاري المياه واستخدامها وحمايتها، مثل قرار حول مشروع Gabcikovo-Nagymaros في عام 1997 (هنغاريا ضد سلوفاكيا)، وقرار Pulp Mills في عام 2010 (الأرجنتين ضد الأوروغواي)، وقرار يخص Silala Canal/ River في عام 2022 (تشيلي ضد بوليفيا)، ومنها قرارات تتعلق برسم الحدود بين الدول عندما تشكل المجاري المائية حدودًا طبيعية، مثل القرار الخاص بنهر تشوبي Chobe river في عام 1999 (بوتسوانا ضد ناميبيا)، والقرار الخاص بنهر النيجر في عام 2005 (بنين ضد النيجر)، وقرار San Juan River في عام 2013 (كوستاريكا ضد نيكارغوا).

لا بد من أن يثير هذا التوجه المتزايد إلى المحكمة تساؤلات حول دورها وفاعليتها في حل النزاعات، وما يهمنا هنا هو إسهاماتها المعيارية، أي دورها في تطور القانون الدولي، وبالتحديد القواعد الخاصة بالمياه. لا شك في أن انخراط المحكمة في حل النزاعات الدولية يمنحها الفرصة بتوضيح القواعد القانونية وتطويرها. منذ التسعينيات أيضًا نجد اهتمامًا ملحوظًا في نظرية العلاقات الدولية بالجانب المعياري[8]، فالمحكمة تؤدي فيه دورًا بارزًا.

1 ينظر:
UN, General Assembly, *Delivering Justice: Programme of Action to Strengthen the Rule of Law at the National and International Levels, Report of the Secretary-General*, A/66/749, 16/3/2012, para. 15-16.

2 Robert E. Goodin, "Toward an International Rule of Law: Distinguishing International Law-Breakers from Would-be Law Makers," *The Journal of Ethics*, vol. 9, no. 1-2 (2005), p. 239.

3 Ibid., pp. 243-246.

4 B. M. Mulligan & G. E. Eckstein, "The Silala/ Siloli Watershed: Dispute Over the Most Vulnerable Basin in South America," *Water Resources Development*, vol. 27, no. 3 (September 2011), pp. 595-606.

5 هناك من يرى أنه لا يوجد توارث، بل استمرارية إذا أخذنا في الحسبان أن محكمة العدل الدولية تتشارك مع المحكمة الدائمة للعدل الدولي ذات النظام وذات الاختصاص، في معنى فتاوى وقرارات حكم، ولا يوجد تمييز بين قرارات المحكمة الدائمة والمحكمة الحالية. ينظر:
Bingbin LU, "Reform of the International Court of Justice - A Jurisdictional Perspective," *Perspectives*, vol. 5, no. 2 (30 June 2004), pp. 1-9.

6 "Case Relating to the Territorial Jurisdiction of the International Commission of the River Oder," *International Water Law Project*, Series A, no. 23-Series C No 17-11, Judgment of September 10th (1929).

7 "Case Relating to the Diversion of the Water From the Meuse," Permanent Court of International Justice, Ser. A/B, no. 70, Judgment of June 28th, 1937.

8 إضافة إلى المدرسة الواقعية البريطانية التي تعرّف النظام من خلال وجود حد أدنى من المعايير والقيم التي تسمح للأشخاص داخل هذا النظام بالتنبؤ بسلوك بعضهم بعضًا (هيدلي بيل)، ومدرسة "البنية التاريخية" التي تعتبر أن المؤسسات والأفكار هي جزء من هذه البنية، وليست العلاقات الاقتصادية فحسب (تيموتي سانكلير وروبرت كوكس)، توجد عودة إلى العقل العملي وإلى أرسطو، حيث لا يجري تعريف السياسة من خلال العقلانية والمصالح الذاتية الضيقة، بل من خلال الموقف الحكيم الذي يأخذ في الحسبان المواقف المضادة (ري روسلوفسكي وفريدريك كراتشويل). ينظر:
Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1977); Timothy Sinclair & Robert Cox, *Approaches to World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Rey Roslowski & Friedrich Kratchowil, "Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System," *International Organization*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994), pp. 215-247.

يقود الحديث عن الإسهام المعياري للمحكمة الدولية إلى الحديث عن "التشريع القضائي" Judicial law- making[9]، وعن القدرة التقديرية والإبداعية للقاضي التي تجد تعبيرًا واضحًا لها في الموقف الواقعي للقانون، الذي يعرّف حتى القانون من خلال التفسير القضائي، فالنصوص القانونية لا تملك دلالات ومعانيَ قبل تدخل القاضي. من أنصار التيار الواقعي نجد المفكر القانوني الفرنسي مايكل تروبر الذي يؤكد أنه "لا يوجد معنى موضوعي، لا في نيّات المشرّع، ولا بصورة مستقلة عنها، المعنى الوحيد هو الذي يستنبطه القاضي، ويمكن القول إنه، وقبل تفسيرها على يد القاضي، لا تملك النصوص أي معنى وهي تنتظر معنى"[10]. هذا ما يدعمه أيضًا المفكر الإيطالي ريكاردو غواستيني الذي يؤكد أن تفسير القاضي يتضمن قرارًا، ولا يشير إلى معرفة النصوص أو رغبة المشرّع فحسب[11]. ويتطلّب التشريع القضائي، بخلاف التشريع البرلماني العادي، وجود نص ينطلق منه. مثلًا في قرارات محكمة العدل الدولية في قضية هنغاريا ضد سلوفاكيا في عام 1997، انطلقت المحكمة من معاهدة ثنائية بين البلدين (1977)، وفي قضية الأرجنتين أوروغواي انطلقت من معاهدة عام 1975.

في موضوع التشريع القضائي، تعتبر قرارات القاضي بمنزلة مصدر آخر من مصادر القانون، كما هي الحال في القانون المشترك Common Law. في الإمكان أن نتوقف عند اتجاهين في التشريع القضائي، اتجاه حذِر، وآخر نشِط ونقدي. قد تختار المحكمة اتجاهًا حذرًا من خلال التركيز على الاتفاقية، وعلى السيادة، لكنها تستطيع، وكما تشير المواد 31-33 في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969)، أن تتجاوز المعايير المعاهداتية لتهتم أيضًا بالمعايير العُرفية وبالمبادئ العامة للقانون. إن تجاوز المعاهدة إلى العُرف والمبادئ العامة، قد يعطي المحكمة إمكانية الإبداع والتجديد[12]. يشدّد الموقف الحذر على فاعلية القرار، فباسمها يطالب توم غينسبيرغ (جامعة شيكاغو) القضاة، وليس الدول، بالتقيّد الذاتي، معتبرًا أن تقديرًا فعالًا من القاضي هو تقدير محدود ومقيّد[13]. في مقابل ذلك، وباسم عدالة موضوعية أو عدالة اجتماعية، نجد مواقف نشطة من داخل المحكمة عبّر عنها قضاة، مثل القاضي محمد بجاوي، والقاضي إدواردو خيمينيز دي أريشاغا Eduardo Jimenez de Aréchaga تفيد بأن قرارات المحكمة تستند إلى المعايير الأخلاقية، إضافة إلى المعايير القانونية، وتستند أيضًا إلى المعايير العُرفية القائمة، أو تلك التي هي في طور التشكل (قرارات الجمعية العامة التي تعتبر القانون اللين)[14].

قد يأخذ الموقف النشط منحًى دستوريًا أو أيديولوجيًا. يبرز المنحى الدستوري مع التيار الليبرالي الذي يمثّله المفكر القانوني الأميركي رونالد دوركين[15] الذي يعتبر أن القاضي قد يعتمد في قراراته على القواعد والمبادئ والسياسات، حيث إن المبادئ الأخلاقية أو الحقوق الأساسية هي المرجعية العليا. أما المنحى الأيديولوجي، فهو منحى نقدي، ويُعدّ بصورة ما امتدادًا للتيار الواقعي للقانون، تجسّده حركة الدراسات النقدية التي من رموزها كينيدي دنكان[16]؛ إذ ترى أن قرارات القاضي واعتماده المبادئ والقواعد، تقرّرها النظريات الاجتماعية والسياسية أو الأيديولوجية للقاضي. لا فرق وفق الموقف النقدي بين التشريع العادي والتشريع القضائي من ناحية أن القرارات هي سياسية وأيديولوجية.

سأترك جانبًا الاختلاف بين التيارات الفكرية، لأركّز هنا على إقرارها بالتشريع القضائي فحسب، الذي يبرز بقوة عندما يجري التركيز على مصادر معيّنة للقانون الدولي، خصوصًا على المبادئ العامة من منطلق أنها أهم وسيلة لتحديد، ليس القواعد العُرفية فحسب، بل طبيعة النظام الدولي عمومًا. فلا يُستنبط العُرف من ممارسة الدول، بل من ثبات الاعتقاد، ومن مبادئ صادرة عن الوعي الإنساني. كذلك مبادئ مثل العدالة والإنصاف والإنسانية والاستدامة ... إلخ، تحمل بالنسبة إلى النظام القانوني الدولي رؤيةً وتصوّرًا. لقد دفعت المحكمة في اتجاه الإقرار ببعض المبادئ العامة، مثل مبدأ الإنصاف والمعقولية، ومبدأ عدم إلحاق الضرر البيئي، إضافة إلى مبادئ في القانون الدولي البيئي، مثل الاستدامة التي تشكّل شبه "مظلّة" لمجموعة من الإجراءات، مثل الإبلاغ المسبق، وتقويم الأثر البيئي.

---

9 Armin Von Bogdandy & Ingo Venzke, "Beyond Dispute: International Judicial Institutions as Law Makers in: International Judicial law-Making," *German Law Journal*, vol. 12, no. 5 (2011), p. 3.

10 Michel Troper, "Une théorie réaliste de l´interprétation," *Revista Opinião Jurídica*, vol. 8, no. 2 (2006), p. 306.

11 Jérémy Mercier, "Le droit constitutionnel réinterprété. À propos de: R. Guastini, Leçons de théorie constitutionnelle," *La vie des idées*, 14/5/2010, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3GaqPvW; Riccardo Guastini, "Le réalisme juridique redéfini," *Revus*, no. 13 (June 2013), pp. 113-129.

12 Carlos Fernández de Casadevante y Romani, *Sovereignty and Interpretation of International Norms* (Berlin Heidelberg: Springer-Verlag, 2007), p. 42.

13 Tom Ginsburg, "Bounded Discretion in International Judicial Lawmaking," *Virginia Journal of International Law*, vol. 45, no. 3 (2004), p. 635.

14 Peter Kovacs, "Developments and Limits in International Jurisprudence," *Denver Journal of International Law and Policy*, vol. 31, no. 3 (2003), pp. 461-487.

15 Ronald Dworkin, *Taking Rights Seriously* (London: Bloomsbury Publishing, 2013).

16 Duncan Kennedy, *A Critique of Adjudication (fin de siècle)* (Cambridge/London: Harvard University Press, 1998).

في هذه الدراسة، أتناول، إذًا، التوجّه المتزايد من الدول إلى المحكمة الدولية من أجل حل النزاعات المائية الدولية، لأناقش في ما بعد مقاربةَ هذه المحكمة في موضوع القانون الدولي، من خلال التطرق إلى الموضوعات الآتية: مبادئ الإنصاف والاستدامة، وحقوق الإنسان، وأخيرًا الحدود والسيادة.

> إن الإسهام المعياري للمحكمة مرتبط بإسهامها في حل النزاعات وبرغبة الدول في التوجه إليها، باعتبارها آلية قانونية لحل النزاعات. هذا التوجه قد يستند إلى اتفاق مؤقت بين الدولتين المتنازعتين، أو إلى مادة تسوية تمنح المحكمة صلاحية التفسير في حالة خلاف حول مواد اتفاقية معيّنة، أو إلى قبول الدولتين بالاختصاص الإلزامي للمحكمة

أولًا: توجّه الدول المتزايد إلى محكمة العدل الدولية لحل نزاعاتها المائية

إن الإسهام المعياري للمحكمة مرتبط بإسهامها في حل النزاعات وبرغبة الدول في التوجه إليها، باعتبارها آلية قانونية لحل النزاعات. هذا التوجه قد يستند إلى اتفاق مؤقت بين الدولتين المتنازعتين، أو إلى مادة تسوية تمنح المحكمة صلاحية التفسير في حالة خلاف حول مواد اتفاقية معيّنة، أو إلى قبول الدولتين بالاختصاص الإلزامي للمحكمة. إضافة إلى ذلك، تستطيع أيّ دولة التوجّه إلى المحكمة على أساس ما يسمّى Forum Prorogatum، بمعنى أن تطلب الدولة من المحكمة أن تحصل هي ذاتها على موافقة الدولة الأخرى. في قضية بنين ضد النيجر في عام 2005، استندت المحكمة إلى اتفاق مؤقت بين الدولتين، أُبرم في مدينة كونوتو، في 15 حزيران/ يونيو 2001، وعبّرت فيه الدولتان عن الرغبة في رسم الحدود المشتركة التي تخص مياه نهر النيجر[17]. وفي خلافات دول أميركا اللاتينية، استندت المحكمة إلى مادة تسوية، المادة 31 من اتفاقية بوغوتا (كولومبيا) الخاصة بالحل السلمي (1948)، والتي تشير إلى قبول الدول الأميركية بالاختصاص الإجباري للمحكمة.

17 "Frontier Dispute (Benin/ Niger)," Judgment, I.C.J. Reports 2005, p. 90. Para. 1, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3RiXy8I

بالنسبة إلى النزاعات الدولية، فقد عُـرِّفـت في قـرار امتيازات Mavrommatis في فلسطين (اليونان ضد المملكة المتحدة) الحكم الصادر في 30 آب/ أغسطس 1924، بأنها اختلاف بين شخصين من أشخاص القانون الدولي حول مسألة قانونية أو واقعة، وهذا يعني أن الاختلاف قد يكون إما بين وجهات نظر قانونية، وإما بين مصالح. وتخص النزاعات الدولية مسائل عبر الحدود القومية، ومجاري المياه الدولية هي من هذه المسائل، كونها لا تعرف الحدود القومية، حيث تمر في أكثر من دولة. وفي ما يتعلق بتعريف "المجرى المائي الدولي"، اعتبرت المحكمة في قرار نهر سيلالا (تشيلي ضد بوليفيا) في عام 2022، أن المجرى يشمل المجرى الطبيعي أو الاصطناعي، بمعنى أن يحسّن الإنسان تدفّق مياهه، ويضم المياه السطحية والجوفية التي تصب في نقطة مشتركة[18]. لا بد من التذكير بأن هناك أكثر من قرار في ما يتعلق بالخلاف بين تشيلي وبوليفيا: قرار يتعلق بالالتزام بالتفاوض على حق سيادي للوصول إلى المحيط الهادئ (2018)، وقرار يخص مكانة مياه المجرى المائي الدولي سيلالا بين تشيلي وبوليفيا، واستخدام مياهه في عام 2022. وخلال سير إجراءات المحاكمة، غيّرت بوليفيا من موقفها، أولًا تجاه حصولها على ممر سيادي إلى المحيط الهادئ؛ إذ لم تطالب المحكمة بالإقرار بحقها في ممر سيادي، بل اكتفت بمطالبتها بأن تطلب من تشيلي التفاوض معها على حقها في ممر سيادي إلى المحيط الهادئ[19]. وغيّرت موقفها في موضوع تعريف نهر سيلالا باعتباره مجرى مائيًا دوليًا.

بالطبع، جرى تأكيد مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية في أكثر من نص دولي (أهمها ميثاق الأمم المتحدة، المادة 33)، كما جرى الإقرار بعُرفيّته في قرار المحكمة الدولية الخاصة بالأفعال العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة في عام 1986). يشير العديد من المراقبين إلى أنه في الفترة الأخيرة، أي منذ التسعينيات، هناك قبول عند الدول بالتوجّه إلى المحكمة الدولية في خصوص النزاعات الدولية بصورة عامة، والنزاعات المائية خاصة[20]. في نظر آن بيترس (مديرة قسم القانون العام

18 "Différend concernant le statut et l'utilisation des eaux du Silala (Chili c. Bolivie)," *International Court of Justice* (Décembre 2022), para. 94, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3GkdeSU

19 "Obligation to Negotiate Access to the Pacific Ocean (Bolivia v. Chile)," *International Court of Justice*, Reports (2018), p. 507, Para. 88.

20 ينظر:
"Allocution prononcée par S. EXC. M. Le Juge Peter Tomka, Président de la Cour Internationale de Justice, devant l'Organisation des Etats Américains: Le rôle de la Cour internationale de Justice dans les affaires internationales: Réalisations et défis intéressant les Etats membres de l'OEA et le pacte de Bogotá," Cycle des conférences des Amériques, 10/4/2014, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3RbyVe3

المقارن والقانون الدولي في مؤسسة ماكس بلانك الألمانية)، هناك تطور مهم للتعاون في العلاقات الدولية من ناحية حل النزاعات الدولية، ومن ناحية استخدام الأدوات السياسية والقانونية، حيث ترى أننا في مرحلة متقدمة من التعاون قابلة للفهم والتحليل من منطلق مفهوم شبكة العلاقات[21]. ويرى ج غي ميريلز (أستاذ القانون الدولي في جامعة شيفيلد، المملكة المتحدة)، أن التوجّه إلى المحكمة قد يشكل خطوةً تجاه حل الصراع، كما هي الحال مع قضية Gabcikovo-Nagymaros، حيث طالبت المحكمة الأطراف بالدخول في مفاوضات حول آليات التنفيذ[22]. ويذكر هذا الأخير، في دراسته لتأثير قرارات المحكمة، أطروحةً مفادها أن هذه القرارات تأتي لسد ثغرات، أو عدم وضوح في نظام غير متطور قانونيًا، لكن هذه القرارات تبقى ضمن موقف حذر ومقيّد بحكم سيادة الدول.

أود الإشارة إلى أن الدول الكبرى والقوية، حتى في ظل التعاون، تميل إلى اعتبارات وجودية ومصلحية، ويتجلّى ذلك في سياستها الخارجية القضائية[23]، فهي ربما ترى في المحكمة ما يتعارض مع تمسّكها بالسيادة. على سبيل المثال، في مناقشة نظام المحكمة الدائمة، عارضت فرنسا وبريطانيا، وهما دولتان عظميان في حينه، الاختصاص الإلزامي للمحكمة. وعارضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في اجتماع سان فرانسيسكو منح محكمة العدل الدولية هذا الاختصاص، الذي يُذكر في المادة 36، الفقرة 2. يذكر السفير الهندي كريم تشاغلا أن هذا الاختصاص الإلزامي هو امتداد لمقترح جرى تقديمه في الأعمال التحضيرية لنظام المحكمة الدائمة للعدل الدولي، يمنح المحكمة اختصاصًا إلزاميًا في بعض المسائل، إلّا أن المقترح لم ينجح[24]. وما زال الإلزامي يخضع للاختياري، حيث إن هذا الاختصاص مرتبط بموافقة الدولة وبمبدأ التبادلية.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة وموقفها من المحكمة، يشير شون د. ميرفي الذي عمل لدى المحكمة مستشارًا للولايات المتحدة إلى أن الولايات المتحدة لم تصدّق على ميثاق عصبة الأمم، ولا على نظام المحكمة الدائمة. صُدّق على النظام في عام 1935 فحسب. ولم تشارك الولايات المتحدة في الجهد القضائي للمحكمة الدائمة الذي تضمّن 27 فتوى و32 قرار حكم. يرى هذا المستشار أن الولايات المتحدة تتأرجح بين موقف واقعي، لا يعير المؤسسات الدولية بما فيها المؤسسات القضائية أي اهتمام، وموقف مؤسساتي يرى أن الحياة الدولية لا تنحصر في التنافس الوجودي، بل تتضمن أيضًا تعاونًا ومؤسسات. لذلك، بعد فترة من موقف تعاوني، اتّخذت الولايات المتحدة، منذ الثمانينيات، موقفًا متحفظًا بالنسبة إلى مواد التسوية في الاتفاقيات الدولية التي تمنح محكمة العدل الدولية صلاحية تفسير هذه الاتفاقيات[25]. هذا التأرجح هو نوع من الفن أو الممارسة التي تشرعن ما هو غير شرعي من خلال تسخير المحافل المتعددة الأطراف لتقديم مصالحها، أو لرفض الانصياع إلى القانون الدولي. هذا ما تبرزه الممارسة الأميركية في القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدّها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة في عام 1986)، حيث رفضت الولايات المتحدة تنفيذ قرار الحكم لمحكمة العدل الدولية، منتهكةً بذلك المادة 94، الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، ولتلتزم في ما بعد بالمادة 94، الفقرة 2 من الميثاق، حيث إنها نجحت في إفشال قرار مجلس الأمن بجبرها على التنفيذ[26]. علاوة على ذلك، حاولت الولايات المتحدة التأثير حتى في عمل محكمة العدل الدولية من خلال عدم المشاركة في إجراءات المحكمة في قضية نيكاراغوا ضدّها في عام 1986، وهذا بالطبع يُضعف التناقض والجهد القضائي، إلّا أن المحكمة استمرت واهتمت على نحو خاص بالحقائق التي نالت حصة الأسد في القرار.

تهمّنا نقطة أخرى في الحالة الفلسطينية، وهي العلاقة بين التوجّه إلى المحكمة والمفاوضات. فهل "استنفاد المفاوضات" شرط من أجل التوجّه إلى محكمة العدل الدولية؟ في نظر بيترس، لا يوجد شرط كهذا كونه من الصعب تحديد متى استُنفدت المفاوضات[27]. قد يكون التوجّه إلى المحكمة خطوةً من أجل جلب الطرف الآخر إلى المفاوضات، كما هي الحال بين بوليفيا وتشيلي في ما يخص حق الأولى في الوصول إلى المحيط الهادئ. وقد يكون التركيز على شرط المفاوضات للحفاظ على الوضع القائم. اعتبار إسرائيل أن التوجّه الفلسطيني للمؤسسات الدولية يمثل خطوةً أحادية الجانب، ويمس بالعملية السلمية ليس بجديد؛ فقد مثّل ذلك نهج إسرائيل منذ

21 Anne Peters, "International Dispute Settlement: A Network of Cooperational Duties," *European Journal of International Law*, vol. 14, no. 1 (February 2003), pp. 1-34.

22 J. G. Merrills, *International Disputes Settlement*, 4th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 157-174.

23 Guy de Lacharrière, *La Politique juridique extérieure* (Paris: Economica, 1983).

24 Mahomedali Currim Chagla (Ambassador of India), "Rule of Law and the International Court of Justice," *Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting* (1921-1969), vol. 54 (28-30/4/1960), pp. 237-242.

25 Sean D. Murphy, "The United States and the International Court of Justice: Coping with Antinomies," *The George Washington University Law School*, Public Law and Legal Theory Working Paper, no. 291, 2008, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3Gbu6uP

26 Laurence Burgorgue-Larsen, "Les Etats-Unis d'Amérique et la justice internationale: Entre l'utilisation et l'instrumentalisation du droit international," in: Rafâa Ben Achour & Slim Laghmani (Sous la direction), *Justice et juridictions internationales* (Paris: Pedone, 2000), p. 3.

27 Peters, pp. 12-14.

البداية، حيث فضّلت المفاوضات الثنائية على الجانب القانوني الدولي. تذكر ساندرين منصور (جامعة نانت الفرنسية) أن إسرائيل والدول العربية وافقت على بروتوكول لوزان في عام 1949 الذي أقر قرار تقسيم فلسطين رقم 181 في عام 1947 بأنه أساس لحدود دولة إسرائيل، وقد عمل الدبلوماسي الفرنسي كلود دي بويسانجر Claude de Boisanger على توضيح ذلك، إلّا أن إسرائيل فضّلت حدود الهدنة التي نتجت من مفاوضات ثنائية، لأنها تكرس الوضع القائم وتمنحها سيطرةً على مناطق خارج حدود قرار التقسيم[28].

ليس من المستغرب، إذًا، أن نرى أن التوجّه إلى المحكمة الدولية رفض لسيطرة مماثلة، فمنذ نشأتها اعتبرت المحكمة أنها لمصلحة القانون الدولي في التوتر بين السيادة والقانون الدولي[29]. لكن هذا التوتر لا يتوقف عند الوصول إلى المحكمة، بل يمتد إلى قراراتها: فمن جهة، قد تراعي هذه القرارات مصالح الدول وسيادتها[30]، ومن جهة أخرى قد تستند إلى مبادئ أخلاقية، مثل الإنصاف، أو إلى موقف سياسي وأيديولوجي يهتم بالعدالة الاجتماعية، ويعنى بعدم إقصاء مجموعات من النظام القانوني للمياه.

ثانيًا: مبادئ الإنصاف والاستدامة

ذُكر مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية في عام 1997، ومشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في عام 2008، واعتُبر ذلك بمنزلة تقنين لمبدأ يملك قيمةً عرفيةً. في قرار هنغاريا ضد سلوفاكيا في عام 1997، أشارت المحكمة إلى هذا المبدأ، واعتبرت أن نظام مجرى النهر بين هاتين الدولتين يحدّد من خلال الاستخدام المنصف والمعقول، والالتزامات البيئية في طور التشكل والتنمية المستدامة. اعتُبر وجود نظام تعاوني بين الدولتين شرطًا أساسيًا لتطبيق مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، بمعنى المادة 5، الفقرة 2، حيث يضمن حق وصول الأطراف إلى المياه المشتركة، وواجب التعاون بينها في ما يخص التنمية الاقتصادية[31].

يشير الإنصاف إلى المساواة، بمعنى مساواة الأطراف المشاطئة من ناحية حق الوصول إلى المياه المشتركة. وطوّرت المحكمة الدائمة للعدل الدولي، قراراتها بشأن الموارد المائية، مفهوم "المصلحة المشتركة" Community of Interest للدول المشاطئة لمجرى مائي، وحقّها المتساوي في الوصول إلى هذا المجرى[32]. وتتطلّب الشراكة القانونية للدول المشاطئة للنهر تطبيق مبدأ الإنصاف، أي أن تؤخذ في الحسبان مصالح الدول المشاطئة، وألا يوجد تمييز تجاه أي دولة من الدول. بعبارة أخرى، يرتكز مبدأ الإنصاف على وجود "المصلحة المشتركة" التي تتطلّب تقييد السيادة.

في قضية Gabcikovo-Nagymaros في عام 1997، اعتبرتها المحكمة قضية مشروع استثماري مشترك، حيث رفضت موقف هنغاريا الخاص بتعليق الاتفاقية في عام 1977؛ لأن ذلك يمثّل تعليقًا لجزء من عمل متكامل، ورفضت المحكمة في الوقت نفسه الخطة البديلة Variant C، التي طوّرتها تشيكوسلوفاكيا (ومن ثم سلوفاكيا باعتبارها وريثة لها)، في ردة فعل على موقف هنغاريا. أكدت المحكمة أن "تحويل مجرى المياه على نحو أحادي الجانب يحرم الدول المشاطئة الأخرى من حقوقها في حصة منصفة ومعقولة من المورد الطبيعي"[33].

قضية أخرى لا بد من ذكرها في هذا السياق، هي قضية "مطاحن لب الورق" Pulp Mills بين الأرجنتين والأوروغواي في عام 2010، التي تخص الخلاف الذي نتج من إنشاء مطاحن لب الورق على طول خط نهر الأوروغواي المشترك للدولتين على يد دولة الأوروغواي، الأمر الذي اعتبرته الأرجنتين يتعارض مع الالتزامات، التي نصّت عليها الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، وبالتحديد الالتزامات الخاصة باستخدام نهر الأوروغواي مع الحفاظ على موارده البيولوجية ومنع تلويث مياهه. في هذه القضية، أقرّت المحكمة بأن مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول هو الحجر الأساسي[34] لنظام التعاون في حوض النهر بين الأرجنتين والأوروغواي، واعتبرت اللجنة المشتركة للأرجنتين والأوروغواي الخاصة بإدارة مياه نهر الأوروغواي "نظامًا متكاملًا ومجددًا"[35]، ولّد اتحادَ مصالح وحقوق في إدارة مياه النهر، وفي موضوع حماية البيئة أيضًا.

28 Sandrine Mansour, "L'ONU et les Palestiniens: De l'ambiguïté à l'impuissance," *Cahiers d'histoire. Revue d'histoire critique*, vol. 142 (2019), accessed on 27/4/2023, at: https://bit.ly/3SSbsjc

29 لم يرد أي ذكر في مقترحات الرئيس الأميركي وودرو ويلسون للمحكمة الدائمة للعدل الدولي، لأن الموقف الأميركي في حينه كان سياديًا ومعارضًا لفكرة المحكمة. ينظر:
Andre Aversa, "As Determined by the United States of America," *The American University Law Review*, vol. 10 (1961), p. 152.

30 Murphy.

31 International Court of Justice, "Advisory Opinions and Orders Case Concerning, The Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary v. Slovakia)," *Reports of Judgments*, Judgment of 25 September 1997, Paragraph 147.

32 Ishita Shukla & Gunjan Bahety, "Territorial Jurisdiction of International Community of River Oder (U.K v. Pol.)," *P.C.I.J.*, ser. A, no. 23, 10/9/1929, para. 74.

33 "Advisory Opinions and Orders Case Concerning, The Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary v. Slovakia)," Para. 77, 78.

34 Usines de pâte à papier sur le fleuve Uruguay (Argentine c. Uruguay), arrêt, C.I.J. Recueil 2010, p. 14, para. 174.

35 Ibid., para. 77.

وبالنسبة إلى القانون البيئي في طور التشكل، ذكرت المحكمة في قرار هنغاريا ضد سلوفاكيا موقفها في قرار سابق حول "الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة بشأن مشروعية استخدام دولة ما الأسلحة النووية في نزاع مسلح" في عام 1996، من ناحية أن حماية البيئة أصبحت جزءًا من القانون الدولي[36]. إن "البيئة ليست مفهومًا مجردًا، بل تشير إلى "حيّز حياة وجودة حياة، وإلى صحة أساسية حتى للأجيال القادمة"[37]. أما في ما يتعلق بالتنمية المستدامة فقد أشارت المحكمة إلى ضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، من دون التعمق في عناصر أساسية للتنمية المستدامة، وهي العدالة بين الأجيال وداخلها (أي العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، والعدالة بين المجموعات داخل الأجيال الحالية من أمم وشعوب أصلانية وأقليات).

أصبح الاستخدام المنصف والمعقول يعني أيضًا الاستخدام المستدام. وبالنسبة إلى القاضي كريستوفر جي ويرامانتري Christopher G. Weeramantry في محكمة العدل الدولية، في رأيه المنفصل عن قرار الحكم في قضية هنغاريا ضد سلوفاكيا، أن التنمية المستدامة هي أكثر من مجرد مفهوم، وهي مبدأ له قيمة معيارية وأساسية في تحديد المصالح المتنافسة. في حين استخدمت المحكمة كلمة "مفهوم" (الفقرة 140)، وليس "مبدأ" للإشارة إلى التنمية المستدامة، وقد حاول القاضي ويرامانتري أن يرسخ هذا المبدأ في القانون الدولي، وفي القانون الدولي "العالمي" من ناحية التشديد على وجوده في قرارات دولية منذ عشية إعلان ستوكهولم في عام 1972، وفي ثقافات مختلفة، اهتمت بالعوامل البيئية في مشاريعها المعمارية والهندسية[38]. لكن الجدل حول ما إذا كانت التنمية المستدامة ترتقي إلى مكانة مبدأ عام، وأن فحواها واضحة[39] لم يحسم حتى في قرار الأرجنتين ضد الأوروغواي[40].

أكّدت المحكمة العلاقة بين مبدأ الإنصاف والمعقولية، ومبدأ التنمية المستدامة في قرار الأرجنتين ضد الأوروغواي في عام 2010، حيث رأت، كي يكون الاستخدام منصفًا ومعقولًا، يجب عليه أن يأخذ في الحسبان مصالح الأطراف الأخرى المشاطئة للمياه المشتركة، إضافة إلى حماية بيئية لهذه المياه المشتركة، ولهذا فسّرت المحكمة المادة 27 من اتفاقية عام 1975 بين الأرجنتين والأوروغواي الخاصة بنهر الأوروغواي، باعتبارها ترجمةً للعلاقة الوثيقة بين الاستخدام المنصف والتنمية المستدامة[41].

هل يختصر مبدأ الاستخدام المنصف والتنمية المستدامة مجمل المبادئ الأخرى، مثل "المصلحة المشتركة"، أو عدم إلحاق ضرر، أو استخدامات سابقة، أو ضرورة إنجاز تقويم بيئي للمشاريع الاقتصادية، وخطوات إجرائية، مثل الإبلاغ والاستشارة والتفاوض؟

في قضية نهر الأوروغواي (2010)، أثارت المحكمة الجوانب الإجرائية والمؤسساتية لتطبيق مبدأ الإنصاف؛ إذ أشارت إلى علاقة وظائفية بين المبادئ الإجرائية، مثل الإبلاغ والاستشارة والتفاوض والمبادئ الجوهرية، من قبيل الإنصاف وعدم إلحاق الضرر، والامتناع عن تلويث مياه النهر[42].

لا تقتصر المقاربة البيئية للمحكمة على جمع الإنصاف والاستدامة، بل تتطرق أيضًا إلى الضرر البيئي. في قضية الأرجنتين ضد الأوروغواي، تعتبر المحكمة أن لمبدأ الوقاية أو عدم إلحاق الضرر قيمةً عرفيةً. فقد جرى تأكيد ذلك في قرارات التحكيم، مثل قرار مصنع الفولاذ بين كندا والولايات المتحدة في عام 1941[43]، وقرار بحيرة لانوكس بين فرنسا وإسبانيا في عام 1957[44]. وقد علّل بعض المراقبين دعمهم بأن هذا المبدأ هو أقدم، ولذلك هو الأساسي في قانون المياه. فما علاقة مبدأ الوقاية بمبدأ الإنصاف؟ وهل هو المبدأ الملائم للتعامل مع الضرر البيئي؟

في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية في عام 1997، وفي قرارات المحكمة الدولية، اعتبر مبدأ

---

36 "Advisory Opinions and Orders Case Concerning, The Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary v. Slovakia)," para. 53.

37 Ibid., para. 112.

38 The Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary v. Slovakia), "Separate Opinion of Vice-President Weeramantry," *Regarding Universal International Law*, pp. 96-110, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3Ra5TLU

39 Ulrich Beyerlin, *Sustainable Development*, Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law (Oxford: Oxford University Press, Max Planck Encyclopedia of Public International Law, 2010), pp. 1-7.

40 يرى القاضي كانسادو ترينداد Cançado Trindade أن الأرجنتين والأوروغواي استخدمتا كلمة مفهوم، وكلمة مبدأ في ما يخص التنمية المستدامة على نحو تبادلي، وكأن الجدل حول المكانة القانونية للتنمية المستدامة قد جرى تجاوزه، لكن المحكمة بقيت صامتةً، ولم تستغل الفرصة لتأكيد مكانة المبدأ وفحواه. ينظر:
"Usines de Pâte à Papier (Opinion Individuelle de Mr. Le Juge Cançado Trindade)," 20 April 2010, pp. 135-205, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3STAzSI

41 "Recueil des arrêts: Avis consultatifs et ordonnances. Affaire relative à des usines de pâtes à papier sur le fleuve Uruguay (Argentine c. Uruguay)," para. 177.

42 Ibid., p. 14, para. 71-79.

43 *Reports of International Arbitral Awards, Trail Smelter Case (United States, Canada): 16 April 1938 and 11 March 1941* (New York: United Nations, 2006), vol. III, pp. 1905-1982, accessed on 30/4/2023, at: https://legal.un.org/riaa/cases/vol_III/1905-1982.pdf

44 Lake Lanoux Arbitration (France v. Spain), 1957, 12 R. I. A. A. 281; 24 I. L. R. 101, Arbitral Tribunal, 1, 16 Novembre 1957 (Petrén, President; Bolla, De Luna, Reuter, De Visscher).

الإنصاف والمعقولية الحجر الأساسي لقانون المياه، ونجد تحوّلًا وإعادة اعتبار للعلاقة بين مبدأ الإنصاف ومبدأ الوقاية لدى رابطة القانون الدولي (قواعد برلين في عام 2004)، وفي لجنة القانون الدولي مع مسوّدة المواد الخاصة بالمياه الجوفية في عام 2008. يرى بعض المراقبين[45]، منهم المقرر الخاص في موضوع المياه الجوفية في لجنة القانون الدولي، أن هناك توازنًا بين المبدأين، ويجب علينا أن ننتظر تأكيد ذلك في السنوات القادمة.

من يدعم أولية مبدأ الوقاية، يدعم في الأساس تفضيل الاستخدامات الحالية أو السابقة على الاستخدامات المستقبلية[46]. ارتبط مفهوم الاستخدام السابق بالتجربة الأمريكية وبمخيمات المناجم. في تقارير المقرر لمسوّدة المواد الخاصة بالمياه الجوفية، نرى أنه لا يوجد تفضيل لأي من الاستخدامات الحالية أو المستقبلية، إضافة إلى أن الخلاف بين هذه الاستخدامات يجب أن ينطلق من الحاجيات الإنسانية الأساسية. أما بالنسبة إلى موقف المحكمة الدولية فنراها تجاهلت الاستخدامات السابقة التي عرضتها الأرجنتين، حين ذكرت أن المشاريع التي تقوم بها الأوروغواي تمس باستخدامات سابقة لها، وبالتحديد بالسياحة وبالمحطة الخاصة بالاستجمام على النهر.

إن اعتماد مبدأ عدم إلحاق الضرر، يتطلّب تحديد أهمية الضرر، بينما اعتماد مبدأ الإنصاف والمعقولية يسمح بتناول سلوك الدولة، حتى وإن لم يتضمن ضررًا مهمًا أو جسيمًا[47]. هذا ما دفع المقرر في موضوع المياه الجوفية تشوسي ياmادا إلى ترك مبدأ عدم إلحاق الضرر، إلى مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، لأن حماية الحوض الجوفي في نظره أفضل تحت مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول الذي يتطلّب عدم المساس بالنظام البيئي، من دون الحاجة إلى تحديد مستوى الضرر. ويذكّر هذا بمبدأ الاستخدام المنصف والمعقول الذي في الإمكان تفسيره على نحو واسع؛ لضمان حماية أفضل للمياه الجوفية، التي هي في وضع هش وحساس، مقارنةً بالمياه السطحية[48].

45 Salman M. A. Salman, "The Helsinki Rules, the UN Watercourses Convention and the Berlin Rules: Perspectives on International Water Law," *Water Resources Development*, vol. 23, no. 4 (December 2007), p. 637.

46 Gabriel E. Eckstein, "Protecting a Hidden Treasure: The U.N. International Law Commission and the International Law of Transboundary Ground Water Resources," *Sustainable Development Law & Policy* (2005), accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3MTWMw8

47 Joseph Dellapenna, "The Customary International Law of Transboundary Fresh Waters," *International Journal of Global Environmental*, vol. 1, no. 3-4 (February 2001), pp. 264-305.

48 M. Chusei Yamada, *Premier rapport sur les ressources naturelles partagées*, 30/4 et 30/6/2003, Document A/CN. 4/539 et Add.1; M. Chusei Yamada, *Deuxième rapport sur les ressources naturelles partagées*, Document A/CN. 4/539 et Add.1, 9/3 et 12/4/2004.

في قضية نهر سيلالا (تشيلي ضد بوليفيا) في عام 2022، اعتبرت المحكمة أن مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول هو حق وواجب في الوقت نفسه. حق للدولة المشاطئة في الوصول إلى المياه المشتركة، وواجب بمعنى المادة 10 من اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية في عام 1997، التي تنص على "الحاجيات الحيوية للإنسان". تحتاج هذه الحاجيات اهتمامًا خاصًا من الدولة التي من واجبها توفير مياه صالحة للشرب لمواطنيها. ويهدف الحق في المياه إلى إرضاء الحاجيات الحيوية للإنسان. ويدعم ذلك أيضًا ستيفن سي ماكافري (أستاذ القانون في جامعة باسيفيك - مكجورج في الولايات المتحدة ومن أهم الفقهاء في القانون الدولي للمياه)، عندما حاول توضيح مبدأ الإنصاف من خلال المادة العاشرة التي تشير في رأيه إلى الحق في المياه باعتباره حقًا من حقوق الإنسان[49].

ثالثًا: حقوق الإنسان

تهتم محكمة العدل الدولية، بالطبع، بالنزاعات بين الدول، ولا يعني هذا أنها لا تستطيع تناول حقوق الإنسان التي تخص العلاقة بين المواطن والدولة.

> "تهتم محكمة العدل الدولية، بالطبع، بالنزاعات بين الدول، ولا يعني هذا أنها لا تستطيع تناول حقوق الإنسان التي تخص العلاقة بين المواطن والدولة"

من الملاحظ أن المياه ارتبطت منذ البداية بالدولة والسيادة والإقليم (نظرية هامون)، لتصبح في ما بعد حقًا من حقوق الشعوب، في قرار 1803 (1962) للجمعية العامة حول السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية، ومن حقوق الشعوب التي جرى تأكيدها في السبعينيات، كالحق في بيئة صحية، حيث لم تعد المياه مصدرًا طبيعيًا فحسب، بل جزءًا من نظام بيئي. من جهة، المياه هي حق للمواطنين وعلى الدولة أن تلتزم به (التزام الدولة تجاه شعبها وأفراده)، ومن جهة أخرى المياه حق للجميع، بمعنى أنه حق من حقوق الإنسان أي للمواطن وغير المواطن.

49 Stephen C. McCaffrey, "The International Law Commission Adopt Draft Articles on Transboundary Aquifers," *American Journal of International Law*, vol. 103, no. 2 (April 2009), p. 276.

في الإمكان تناول مسألة حقوق الإنسان في قرارات المحكمة من خلال ثلاثة مستويات:

1. المقاربة البيئيــة للمياه قد تكون أيضًا مقاربة حقوق إنسان

أظهرت محكمة العدل الدولية في قضية هنغاريا ضد سلوفاكيا في عام 1997 اهتمامًا كبيرًا بمسألة البيئة، وأثر المشاريع الاقتصادية في نهر الدانوب في كمية مياهه، وفي نظامه البيئي. في هذه القضية، تبنّت المحكمة مقاربةً بيئيةً للمياه، بمعنى أنها جمعت بين مبدأ الإنصاف والمعقولية ومفهوم التنمية المستدامة. لا بد من أن نوضح أن تأثير البيئة وحقوق الإنسان في موضوع القانون الدولي للمياه انعكس على التحوّل الذي مثّلته قواعد برلين في عام 1986، نسبةً إلى قواعد هلسنكي في عام 1966، وهي قواعد وضعتها رابطة القانون الدولي (مؤسسة خاصة). ويتضح في رأي القاضي ويرامانتري أن مبدأ التنمية المستدامة يستند إلى الحق في التنمية، وهو حق متأصل، وكذلك الحق في بيئة صحية. إلّا أن المحكمة لم تتطرق إلى هذه الحقوق، كما رأينا سابقًا.

2. استشارة المواطنين

تطرح صعوبة تحديد الضرر البيئي علميًا تمييزًا آخر بين مبدأ عدم إلحاق الضرر، كما جاء في الفقرة 101 من قرار المحكمة، الأوروغواي ضد الأرجنتين في عام 2010، ومبدأ الحذر الذي تعود صياغته إلى إعلان ريو دي جانيرو في عام 1992، حيث إنه في حالة غياب معرفة علمية أكيدة وجب تبنّي موقف حذر[50]. ومبدأ الحذر هذا ليس وفق المدرسة الوضعية، بل يعزّز مبدأ الإنصاف و"المعقولية" (التي تعني الحذر لدى أرسطو) في نظر قاضي محكمة العدل الدولي كانسادو ترينداد؛ إذ إنه يرى أن المحكمة في قرارها في قضية الأرجنتين ضد الأوروغواي في عام 2010، ركزت على الخبرة العلمية وأهميتها، لكنها نسيت مبدأ الحذر الذي يتطلب علاقةً خاصة بين المعايير العلمية والمعايير الأخلاقية، حيث إنه كلما تقدمنا في المعرفة العلمية زادت ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وهذا يتطلب أيضًا توسيع رقعة الحوار والجدل لتشمل المجتمع المدني والمواطنين. لم تشر المحكمة إلى ما يدعم أن استشارة السكان المحليين، الذين قد يتضررون من المشاريع، هي قاعدة ملزمة في القانون الدولي. فالمحكمة لم تبتعد، في هذه القضية، عن نظام النهر القانوني في عام 1975، وتحديدًا عن المادة 41 التي تشير إلى "الحقوق والواجبات المشتقة من المعاهدات ومن الالتزامات الأخرى السارية المفعول تجاه كل طرف في نظام النهر القانوني". لقد اعتبرت الأرجنتين أن هذه المادة تسمح بتوسيع رقعة القانون الدولي المطبق. ويذكر مارسيلو كوهين (معهد جنيف للدراسات العليا) أنه كان في مقدور المحكمة أن تعود إلى حق الأشخاص في بيئة صحية، وهو حق أكده البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان: مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور) الذي جرى اعتماده في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 ودخل حيز النفاذ في عام 1999، إلّا أن المحكمة قرّرت عدم الانخراط في ذلك[51]. للمحكمة صلاحيات ضمنية قد تدفعها إلى الالتزام بالنص، كما ذكرنا، أو قد تستعين المحكمة بالعرف الدولي، أو أن تفترض وجوده لتوسيع رقعة القانون الدولي ومبادئه.

3. الحق في الميـــاه ينخـــرط ضمن مبدأ الإنصـــاف والمعقولية الذي يتطلب اعتبار "الحاجيات الحيوية للإنســـان" (المادة 10 من اتفاقية 1997)

في قرار تشيلي ضد بوليفيا في عام 2022، أكدت المحكمة أن مبدأ الإنصاف والمعقولية هو حق وواجب في الوقت ذاته[52]. قد يفهم ذلك من خلال أن للدولة المشاطئة حقَّ استخدام مياه النهر، أو المياه الجوفية، لكن عليها أن تأخذ في الحسبان حقوق الدول المشاطئة الأخرى (مبدأ عدم إلحاق الضرر)، لكن هذا الحق، يتضمن واجبًا على الدولة أيضًا بتوفير مياه صالحة للشرب لمواطنيها وإرضاء حاجياتهم الإنسانية الضرورية (مبدأ الإنصاف والمعقولية). إن معايير الحق في المياه هي الكمية والجودة، إضافة إلى الوصول المتساوي. في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وفي العهدين الدوليين (1966)، لا يوجد أي ذكر للحق في المياه، والاتفاقية الخاصة باستخدامات أخرى غير الملاحة (1997) لم تتطرق إلى هذا الحق. وبالاستناد إلى المادة 10، فقرة 2 من اتفاقية عام 1997، التي تنص على ضرورة منح اهتمام خاص لإرضاء حاجيات إنسانية ضرورية، هناك اعتراف بالحق في المياه حقًّا مستقلًا، ولم يعد حقًّا ضمنيًا لحقوق أخرى في قرار لجنة

---

50 UN, General Assembly, *Report of The United Nations Conference on Environment and Development*, A/CONF.151/26 (Vol. I) (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992), accessed on 14/4/2023, at: http://tinyurl.com/frpysd7e

51 Marcelo Kohen, "The Court's Contribution to Determining the Content of Fundamental Principles of International Law," in: Giorgio Gaja & Jenny Grote Stoutenburg (eds.), *Enhancing the Rule of Law through the International Court of Justice* (Leiden/ Boston: Brill Nijhoff, 2014), pp. 134-145.

52 "Obligation to Negotiate Access to the Pacific Ocean (Bolivia v. Chile)," para. 97.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكلفة بالإشراف على تطبيق العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1966، في تعليقها العام رقم 2002/11/15. إن موقف اللجنة لم يكن غريبًا عن موقف الدول وممارساتها. فدول مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين، أدخلت في دساتيرها الحق في المياه، واعتبرته من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أنه قابل للتطبيق تدريجيًا وفق ميزانيات الدولة. في أوروبا، جرى تبنّي بروتوكول المياه والصحة في عام 1999، الذي انضمت إليه معظم الدول الأوروبية، ما عدا المملكة المتحدة. تلتزم الدول باتخاذ خطوات ضرورية لتوفير كميات ملائمة من المياه الصالحة للشرب، وخالية من مواد قد تضرّ بالصحة. وجرى تأكيد الحق في المياه في اتفاقيات دولية، مثل اتفاقية منع كل أشكال العنصرية ضد المرأة (المادة 14)، أو اتفاقية الطفل (المادة 24)، واتفاقيات إقليمية، مثل البروتوكول الأوروبي، أو اتفاقية الوحدة الأفريقية (2009)، التي تنص أيضًا على الحق في المياه باعتباره حقًّا إنسانيًا. تستطيع المحكمة أن تتجه توجهًا دستوريًا في التفسير، كما تقول آن فان آكن Anne van Aaken (باحثة في القانون الاقتصادي الدولي). يعمل هذا التوجه على نحو عمودي تجاه الدول، للحدّ من سلوكها، ويعمل أفقيًا من ناحية تفسير القوانين بالاستناد إلى مبادئ البيئة وحقوق الإنسان. وهذا ما فعلته سابقًا عندما أشارت إلى اعتبارات إنسانية أساسية في "الفتوى الصادرة عن المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية كورفو" (المحكمة المتحدة ضد ألبانيا) في عام 1949، وعندما اعتبرت أن بعض حقوق الإنسان تتمتع بمكانة قواعد آمرة، ويعدّ انتهاكها انتهاكًا لأسس النظام الدولي في "القضية المتعلقة بشركة برشلونة للجر والإنارة والطاقة المحدودة".

في ما يخص الممارسة الإسرائيلية، نجد أن هناك إقرارًا بالحق في المياه، يُستمدّ من قانون المياه في عام 1959، ومن القانون الأساسي في خصوص حرية الإنسان وكرامته في عام 1991، حيث اعتبر الحق في الحياة حقًّا أساسيًا انطلاقًا من الحق في الكرامة الإنسانية (قرار المحكمة العليا الإسرائيلية 9535/ 06). في هذا القرار، رأت القاضية في المحكمة العليا الإسرائيلية أيالا بروكاتشيا Ayala Procaccia أن مفهوم الكرامة مفهوم معقد، يتضمن جانبًا نفسيًا وجانبًا فيزيائيًا يتعلق بالشروط الضرورية لاستمرارية الحياة وبكرامة، حيث يتضمن ذلك المأوى والغذاء والمياه، والعناية الصحية ... إلخ (الفقرة 21)؛ وتضيف أن الحق في المياه مدعوم دوليًا، وأن إسرائيل هي طرف في العهد الاقتصادي، وإن لم يُدمج هذا الحق في تشريع داخلي، فإنّ هذا العهد مهم في تفسير التشريعات، بما أن إسرائيل تُقرّ بهذا الحق، فعليها أن تلتزم بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المياه، في الإقليم الذي يخضع لسيادتها، وفي أيّ إقليم تمارس فيه سيطرة فعلية (صلاحية خارج الإقليم Extraterritorial Jurisdiction).

في الأراضي الفلسطينية، إسرائيل هي دولة الاحتلال، ومن هنا، فهي تمارس سيطرة فعليّة، وعليها الالتزام بتطبيق حقوق الإنسان. وهذا يعني أنه لا يجوز أن يدفع ابن المخيم في وادي صعب 9.5 شيكل على كوب ماء، في مقابل 2.5 شيكل فقط ما يدفعه المستوطن في معالي أدوميم، وهذا يندرج ضمن سياسة الترحيل والإبادة[53].

رابعًا: الحدود والسيادة

1. مجاري المياه والحدود

عندما تكون مجاري المياه حدودًا طبيعية بين دولتين، ففي الإمكان أن تكون السيادة لدولة مشاطئة على مجرى النهر، وأن تُعتمد ضفته بمنزلة الحدود مع الدولة المشاطئة الأخرى، من قبيل قضية نهر سان خوان (كوستاريكا ضد نيكاراغوا) في عام 2013[54]؛ إذ منحت الاتفاقية في 15 نيسان/ أبريل 1858 السيادة على النهر لنيكاراغوا. على الرغم من ذلك، فإن محكمة العدل الدولية أقـرّت ببعض الحقوق لكوستاريكا، مثل حقوق ملاحية لأهداف تجارية وحقوق صيد لحاجيات السكان المحليين الذين يقطنون على ضفة النهر.

قد تُطرح حالة أخرى في هذا السياق، وهي عندما يعتبر المجرى المائي الدولي حدودًا طبيعية، من دون تحديد سيادة لأي طرف عليه. وتمثل هذه الحالة قضية نهر تشوبي (بوتسوانا ضد ناميبيا)، في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1999، حيث كان على المحكمة أن تحدّد أولًا أي فرع من فروع النهر هو الفرع الرئيس Chenal Principal؛ وتحدد ثانيًا خط الوسط Thalweg. لتحديد الفرع الرئيس، ارتكزت المحكمة على الاختلاف بين الفروع في العرض والعمق وسرعة تدفق المياه. ولتحديد خط الوسط للفرع الرئيس باعتباره حدودًا بين الدولتين، استندت المحكمة إلى مشروع التسوية الدولية للملاحة في الأنهر لرابطة القانون الدولي (مؤسسة خاصة)، في 9 أيلول/ سبتمبر 1887 من أجل رسم الحدود[55].

---

53 Human Rights Watch, "Separate and Unequal, Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories," 19/12/2010, accessed on 28/4/2023, at: https://bit.ly/3GivAn9

54 قرار المحكمة الدولية:
"Certaines activités menées par le Nicaragua dans la région frontalière (Costa Rica c. Nicaragua), Construction d'une route au Costa Rica le long du fleuve San Juan (Nicaragua c. Costa Rica)," Arrêt, C.I.J. Recueil 2015, p. 665.

55 "Case Concerning Kasikili/ Sedudu Island (Botswana v. Namibia) Judgment of 13 December 1999," in: *Summaries of Judgments, Advisory Opinions and Orders of the International Court of Justice* 1997-2002 (New York: United Nations, 2003), pp. 129-141.

2. الموارد المائية

في قرار هنغاريا ضد سلوفاكيا في عام 1997، اعتبرت المحكمة الدولية المياه الجوفية أكثر مورد طبيعي يُستخرج من باطن الأرض، إلّا أنها لم تتطرق إلى موضوع السيادة. وأُثيرَ موضوع السيادة في مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في عام 2008 في المادة الثالثة، حيث نصّت على أن الدول تستطيع ممارسة سيادتها على الجزء من المياه الجوفية الذي يقع في إقليمها، لكن هذه الممارسة يجب أن تخضع للقانون الدولي.

في هذا القرار أثارت هنغاريا مصطلح "الضرورة البيئية"، بمعنى أن الخطوات الأحادية الجانب من سلوفاكيا تمس بحقوقها في الوصول إلى المياه (المساواة في الوصول إلى المياه المشتركة جزء من مبدأ الإنصاف). هل هذا ينطبق على الحالة الفلسطينية؟ هل يمكن الحديث عن الإنصاف من دون التطرق إلى التجربة التاريخية، وإلى الإقصاء والتمييز تجاه الفلسطينيين في موضوع المياه؟ من حق الشعب الفلسطيني مثل أي شعب آخر استغلال موارده الطبيعية بهدف التنمية، كما أكد إعلان ريو دي جانيرو في عام 1992.

3. المياه الجوفية الفلسطينية

المياه الجوفية الفلسطينية هي مياه مستقلة وغير مرتبطة بمياه سطحية. فهل يعني ذلك أن نظامها القانوني غير واضح، وفي طور التطوير؟

يرى ستيفن سي ماكافري أن هذا الرأي يتجاهل قرار لجنة القانون الدولي التي تطالب الدول بتطبيق مواد اتفاقية عام 1997 على المياه الجوفية المستقلة، إضافة إلى أن المقرر تشوسي يامادا لم يميز بين مياه جوفية مرتبطة بمياه سطحية ومياه جوفية مستقلة.

ما شرعية سياسة الاحتلال التي تتمثل في حرمان الفلسطينيين من مياه نهر الأردن كليًا، ومن معظم المياه الجوفية الفلسطينية؟

لا بد من إثارة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث اعتبرت المحكمة في "الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة" في عام 2004، أن سياسة الاحتلال في مسألة الجدار تمثل انتهاكًا "في المواجهة الكافة" erga omnes، أي انتهاكًا لأسس النظام القانوني الدولي، وطالبت الدول بعدم التعامل مع دولة الاحتلال ورفض ممارساتها تجاه الشعب الفلسطيني. في هذا القرار، تطرقت المحكمة أيضًا إلى انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني، حيث إن الجدار يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم التي صودرت في بناء الجدار، وكما هو معروف، فإن بعض هذه الأراضي غني بالمياه الجوفية. ويقول تقرير لمنظمة العفو الدولية إن إسرائيل لا تحتاج إلى هذه الأراضي كي تقوم بسحب المياه، فهي تستطيع سحبها من أراضي عام 1948، وما تريده هو منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المياه[56].

في مسألة العلاقة بين المياه باعتبارها موردًا طبيعيًا والسيادة وحق تقرير المصير، ربما يجدر بنا أن ننظر إلى قرار جزيرة نورو ضد أستراليا في 26 حزيران/ يونيو 1992. في هذا القرار، طالبت جزيرة نورو أستراليا بإصلاح الأراضي التي استُخدمت في صناعة الفوسفات قبل استقلالها في عام 1968. لا بد من أن نذكر أن صك الانتداب على هذه الجزيرة الصغيرة في المحيط الهادئ مُنح للمملكة المتحدة، إلّا أن تنفيذه تم من خلال اتفاق سبق صك الانتداب بين كل من أستراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلاند في عام 1919 في خصوص مناجم الفوسفات في جزيرة نورو. مع الأمم المتحدة تبدّل نظام الانتداب التابع لعصبة الأمم بنظام الوصاية. وقبل أن تناقش المحكمة المسائل الجوهرية للقضية، توصلت أستراليا وجزيرة نورو إلى اتفاق حول تعويض الجزيرة بمبلغ 107 ملايين باوند بالنسبة إلى استغلال الفوسفات، و72 مليون باوند بالنسبة إلى إصلاح الأراضي التي عملت فيها مناجم الفوسفات. إن قبول المحكمة في عام 1989 القضية، دفع أستراليا إلى إيجاد تسوية مع جزيرة نورو، بعد أن رفضت طلبها مرارًا بالتعويض. وقد أسهمت في التعويض المملكة المتحدة ونيوزيلاند وفق تقسيم الأرباح من صناعة الفوسفات خلال فترة الانتداب والوصاية على جزيرة نورو.

تكمن أهمية القرار في استخدام جزيرة نورو قرارات الجمعية العامة لدعم مطالبها، وتحديدًا تلك التي تخص حق تقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية (الجانب الاقتصادي لحق تقرير المصير). في الفقرات 25 و26 و30، من القرار الذي خص السلطة القانونية للمحكمة، جرت الإشارة إلى ثلاثة قرارات للجمعية العامة الخاصة في جزيرة نورو. فمثلًا، في قرار 2111 (XX) 1965 طولِبت إدارة الوصاية (وهي مشتركة بين أستراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلاند) بأن تعمل على إصلاح الجزيرة؛ كي تكون صالحةً للعيش. وفي قرار 2226 (XXI)، طالبت الجمعية العامة بتمرير سلطة الإشراف على صناعة الفوسفات إلى شعب جزيرة نورو، وكررت مطالبتها إدارة الوصاية بأن يعمل شعب نورو السيادي، الذي له الحق في الاستقلال والحكم الذاتي، على إعادة الأراضي؛ لتكون صالحةً للعيش فيها.

تحتاج نقطة أخرى إلى أن نقف عندها، وهي اعتماد المحكمة العليا الإسرائيلية لاتفاقية أوسلو، واعتبار أن استغلال الموارد الطبيعية أمر قانوني حتى إنهاء التفاوض مع الطرف الفلسطيني. والسؤال

56 Amnesty International, *Israel/ OPT - Troubled Waters - Palestinians Denied Fair Access to Water* (October 2009), p. 53.

المطروح هو: هل الاعتراف بالدولة الفلسطينية باعتبارها مراقبًا في الأمم المتحدة في عام 2012 يسمح بإنهاء التفاوض غير القابل للانتهاء، ويسمح بالخروج من إسقاطات أوسلو، كما كانت الحال في قضية نورو ضد أستراليا؟ فقد ادّعت هذه الأخيرة أن جزيرة نورو تنازلت عن حقوقها في اتفاقية سبقت استقلالها، اتفاقية 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، لكن المحكمة رفضت هذا الادّعاء من خلال تفسير أن لها صلاحيةً تجاه الصراعات بين الدول فحسب، مستثنيةً بذلك أي اتفاق فيه أحد الأطراف غير دولة.

من المتوقع أن تحيّد المحكمة أوسلو، وأن تقر بوجود دولة فلسطينية، وذلك بالاستناد إلى المادة 81 من اتفاقية عام 1969 بحكم قبولها في أكثر من منظمة دولية، ومن المتوقع، أيضًا، أن تنتهج المحكمة نهج قرارات الجمعية العامة، التي أقرّت بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني في الإقليم المحتل منذ عام 1967[57]، وأن تلتزم بقرار مجلس الأمن 2334 (23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، حيث حثّ المجلس على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ونص على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام 1967) الذي أيّدته 14 دولة[58].

لا شك في أن السيادة ما زالت مركزيةً في بنية النظام القانوني الدولي، ومن المهم عدم تحييد القانون الدولي ومبادئه باسم السيادة التي من الضروري تقييدها من أجل بناء اتحاد حول المياه المشتركة، وتدعم مبادئ القانون الدولي للمياه. فالمحكمة تستطيع أن تستند، ليس إلى المبادئ فحسب، بل تستند أيضًا إلى قرارات الجمعية العامة، أي إلى القانون الليّن إذا أرادت تطوير القانون الدولي.

استنتاجات

لا يمكن تجاهل دور المحكمة في توضيح القواعد القانونية وتطبيقها. هذا ما نراه مع مبدأ "المصلحة المشتركة"، أو مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول. أما بالنسبة إلى التشريع القضائي فإننا نجد موقف المحكمة يتأرجح بين السيادة والقانون الدولي. وقد ينحصر دور المحكمة في التنسيق بين مصالح الدول، وفي مراعاة مواقفها، لكنها تستطيع اعتماد موقف يدعم المصلحة المشتركة والتعاون. في قضية الأرجنتين ضد الأوروغواي (2010)، ركّزت المحكمة على التعاون بين الدولتين، وعلى الآلية المؤسساتية التي تمثلها لجنة نهر الأوروغواي، حيث اعتبرت أنها تملك شخصية مستقلة، ما يعتبر أساسيًا وضروريًا لإدارة مياه مشتركة.

"لا يمكن تجاهل دور المحكمة في توضيح القواعد القانونية وتطبيقها. هذا ما نراه مع مبدأ "المصلحة المشتركة"، أو مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول. أما بالنسبة إلى التشريع القضائي فإننا نجد موقف المحكمة يتأرجح بين السيادة والقانون الدولي. وقد ينحصر دور المحكمة في التنسيق بين مصالح الدول، وفي مراعاة مواقفها، لكنها تستطيع اعتماد موقف يدعم المصلحة المشتركة والتعاون"

في ما يخص مبادئ الإنصاف والاستدامة، أكدت المحكمة مبدأ الإنصاف والمعقولية، واعتبرته الحجر الأساس في القانون الدولي للمياه، واعتبرت أن هذا المبدأ يشمل حماية البيئة، إضافة إلى المساواة في الوصول إلى المياه المشتركة والتعاون. وبالنسبة إلى التنمية المستدامة، لم تحدد المحكمة أننا نتحدث عن مفهوم أو مبدأ، وفي خصوص فحوى المفهوم، ركّزت المحكمة على التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وأشارت إلى ضرورة أخذ مصالح الأجيال القادمة في الحسبان. ولم تتطرق المحكمة إلى عدالة تجاه الأجيال الحالية وداخلها، ولا تجاه المجموعات والأمم. ولم توضح تأثير التنمية المستدامة في فهم مبدأ الإنصاف والمعقولية.

وفي قرار هنغاريا ضد سلوفاكيا (1997) تبنّت المحكمة موقفًا متحفظًا تجاه مسائل بيئية تخص مفهوم نظام بيئي، وأقرّت بضرورة تقويم بيئي للمشاريع الاقتصادية، لكنها تركت ذلك للدول، من دون أن تضع حدًّا أدنى لهذا التقويم. وأتيحت لها فرصة أن تثير الحق في بيئة صحية في قرار الأرجنتين ضد الأوروغواي، وهو حق أكدته مواثيق دولية، مثل البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان: مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور) في عام 1988، إلّا أنها استبعدت ذلك حين رفضت

57 United Nations, General Assembly, *Resolution Adopted by the General Assembly on 20 December 2018 on Permanent Sovereignty of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and of the Arab Population in the Occupied Syrian Golan over Their Natural Resources* (A/RES/73/255), 15 January 2019.

58 United Nations, General Assembly, *Resolution 2334 (2016) Adopted by the Security Council at its 7853rd Meeting, on 23 December 2016*, S/RES/2334 (2016).

طلب الأرجنتين باستشارة السكان المحليين في ما يخص المشاريع، التي كانت الأوروغواي تنوي تنفيذها. حدّ هذا الموقف للمحكمة من إسهامها في تطوير القانون الدولي للمياه، ومن تدخّلها في حماية البيئة وحماية حقوق الإنسان.

إضافة إلى حقوق ترتبط بالبيئة وبالتنمية وتؤثر في قانون المياه، جرى تطوير حق مستقل في موضوع المياه، إلّا أن المحكمة لم تتطرق إليه بعد، ربما قد يثار في المستقبل ضمن السلطة القانونية خارج الإقليم للدولة وواجبها في توفير هذا الحق.

وفي موضوع الحدود، اعتمدت المحكمة على مبدأ Uti Possidetis بمعنى الالتزام بما هو متوافر من إقليم، وهو فعليًا الالتزام بالاتفاقيات التي وُضعت في فترة الاستعمار؛ إذ ميّزت المحكمة بين اعتماد ضفة المجرى المائي الدولي حدودًا في حالة إقرار الاتفاقيات بسيادة دولة مشاطئة على المجرى المائي الدولي واعتماد خط الوسط للمجرى المائي الدولي عندما يعتمد المجرى باعتباره حدودًا دولية.

ولم تتطرق المحكمة إلى مسألة السيادة؛ ربما بسبب مبدأ الإنصاف والمعقولية، ولا يمكن تجاهل هذه المسألة في حالة المياه الجوفية؛ لذلك ارتأينا تناول موقف محكمة العدل الدولية في ما يخص المياه الجوفية الفلسطينية. وفي هذا السياق، جرت الاستعانة بقضية جزيرة نورو؛ إذ تبنّت المحكمة مقاربة لمسألة الموارد الطبيعية من منطلق حق تقرير المصير. وكان من اللافت تفسير المحكمة للمادة 34 من نظامها، التي تنص على أنه يحق للدول، فحسب، أن تكون طرفًا في قضايا أمام محكمة العدل الدولية. ورأت المحكمة من المناسب تحييد اتفاقية عام 1967 بين الدولتين، وهي قبل استقلال جزيرة نورو في عام 1968. ويثير ذلك السؤال التالي: هل يمثّل اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية في عام 2012 تاريخًا فاصلًا بالنسبة إلى العلاقة بين دولة الاحتلال والدولة الفلسطينية، حيث يدفع في اتجاه تحييد اتفاقية أوسلو بخلاف موقف المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية المحاجر؟[59] ليس المهم تحييد اتفاقيات أوسلو بل عدم تحييد القانون الدولي.

لا شك في أن المقاربة الضيقة التي تمثلها المادة 34 من نظام محكمة العدل الدولية تستثني قضايا لمجموعات غير الدولة من أفراد وأقليات وشعوب أصلانية. وما زالت حقوق هذه المجموعات تصطدم بمبدأ السيادة. وليس غريبًا أن تتجاهل المحكمة حقوقًا مثل الحق في بيئة صحية، وهي حق من حقوق الشعوب، وليست حقًا للدولة. وكيف تستطيع المحكمة، وفق المادة 34، توفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان، التي في جوهرها تتعارض مع الدولة ومؤسساتها.

59 في خصوص سياسة الاحتلال تجاه الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 يمكن أن نذكر قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية: قرار 2164/09 (2011/12/26) وقرار 2407/10 (2012/3/8). وفق الفقرة الأولى من القرار الأول، فإن 94 في المئة من إنتاج المحاجر الإسرائيلية (عشرة محاجر موجودة في منطقة ج ومنطقة ب، ثمانية منها ما زالت تعمل) يستغل في السوق الإسرائيلية الداخلية الخاصة بالبناء والبنية التحتية. تأخذ المحكمة بنظام الاحتلال (المواد 43 و55 من اتفاقية لاهاي 1907) لتفسره بطريقة دينامية، أي على نحو يراعى فيه طول مدة الاحتلال.

المراجع

Achour, Rafâa Ben & Slim Laghmani (Sous la direction). *Justice et juridictions internationales*. Paris: Pedone, 2000.

Aversa, Andre. "As Determined by the United States of America." *The American University Law Review*. vol. 10 (1961).

Beyerlin, Ulrich. *Sustainable Development*. Max Planck Institute for Comparative Public Law and International Law. Oxford: Oxford University Press, Max Planck Encyclopedia of Public International Law, 2010.

Bogdandy, Armin Von & Ingo Venzke. "Beyond Dispute: International Judicial Institutions as Law Makers In: International Judicial Law-Making." *German Law Journal*. vol. 12, no. 5 (2011).

Bull, Hedley. *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*. New York: Columbia University Press, 1977.

Carlos Fernández de Casadevante y Romani. *Sovereignty and Interpretation of International Norms*. Berlin Heidelberg: Springer-Verlag, 2007.

Chagla, Mahomedali Currim. "Rule of Law and the International Court of Justice." *Proceedings of the American Society of International Law at Its Annual Meeting* (1921-1969). vol. 54 (28-30/4/1960).

Dellapenna, Joseph. "The Customary International Law of Transboundary Fresh Waters." *International Journal of Global Environmental*. vol. 1, no. 3-4 (February 2001).

Dworkin, Ronald. *Taking Rights Seriously*. London: Bloomsbury Publishing, 2013.

Eckstein, Gabriel E. "Protecting a Hidden Treasure: The U.N. International Law Commission and the International Law of Transboundary Ground Water Resources." *Sustainable Development Law & Policy* (2005). at: https://bit.ly/3MTWMw8

Gaja, Giorgio & Jenny Grote Stoutenburg (eds.). *Enhancing the Rule of Law through the International Court of Justice*. Leiden/ Boston: Brill Nijhoff, 2014.

Ginsburg, Tom. "Bounded Discretion in International Judicial Lawmaking." *Virginia Journal of International Law*. vol. 45, no. 3 (2004).

Goodin, Robert E. "Toward an International Rule of Law: Distinguishing International Law-Breakers from Would-be Law Makers." *The Journal of Ethics*. vol. 9, no. 1-2 (2005).

Guastini, Riccardo. "Le réalisme juridique redéfini." *Revus*, no. 13 (June 2013).

Human Rights Watch. "Separate and Unequal, Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories." 19/12/2010. at: https://bit.ly/3GivAn9

International Court of Justice. "Advisory Opinions and Orders Case Concerning, The Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary v. Slovakia)." *Reports of Judgments*. Judgment of 25/9/1997.

Kennedy, Duncan. *A Critique of Adjudication (fin de siècle)*. Cambridge/ London: Harvard University Press, 1998.

Kovacs, Peter. "Developments and Limits in International Jurisprudence." *Denver Journal of International Law and Policy*. vol. 31, no. 3 (2003).

Lacharrière, Guy de. *La Politique juridique extérieure*. Paris: Economica, 1983.

LU, Bingbin. "Reform of the International Court of Justice - A Jurisdictional Perspective." *Perspectives*. vol. 5, no. 2 (30 June 2004).

Mansour, Sandrine. "L'ONU et les Palestiniens: De l'ambiguïté à l'impuissance." *Cahiers d'histoire*.

Sinclair, Timothy & Robert Cox. *Approaches to World Order*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

The Gabcikovo-Nagymaros Project (Hungary v. Slovakia). "Separate Opinion of Vice-President Weeramantry." *Regarding Universal International Law*. at: https://bit.ly/3Ra5TLU

Troper, Michel. "Une théorie réaliste de l´interprétation." *Revista Opiniao Juridica*. vol. 8, no. 2 (2006).

Yamada, M. Chusei. *Premier rapport sur les ressources naturelles partagées*. 30/4 et 30/6/2003. Document A/CN. 4/539 et Add.1.

________. *Deuxième rapport sur les ressources naturelles partagées*. Document A/CN. 4/539 et Add.1, 9/3 et 12/4/2004.

Revue d'histoire critique. vol. 142 (2019). at: https://bit.ly/3SSbsjc

McCaffrey, Stephen C. "The International Law Commission Adopt Draft Articles on Transboundary Aquifers." *American Journal of International Law*. vol. 103, no. 2 (April 2009).

Merrills, J. G. *International Disputes Settlement*. 4th ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Mulligan, B. M. & G. E. Eckstein. "The Silala/ Siloli Watershed: Dispute Over the Most Vulnerable Basin in South America," *Water Resources Development*, vol. 27, no. 3 (September 2011), pp. 595-606.

Murphy, Sean D. "The United States and the International Court of Justice: Coping with Antinomies." The George Washington University Law School. *Public Law and Legal Theory working Paper*. no. 291. at: https://bit.ly/3Gbu6uP

Peters, Anne. "International Dispute Settlement: A Network of Cooperational Duties." *European Journal of International Law*. vol. 14, no. 1 (February 2003).

Roslowski, Rey & Friedrich Kratchowil. "Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System." *International organization*. vol. 48, no. 2 (Spring 1994).

Salman, Salman M. A. "The Helsinki Rules, the UN Watercourses Convention and the Berlin Rules: Perspectives on International Water Law." *Water Resources Development*. vol. 23, no. 4 (December 2007).

Shukla, Ishita & Gunjan Bahety. "Territorial Jurisdiction of International Community of River Oder (U.K v. Pol.)." *P.C.I.J.* ser. A, no. 23, 10/9/1929.

التسلم Received
2022-1-5
التعديل Revised
2022-9-14
القبول Accepted
2023-3-15
المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/ONFO1630

عبد الكريم داود | Abdelkarim Daoud*

النزاع العراقي – السوري – التركي على مياه دجلة والفرات: قراءة جيوبوليتيكية

The Iraqi - Syrian - Turkish Conflict Over the Tigris and Euphrates Waters: A Geopolitical Reading

تهتم الدراسة بدراسة واحد من عناصر المسألة المائية في الشرق الأوسط، يتمثل في النزاع العراقي – السوري – التركي حول مياه دجلة والفرات، من زاوية جيوبوليتيكية، وتنطلق من فرضية أساسية تقول إنّ لهذا الصراع جذورًا تاريخية وسياسيّة، ولا يرتبط بحجم ما يتوافر طبيعيًا من مياه في دجلة والفرات بقدر ارتباطه بتباين سياسات مختلف الأطراف في إدارة الموارد المائية. وتضمنت الدراسة ثلاثة عناصر أساسية. اهتمّ الأوّل بالنظر في الخصائص الجغرافيّة والهيدرولوجيّة لدجلة والفرات. وخُصّص العنصر الثاني للبحث في ما راج في الأوساط السياسية والأكاديمية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي حول نظرية "حرب المياه". أمّا العنصر الثالث والأخير، فقد طمح إلى تحليل خصائص الوضعية الجديدة التي ميّزت الدول الثلاث منذ مطلع هذا القرن، والتي تفرض على سورية والعراق استنباط رؤية جديدة لإدارة مواردهما المائية المتاحة. وتخلص الدراسة إلى حتمية التفاوض لإدارة الموارد المائية المشتركة لدجلة والفرات، لأنّه ليس من مصلحة تركيا تجاهل مصالح دول المصبّ، ثمّ إنّه ليس في قدرة سورية والعراق تحقيق أي نتائج دون التفاوض ودون الدبلوماسية المائية.

كلمات مفتاحية: العراق، سورية، تركيا، الفرات، دجلة.

The paper studies the Iraqi-Syrian-Turkish conflict over the Tigris and Euphrates rivers, from a geopolitical perspective. It argues that this conflict has historical and political roots, not solely tied to the natural availability of water in the Tigris and Euphrates, but rather connected to the policies of different parties in managing water resources. The paper includes three essential elements. The first examines the geographical and hydrological characteristics of the Tigris and Euphrates. The second explores the political and academic discourse in the 1990s regarding the "water war" theory. The third and final element analysed the characteristics of the new conditions that have distinguished the three countries since the beginning of this century, imposing on Syria and Iraq the need to devise a new vision for managing their available water resources. The research concludes with the inevitability of negotiation for the joint management of the Tigris and Euphrates water resources as it is not in Turkey's interest to ignore the interests of downstream countries. Moreover, Syria and Iraq cannot achieve any results without negotiation and water diplomacy.

Keywords: Iraq, Syria, Türkiye, Euphrates, Tigris.

* أستاذ متميّز، جامعة صفاقس، تونس.

Emeritus Professor, University of Sfax, Tunisia.
Email: daoudabdelkarim@yahoo.fr

مقدمة

يمثّل نهرا دجلة والفرات منظومة مائيّة بالغة الأهميّة في الشرق الأوسط، فقد شهد الجزء الأسفل منهما ميلاد أقدم الحضارات الإنسانية، في ما سُمّي بـ "الهلال الخصيب" أو "بلاد ما بين النهرين". ومن أهمّ خصائص هذين النهرين أنّهما ينبعان من منطقة رطبة ومطيرة (الأناضول في تركيا) ويسيلان نحو سهول ذات مناخ جافّ أو شبه جافّ في سورية والعراق. ولئن وُجدت هذه الفوارق بين عالية نهر ما (المطيرة) وسافلتِهِ (الجافة)[1] في العديد من الحالات داخل البلد الواحد، فقد توصّلت المجموعات البشرية داخله، وأحيانًا بإشراف الدولة، عن طريق دورها التعديلي أو التحكيمي، إلى حلول لتقاسم الموارد المائية بين العالية والسافلة، وفضّ النزاعات، التي يمكن أن تنشب بين المزارعين أو المجموعات القروية[2]. لكن يختلف الوضع بالنسبة إلى منظومة دجلة والفرات، حيث تتقاسمها أربع دول (هي تركيا والعراق وسورية وإيران)، لكلّ منها سياستُها المائيّة ومصالحُها الاستراتيجية، وبذلك، فإنّ ميزان القوى والظروف الجيوبوليتيكية والقوانين والأعراف الدولية هي التي ستشكّل الإطار العامّ لفضّ النزاعات حول الموارد المائية. ولقد بادرت الدول المتشاطئة على نهرَي دجلة والفرات، خاصّة إبّان العقود الخمسة الأخيرة، كلّ على حدة، إلى بناء السدود الكبرى لتوليد الطاقة وإنشاء مشاريع الريّ وتزويد المدن والأرياف بالماء الصالح للشرب، ما أدّى إلى زيادة تحكّم دول المنبع في موارد الأنهار المشتركة على حساب دول المصبّ. وسنركّز في هذا البحث على ثلاث دول هي تركيا وسورية والعراق، ونترك دراسة مكانة إيران في هذه المنظومة المائية إلى بحث لاحق؛ ونبرّر ذلك بأنّ الدول الثلاث المذكورة هي أهمّ أطراف النزاع، رغم ما أقامته إيران من منشآت مائية على روافد دجلة، للتحكّم في مياهه أو حتى تحويل بعض مجاريه، ما أثّر سلبيًا في إيرادات النهر نحو العراق. ثمّ إنّنا نطمح بواسطة هذه الدراسة، وعن طريق مقاربة جيوبوليتيكية، إلى تسليط الضوء على صيرورة النزاع بين الدول الثلاث حول موارد دجلة والفرات، ومراوحته بين المفاوضات والتوتّر، مع التركيز على خصائص الوضع الراهن وما يستوجبه من رؤية جديدة، خاصّة من جانب سورية والعراق لمجابهة الأزمة المائية.

وينطلق هذا البحث من فرضية أساسية تتمثّل في أنّ مسألة الصراع على الموارد المائية بين الدول الثلاث المذكورة، أو التعاون من أجل استغلالها بطريقة منصفة، ترتبط بالدرجة الأولى بالسياسات المتّبعة من جانب كلّ طرف، لا بما يتوافر طبيعيًّا من موارد مائية في دجلة والفرات، ويتجاوز النزاع المعادلة الحسابية بين العرض والطلب، إذ إنّ له أسبابًا تاريخية وجيوبوليتيكية هي مفاتيح لقراءته ولتصوّر حلول له، ولا مناص للأطراف الثلاثة من إيجاد أرضية للتفاوض. لكن في وضعية عدم تكافؤ موازين القوى، تتبنى الفرضية على أنّ من مصلحة سورية والعراق تحسين قدراتهما الذاتية للتفاوض، عن طريق ضبط استراتيجية بعيدة المدى للاستغلال الأنجع للموارد المائية المتاحة، والاستفادة من الدبلوماسية المائية على الصعيد الدولي، ثمّ إنّ من مصلحة تركيا عدم بناء المكانة الإقليمية التي ترنو لها، عن طريق ما سمّي بالهيمنة المائية.

وللبحث في هذه الفرضية، اعتمدنا على منهجية تقوم على قراءة نقدية لما حصلنا عليه من مراجع بالعربية والإنكليزية والفرنسية، وما توافر من تقارير ودراسات من جهات رسمية في الدول المعنية بهذا النزاع، أو من هيئات دولية مهتمة بالسياسات المائية وفضّ النزاعات، التي يمكن أن تنشأ بين الدول حول إدارة الموارد المائية للأحواض النهرية المشتركة. ولقد مكّنتنا هذه القراءة النقدية، من زاوية اختصاصنا في الجغرافيا وإدارة الموارد المائية والمخاطر المرتبطة بها، من تحليل مختلف عناصر الصراع وتفاعلاتها، معتمدين على تخطيط في ثلاثة محاور: نستعرض في الأوّل الإطار العامّ للنزاع بين العراق وسورية وتركيا حول موارد دجلة والفرات، وذلك بتبيان الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية للأحواض النهرية لدجلة والفرات، والأحداث التاريخية في القرن العشرين بوصفها خلفيّة من خلفيات الصراع، وما بادرت به كلّ دولة من الدول المعنية على حدة، من بناء السدود للتحكّم في المياه؛ ثم ندرس في الثاني بروز مفهوم "حرب المياه" الذي راج في نهاية القرن الماضي، من زاوية العلاقات الدولية، ومسار المفاوضات غير المتكافئة بين الدول الثلاث ونتائجها، ونستعرض أيضًا أهمّ ما جاء به القانون الدولي لفضّ النزاعات حول الموارد المائية في الأحواض المشتركة. ونعرض في المحور الثالث ما نعتبره الرؤية الجديدة لهذا النزاع، بالنظر إلى أهمّ المستجدّات المرتبطة باستغلال موارد النهرين، خاصّة من الجانب التركي.

---

1 سنستخدم في هذه الدراسة مصطلح "العالية" ترجمة للمصطلح الفرنسي Amont والإنكليزي Upstream، و"السافلة" ترجمة للمصطلح الفرنسي Aval والإنكليزي Downstream.

2 على سبيل المثال توجد هذه الوضعية في حوز مراكش أو حوض وادي درعة في المغرب الأقصى، وفي حالات عديدة أخرى في الجزائر وتونس.

أوّلًا: الإطار العامّ للنزاع حول موارد دجلة والفرات

1. الأحواض النهرية لدجلة والفرات: في الأسباب الجغرافية والهيدرولوجية للنزاع

يُعتبَر نهرا دجلة والفرات، إلى جانب النيل والأردن، من أهمّ أنهار منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى مساحة أحواضهما الهيدرولوجية وإيراد كلّ منهما، ومكانتهما في السياسات المائية للدول التي يعبرانها قبل أن يصبّا في الخليج العربي (الخريطة (1)). يبلغ طول نهر الفرات 2330 كلم، يحتوي في عاليته على فرعين، هما نهر قره صو ومراد صو، يجمّعان مياههما من جبال الأناضول الشرقيّة (المحتوية على عدّة قمم يتجاوز ارتفاعها 4000 متر)، ويلتقيان قرب مدينة كبان، ثمّ يخترق الفرات سلسلة جبال طوروس ليصل إلى هضاب الأناضول الجنوبية الشرقية، وتلتقي به داخل الأراضي السورية من ضفّته اليسرى أنهار الساجور والبليخ وخابور، ثمّ يتّجه نحو البوكمال ليكون قد قطع حوالى 680 كلم في الأراضي السورية قبل الدخول في سهله الفيضي في الأراضي العراقية، متفرعًا إلى شطوط (مثل شط الحلّة وشط الهندية). أمّا نهر دجلة فيبلغ طوله 1718 كلم، وينبع من الجزء الشرقي لسلسلة طوروس على مقربة من مدينة ديار بكر، ويسيل في اتجاه الجنوب الشرقي في الأراضي التركية الجبليّة على مسافة 485 كلم[3] حتّى مدينة جزرة Cizre التركية، ويدخل العراق مرورًا بالموصل، حيث تلتقي به في مجراه الأوسط روافد عديدة من ضفّته اليسرى، أهمّها تلك التي تنزل من مرتفعات طوروس الشرقية وزاغـروس، مثل الزاب الصغير والزاب الكبير قبل المرور بتكريت وسامراء. أمّا مجراه السفلي فيبدأ عند التقائه برافده نهر العظيم وديالى ليمرّ عندئذ ببغداد، ثمّ يلتقي بنهر الفرات عند كرمة علي ليشكّلا شطّ العرب، قبل أن يلتقي به نهر قارون[4]. ومن خصائص حوضَيْ دجلة والفرات أنّ عاليتهما الجبليّة تتميّز بمناخ متوسّطي، تصل إليها معدّلات هطولات سنويّة تراوح بين 400 و1000 ملّيمتر، تنزل إبّان الفترة الباردة في فصل الشتاء، غالبًا على شكل ثلوج تبدأ في الذوبان مع حلول فصل الربيع، وتؤدّي إلى ارتفاع منسوب الأنهار في هذه الفترة من السنة[5]. وفي المقابل، تنزل معدّلات الهطولات السنوية من 400 إلى 200 ملّيمتر على السفوح الجنوبية لسلسلة طوروس والسفوح الغربية لسلسلة زاغروس، ثمّ إلى ما دون 100 ملّيمتر في الصحراء السورية العراقية (الخريطة (2)). وإذا أخذنا في اعتبارنا (زيادة عمّا سبق فيما يتعلّق بالهطولات)، أنّ معدّلات الحرارة ترتفع بصفة عامّة في سافلة الحوض أكثر من عاليته، وبذلك يكون التبخّر أشدّ والحصيلة المائية أضعف، نفهم أهميّة الوارد المائيّ من الجزء الذي يقع داخل تركيا نحو سهول سورية والعراق، هذا الوارد الذي نشأت معه أقدم الحضارات الإنسانية في ما يسمّى "بلاد ما بين النهرين".

يتّضح، إذًا، أنّ تركيا تبدو، في منطقة الشرق الأوسط الجافّة عمومًا، محظوظة من الطبيعة فيما يتعلّق بالمياه، حيث تُقَدّر مواردها المائية الجمليّة بحوالى 185 مليار م^3، 53 مليارًا منها متأتّية من حوضَيْ دجلة والفرات[6]. وبالرغم من أنّ 12 في المئة فقط من مساحة الحوض المائي لنهر دجلة توجد داخل تركيا، فإنّ هذه الأخيرة تسهم بأكثر من 51 في المئة من معدّل إيراده السنوي (المقدّر بحوالى 48 مليار م^3)[7]. وفي المقابل يسيل هذا النهر في الأراضي العراقية في مسافة تتجاوز 1400 كلم، ويضمّ العراق حوالى 54 في المئة من مساحة الحوض المائي لدجلة، وتوفّر أراضيه حوالى 39 في المئة من معدّل إيراده السنوي. أمّا بالنسبة إلى نهر الفرات، الذي يبلغ طوله أكثر من 2330 كلم ومساحة حوضه 444000 كلم^2 ومعدّل إيراده السنوي ما يقارب 31.5 مليار م^3، فيجري أطول مسافة له في العراق (1213 كلم)، الذي يمتلك 46 في المئة من مساحة حوضه المائي[8]، بينما يجري 455 كلم في تركيا (28 في المئة من مساحة الحوض المائي)، و675 كلم في سورية (17 في المئة من

3 للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد المنعم هادي علي، "سدّ أليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق"، **مجلّة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 32 (2017)، ص 453.

4 حول روافد نهر دجلة والفرات في كلّ من تركيا والعراق وسورية، وخصائصها الهيدرولوجية ومساهماتها في الوارد الجملي للنهرَيْن، ينظر: صبحي أحمد زهير العادلي، **النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 63 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 272-275؛ بالنسبة إلى نهر الفرات؛ المرجع نفسه، ص 356-359، بالنسبة إلى نهر دجلة.

5 يمكن أن يسجِّل نهر دجلة مثلًا إيرادًا يفوق عشر مرّات المعدّل السنوي، ما يؤدّي إلى فيضانات، وتُسجِّل أشهر آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل، وأيار/ مايو وحدها 53 في المئة من مجموع الإيراد السنوي للنهر. ونظرًا إلى قلّة الانحدار من سامرّاء، التي تقع على ارتفاع حوالى 50 مترًا عن مستوى سطح البحر، نحو المصبّ في الخليج العربي (يبعد حوالى 1000 كلم عن سامرّاء)، يفقد نهر دجلة جزءًا مهمًّا من مياهه في المنخفضات (الأهوار)، خاصّة عند اقترابه من كوت قرب شطّ العرب. ينظر:
"Tigre, Fleuve," *Encyclopedia Universalis*, accessed on 14/4/2021, at: https://bit.ly/3sNwyoB

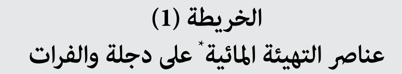
6 Jacques Bethemont, *Les grands fleuves, entre nature et société* (Paris: Armand Colin, 1999), p. 198.

7 Ibid.

8 حامد عبيد حدّاد، "تحدّيات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات"، **دراسات دوليّة**، العدد 51 (2012)، ص 14.

الخريطة (1)

عناصر التهيئة المائية* على دجلة والفرات



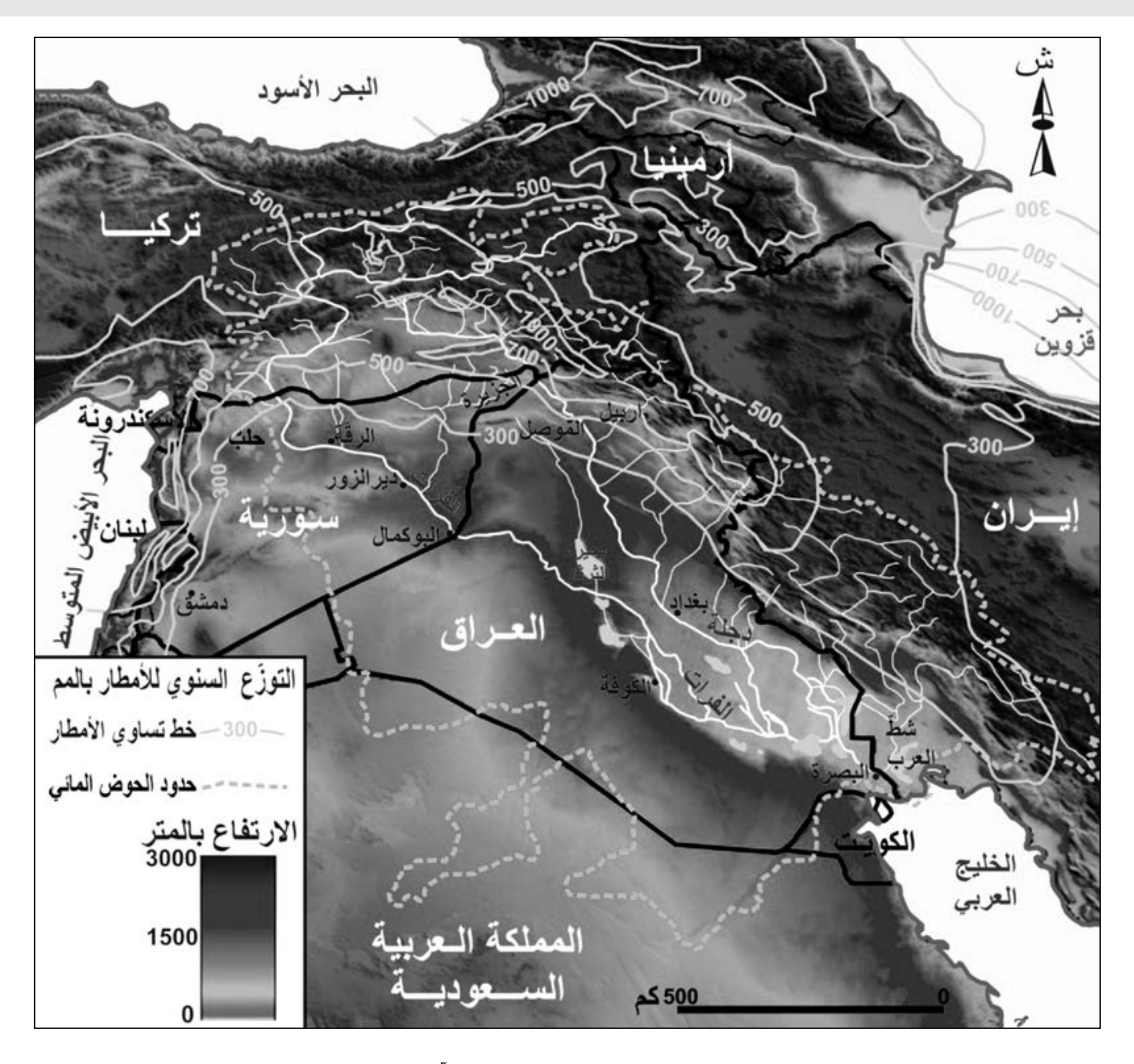
مجارٍ مائية | حدود الدول
بحيرة | الحدود التقريبيّة لمشروع جنوب شرق الأناضول
حدود الحوض المائي | غابات ومراعٍ
قنوات رئيسة | فلاحة مطريّة (خضروات، غلال، ...)
سد | زراعات على أراضٍ ذات ملوحة مرتفعة
سد في طور الإنجاز | زراعات مرويّة حذو الأنهار
سد مبرمج | سد ناظم

المصدر: من تصميم الباحث، بالاعتماد على:

Salif Diop & Philippe Recacewicz, *Atlas Mondial de L'eau*, Collection Atlas/ Monde (Paris: Editions Autrement, 2003), pp. 51-53; Marcel Bazin & Stéphane de Tapia, "Le Projet de l'Anatolie du Sud-Est (Gap) dans son Contexte Turc et Régional Moyen- Oriental," *Bulletin de L'Association des Géographes Français*, no. 92-2 (2015), pp. 187-198.

* "التهيئة" مصطلح جغرافي شائع الاستعمال، يشير إلى ما يُدخِله الإنسان من تغييرات على وسط معيّن لتوظيفه لمختلف أغراضه، وهو ترجمة للمصطلح الإنكليزي Planning والفرنسي Aménagement.

الخريطة (2)
التضاريس والهطولات في الحوض المائي لدجلة والفرات



المصدر: من تصميم الباحث، بالاعتماد على: برمجية غلوبل مابر Global Mapper، وباستخدام صور آستر Aster بالنسبة إلى التضاريس، شوهد في 2023/4/30، في: https://bit.ly/46DV5di؛ خريطة الهطولات في العالم لتمثيل خطوط تساوي الأمطار، شوهد في 2023/4/30، في: https://bit.ly/3sVJh8v

مساحة الحوض المائي)، لكن يساهم الجزء التركي من الحوض بنسبة تراوح بين 88 و98 في المئة من مجموع إيراده السنوي.

بهذا العرض الموجز للمعطيات الجغرافية والهيدرولوجية لحوض دجلة والفرات، يظهر التباين الكبير بين العالية والسافلة في الموارد وخصائص السيلان، وبالرغم من أنّ الجزء الأكبر من موارد نهري دجلة والفرات ينشأ في الأراضي التركية، فإنّ العراق في إمكانه، طبيعيًّا، الاستفادة من سيلان الأنهار نحو أراضيه، لتوفّر له (في غياب أيّ منشأة مائية أو سدّ) كمّية لا تقلّ عن 60 مليار م^3 من المياه سنويًّا[9]. وتفسّر هذه الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية جانبًا من الخلاف

9 تُعتبر هذه الكمية مهمّة جدًّا. على سبيل المقارنة، نذكر هنا أنّ معدّل صبيب نهر النيل يقارب 84 مليار م^3، تستغلّ منه مصر، بموجب اتفاقية وقّعت مع السودان سنة 1959، كمية تقارب 55.5 مليار م^3، في حين يستغلّ السودان حوالى 18.5 مليار م^3. لكن بدأت إثيوبيا منذ بضع سنوات في المطالبة بنصيبها، خاصّة أنّ كلّ منابع النيل الأزرق توجد في أراضيها، في حين أنّ استغلالها لا يتجاوز 1 في المئة، ويمثّل النيل الأزرق 86 في المئة من حجم النيل الرئيس. في هذا الإطار يندرج مشروعها لملء سدّ النهضة، الذي هو في طور الإنشاء، ما سيؤثر سلبيًّا في حصّة مصر من مياه النيل. ملاحظة: سنستعمل في هذا البحث رمز "م^3" للدلالة على "متر مكعّب".

القائم بين الأطراف الثلاثة (العراق وسورية وتركيا) حول طريقة تقاسم مياه دجلة والفرات. يبرز هذا الخلاف في نقطتين على الأقلّ، أولاهما أنّ العراق مثلًا يرى أنّ دجلة والفرات لهما حوضان منفصلان يجب على الأطراف الثلاثة تقاسم موارد كلّ منهما بطريقة عادلة، في حين ترى تركيا (وكذلك سورية في وقت ما) أنّ هذين النهرَيْن يشكّلان حوضًا هيدرولوجيًّا واحدًا، وبذا، فإنّ على العراق أن يأخذ نصيبه من مياه دجلة فحسب، وأن يترك الاستفادة من مياه الفرات لتركيا وسورية. وثانيتهما أنّ تركيا ترى أنّ هذين النهرين هما عابران للحدود وليسا دوليين، وهذا يعني بالنسبة إليها أنّه في إمكانها القيام بما تريد من أشغال تهيئة وبناء سدود في أجزائهما الموجودة داخل حدودها الدولية، دون أيّ اعتبار لمواقف الدول المجاورة، في حين أنّ العراق يرى (وكذلك سورية حيث يمثل نهر دجلة حدودًا مشتركة بينها وبين تركيا على طول حوالى 30 كلم) أنّ دجلة والفرات نهران دوليّان، وبذلك تنطبق عليهما كلّ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، التي تقرّ في جوهرها بأنّ الأشغال التي ينجزها طرف من الأطراف يجب ألّا تضرّ بمصالح الأطراف الأخرى، وأن تُقرّ أيضًا بمبدأ التقاسم العادل والإخبار المبكّر. ومن أوّل الاتفاقيات الدولية المتعلّقة بدجلة والفرات بالذات، اتفاقية لوزان Lausanne المبرمة سنة 1923 بين تركيا والحلفاء عقب الحرب العالمية الأولى، والتي جاء أحد فصولها مؤكّدًا الصبغة الدولية لهذين النهرين. ولا يوجد إلى اليوم أيّ اتّفاق بين الأطراف الثلاثة حول طريقة اقتسام مياه دجلة والفرات، بل يوجد اتّفاق تركي - سوري أُبرم سنة 1987 تحصل بموجبه سورية على سَيَلان 500 م^3/ ثانية من مياه الفرات (15.7 مليار م^3/ سنة)، واتّفاق سوري - عراقي (1990) يقضي بتقاسم مياه الفرات بنسبة 42 في المئة لسورية و58 في المئة للعراق (مهما كانت إيرادات النهر)، وهذا يعني أن تحصل سورية على معدّل 6.6 مليارات م^3 والعراق على 9 مليارات م^3. هذه الاتفاقيات بقيت شكليّة ولم تُنهِ النزاع، ولا أدلّ على ذلك ممّا حدث سنة 1990، عندما عمدت تركيا إلى ملء سدّ أتاتورك، ما نتج منه انقطاع سيَلان مياه الفرات نحو سورية، ومن ثم نحو العراق، وجفاف مساحات مهمّة من الأراضي التي كانت مرويّة وإتلاف محاصيلها. وسيؤدّي كلّ إنشاء لسدّ جديد في عالية النهرين، خاصّة في تركيا، إلى تأجيج الصراع، كما سنرى لاحقًا.

2. الظروف الجيوتاريخيّة، خلفيّة من خلفيات الصراع المائي بين تركيا العراق وسورية

نقصد بالظروف الجيوتاريخية تلك الناجمة عن تفاعل الأحداث التاريخية بمختلف عناصرها الاجتماعية والسياسية، وتأثيرها في المجال الجغرافي، وتأثير هذا الأخير في الصيرورة التاريخية[10]. وإذا اقتصر الحديث على التاريخ المعاصر فحسب، فسنلاحظ توالي جملة من الأحداث من بداية القرن العشرين إلى اليوم، شكّلت في تقديرنا خلفيّة لا يمكن تجاهلها في الصراع حول موارد دجلة والفرات بين تركيا وسورية والعراق. وليس غرضنا استعراض مختلف تلك الأحداث، بقدر ما هو فهم العلاقات بين الأطراف الثلاثة المذكورة، على مستوى منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى الدولي أيضًا، ودورها في تفسير الصراع المائي بينها، وآفاق تطوّره نحو الحلّ أو نحو مزيد من التعقيد. فبعيد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، فرض الحلفاء على هذه الأخيرة معاهدة سيفر Sèvres في سنة 1920، وأقرّت فرنسا وإنكلترا اقتسام ممتلكات "الرجل المريض" بحسب اتفاقية "سايكس بيكو" السرّية في سنة 1916، وطبّقت عليها نظام الانتداب (العراق وفلسطين لإنكلترا وسورية ولبنان لفرنسا)، ثمّ أكّدت معاهدة لوزان في سنة 1923 الانتداب على العراق وسورية وفلسطين، واعترفت باستقلال تركيا في حدودها الحالية، بعد أن أجبرتها على التخلّي عن الموصل. ولقد اعتبر المؤرّخ سيّار الجميل[11] أنّ "سقوط العثمانيّين شكّل قطيعة تاريخية لتاريخ موازٍ بين الأتراك وشعوب وكيانات أخرى، فكان أن انتهى جرّاء تلك القطيعة مسار التاريخ العثماني بين العرب والأتراك كي تتشكّل الجمهورية التركية والممالك والجمهوريات التي ولدت من رحم العثمانيّين". ويفيد العديد من الدراسات التاريخية، التي لا يتّسع المجال لذكر تفاصيلها، أنّ العثمانيّين سلكوا تجاه عرب المشرق طوال قرون سياسة استغلالية تقوم أساسًا على الضرائب، وعارضوا بروز الحركة القومية العربية، وبصفة خاصّة الاتجاه الاستقلالي الذي اتّضح في "الثورة العربية

10 اقتبسنا مصطلح "الجيو - تاريخ" من فرناند برودل المؤرخ الفرنسي (1902-1985)، الذي يعود إليه استنباط مصطلح Géohistoire في أطروحته التي ناقشها سنة 1947 ونُشرت سنة 1949، والتي مثّلت منعرجًا فارقًا في الدراسات التاريخية؛ ويعني هذا المصطلح في جوهره أن نأخذ في الاعتبار تداخل عناصر المكان أو المجال الجغرافي (القرب، البعد، الحواجز، المحاور ...) مع عناصر الزمان التاريخي على المدى الطويل (الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، الأحداث، الفاعلون ...) في فهم الديناميات وتفسيرها عند المجتمعات في تجدّدها أو في تحوّلاتها الجذرية. ينظر:
Fernand Braudel, *La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à L'époque de Philippe II* (Paris: Armand Colin, 1949).

11 سيّار الجميل، **العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 26-27؛ نرى أنّ ما تمضي فيه تركيا اليوم، في إطار ما سمّي بـ "العثمنة الجديدة" قد يكون من المفاتيح اللازمة لقراءة بعض جوانب النزاع حول الموارد المائية بين تركيا وجيرانها العرب. ويرتبط هذا المفهوم أساسًا بوزير الخارجية التركي السابق، أحمد داود أوغلو، الذي نظّر له في كتابه: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (بيروت: الدار العربية للعلوم؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010). ولئن جاء في هذه النظرية مبدأ "صفر مشكلات مع دول الجوار"، فإنّ الإدارة التركية الأحادية للموارد المائية المشتركة تبيّن عكس ذلك، كما سنرى لاحقًا في هذه الدراسة.

الكبرى" (1916-1918)، ومارسوا سياسة "التتريك" خاصة في فترة حكومة "الشبان الأتراك" (بعد تمكّن جمعية "الاتحاد والترقّي" من إسقاط السلطان عبد الحميد والاستحواذ على السلطة في الآستانة سنة 1908)، إضافة إلى إقدامهم على إعدام عدّة زعماء عرب قبيل الحرب العالمية الأولى بتهمة مساندة الغرب. وفي المحصّلة، نقول إنّ انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى جعل من دجلة والفرات نهريْن دوليّين، منبعهما في جمهورية تركيا الناشئة، ومصبّهما في كيانين سياسيّين انفصلا عنها، هما سورية والعراق (الواقعتان تحت الانتداب)، وأنّ القطيعة التاريخية التي حصلت آنذاك تركت بصماتها في السياسات المائية لكلّ طرف.

وترتبط بالقطيعة التاريخية المشار إليها، جغرافية جديدة ستشكّل عنصرًا مهمًّا من العناصر المحدّدة لعلاقة تركيا بدول الجوار بصفة عامة، وفيما يتعلّق بإدارة الموارد المائية بصفة خاصّة. ويعتبر الباحث عقيل سعيد محفوض أنّ "سياسات الدولة في تركيا تنطلق من نقطة مركزية جغرافية - سياسية، هي موقعها في الخارطة العالمية"[12]، وعلى أساس هذه "الحتمية الجغرافية"[13]، بنت تركيا سياستها الخارجية على مبدأ التقارب مع الغرب، ضمن المبادئ الستة التي أعلنها مصطفى كمال أتاتورك للجمهورية الناشئة[14]، والتي أدت إلى قطيعة جغرافية مع جوارها العربي امتدت خمسة عقود تقريبًا قبل أن يعود اهتمامها بدورها الإقليمي في الشرق الأوسط، في ثمانينيات القرن الماضي، في خضمّ الأحداث العديدة التي عاشها الشرق الأوسط، وبدرجة أولى العراق، بصورة خاصّة من زاوية اقتصادية، لما يتركّز فيه من موارد طاقية وما يمثّله من أسواق استهلاكية للسلع التركية.

ونعتقد أيضًا أنّ من الضروري التذكير ببعض الظروف التاريخية المرتبطة بالمسألة الكرديّة، لفهم مكانة الأقليّة الكرديّة في معادلة الصراع حول الموارد المائية بين تركيا وسورية والعراق، فبعد توقيع الإمبراطورية العثمانية هدنة "مودروس" في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1918، إثر نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمتها أمام الحلفاء، الذين احتلّوا إسطنبول وتقاسموا ممتلكاتها، انطلقت الحركة الوطنية التركية في مؤتمر "أرضروم" (تموز/ يوليو 1919)[15] الذي حدّد برنامجها السياسي، والذي نصّ صراحة على وحدة الأراضي التركية وعلى رفض منح الأقلّيات الموجودة في تركيا، من أكراد وأرمن وغيرهم، أيّ حقوق سياسية كالاستقلال أو الحكم الذاتي. فالقومية التركية والوحدة الترابية هي التي طبعت الحركة الوطنية التركية منذ نشأتها، نافية أيّ هويّة خصوصية للأكراد، الذين جرت تسميتهم بـ "أتراك الجبال". وفي سنة 1924، اتّخذت الجمهورية التركية الجديدة قرارًا بغلق كلّ المدارس الكرديّة، ثم شرعت منذ سنة 1926 في إعادة توطين الأكراد خارج قراهم الأصلية، في محاولة لـ "تذويب الهوية الكردية"[16]. لم يخمد هذا التوجّه التركي النزعةَ الانفصاليّة للأكراد، حيث أدّت انتفاضة ديرسيم الكردية سنة 1937 إلى عمليات إبادة[17]، ثمّ إنّ مشروع جنوب شرق الأناضول (سنتعرّض لتفاصيله في فقرة لاحقة) لم يجد بالضرورة صدًى إيجابيًّا لدى أكراد تركيا عامّة والأناضول خاصّة، ولا أدلّ على ذلك من أنّ سنة 1977-1978 (أي بعد سنة واحدة من الانتهاء من إنشاء سدّ كبان أكبر سدود الأناضول عندئذ، ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول)، قد شهدت ظهور حزب العمّال الكردستاني بقيادة عبد الله أوجلان، الحزب الذي أعلن العصيان المسلّح ضدّ النظام التركي سنة 1984، في أوج فترة إنجاز المشروع المذكور. وسمحت سورية للحزب بإنشاء قواعد له قرب حدودها مع تركيا، وغضّت النظر عن العمليات العسكرية التي كان يقوم بها ضدّ الجيش التركي، واستعملت ذلك ورقة ضغط في الصراع على موارد الفرات. وسيتّضح ذلك بعد إبرام الاتفاق التركي السوري لسنة 1987 (المشار إليه في فقرة سابقة)، مقابل أن تمنع سورية انطلاق أنشطة حزب العمّال الكردستاني من أراضيها، بعد توقيعها اتّفاقية أضنة مع الجانب التركي سنة 1998. وممّا يؤكّد أيضًا توظيف تركيا للمسألة المائية في نزاعات أخرى مع جارتها سورية، إعلانها ضرورة ربط المفاوضات حول طريقة اقتسام مياه الفرات بقضية أخرى هي تسوية مشكلة نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمرّ من سورية قبل أن يصبّ في البحر المتوسط في لواء الإسكندرونة، وهذا يعني

12 عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 31.

13 المرجع نفسه، ص 33.

14 "أُعلنت الجمهورية التركية لتقوم على مبادئ أساسية صاغها أتاتورك وتخرج من نطاقها الإمبراطوري لتغدو: 'جمهورية' معاصرة، تؤمن بـ 'المواطنة' السلمية، أي بالسلم في الداخل والسلم في الخارج، ولتكون 'العلمانية' مسارها، كونها تفصل الدين عن الدولة، ولتكون لـ 'الدولتية' مكانة عندها كونها خادمة للمجتمع بالرغم من تعدّديته في كلّ من الأناضول الآسيوي وتراقيا الأوروبية، ثمّ إنّ 'القومية' التركية هي التي تسود بحكم الأغلبية التركية في الدولة". ينظر: سيّار الجميل، "الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب"، في: **العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 107.

15 مصطفى الزين، **أتاتورك وحلفاؤه** (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1982)، ص 111.

16 إزغي باشاران، **تركيا والنزاع على الشرق الأوسط**، ترجمة عماد شيحة (بيروت: دار الساقي، 2019)، ص 41.

17 حصلت على إثر إصدار تركيا قانون 1934 المتعلّق بإعادة التوطين والنقل القسري للأقليّات. ينظر:

Hans-Lucas Kieser, "Massacre de Dersim," *SciencePo, Mass Violence and Resistance* (July 2011), pp. 1-4, accessed on 14/12/2021, at: https://bit.ly/3GnMIrO

ضمنيًّا اعتراف سورية بسيادة تركيا على الإسكندرونة[18]. يتّضح، إذًا، ما للخلافات التاريخية، التي ما زال بعضها قائمًا إلى اليوم، بين تركيا من ناحية والولايات العربية التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية من ناحية ثانية، من تأثير في مواقف مختلف الأطراف، ومن الطبيعي أن تصطبغ العلاقات بين الدول الثلاث بنوع من الحذر المتبادل والريبة، ما سينعكس على سير المفاوضات بينها حول إدارة الموارد المائية.

3. استغلال مياه دجلة والفرات: أسبقيّة العراق في إقامة السدود والمشاريع المائية

مثّل التحكّم في المياه عنصرًا مهمًّا من العناصر التي قامت عليها الحضارات القديمة لبلاد الرافدين مثل الحضارة السومريّة والبابليّة والآشوريّة، وتدلّ شواهد تاريخيّة عديدة على أهميّة الزراعة والري (بما في ذلك إقامة السدود والخزّانات) في تلك الحضارات، لا يسمح المجال هنا بالدخول في تفاصيلها[19]، وقد تواصل الاهتمام بالمياه إبّان الفترتين الأمويّة والعبّاسيّة. وترجع إرادة التحكّم في فيضانات دجلة والفرات في العراق في الفترة المعاصرة إلى بداية القرن العشرين، حين كان البلد تحت هيمنة الإمبراطورية العثمانية، عندما عهد الباب العالي إلى المهندس البريطاني وليام ولكوكس بمهمّة تشخيص الوضع المائي في العراق واقتراح حلول تقنية للتحكّم في المياه[20]. وقد مكّن ذلك من إنجاز أوائل السدود العراقية، مثل سدّ الهندية على نهر الفرات في الفترة 1911-1913، الذي تتفرّع منه أربعة جداول للريّ، وسدّ ديالى على نهر ديالى سنة 1928، وسدّ كوت على نهر دجلة في الفترة 1937-1939. وتواصلت الإنجازات بعد الحرب العالميّة الثانية، بتنفيذ استراتيجية لحماية السهول من الفيضانات، حيث شهدت سنة 1954 فيضانات استثنائية لنهر دجلة غمرت أثناءها المياه أجزاء كبيرة من بغداد[21]، فأنجِز سدّ الرمادي سنة 1956 للتحكّم في فيضان نهر الفرات، وتحويل جزء من مياهه نحو منخفضي الحبانية وأبي دبس بقدرة تخزينيّة تفوق 7 مليارات م^3 تُستخدم لريّ المساحات المجاورة في فترة الجفاف[22]. أمّا بالنسبة إلى نهر دجلة، فقد أُنجز سدّ سامرّاء سنة 1956 بعد فيضانات سنة 1954، ويتمثّل هدفه (إضافةً إلى توليد الطاقة)، في توجيه مياه فيضانات النهر نحو منخفض الثرثار بواسطة قناة أنشئت لهذا الغرض على طول 65 كلم انطلاقًا من الضفة اليمنى للنهر، فأصبح بذلك منخفض الثرثار بحيرة تخزين للمياه تقدّر طاقتها بـ 68 مليار م^3، تُملأ من فيضانات دجلة[23]. أمّا على نهر الزاب الصغير فقد أنشئ سد دوكان سنة 1959 قرب كركوك للتحكّم في الفيضانات وتخزين المياه (حوالى 6 مليارات م^3) وتوفيرها للريّ وتوليد الطاقة. وفي سنة 1961 أنشئ سدّ دربندخان على نهر ديالى بطاقة تخزين تبلغ 2.5 مليار م^3. ولقد كان لـ "مجلس الإعمار"، الذي أنشئ سنة 1950، دور مهمّ في تمويل وتنفيذ هذه الاستراتيجية، التي مكّنت العراق من التحكّم سنويًّا خلال العشرية 1950-1959 في 28 مليار م^3 من مياه حوض دجلة والفرات (19 مليار م^3 فقط في الفترة 1940-1949)[24] تُستَغلّ نسبة 90 في المئة منها في الأنشطة الزراعية

> مثّل التحكّم في المياه عنصرًا مهمًّا من العناصر التي قامت عليها الحضارات القديمة لبلاد الرافدين مثل الحضارة السومريّة والبابليّة والآشوريّة، وتدلّ شواهد تاريخيّة عديدة على أهميّة الزراعة والري (بما في ذلك إقامة السدود والخزّانات) في تلك الحضارات، لا يسمح المجال هنا بالدخول في تفاصيلها، وقد تواصل الاهتمام بالمياه إبّان الفترتين الأمويّة والعبّاسيّة

18 ضمّت تركيا لواء الإسكندرونة سنة 1939، وكان تابعًا لولاية حلب عندما كانت سورية خاضعة للدولة العثمانية. منحته فرنسا سنة 1938 زمن الانتداب حكمًا ذاتيًّا، وفي سنة 1939 احتلّته تركيا وضمّته إلى أراضيها. ولنهر العاصي أهمّية كبيرة في الموازنة المائية لسورية (يبلغ طوله 571 كلم، منها 525 كلم في سورية و46 كلم في لبنان) فأقامت عليه عدّة سدود منها الرستن ومحردة والعشارنة.

19 لمزيد التفاصيل ينظر: العادلي، ص 270-271.

20 اكتسب هذا المهندس (1852-1932) خبرة في مصر والهند وجنوب أفريقيا، وتعود له مثلًا دراسة موقع سدّ أسوان منذ 1902. ينظر:
"Sir William Willkocks," *Encycolpedia Britannica*, accessed on 16/4/2021, at: https://bit.ly/414r3yi

21 ينظر:
Etienne De Vaumas, "Etudes Irakiennes, deuxième série, le contrôle et l'utilisation des eaux du Tigre et de l'Euphrate," *Revue de Géographie Alpine*, vol. 46, no. 2 (1958), p. 250.

22 للمزيد من التفاصيل والأرقام، ينظر:
Georges Mutin, "Le Tigre et l'Euphrate de la Discorde," *Archives Ouvertes* (2007), p. 7.

23 وقع استكمال منظومة سدّ سامرّاء وبحيرة الثرثار سنة 1976 بإنجاز قناة تربط البحيرة بنهر الفرات (37 كلم) لتحويل جزء من المياه المجمّعة بالبحيرة إلى نهر الفرات لاستعمالها في الريّ، خاصّة مع تراجع إيرادات الفرات نتيجة ما أقيم من سدود في سورية وتركيا.

24 Mutin.

نستنتج ممّا تقدّم أنّ المشاريع المائية من سدود وقنوات تحويل وتهيئة أراضٍ للريّ، التي أُنجزت في العراق حتّى بداية ستينيات القرن الماضي، والتي مكّنته من التحكّم في الكمّيات المشار إليها في الفقرة السابقة، قد حصلت عندما لم يكن المشروع التركي لجنوب شرق الأناضول إلاّ مجرّد فكرة، ولم تشرع سورية بعدُ في إنشاء سدودها الكبيرة، وبصفة خاصة سدّ الطبقة. تمثّل هذه الوضعيّة بالنسبة إلى العراق "حقوقًا مكتسبة"[25]، رغم موقعه الجغرافي في سافلة حوض دجلة والفرات، ولا يمكن، في نظره، أن تتجاهلها دول العالية، أي تركيا وسورية، ويطالب باحترامها، دون أن يجد صدى لدى الأطراف الأخرى، وهذا وجه آخر من أوجه النزاع[26]. وبعد شبه توقّف في الإنشاءات الجديدة في سبعينيات القرن الماضي، عاد العراق لإنشاء السدود الكبرى رغم ظروف الحرب مع إيران (1982-1988)، وقد نجد تفسيرًا لهذه العودة من خلال انطلاق سورية، وبالأحرى تركيا، في بناء سدود كبرى على دجلة والفرات، ورغبة العراق في إنشاء سدود تخزينية جديدة، تحسّبًا للتراجع المحتمل في إيراداته المائية. وفي أثناء هذه العشرية، بدأ العراق سنة 1981 في بناء سدّ حمرين على نهر ديالى في عالية سدّ ديالى الذي سبقه، وقرب مدينة بعقوبة، بطاقة تخزين تقارب 3.5 مليار م^3 لتوليد الطاقة والريّ. وفي سنة 1985 جرى إنشاء سدّ الفلوجة جنوب هذه المدينة على نهر الفرات لغرض تحويل المياه نحو عدد من الجداول التي تروي الأراضي المجاورة، تلاه سنة 1986 إنشاء سدّ الموصل على نهر دجلة على بعد 40 كلم من مدينة الموصل، بطاقة تخزينية تصل إلى 11.1 مليار م^3، ومن أغراضه الحماية من الفيضانات وتوليد الطاقة والريّ، وهو أكبر السدود العراقية اليوم. واهتمّ العراق في نهاية هذه العشريّة بإنشاء سدود في عالية سهل ما بين النهرين، خاصّة في منطقة الجزيرة، لزيادة التحكّم في السيلان والفيضانات، على غرار سدّ حديثة (أو القادسية) على نهر الفرات، وهو ثاني سدود العراق بطاقة تخزينية تصل إلى 8.2 مليارات م^3. وشهدت سنة 1988 إنشاء ثلاثة سدود كبرى إضافية، هي سدّ الكوفة للتحكّم في تصاريف نهر الفرات ولأغراض الريّ، وسدّ الشاميّة لتنظيم تصاريف بحيرة الشامية المرتبطة بنهر الفرات، وسدّ دهوك على وادي دهوك لتخزين 52 مليون م^3. في المحصّلة، وفي نهاية هذه العشريّة، بلغت موارد العراق المائية سنة 1990 ما يزيد على 42.5 مليار م^3[27]. لكنّ هذه الكميّة تضاءلت تدريجيًّا بعد هذا التاريخ وإلى اليوم، نتيجة بناء تركيا مجموعة من السدود في أراضيها، في غياب أيّ تنسيق مع العراق، في الوقت الذي كانت فيه السدود ومنظومات الريّ وتحويل المياه العراقيّة المرتبطة بها موجودة وتشتغل. وقد تزامن ذلك في الحقيقة مع فترة شهد فيها العراق تتالي الأزمات السياسية واجتياح الكويت والحصار والغزو الأميركي، هي فترة تسعينيات القرن الماضي. ولئن مكّن الانفراج النسبي في مطلع القرن الحالي من إنجازات إضافية في العراق أهمّها سدّ العظيم في ديالى سنة 2000 (1.5 مليار م^3) ومجموعة من السدود "الصغرى"، مثل سد بلكانة وسدّ شيرين وسدّ خاصة قرب كركوك سنة 2009 وما بعدها، فإنّ الإنجازات بقيت محدودة نسبيًّا، ولم تمكّن العراق من تجنّب العجز المائي. وازدادت الوضعيّة تعقيدًا نتيجة ما أصاب العديد من المنشآت وشبكات الريّ وتوزيع المياه من تخريب نتيجة الحرب الأخيرة على تنظيم "الدولة الإسلامية".

أمّا سورية فقد بدأت منذ 1968 أشغال بناء سدّ الفرات (ويسمّى أيضًا سدّ الطبقة أو سدّ الثورة) عند موقع الطبقة قرب مدينة الرقّة، وتواصلت حتّى سنة 1976، وهو أهمّ السدود السورية، برمج لتوليد الطاقة والحماية من الفيضانات والريّ (640000 هكتار) وتخزين المياه (حوالى 12 مليار م^3). ثم أنشئ بعد ذلك سدّ البعث سنة 1988 في سافلة سدّ الطبقة للريّ وتوليد الطاقة وتنظيم جريان المياه المتدفّقة من سافلة سدّ الثورة، وله سعة تخزينية تقدّر بـ 90 مليون م^3، ثمّ سدّ تشرين في عالية سدّ الطبقة سنة 1999 بقدرة تخزينية تصل إلى 1.9 مليار م^3، لتوليد الطاقة وتنظيم التصاريف. وفي الجزيرة السورية وعلى روافد الفرات (البليخ وخابور)، أنشأت سورية سدّ الباسل على نهر الخابور، وسدّي الحسكة الغربي والشرقي، إضافةً إلى العديد من السدود الصغرى، ليصل مجموع المياه المعبّأة من هذه الروافد حوالى 1 مليار م^3، ومجموع يقارب 14 مليار م^3 معبّأة من السدود المقامة على الفرات وروافده. وفي المحصّلة، وبالرغم ممّا يوفّره نهر العاصي من موارد وما يقع استغلاله من مياه جوفية[28]، تُعتبر سورية محظوظة نسبيًّا فيما يتعلّق بالموارد المائيّة، حيث ترتبط بصفة أساسية بمياه نهر الفرات التي تأتيها من تركيا، في حين أنّ الأراضي السورية لا تُسهم إلاّ بـ 4 في المئة من الإيرادات السنوية لهذا النهر، وتربطها اتفاقية مع العراق لتقاسم ما يأتيها من تركيا عبر الفرات، وقبل أن تنفذ تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول، كان معدّل إيرادات الفرات عند دخوله الأراضي السورية حوالى 28 مليار

25 تعني "الحقوق المكتسبة" للعراق، في تقديرنا، ضرورة أن تأخذ الأطراف المقابلة في الاعتبار الوضعية الموجودة، ويعني ذلك ضمنيًّا حقّ العراق في التمتّع بكمّية ملائمة من المياه لملء تلك السدود.

26 يبدو أنّ تركيا لم تحترم ما ورد في "معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا" (1946/3/29)، التي "بما تضمّنته من بروتوكولات قد حقّقت اعترافًا تركيًّا بالحقوق المائية المكتسبة للعراق في حوضي دجلة والفرات"، ينظر: العادلي، ص 320.

27 حدّاد، ص 95.

28 تتعرّض المياه الجوفية في سورية إلى مخاطر الاستغلال المفرط والتملّح والتلوّث الناتج من الأنشطة الصناعية والمياه المستعملة الحضرية.

م^3، لكن بموجب اتفاقية 1987 المذكورة بين تركيا وسورية، لا تحصل هذه الأخيرة إلّا على 500م3/ ثانية، أي 15.7 مليار م^3/ سنة، وهي كمية في تناقص مستمرّ.

وتعود الدراسات والبرامج لإقامة السدود الكبرى في الفترة المعاصرة على دجلة والفرات في جزئهما التركي، من أجل تخزين المياه وتوليد الطاقة، إلى حقبة عشرينيات القرن الماضي، بعيد نشأة الدولة التركية، نظرًا إلى الإمكانيات المائية المتوافرة، التي تجعل منه أوّل حوض مائي (في جزئه التركي) في تركيا، وتضاريسه الجبليّة، التي تتيح مواقع متعدّدة لإنشاء السدود، وتوجّه الدولة التركيّة الناشئة (سنة 1923) نحو سياسة تنمية الاقتصاد وتحديثه. وتُعدّ سنة 1975 سنةً حاسمة، إذ انتهت تركيا فيها من بناء سدّ كبان عند التقاء الفرعَيْن المكوّنين لنهر الفرات في عاليته (بدأت أشغال بنائه منذ سنة 1966)، والذي اعـتُبِر عندئذ أكبر السدود التركيّة، حيث تقدّر سعته التخزينية القصوى بحوالى 30 مليار م^3 ووارده السنوي 19 مليار م^3. أدّت تعبئة بحيرة السدّ إلى أزمة سياسية كبيرة بين سورية والعراق، حيث تزامن ذلك مع قيام سورية بتعبئة بحيرة سدّ الطبقة سنة 1975، ما نجم عنه انخفاض الوارد المائي الداخل إلى العراق من نهر الفرات، وجرى تطويق الأزمة بوساطة سعودية. أطلقت تركيا بعد ذلك مشروعها المسمّى "مشروع شرق الأناضول"[29] على مساحة تقارب 75000 كم^2، الذي يحتوي على 13 مشروعًا مندمجًا (6 على دجلة و7 على الفرات)، ويتضمّن إنشاء 21 سدًّا كبيرًا و19 محطّة كهرمائية، ويمكن عند إتمامه ريّ 1.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية (مساحة تتطلّب 22 مليار م^3 سنويًّا)، وإنتاج 27 مليار كيلوواط ساعة من الكهرباء[30]. بدأ هذا المشروع في بناء سدّ أتاتورك منذ سنة 1983، والذي بدأ ملْؤه سنة 1991، بقدرة تخزين تصل إلى 48 مليار م^3، ما يجعله أكبر سدود تركيا ومن أكبر سدود العالم. ولقد أنجزت تركيا أيضًا شبكة من القنوات والأنفاق توصل مياه هذا السدّ إلى المساحات المعَدّة للريّ. وعند الشروع في ملء خزّان هذا السدّ، أعلمت تركيا جارتَيْها أنّها ستقطع تدفّق مياه الفرات مدّة شهر كامل، ولم تعِر المطالب العراقية والسورية بالتقليص من هذه المدّة أيّ اهتمام؛ نظرًا إلى الأضرار التي ستلحق بهما نتيجة ذلك، كانخفاض مستوى المياه في السدود إلى دون الحدّ المطلوب لتشغيل المحطّات الكهرومائية، وتناقص كمّيات المياه المخصّصة للريّ[31]. وتواصل بعد ذلك بناء السدود على دجلة والفرات بوتيرة سريعة جدًّا حتّى نهاية القرن العشرين، واستوجب الأمر تمويلات ضخمة جدًّا أمّنت الدولة التركية أكبر جزء منها، نذكر منها سدود بيرجيك وقرقاميش وباطمان وكرزان. وتواصل إنشاء السدود الكبرى إبّان السنوات الأخيرة، أهمّها سدّ "أليسو" على نهر دجلة، على بعد حوالى 50 كلم من الحدود العراقيّة، و45 كم من الحدود السوريّة. وقد بدأت تركيا في إنجازه سنة 2008، ومن أهداف هذا السدّ المعلنة، خزن أكثر من 11.4 مليار م^3 من المياه وتوليد 1200 ميكاواط، وغير المعلنة قطع المسالك الجبليّة أمام تحرّكات مقاتلي حزب العمّال الكردستاني. وبعد تعطّل إنجاز السدّ عدّة مرّات طوال سنوات[32]، بدأت تركيا في تموز/ يوليو 2019 في تخزين المياه في بحيرته التي تبلغ مساحتها 527 كلم^2، ما نجم عنه انخفاض تدفّق المياه نحو العراق من حوالى 600 م^3/ ثانية إلى 300 فقط. ويزداد الأمر خطورة بالنسبة إلى العراق عندما تنتهي تركيا من إنجاز سدّ آخر، هو سدّ جزرة، على بعد حوالى 40 كلم فقط من حدودها مع العراق، ومن المتوقّع أن يكون ذلك في حدود سنة 2024، وسينخفض آنذاك متوسط الدفق السنوي إلى حدود 119 م^3/ ثانية (معدّل الثلاثين سنة الماضية هو 553 م^3/ ثانية)، أي حوالى 4.6 مليارات م^3/ سنة فقط، وهذا يعني أنّ سدّ الموصل (11.1 مليار م^3) سيشهد أزمة حادّة، وقد

29 معروف بتسمية "مشروع كاب" Güneydogu Anadolu Projesi, GAP، وعُهد بمهمة إنجاز السدود والمحطات الكهرومائية إلى مؤسسة "الأشغال المائية للدولة" والمعروفة باسم Deviet Su Isieri, DSI.

30 يأخذ إنتاج الطاقة الكهرمائية في تركيا مكانة استراتيجية قصوى، وقد انتقل إنتاجها من 23148 ميكاواط سنة 1990 إلى 67231 ميكاواط سنة 2016، وتأتي في المرتبة التاسعة عالميًّا. لكنّها تستورد 93 في المئة من استهلاكها من البترول و99 في المئة من استهلاكها من الغاز الطبيعي، وهذا ما يفسّر إلى حدّ ما استحواذها على أكبر جزء من مياه دجلة والفرات، واعتبرتها "الذهب الأزرق"، الذي يمكن أن تقايضه بـ "الذهب الأسود" من جيرانها. ينظر الوكالة الدولية للطاقة:
Agence Internationale de l'Energie AIE, "La situation énergétique en Turquie," *Connaissance des Energies Newsletter*, 15/3/2021, accessed on 10/10/2021, at: https://bit.ly/3T7RMbq

31 حول حادثة ملء سدّ أتاتورك، يقول فيليب روبنس: "في بعثة فوق العادة إلى أنقرة في كانون الأول 1989، حاول مبعوث عراقي كبير أن يقنع الأتراك بتحديد الجريان مدّة أسبوعين فقط، وفي نهاية الشهر التالي وجّه العراق وسورية دعوات متكرّرة لخفض مدّة قطع الجريان إلى النصف. كان الاقتراح العراقي من ناحيته مغريًا، لأنّه اعتراف بحقّ تركيا في وقف جريان النهر من أجل مشروعات السدّ، فيما هو تسوية تنقذ ماء الوجه للأطراف الثلاثة. غير أنّ الحكومة التركية رفضت تقديم أي تنازلات سياسية بخصوص ما تعتبره قضية تقنية، حتى إنّها رفضت اقتراح وزارة الخارجية التركية تقصير المدة يومين أو ثلاثة أيام، والحقيقة أنّ وقف الجريان استمرّ شهرًا كاملًا". ينظر: فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (ليماسول، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)، ص 111.

32 يعود ذلك إلى رفض البنوك الأجنبيّة والبنك العالمي أيضًا تمويل المشروع لانعكاساته البيئية السلبية (غمر العديد من المواقع الأثريّة وخاصّة قرية حسن كيف بأكملها، التي تحتوي على آثار أشورية ومسيحية وإسلامية، وإعادة توطين عشرات الآلاف من الأكراد والعرب في مُدن جديدة بُنيت خصّيصًا). ونتيجة لهذا الرفض، أخذت الدولة التركية على عاتقها تمويل المشروع (1.5 مليار دولار). وتزامن ذلك مع نشاط العديد من الجمعيات غير الحكوميّة في العالم في تسعينيات القرن الماضي ضدّ إنشاء السدود الكبرى، لانعكاساتها البيئية السلبية (ضدّ إقامة سدود في ماليزيا والنيبال ولوزوتو، وغيرها). لكن في وضعيّة الأناضول تأخذ المسألة بُعدًا خاصًّا مرتبطًا بعلاقة السلطة المركزية التركية بالأقليّة الكرديّة وبالغمر المنتظر لمدينة حسن كيف الأثريّة. ينظر:
Jeroen Warner, "The Struggle Over Turkey's Ilisu Dam: Domestic and International Security Linkages," *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*, vol. 12 (2012), p. 241.

يصبح "خارج الخدمة" إبّان الفترة الجافّة من السنة[33]. يتّضح، إذًا، أنّ احتجاجات سورية والعراق، منذ إنشاء سدّ كبان، مرورًا بإنشاء سدّ أتاتورك وبقية السدود في مشروع جنوب شرق الأناضول، وامتناع البنوك الأجنبية عن تمويل إنشاء سدّ أليسو، لم تثنِ تركيا عن المضيّ قُدُمًا في تنفيذ مشروعها. ولا تقتصر الآثار السلبية للمشاريع المائية التركية على تناقص إيـرادات دجلة والفرات سورية والعراق، بل تشمل أيضًا تملّح المياه نتيجة التبخّر من بحيرات السدود واختلاط مياه البزل بمياه الأنهار والتلوث الكيميائي الناجم عن الاستعمال المفرط أحيانًا للأسمدة. لقد وجدت المشاريع المائية الكبرى في تركيا دعمًا قويًّا من أعلى هرم السلطة، بصفة خاصّة من جانب سليمان ديميريل، الذي ترأس الحكومة سبع مرّات في الفترة 1965-1991، قبل أن يصبح رئيسًا للجمهورية في الفترة 1993-2000، خلفًا لتورغوت أوزال الذي ترأّسها في الفترة 1989-1993. وقد اعتبر كلاهما أنّ لتركيا السيادة المطلقة على الأنهار الموجودة في أراضيها، واشتهر سليمان ديميريل بمقولات عديدة في هذا الصدد، عبّر عنها في مواقف رسمية أو في حملات انتخابية لا يتّسع المجال لذكر تفاصيلها[34]. ونعتقد أنّ للتكوين الأكاديمي لهذَيْن الرجلَيْن دورًا في فهم مبادراتهما في إدارة الموارد المائية، بما أنّهما متخصّصان في الهندسة الهيدروليكية والسدود والكهرباء[35]. هذه "السياسة المائيّة" لتركيا هي في تقديرنا جزء من استراتيجية عامّة وُجِد بعض جذورها في الحركة الإصلاحية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتواصلت مع نشأة الدولة الحديثة (1923) والثورة الكماليّة، ومرّت بعدّة مراحل، آخرها تلك التي بدأت سنة 2002 مع وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة. والقاسم المشترك بين مختلف المراحل هو بحث تركيا عن أداء دور إقليمي مهمّ. فبعيد الحرب العالمية الثانية، انضمّت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو"، سنة 1952، وتمثّل دورها الإقليمي في "مراقبة" المدّ السوفياتي. بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد عشريّتين من الأزمات وعدم الاستقرار[36]، تبنّت تركيا مشروعًا استراتيجيًّا جديدًا، بداية من سنة 1980، خاصة إبّان الفترة التي تولّى فيها تورغوت أوزال رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية، يهدف إلى جعلها قوّة إقليميّة لا يمكن أن يتجاهلها الغرب في سياسته في الشرق الأوسط، وتقوم على دعامتين أساسيّتين: الأولى هي التحديث والقوّة الاقتصادية في إطار ليبرالي، خاصّة بعد وصول حزب "الوطن الأمّ" إلى السلطة، وانتهاج سياسة إدماج تركيا في الاقتصاد الأوروبي والدولي، وطلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[37]، وما مشروع جنوب شرق الأناضول إلّا جزء منه يعتمد على توظيف الموارد المائية لدجلة والفرات للمشاريع الزراعية المعتمدة على تقنيات الريّ الحديثة، التي هي ذات إنتاجية عالية وموجّهة للأسواق المحليّة والعالمية، إضافةً إلى إنتاج الطاقة الكهرمائية الكافية لحاجيات الصناعة والمدن والبنية التحتيّة، وكذلك المشاريع الاجتماعية، التي خُصّص بعضها لإعادة إيواء وإعادة توطين سكّان المناطق الجبلية، التي غمرتها مياه السدود المنشأة[38]. أمّا الدعامة الثانية فتتمثّل في دعم الصناعات العسكريّة (خاصة بعد قرار الولايات المتحدة حظر بيع الأسلحة لتركيا في الفترة 1975-1978 إثر تدخّلها في قبرص)، بواسطة "صندوق الصناعة الدفاعيّة"، وقد اختصّت تركيا آنئذ في صناعة العربات المصفّحة والطائرات[39]. ستبني تركيا على هذه الحصيلة الإيجابية لفترة حكم تورغوت أوزال، التي راوح في أثنائها معدّل النمو الاقتصادي بين 6 و8 في المئة سنويًّا، وستحافظ في مطلع القرن الحالي على ثوابت مشروعها الاستراتيجي نفسها، مع بعض التعديلات التي تبِعت وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة سنة 2002، حيث سعت تركيا، بفضل ابتكارها "دبلوماسية القوّة الناهضة"[40]، مع ظهور شخصيّتين فاعلتين هما الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو، لتصبح قوّة إقليمية في الشرق الأوسط ذات وزن سياسي واقتصادي، ولتحصل على موقع عالمي متميّز بصفتها "قوّة متوسطة صاعدة"[41]. ومن الثوابت التي حافظت عليها في بداية

33 راجي سعد، "هل سيموت الفرات ودجلة في العام 2040؟"، **سرجيل**، 2020/9/16، شوهد في 2021/4/22، في: https://bit.ly/3T9zIh8

34 ريان ذنون العباسي، "سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية"، **مجلة التربية والعلم**، مج 17، العدد 1 (2010)، ص 321.

35 تخرّج سليمان ديميريل في الجامعة التقنية بإسطنبول سنة 1949 بشهادة في الهندسة الهيدروليكية، ثم تخصّص في السدود والكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950، وأصبح يُلَقَّب بـ "ملك السدود" سنة 1954 بعد إشرافه على إنجاز سدّ سيحان. المرجع نفسه، ص 314-315. أمّا تورغوت أوزال، فهو أيضًا من خريجي الجامعة التقنية في إسطنبول سنة 1950 في اختصاص الكهرباء، وواصل دراسة التخصص نفسه في الولايات المتحدة، واشتغل في تركيا حتى سنة 1958 في مشاريع كبرى للطاقة قبل أن يرأس الحكومة (1983-1989). والجمهورية (1989-1993). ينظر:
"Özal Turgut (1927-1993)," *Encyclopedia Universalis*, accessed on 22/9/2021, at: https://bit.ly/3sSX5Rp

36 للمزيد من التفاصيل ينظر: سيّار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث: من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

37 المرجع نفسه، ص 236.

38 تتمثّل خاصّة في برنامج "صندوق الإسكان" لبناء 200 ألف مسكن في مرحلة أولى، ثمّ 600 ألف مسكن إضافي. المرجع نفسه ص 237.

39 المرجع نفسه، ص 238.

40 اقتبسنا هذه الجملة من عنوان كتاب: جنى جبور، **تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة**، ترجمة جان جبور (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

41 نجد، في الجزء الأخير من كتاب جنى جبور، تحليلًا لحدود هذا "الصعود" خاصّة بعد 2011، من تلك "الحدود": مراهنة تركيا على سقوط نظام بشّار الأسد لكنّه بقي في السلطة؛ وأزماتها الداخلية المتعدّدة (محاولة الانقلاب العسكري، المحاكمات السياسية، التدخّل عسكريًّا في النزاع الليبي، المناورات والتنقيب عن المحروقات في شرق المتوسط وما أثاره من ردود فعل من الاتحاد الأوروبي). ينظر: المرجع نفسه، ص 271، وما بعدها.

هذه الألفيّة، المضيّ قدمًا في سياستها المائية الهادفة لمزيد من التحكّم في مياه دجلة والفرات، بإنشاء المزيد من السدود العملاقة ومشاريع الريّ. ولا أدلّ على ذلك من أنّ "مشروع جنوب شرق الأناضول قد ساهم في إرساء طبقة من كبار المزارعين ومتوسطيهم، مرتبطة بالنظام ومشاريعه المائية وداعمة له سياسيًا"[42].

> شهدت تسعينيات القرن الماضي تواترًا كبيرًا لنظريّة "حرب المياه" في المنشورات الأكاديمية والمقالات الصحفيّة المهتمّة بالمسألة المائية في العالم، تلك الحرب التي يمكن أن تنشب في مناطق عديدة من العالم، في نهاية العقد المذكور وبداية القرن الحادي والعشرين، ورشّحت جلّها منطقة الشرق الأوسط لتكون أوّل منطقة معرّضة لمخاطر "حروب المياه"

ثانيًا: المفاوضات والقانون الدولي

1. نظرية "حرب المياه" وطبيعة المفاوضات التركية - العراقية - السوريّة

شهدت تسعينيات القرن الماضي تواترًا كبيرًا لنظريّة "حرب المياه" في المنشورات الأكاديمية والمقالات الصحفيّة المهتمّة بالمسألة المائية في العالم، تلك الحرب التي يمكن أن تنشب في مناطق عديدة من العالم، في نهاية العقد المذكور وبداية القرن الحادي والعشرين، ورشّحت جلّها منطقة الشرق الأوسط لتكون أوّل منطقة معرّضة لمخاطر "حروب المياه". ونتّفق في هذا الصدد مع توصيف فريديريك جوليان[43]، الذي يرى أنّ نظرية "حرب المياه" تندرج ضمن ما أسماه "الواقعيّة الهيدروسياسيّة"، في علاقتها بنظرية الواقعية السياسية في العلاقات الدوليّة[44]. ولقد برّرت هذه المنشورات نظريّة "حرب المياه" بعدّة أسباب، منها ازدياد عدد سكّان المعمورة (2.5 مليار نسمة سنة 1950، 5.7 مليارات سنة 1997)، وازدياد الطلب على المياه العذبة واستهلاكها، وعدم التوازن في توزيعها الجغرافي، وارتباط العديد من البلدان بمنابع مياه موجودة خارج حدودها الجغرافية، وتعدّد الأزمات الناجمة عن شحّ المياه. وفي هذا الصدد كتبت جويس ستار سنة 1991 أنّ "الاستعلامات الأميركية اعتبرت، منذ 1985، أن المياه يمكن أن تكون محفّزًا لنزاعات مسلّحة في عشرة مواقع مختلفة من العالم، جلّها في الشرق الأوسط"[45]، وفي السياق جاء تقرير لستيفن وولواين ضابط المخابرات الأميركي، استعرض فيه مختلف النزاعات على المياه في الشرق الأوسط سنة 1996، واستخلص أنّ "الجهة الأكثر عرضة لأن تكون مسرحًا للصراعات (يستخدم عبارة Conflict) هي حوض دجلة والفرات"[46]، بينما كَتَب جون كولي سنة 1984 أنّ "النزاع الدائم حول الماء كان السبب الرئيس لحرب 1967، ويمكن أن يؤدّي من جديد إلى حرب شاملة"[47]. ويرى ليف أولسون أنّ "النزاعات حول المياه قد لا تكون السبب المباشر للحروب. لكن يمكن أن تسهم الأزمات الاجتماعية المرتبطة بشحّ المياه، في نشوبها"[48]. واستخلص نبيل خليفة في دراسة له ما يلي: "إنّنا أمام حرب مقبلة علينا وهي من نوع جديد، إنّها حرب الرغيف، حرب المياه، وهي أشرس وأعنف وأكثر مشروعية من حروب البترول. إنّ الصراع على المياه في الشرق الأوسط سيكون المدخل لمعظم حروب العقد القادم"[49]. وخلص الباحث محمد علي الجبوري إلى النتيجة نفسها عندما أكّد أنّ تحكّم تركيا في مياه دجلة والفرات "يعني عمليًا تصاعد احتمالات الصراع على المياه وخطر نشوب حرب بين تركيا وجيرانها العرب، أساسها أو سببها أو هدفها المياه"[50]. وإضافة إلى المنشورات الأكاديمية والمقالات الصحفيّة

42 Jost Jongerden, "Dams and Politics in Turkey: Utilizing Water, Developing Conflicts," *Middle East Policy*, no. 17 (2010), p. 141.

43 Frédéric Julien, "L'eau dans les relations internationales: La guerre ou la paix? D'un déterminisme à l'autre," *Congrès de l'Association Française des Sciences Politiques* (2009), p. 2.

44 تدرس هذه النظريّة العلاقات الدوليّة من زاوية تناقض المصالح بين الدول وموازين القوى بينها، وقد طوّرت نظريّةُ الواقعية الهيدروسياسية مفاهيم مثل "الأمن المائي" و"الحرب من أجل الموارد"، وترى أنّ شحّ الموارد المائية وتوزيعها غير المتكافئ يمكن أن يؤدّيا إلى حرب بين الدول.

45 Joyce Starr, "Water Wars," *Foreign Policy*, no. 82 (1991), p. 17, accessed on 3/4/2021, at: https://bit.ly/3Na4TFe

46 Major Stephen M. Woolwine, *Water and Conflict in the Middle East*, Military Intelligence, School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, Kansas (1996), p. 37.

47 John Cooley, "The War Over Water," *Foreign Policy*, no. 54 (1984), p. 3.

48 Leif Ohlsson, "Livelihood Conflicts: Linking Poverty and Environment as Cases of Conflict," *Swedish International Development Agency* (2000), p. 16.

49 نبيل خليفة، "مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم"، **مجلّة الوحدة**، العدد 76 (1991)، ص 47.

50 محمد علي محمد تميم الجبوري، "المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 419 (2014)، ص 88.

المُنذِرة بحرب المياه، التي ذكرنا النزر القليل منها، عبّر مسؤولون دوليّون كبار عن موقف مشابه، حيث صرّح بطرس بطرس غالي الأمين العامّ للأمم المتحدة سنة 1985 أنّ "الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستكون من أجل المياه، لا لأسباب سياسية"، وصرّح كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة أيضًا سنة 2001، أنّ" الصراع الحادّ حول المياه العذبة يمكن أن يتحوّل مستقبلًا إلى نزاعات وحروب"، وأعلن إسماعيل سراج الدين، نائب مدير البنك العالمي سنة 1999، أنّ "حروب القرن المقبل ستكون حروبًا من أجل المياه"[51].

في هذا السياق، من المفيد في تقديرنا توضيح مفهوم "حرب المياه" من زاوية القانون الدولي المعمول به في فضّ النزاعات، ونتّفق مع ما أوردته لينا سلامة حول هذه المسألة[52]، إذ تعتبر حربَ المياه نزاعًا مسلّحًا بين دولتين ذاتَي سيادة، بهدف التحكّم في الموارد المائية، ولا تدخل في هذا التعريف النزاعات المسلّحة بين أطراف داخل دولة واحدة، أو الحروب التي تنشأ عن نزاعات حدوديّة أو اقتصادية أو غيرها وتكون الموارد المائية جزءًا من النزاع. وإذا اعتمدنا هذا التعريف، فيمكن القول إنّ نظرية "حرب المياه" لم تجد تصديقًا على أرض الواقع[53]، إذ بيّن استقصاء قامت به جامعة أوريغون Oregon في الولايات المتحدة الأميركية لإحصاء حالات النزاع والاتفاقيات بين الدول امتدّت 60 سنة، ونشرتها في شكل قاعدة معلومات مفتوحة، أنه لم يسجّل أيّ إعلان حرب على المياه، بل إنّ حالات "التعاون" (600 معاهدة دولية حول المياه العذبة) بلغت ضعف "حالات التوتّر"[54]. لكن، في المقابل، مثّلت مسألة التحكّم في مصادر المياه، بالنسبة إلى إسرائيل، أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء حرب 1967، وأدّى بناء سدّ الطبقة في سورية، وبداية تعبئته سنة 1975-1976 (تزامن ذلك أيضًا مع بداية تعبئة سدّ كبان في تركيا)، إلى توتّر شديد في العلاقات السورية - العراقية[55] وصل إلى غلق الحدود البرية والمجال الجوي بينهما وحشد جيشيهما على الحدود على أهبة الحرب، التي مكّنت الوساطة السعودية من تجنّبها. ولم يجد النزاع بين الدولتين الحلّ إلّا سنة 1989 عند إبرامهما اتفاقية لتقاسم مياه الفرات. ثمّ جدّ توتّر شديد في العلاقات السورية - التركية، عندما استخدمت سورية مساندتها لتحرّكات حزب العمّال الكردستاني على أراضيها ورقة ضغط على تركيا، وهدّدت هذه الأخيرة باجتياح الأراضي السورية عسكريًّا قبل إبرام اتفاقية سنة 1992. تؤكد هذه الأحداث ما ذهب إليه الباحث الحبيب العايب[56]، الذي يعتبر أنّ ما أسماه "العقلانية الاقتصاديّة" تدفع لتغليب الرهانات الاقتصاديّة المرتبطة بالمياه على المخاطر الناجمة عن الدخول في مغامرة عسكرية من أجل المياه.

وبالرغم من الاختلاف العميق في وجهات النظر حول الموارد المائية المشتركة[57]، دخلت كلّ من تركيا والعراق وسورية في مفاوضات منذ بداية ستينيات القرن الماضي. ويورد الباحث ناجي علي حرج تفاصيل دقيقة عن سير مفاوضات اللجنة الفنية العراقية التركية، ويقول إنّ الجانب التركي "حوّل معظم هذه الاجتماعات إلى مناسبات لتبادل معلومات عامّة، إذ كان يرفض أو يعرقل أيّ محاولة لبحث جدّي في مشكلة المياه [...] وفي بعض الاجتماعات لم تتمكّن الأطراف حتى من الاتفاق على جدول الاجتماع بسبب إصرار الوفد التركي على عدم بحث قضايا جوهرية"[58]. وقسّمت مروى داودي[59] تلك المفاوضات، التي دارت على مستوى اللجان الفنية في الفترة 1962-1993، إلى أربع فترات، تمثّلت الأولى في مفاوضات ثنائية سوريّة - تركيّة (4 جولات في الفترة 1962-1971) وسوريّة - عراقية (13 جولة في الفترة 1962-1974) أفضت إلى تبادل المعلومات فقط. وشهدت الفترة الثانية مفاوضات ثلاثية (5 جولات في الفترة 1972-1974) إبّان

51 تصريحات منقولة عن:
Léna Salamé, "La crise de l'eau ou la perpétuelle gestion des conflits," *Annales des Mines-Responsabilité et Environnement*, no. 86 (2017), p. 44.

52 Ibid., p. 45.

53 قد يجد بعضهم جانبًا إيجابيًّا لهذه النظرية، يتمثّل في تسليطها الضوء على مكانة الموارد المائية في التنمية في المناطق الجافة، وخاصة في الشرق الأوسط، والرهانات الاستراتيجية المرتبطة بتوزيعها غير المتكافئ أو استغلالها غير المتوازن بين الدول التي تشترك فيها. لكنّ التركيز وتسليط الضوء عليها فترة طويلة (أكثر من عقد)، أفقد المهتمّين بالمسألة المائية (من جامعيّين وأصحاب قرار وغيرهم)، وقتًا ثمينًا كان يمكن استغلاله للتفكير في آليات أخرى لحلّ النزاعات حول الموارد المائية، تقوم على التفاوض والتعاون.

54 معلومات من موقع جامعة أوريغون:
Oregon State University, College of Earth, Ocean and Atmospheric Sciences, Program in Water Conflict Management and Transformation, *International Fresh Water Treaties Database*, accessed on 4/4/2021, at: https://bit.ly/3taBDam

55 يمكن الإشارة أيضًا إلى توتّر العلاقات السياسية الناجم عن اختلاف وجهات النظر لحزبَي البعث في كلا البلدَين.

56 Habib Ayeb, *L'eau au Proche-Orient : La guerre de l'eau n'aura pas lieu* (Paris: Karthala - CEDEJ, 1998), p. 187.

57 تتمثّل أهمّ نقاط الخلاف في أنّ تركيا لا تعترف بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات، بل تعتبرهما عابرَين للحدود، ما يخوّلها، من وجهة نظرها، التصرف من دون أدنى قيد في الجزء من النهرين الذي يمرّ من أراضيها، وتدافع عن وجهة نظر تقول إنّ النهرين هما رافدان لنهر واحد، وبذلك فإنّ على العراق تعويض النقص في مياه الفرات من مياه دجلة. وفي تقدير الباحث ناجي علي حرج، فقد "سلكت تركيا سياسة المماطلة لكسب مزيد من الوقت، وواصلت في الوقت نفسه تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين". ينظر: ناجي علي حرج، "المياه في العلاقات العربية التركية"، في: **العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل**، ص 404.

58 المرجع نفسه، ص 412.

59 Marwa Daoudy, *Le Partage des eaux entre la Syrie, l'Irak et la Turquie, négociations, sécurité et asymétrie des pouvoirs* (Paris: CNRS Éditions, 2005), p. 163.

أزمة ملء سدَّي كبان في تركيا والطبقة في سورية، في حين أنّ الفترة الثالثة (7 جولات) بدأت بمفاوضات ثنائية (تركيا والعراق)، وتواصلت ثلاثية (الفترة 1982-1992) وتزامنت مع مضيّ تركيا قدمًا في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول وتعبئة سدّي كركايا وأتاتورك، وأفضت إلى الاتفاقية التركية السورية لسنة 1987، التي جرى تأكيدها عند إبرام الاتفاقية الأمنية لسنة 1992، والاتفاقية السورية العراقية لسنة 1989 (تتقاسم بموجبها مياه الفرات بنسبة 58 في المئة للعراق و42 في المئة لسورية). أمّا الفترة الرابعة والأخيرة، فبدأت سنة 1993 (16 جولة)، لكن سرعان ما توقّفت بسبب الخلافات العميقة حول ما إذا كان دجلة والفرات حوضًا واحدًا (موقف تركيا) أو حوضين (موقف سورية والعراق)، وحول طرق "الاستخدام" و"الإنصاف"، (تزامن ذلك مع فترة اجتماعات لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي سبقت المصادقة على اتفاقية نيويورك)، أو حول تبادل المعلومات الهيدرولوجية الكفيلة بتصوّر اتفاق حول اقتسام الموارد المائية، حيث تعدّدت طلبات التوضيح والإجابات من جانب كلّ طرف[60]. في هذا الصدد، اقترحت تركيا رؤيتها للاستخدام المنصِف، الذي يمرّ في نظرها عبر تقويم شامل للموارد المائية لدجلة والفرات معًا باعتبارهما حوضًا واحدًا، وتصنيف للتُّرَب بحسب خصائصها وقابليّتها للريّ ومستوى تجهيزها بمعدّات تصريف مياه الريّ، وتقويم لأنظمة الإنتاج وتقنيات الريّ ونسبة فقدان المياه والاستهلاك الجملي، والهدف من ذلك، بحسب وجهة النظر التركية، هو اقتسام المياه بحسب المعايير المذكورة والحاجيات الحقيقية لكلّ بلد لتجنّب هدر الموارد[61]. تهدف تركيا من وراء ذلك إلى أن تبيّن أنّ "من غير المنصف وغير المجدي اقتصاديًّا، ريّ أراضٍ غير خصبة في سورية والعراق، على حساب أراضٍ خصبة في تركيا"[62]. ويتبنّى العديد من البحوث الأكاديمية التركية هذا الموقف الرسمي حول "الانتفاع المنصف"، حيث نقرأ في أحدها أنّه "لا يعني اقتسام المياه مجرّد عملية حسابية، بل يقتضي تشجيع المبادرات، التي تؤدّي إلى النجاعة والاقتصاد في استعمال المياه، وهذا يتطلّب سلوك سياسة للتحكّم في العرض والطلب في الوقت نفسه، وهذا ما أتى به مشروع جنوب شرق الأناضول"[63]. رفضت سورية والعراق هذا الموقف، وهذا الرفض يجد تبريره، في تقديرنا، في روح معاهدة نيويورك لسنة 1997، كما سنوضح في الفقرة التالية، التي لم تمنح أيّ امتيازات لدولة من دول الحوض، التي تمتلك أراضيَ خصبة وتستخدم تقنيات ريّ متطوّرة، على حساب بقية دول الحوض بحجّة أنّ أراضيها أقلّ خصوبة وتقنياتها أقلّ تطوّرًا. وعلى الرغم من التباين الكبير في وجهات النظر، فإن الاتصالات لم تنقطع بين مختلف الأطراف، خاصّة إثر فترات الجفاف، كما حصل سنة 2008، عندما أبدت تركيا استعدادها لتوفير كميات إضافية من المياه لسورية والعراق لمجابهة أزمة الجفاف آنذاك، وقرّر الأطراف الثلاثة في السنة نفسها إنشاء هيكل بحثي واستشاري مهمّته إحصاء الموارد المائية المتوافرة لدى كلّ طرف والإجراءات المتّخذة لاستغلالها. وتواصل هذا النفس مع انعقاد "الملتقى العالمي الخامس للمياه" في إسطنبول سنة 2009، الذي شهد ميلاد "مبادرة الفرات ودجلة للتعاون"، وقد خصّص لها الملتقى ندوة كاملة[64]. وشهد العقد الأوّل من القرن الحالي أيضًا تقاربًا كبيرًا بين سورية وتركيا أطلقت عليه جنى جبور[65] نعت "شهر العسل التركي - السوري"، تُوِّج بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرّة سنة 2007، وإحداث مجلس للتعاون الاستراتيجي برئاسة رئيسَي وزراء البلدين سنة 2009، ثمّ اقترحت تركيا "إنشاء منطقة تجارة حرّة تجمع سورية ولبنان والأردن حول تركيا [...] وخلق منطقة يكون فيها التنقّل بواسطة تأشيرة دخول مشتركة"[66]. شهد هذا العقد أيضًا تقاربًا مع العراق تُوّج سنة 2009 بإحداث "مجلس للتعاون الاستراتيجي". لكنّ عدم انقطاع الاتصالات لم يفضِ إلى أيّ اتفاق ثلاثي لإدارة الموارد المائيّة، بل كنّا نشهد عند كلّ أزمة جفاف أو تراجعٍ في إمدادات دجلة والفرات نحو دول المصبّ تعالي الاحتجاجات الرسمية، دون نتائج ملموسة على أرض الواقع[67]، وشهدت العلاقات السورية - التركية أيضًا توتّرًا ملحوظًا بعد 2011 امتدّ إلى اليوم.

60 Ibid., p. 161.

61 Ibid., p. 171.

62 Ibid., p. 179.

63 Aysegül Kibaröglu & Olcay Unver, "An Institutional Framework for Facilitation Cooperation in the Euphrates-Tigris River Basin," *International Negotiation* (2000), p. 14.

64 ضمّت هذه المبادرة، التي سمّيت بالإنكليزية Euphrates-Tigris Initiative for Cooperation ETIC، جامعيّين ومختصّين من الدول الثلاث، منهم نبيل الرفاعي، ولينا الأتاسي من سورية، ومقداد حسين علي الجباري من العراق، وأسيغول كيبار أوغلو من تركيا، للبحث، انطلاقًا من المسألة المائية، في إمكانيات التعاون الاقتصادي والتقني. وبالرغم من أنّ الندوة لم يصدر عنها أيّ موقف رسمي للدول الثلاث المعنية، فقد اعتُبرت المبادرة نقطة إيجابية. ينظر:

World Water Council, "Bridging Divides for Water," *5ème Forum Mondial de l'eau, Istanbul* (2009), accessed on 1/3/2021, at: https://bit.ly/415shJz

65 جبور، ص 140.

66 المرجع نفسه، ص 142.

67 آخر ما رصدناه في هذا الصدد، ما ورد في مقال للصحفي محمد علي، بتاريخ 9 أيار/ مايو 2021، حول تصريح وزير الموارد المائية العراقي مهدي رشدي الحمداني في مؤتمر صحفي في بغداد، قال فيه: "الواردات المائية لنهري دجلة والفرات، القادمة من تركيا انخفضت بمقدار 50%، وروافد سد دربندخان وصلت وارداتها إلى صفر، وانخفضت واردات الزاب الأسفل شمال شرق كركوك إلى 70%"، وعن المتحدّث باسم وزارة المياه العراقية، عون ذياب، الذي أضاف: "هناك مباحثات جدّية مع تركيا لضمان تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بتأمين احتياجات العراق من المياه، بالإضافة إلى وجود تنسيق مع الجانب السوري في هذا الشأن". ينظر: "العراق: تركيا خفضت منسوب نهري دجلة والفرات إلى النصف وإيران قطعت روافد مهمة"، **العربي الجديد**، 2021/5/9، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/3T8JCzn

2. تطوّر القانون الدولي للمياه العذبة وصعوبة توفيقه بين الأطراف

تجدر الإشارة إلى أنّ القانون الدولي المتعلّق بالمياه العذبة بقي في خطواته الأولى حتّى نهاية القرن الماضي. لكنّه سلك مسلكًا تطوّريًّا حسبما يتطلّبه التوفيق بين وجهات نظر شديدة التباين أحيانًا بين دول الحوض الواحد[68]. ويوجد في العالم 276 حوضًا مائيًّا عابرًا للحدود الدولية، تمسح 45 في المئة من الأراضي في العالم، ويعيش فيها 40 في المئة من سكّان الكرة الأرضية، وتمثّل 60 في المئة من المياه العالمية التي تجري في الأنهار[69]، ويخلق ذلك ترابطًا بين الدول لا مفرّ لها منه. تستغلّ الدول المتشاطئة عددًا مهمًّا من تلك الأحواض بحسب اتفاقيات أبرمتها على إثر مفاوضات[70]. وتتعدّد أيضًا حالات التوتّر والنزاع، وتزداد المسألة تعقيدًا، إذا تعلّق الأمر بدول ذات مناخ جافّ أو قاحل تكون الأنشطة الزراعية فيها مرتبطة بمياه الأنهار الدخيلة، التي تنبع من دول مجاورة ذات مناخ رطب، كما هو الأمر بالنسبة إلى نهرَي دجلة والفرات. وتسهم عوامل عديدة في تزايد الطلب على المياه في هذه الدول، منها التزايد الديموغرافي، وتنامي الاستهلاك مع التحسّن المتواصل لمستوى العيش، وأهميّة القطاع الزراعي بوصفه أكبر مستهلك للمياه. ومن المفيد التعرّف في هذا الصدد على ما ورد في القانون الدولي لفضّ النزاعات بين الدول حول الموارد المائية العذبة. فقد صدّقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سنة 1997، على "اتفاقيّة قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحيّة"، المعروفة باسم "اتفاقية نيويورك"[71]، وعرّفت هذه الاتفاقية المجرى المائي الدولي بأنّه "مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة"، ونصّت في المادة الرابعة منها على أنّه "يحقّ لكلّ دولة من دول المجرى المائي أن تشارك في التفاوض في أيّ اتفاق مجرى مائي"، على أنّ أهمّ ما جاء فيها، وهو على علاقة بإشكالية بحثنا، ورد في المادة الخامسة في فقرتيها الأولى والثانية، وينصّ على مبدأ "الإنصاف" في الانتفاع، و"المشاركة" في الاستخدام والتنمية والحماية للمجاري المائية المعنيّة[72]، ويقتضي تطبيق المادّة الخامسة هذه، بحسب اتفاقية نيويورك، "أن تدخل دول المجرى المعنية في مشاورات بروح التعاون". ولقد حدّدت الاتفاقية شروط الانتفاع "المنصف والمعقول" بأن يأخذ في الاعتبار "العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية"، وكذلك "الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية لدول المجرى، والسكّان الذين يعتمدون على المجرى المائي، وآثار الاستخدام"، وقد أكّدت أيضًا على أنّ سيادة دولة ما على المياه التي تسيل في أراضيها يجب ألّا تُلحق أضرارًا بالدول الأخرى. ورد هذا التأكيد بكلّ وضوح في المادة السابعة: "تتّخذ دول المجرى المائي عند الانتفاع بمجرى مائي داخل أراضيها كلّ التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبّب في ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى"، وهذا يعني، دون لبس، أنّ سيادة دولة ما على المياه، التي تسيل في أراضيها، يجب ألّا تحرم بقية الدول من السيادة نفسها، ويعني أيضًا أنّ المياه هي مورد طبيعي مشترك، واستغلالها في دولة ما يؤثّر بالضرورة في الدول المجاورة. يبدو، إذًا، أنّ روح اتفاقية نيويورك هي محاولة التوفيق بين متطلّبات سيادة كلّ دولة من دول مجرى مائي مشترك. لكنّها لم تتضمّن أيّ آليات إلزامية، بل دعت فقط إلى تسوية النزاعات بطرق تفاوضيّة وسلمية بين الأطراف المعنية أو بوساطة طرف ثالث[73].

لقد بيّنت الأشغال والاجتماعات التحضيرية لاتفاقية نيويورك، التي دامت حوالى 25 سنة، اختلافات جوهرية في وجهات النظر بين الدول، لأنّ نزعة تقديم مبدأ "السيادة" على مبادئ أخرى مثل "الإنصاف" و"التعاون" كانت سائدة. وفي تقديرنا، أنّ هذه الاتفاقية جاءت بمبادئ مهمّة في القانون الدولي في مجال الموارد المائية المشتركة، مثل مبدأ "واجب التعاون" و"عدم إلحاق ضرر ذي شأن"

68 من المفيد، في تقديرنا، الإشارة هنا إلى أنّ الاتحاد الأوروبي كان سبّاقًا في سنّ القوانين ذات الصبغة الدوليّة لحماية المياه السطحية العذبة والبحيرات والمياه الجوفية الدولية (داخل الفضاء الأوروبي)، وذلك بواسطة اتفاقية هلسنكي لسنة 1992، التي نُقّحت سنة 2013 لتسمح بانضمام دول أخرى من خارج الاتحاد الأوروبي. ينظر:
Nations Unies, Collection Traités, *Convention sur la protection et l'utilisation des cours d'eau transfrontaliers et des lacs internationaux* (Helsinki: 1992), accessed on 3/4/2023, at: https://bit.ly/3Ncm2hk

69 Annika Kramer et al., "Gérer conflits et concertation dans le domaine de l'eau," *Planète Science*, vol. 11, no. 1 (2013), p. 3.

70 أحصت منظمة الأغذية والزراعة FAO سنة 1978 ما يقرب من 2000 اتفاقية. ينظر
FAO, "Systematic Index of International Water Treaties," *Legislative Study*, no. 15 (1978), p. iii, accessed on 10/4/2021, at: https://bit.ly/3uJ1jeQ

71 يوجد النصّ العربي لهذه الاتفاقية في موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة. ينظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، **اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية** (نيويورك: أيار/ مايو 1997).

72 جاء في الفقرة الأولى من المادة الخامسة ما يلي: "تنتفع دول المجرى، كلّ في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة، وبصورة خاصة استخدام هذه الدول المجرى المائي وتنميته بغية الانتفاع به بصفة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه، مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية على نحو يتفق مع توفير الحماية الكافية للمجرى المائي"، وفي الفقرة الثانية ما يلي: "تشارك دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة، وتشمل هذه المشاركة حقّ الانتفاع بالمجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتنميته". المرجع نفسه، ص 11.

73 جاءت المادّة 33 من اتفاقية نيويورك بعنوان: "تسوية المنازعات" وضبطت جملة من" الأحكام" لتسويتها بطرق سلمية، منها: "إذا لم تتمكّن الأطراف المعنية من التوصّل إلى اتفاق عن طريق التفاوض بناء على طلب أحد الأطراف، يجوز لها أن تشترك في طلب المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق من طرف ثالث، أو أن تستخدم، حسب الاقتضاء، أيّ مؤسّسات للمجرى المائي المشترك تكون الأطراف قد أنشأتها، أو أن تتّفق على عرض النزاع على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية"، أو "تكوين لجنة لتقصّي الحقائق" تُعدّ تقريرًا "تنظر فيه الأطراف المعنيّة بحسن نيّة". ينظر: المرجع نفسه، ص 21.

ومبدأ "الإنصاف"، تهدف في الحقيقة إلى الحدّ من مبدأ "السيادة المطلقة"، رغم صبغتها العامّة وقابليّتها لتأويلات مختلفة. وتبقى العلاقة بين "الانتفاع المنصف" و"عدم إلحاق ضرر ذي شأن" غير واضحة، ولا أدلّ على ذلك من التوتّر الدائم بين دول المجاري المائية المشتركة، حيث تتوقّف دول العالية عند المبدأ الأوّل، ودول السافلة عند المبدأ الثاني، وينطبق الأمر على وضعيّة دجلة والفرات. وقد ورد في المادّة 36 لاتفاقية نيويورك أنّ "نفاذ هذه الاتفاقية يبدأ في اليوم التسعين الذي يلي توقع الصكّ الخامس والثلاثين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، لدى الأمين العامّ للأمم المتحدة"، وجرى ذلك في آب/ أغسطس 2014. لكن لم يمنع ذلك من اعتبارها "اتفاقًا إطاريًّا" حتى قبل بداية نفاذها. وصدّقت 103 دول على اتفاقية نيويورك، مقابل امتناع 3 دول (هي تركيا والصين وبورندي) وتحفّظ 27 دولة (منها إسرائيل). وفي تقديرنا، فإنّ عدم تصديق تركيا على اتفاقيّة نيويورك ليس موقفًا معزولًا، بل هو مرتبط برؤية تركيا لمكانتها في العلاقات الدولية بصفة عامّة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصّة، واستراتيجيتها المتعدّدة الجوانب لتحقيقها، التي يمثّل مبدأ "السيادة الكاملة" على المياه داخل أراضيها أحدها. وقد وقع استنباط هذا المبدأ في الولايات المتحدة تحت تسمية "نظرية هارمون"، التي تفيد بأنّ "المبدأ الأساسي في القانون الدولي هو السيادة الكاملة لكلّ دولة على ترابها، مقابل كلّ الدول الأخرى"[74]، وهذا ما تتبنّاه تركيا اليوم في موقفها من النزاع حول موارد دجلة والفرات مع العراق وسورية[75]. وفي المحصّلة، فإنّ القوانين الدوليّة، مهما تعدّدت ومهما كانت تفاصيلها، لا تعدو أن تكون إطارًا عامًّا يحثّ الدول المعنية بالحوض المائي محلّ النزاع على الدخول في مفاوضات، باعتماد المبادئ المنصوص عليها في المعاهدات الدوليّة وخصوصيات الحوض المائي المنتمية إليه، لأنّ اختلاف خصائص الأحواض المائية المشتركة، من النواحي الطبيعية والبشريّة والتاريخية والسياسية وغيرها، يجعل أخذ مختلف تفاصيلها في الاعتبار، في صياغة القوانين الدولية أمرًا مستحيلًا. وترى مروى داودي أنّ القانون الدولي حول المياه المشتركة يمكن أن يصبح وسيلة للحدّ من "الهيمنة المائية"[76]، التي تمارسها تركيا، لو أحسنت سورية والعراق استخدامه ورقة ضغط في المفاوضات، ضمن رؤية جديدة للموارد المائية واستعمالاتها، تقطع مع بعض الممارسات والمسلّمات السابقة.

ثالثًا: عناصر لرؤية جديدة ومستقبلية لإدارة الموارد المائية

1. خصوصيات الوضعيـــة الراهنة لأطراف النزاع

لئن استطاعت سورية، في وقت ما، أن "تساوم" تركيا بلعب ورقة ضغط متمثّلة في دعمها لحزب العمّال الكردستاني، مستغلّة أيضًا عدم استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول، لتحصل من تركيا على توقيع معاهدة 1987 (التي تتعهّد تركيا بموجبها، كما ذكرنا، بضمان دفق 500 م^3/ ثانية من مياه الفرات نحو سورية)، واستطاعت حشد الدعم الدولي لتعطيل تمويل مشاريع سدود تركية، فإنّ الوضع تغيّر اليوم، وبصفة جذرية، فسورية هي اليوم بصدد الخروج من فترة حروب وعدم استقرار، والنظام السوري في حالة وهنٍ ولا يسيطر على كامل ترابه، ثمّ إنّه لم يعد يملك ورقة الضغط التي كانت لديه[77]. فقد شهدت العلاقات السورية - التركية تحوّلًا جذريًّا بعد الانتفاضة الشعبية سنة 2011 في سورية، حيث فتحت تركيا حدودها، ووفّرت المرور الآمن للمقاتلين ضدّ النظام السوري مثل جبهة النصرة، وقد نفّذ الجيش التركي أيضًا عمليات عسكرية مباشرة في الأراضي السورية (عملية "درع الفرات" سنة 2016، عملية "غصن الزيتون" سنة 2018، وعمليّة "نبع السلام" سنة 2019)، وبذلك حلّت الحلول العسكرية مكان سياسة التعاون والتقارب، التي سادت خلال العقد الأول من هذا القرن، والغرض من هذه السياسة الجديدة، بالنسبة إلى تركيا، هو إحكام السيطرة على الشريط الحدودي ومجابهة قوات "سوريا الديمقراطية"، التي يشكّلها الأكراد، وإعادة توطين جزء من اللاجئين السوريين في هذا الشريط الحدودي، لتغيير تركيبته الديموغرافية، والحيلولة دون قيام أيّ كيان كردي مستقل في شمال سورية، خشية

74 نسبة إلى المدّعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية جودسن هارمون Judson Harmon بين 1895 و1897، الذي عهدت إليه الدولة الفدرالية بصياغة الموقف الرسمي الأميركي من احتجاج المكسيك على تحويل مياه نهر كولورادو لأغراض الريّ، وأكّد في هذا الموقف أنّ دولة المنبع لها الحقّ الكامل في استعمال مياه النهر دون الأخذ بعين الاعتبار لآثار ذلك على الدول الأخرى المشتركة فيه. للمزيد ينظر:
Frédéric Lasserre, "Le prochain siècle sera-t-il celui des guerres de l'eau," *Revue Internationale et Stratégique*, no. 33 (1999), p. 13.

75 يلاحظ صبحي أحمد زهير العادلي وجود "نصوص عديدة وقّعت عليها تركيا مع كلّ من سورية والعراق بين عامي 1920 و1993، وجميع هذه النصوص تبرهن - إذا ما عرض الموضوع على المحافل الدولية أو القضائية - على وجوب اعتراف تركيا بالطابع الدولي لنهر الفرات وتوزيع مياهه بين البلدان الثلاثة، وذلك خلافًا لملاحظات تركيا على قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية...". ينظر: العادلي، ص 331.

76 Marwa Daoudy, "Hydro-Hegemony and International Water Law: Laying Claims to Water Rights," *Water Policy*, no. 2 (2008), p. 94.

77 للتذكير، يمثّل الأكراد حوالى 10 في المئة من سكّان سورية يتجمّعون خاصة حول عفرين وكوباني والقامشلي، وبعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على كوباني سنة 2014، تحالفت وحدات حماية الشعب الكردية وبعض الفصائل العربية المسلّحة، لتشكّل "قوات سوريا الديمقراطية"، التي أرست إدارة مستقلة في شمال سورية منذ 2019. وتهدّد تركيا بإنشاء "منطقة آمنة" على طول حدودها مع سورية للحدّ من نفوذ قوات سوريا الديمقراطية

من "مفعول الدومينو" والتأثير التعاقبي عليها[78]. ولم تغب المسألة المائية عن هذه الوضعية، حيث تزامنت العمليات العسكرية التركية في الأراضي السورية مع انقطاع مياه الشرب أو عدم انتظامها في العديد من مدن الشريط الحدودي مثل الحسكة ودير الزور والرقّة، وكذلك في مخيمات اللاجئين[79]. وإلى جانب ذلك، تفيد تقارير عديدة[80] بأنّ حصّة سورية من مياه الفرات (500 م^3/ ثانية بحسب معاهدة 1987 مع تركيا، كما ذكرنا)، قد انخفضت بصفة مستمرّة منذ 2012، تزامنًا مع أزمة النظام السوري، الذي أصبح عاجزًا عن ضمانها أمام تركيا، ووصل مخزون سدّ الطبقة عدّة مرّات إلى الحدّ الحرج أو ما يسمّى بالمخزون الميت الذي لا يمكّن من تشغيل توربينات توليد الطاقة، ما انعكس سلبيًا على تزويد المدن والأرياف بالكهرباء. ثمّ أدّى تراجع إيرادات الفرات إلى التخلّي عن الريّ في العديد من المناطق، خاصّة مع عدم قدرة المزارعين على التعويل على المياه الجوفية فقط، إمّا لمحدوديّتها وإمّا للقطع المتكرّر في الكهرباء، ما يمنع من تشغيل المضخّات، مع ما يتبع كلّ ذلك من أزمة اقتصادية واجتماعية أهمّ مظاهرها انخفاض المحاصيل وهجرة الريفيّين.

وليس العراق في وضع أفضل من سورية، حيث أدّى مضيّ تركيا قدمًا في إنجاز السدود على دجلة، وآخرها سدّ أليسو، إلى تراجع إمدادات نهر دجلة عند دخوله الأراضي العراقية بحوالى النصف، وتراجع المساحات المروية والإنتاج الزراعي، ومنعت الحكومة العراقية زراعة الأرز والذرة منذ سنة 2018 لكثرة استهلاكهما للمياه، على الرغم من مكانة الأرز (الشلب) في النظام الغذائي المحلّي، وحصل هذا المنع بصفة خاصّة في المحافظات الجنوبية. وليس مصادفة أن تشهد هذه الأخيرة احتجاجات اجتماعية كبيرة، خاصة في البصرة سنة 2018، ومدن أخرى أيضًا ذات أغلبية شيعية، ومن بين المطالب العديدة، التي رفعها المحتجّون، ضمان التزوّد بالماء والكهرباء. لكن، يرى بعض الباحثين أنّ حركة الاحتجاج بدأت بصفة عفوية منذ صيف 2015 في البصرة، ثمّ انتقلت بعد أيام إلى بغداد والعديد من المدن الأخرى، التي كانت "احتجاجًا على تردّي الخدمات وغياب طاقة الكهرباء، وتحوّلت بفعل الأوضاع العراقية إلى احتجاج على الفساد الإداري والمالي وعلى نظام المحاصصة الحزبية الضيّقة باسم الهويّات المذهبية والإثنيّة"[81]. وإضافة إلى الأزمة السياسية التي دخل فيها العراق منذ 2003، فقد ألقت الأزمة الاقتصادية بظلالها، حيث انهارت أسعار النفط سنة 2014، وفي بلد ريعيّ مثل العراق، أدّى ذلك إلى مصاعب جمّة في الخزينة تفاقمت مع سقوط الموصل بيد تنظيم "داعش" سنة 2014، وتكاليف الحرب الطويلة لاسترجاعها سنة 2017، وما خلّفته من دمار، ونزوح مئات الآلاف من السكّان. وتتعرّض السدود العراقية أيضًا إلى مخاطر الإرهاب، حيث احتلّ تنظيم داعش بعضًا منها[82].

فالوضع الداخلي في العراق، منذ بداية القرن إلى اليوم، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، حيث أضحى تلازم الفساد مع المحاصصة حقيقة قائمة[83]، لا يمنح هذا البلد القدرة الكافية على التفاوض مع تركيا حول الموارد المائية المشتركة، بل نعتقد أنّ تركيا استغلّت هذا الوضع الواهِن الذي صار عليه العراق (وكذلك سورية) على الوجه الأمثل لها، وذلك باستكمال مشروع جنوب شرق الأناضول، بالرغم من أنّ الأناضول لا يمثّل أكثر من 30 في المئة من مواردها المائية المتجدّدة. لكنّه من أهمّ الأقاليم التركية في الإنتاج الزراعي (فواكه، خضروات، بقول وحبوب) باستعمال أحدث تقنيات الريّ.

أمّا تركيا، فهي اليوم قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي، انتقل ناتجها الداخلي الخام من 201 مليار دولار سنة 2001 إلى 761 مليار دولار سنة 2019[84]، تستثمر في إعادة إعمار العراق وفي مجال المحروقات، وتؤمّن جزءًا مهمًّا من واردات العراق وسورية بما في ذلك

78 استخدمت جنى جبور هذه الاستعارة، ثمّ أوردت تحليلًا لما أسمته "الوقوع في الشرك السوري" حول سياسة تركيا تجاه سورية بعد 2011. ينظر: جبور، ص 288.

79 بحسب موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تراجعت الكمّيات المتوافرة من مياه الشرب في سورية بنسبة 40 في المئة إثر عشرية الحرب. ينظر:
"Crise de l'eau en Syrie," Comité International de la Croix Rouge, 4/10/2021, accessed on 18/12/2021, at: http://tinyurl.com/5476888b

80 منها تقرير منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، الذي قدّر خسائر القطاع الزراعي الناجمة عن تراجع الإنتاج والبنية التحتية في سورية، منذ 2011، بحوالى 16 مليار دولار أميركي. ينظر:
FAO, *Counting the Cost: Agriculture in Syria after Six Years of Crisis*, 2017, accessed on 18/12/2021, at: https://bit.ly/3T1KOVk

81 فالح عبد الجبار، "حركات الاحتجاج العراقية، من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا"، مركز الشرق الأوسط، 2018/6/25، ص 7، شوهد في 2021/5/21، في:
https://bit.ly/46G3oWi

82 يشير الباحث ماجد صدّام سالم إلى أنّ سدود الموصل والعظيم وحمرين وديالى وسامراء والرمادي والفلّوجة وحديثة تعرضت لعمليات إرهابية، ويذكر على سبيل المثال أنّه "تمّ إغلاق ناظم الفلوجة في نيسان/ أبريل 2014 بهدف إغراق المناطق المجاورة للفلوجة التي تخضع لسيطرة الجيش"، ويضيف أنّ المجموعات الإرهابية احتلّت سدّ الموصل في 2014/6/10 "ما حوّل موقع السدّ إلى ساحة معركة" وأنّه "تعرض لاهتزازات قوية، وهذا أدّى إلى توقف عملية صيانته". ينظر: ماجد صدّام سالم، "أثر الإرهاب على الأمن المائي العراقي: بحث في الجغرافيا السياسية"، **مجلّة أبحاث ميسان**، مج 11، العدد 22 (2015)، ص 225-226.

83 عبد الجبار، ص 13. ويلخّص الباحث ذلك التلازم كما يلي "توزيع المناصب [حسب المحاصصة] هو أيضًا توزيع للموارد، خصوصًا وأنّ وزارات الدولة تتولّى تنفيذ مشاريع الاستثمار الحكومي برصيد يتراوح بين 25 و31 في المئة من إجمالي ميزانية الدولة على مدار 10 سنوات بين أعوام 2005-2014، وهي فترة حكم حزب الدعوة برئاسة نوري المالكي. وحسب المعطيات المتاحة، فإنّ عدد المشاريع الاستثمارية التي تعاقدت عليها الوزارات خلال هذه الفترة، زادت على 6 آلاف مشروع، منها 5 آلاف مشروع وهمي أو لم ينفّذ، والقيمة الإجمالية لهذه المشاريع تبلغ حوالي 220 مليار دولار". المرجع نفسه، ص 12.

84 للمقارنة، الناتج الداخلي الخام في العراق سنة 2001 بلغ 36 مليار دولار، وفي 2019 بلغ 234 مليار دولار. أمّا في سورية فقد بلغ 21 مليار دولار سنة 2001 و40.4 مليارًا سنة 2007 (أرقام 2019 غير متوافرة بالنسبة إلى سورية). ينظر:
Banque mondiale, Données PIB US dollars courants, accessed on 4/5/2021, at: https://bit.ly/47FxgmG

وارداتهما الغذائيّة. وبالرغم من هذه المكانة الاقتصادية، بيّنت جنى جبور جوانب أخرى للوضع التركي منذ العقد الثاني من القرن الحالي، من خلال ما أسمته "حدود الدبلوماسية الناهضة وتناقضاتها"، وذلك بواسطة ردود فعلها أمام الثورات العربية، وسياستها في شرق المتوسّط، وما اعتبرته "تخطّيًا لقدراتها الذاتية وتباينًا بين طموحات القوّة الناهضة ومواردها"[85]. وفي المحصّلة، نعتقد أنّه بات من الضروري اليوم، بالنسبة إلى العراق وسورية، البحث عن سبل جديدة لدعم موقفهما التفاوضي مع تركيا وتنمية قدراتهما الذاتية لذلك، ونطمح إلى المساهمة في بلورة هذه السبل في الفقرتين التاليتين.

2. من "اللجنة الفنية المشتركة" إلى "وكالة للحوض المائي"

دارت المفاوضات العراقية - السورية - التركية إبّان العقود الماضية على مستوى اللجنة الفنية المشتركة التي تضمّ خبراء وفنّيين من البلدان المعنية، ولئن أدّت إلى إبرام اتفاق سوري - تركي (1987) وسوري - عراقي (1989)، فإنّها لم تُفْضِ إلى اتفاق نهائي، بحسب معايير اتفاقية نيويورك لسنة 1997. ويفيد العديد من الدراسات في العلاقات الدولية بأنّ الدول تكون عادة مستعدّة للتخلّي عن جزء من سيادتها لهيكل دولي إن كان ذلك سينعكس عليها إيجابيًّا ويكون وسيلة تمكّنها من تحقيق مصالحها، وينطبق ذلك على الموارد المائية المشتركة[86]. يمكن أن يأخذ هذا الهيكل تسمية "وكالة الحوض المائي" على غرار ما هو موجود في أحواض نهرية عديدة في العالم[87] لها صبغتها القانونية واستقلاليتها المالية، ويشارك في تمويلها مختلف الأطراف، فعلى سبيل المثال، تشترك في مياه حوض نهر السنغال أربع دول هي السنغال وموريتانيا ومالي وغينيا، وقد بادرت الثلاث الأول بإنشاء "هيئة تنمية حوض نهر السنغال" سنة 1972، وإلى جانب توقيع اتفاقية إنشائها، أُحدِثت آليات للتعاون وأخذ القرار لتبادل المنافع والمصالح بين الدول، منها "مؤتمر رؤساء الدول والحكومات"، وهو هيئة إشراف عليا يُنتخَب رئيسها بالتناوب؛ و"مجلس الوزراء"، وهو هيئة رقابية يُنتخَب رئيسها بالتناوب؛ و"المفوّض السامي"، وهو سلطة تنفيذية؛ و"اللجنة الدائمة للمياه" وهي هيئة استشارية. تُتَّخَذ القرارات على مستوى رؤساء الدول والحكومات ومجالس الوزراء في كلّ دولة، وتتقاسم الدول تكاليف البنية التحتية (السدود ومحطّات توليد الطاقة)، التي هي ملكية مشتركة بينها. والتحقت غينيا بهذه الهيئة سنة 2006. يتّضح في تقديرنا ما لأهميّة الدفع السياسي القويّ من رؤساء الدول في مثل هذه الهيئات، من دورٍ في تبديد عقلية الفرديّة والخوف من الخسائر المحتمَلة وإرساء عقلية التعاون وتبادل المنافع بدلًا منها، وتبرز أيضًا حاجة نهرَي دجلة والفرات إلى هيئة مماثلة تتجاوز مستوى اللجنة الفنية أو لجنة الخبراء، يمكن سورية والعراق المبادرة بإنشائها وهيكلتها، مع تعهّد أعلى هرم السلطة في البلدين بالتعاون، تكون مهمّتها المراقبة المشتركة لإمدادات المياه وتقاسم المعطيات، وإقامة مشاريع مشتركة للريّ، وتوليد الطاقة وتوزيعها، وتأمين التزوّد بالماء الصالح للشرب، والقيام بالمراقبة والتحذير من التلوّث ومخاطر الفيضانات بواسطة آليات مشتركة. وفي الظروف الحاليّة، التي يشهدها نهر الفرات، وفي ظلّ عدم تكافؤ القوى بين الدول المتشاركة في الحوض المائي، فإنّ الحلول لا تكون تقنية فقط، بتقاسم حسابي للموارد (كما حصل في اتفاقية 1987 بين تركيا وسورية، واتفاقية 1989 بين سورية والعراق)، بل أيضًا بالتفاوض المتواصل والتشاور في إطار مؤسّساتي من مستوى عالٍ، وبدعم مباشر من أعلى هرم السلطة، بحسب ما يطرأ على الأحواض المائية من مؤثّرات ظرفيّة، مناخية أو بيئيّة أو غيرها.

في تقديرنا، لا يمكن هذه الوكالة أن ترى النور، وأن تكتسب النجاعة المطلوبة ما لم تقم سورية والعراق ببناء استراتيجية مائيّة محليّة تقطع (بكلّ ما في هذه الكلمة من معنى) مع العديد من الممارسات السابقة في إدارة الموارد المائيّة، وذلك نظرًا إلى الوضعيّة الحرجة التي يمرّان بها اليوم، وتبعيّتهما شبه المطلقة لإيرادات دجلة والفرات، وسياسة تركيا الرامية إلى إتمام مشروع جنوب شرق الأناضول، وما نجم وسينجم عن تراجع المنسوب الداخل إلى أراضيهما من انعكاسات سلبية على الزراعة والطاقة ومستوى تأمين المياه الصالحة للشرب[88]. لقد اعتمدت الاستراتيجيات السابقة في سورية والعراق

85 جبور، ص 269 وما بعدها.

86 أنجز "معهد الاستبصار الاستراتيجي" Strategic Foresight Group تقريرًا لفائدة الوكالة السويدية للتعاون الدولي، استخدم فيه عشرة مؤشّرات لاحتساب "حاصل التعاون من أجل المياه" واستنتج عن طريق مقارنة أحواض مائية عديدة في العالم، أنّ حوض نهر السنغال له حاصل 100 (وهي أقصى علامة) في حين أنّ حوض دجلة والفرات يسجّلان حاصلًا قدره 1,81 فقط، وبيّن أنّ هناك علاقة بين ارتفاع الحاصل وانخفاض إمكانية حدوث نزاعات حول المياه. ينظر:
Strategic Foresight Group, *Water Cooperation Quotient* (2015), p. 21, accessed on 10/5/2021, at: https://bit.ly/3Na86o6

87 تأخذ تسمية Basin Agency بالإنكليزية وAgence de Bassin بالفرنسية.

88 لم نتمكّن في أثناء إنجاز هذا البحث من الاطلاع على قياسات مسترسلة من جهات رسمية لمنسوب دجلة والفرات في السنوات الماضية، واطّلعنا على العديد من المقالات على شبكة الإنترنت حول تذبذب هذا المنسوب وتناقصه، آخرها ما نشره عدنان أحمد في موقع "العربي الجديد"، حيث كتب: "حسب إدارة السدود في شمال وشمال شرق سورية، انخفض الوارد المائي المتدفّق من الأراضي التركية إلى الأراضي السورية من 500 إلى 200 م^3/ ث منذ 7 يناير/ كانون الثاني الماضي [...] نحن أمام كارثة حقيقية فيما يتعلّق بمياه الشرب [...] وكارثة أخرى فيما يتعلّق بالزراعة [...] ثمّ إنّ انخفاض منسوب نهر الفرات أثّر بشكل سلبي في توليد الطاقة الكهربائية". عدنان أحمد، "انخفاض منسوب نهر الفرات يهدد شرق سورية بكارثة إنسانية وبيئية"، **العربي الجديد**، 2021/4/30، شوهد في 2021/5/5 في:
http://tinyurl.com/5bvfa7k2

منذ عدّة عقود على مبدأ أساسي هو التحكّم في العرض، عن طريق بناء السدود ومنشآت التخزين، للتحكّم في الموارد المائية المتاحة وتوظيفها لمختلف الأغراض، الزراعية بالدرجة الأولى (حوالى 80 في المئة من المـوارد)، وبقية الأنشطة والقطاعات، وتزويد المدن والأرياف بالماء الصالح للشرب. أمّا اليوم، فلا بدّ من بناء استراتيجية جديدة تقوم على التحكّم في الطلب، عن طريق الاقتصاد في مياه الريّ والقطع مع مجانية المياه، وهي مسائل اعتبرها توني آلن من باب "الخطاب الممنوع"[89] في العديد من الدول التي تخشى ردود الأفعال، التي يمكن أن تصدر عن الفئات الاجتماعية الهشّة والمتضرّرة من تلك الإجـراءات، وخاصة صغار المـزارعين الذين لا يمتلكون الإمكانيات المادية لتجهيز أراضيهم بتقنيات الاقتصاد في مياه الريّ. إنّ التحديات التي تواجهها سورية والعراق اليوم في المسألة المائية، والتي لا ترتبط فقط بتراجع الكمّيات بل ترتبط أيضًا بالأمن الغذائي والسلم الاجتماعي، هي تحدّيات تفرض، في تقديرنا، تحديد رؤية وضبط استراتيجية للموارد المائية على المدى الطويل (سنة 2050)[90]، تكون بمنزلة خارطة طريق تؤمّن توفير القدْر المُنصِف، والاستعمال الأجدى للموارد المائية، والاستثمارات المهَيكلة اللازمة، والإصلاحات المستوجبة في قطاع المياه. ويمكن أن يجري ذلك، في تقديرنا، على أربع مراحل أساسية، تتمثّل المرحلة الأولى في تشخيص دقيق للوضع المائي، عن طريق مقاربة مندمجة ومنظوميّة وشاملة[91]، سنتبنّى في هذه الدراسة تعريفها بـ "الإدارة المتكاملة للموارد المائية"، التي تعدّ الماء عنصرًا ضمن منظومة ذات مكوّنات عديدة (هيدرولوجية، زراعية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية) ومتفاعلة، بالاعتماد على ما جرى جمعُه من معطيات إحصائية ودراسات واستراتيجيات سابقة متعلّقة بمختلف أصناف الموارد (سطحية وجوفية وغير تقليدية) ومختلف استعمالاتها (الزراعية والصناعية والطاقيّة والماء الصالح للشرب)، ووضعية مختلف منشآت التعبئة (السدود) والتحويل والشبكات، وتأثيرها في المنظومة الطبيعية للنهرين (التعرية، والترسيب، والمناطق الرطبة)، ويجري كلّ ذلك في شكل منظومة معلومات جغرافية[92]. يجري في ضوء هذا التشخيص، في مرحلة ثانية، إنجاز الدراسات الاستشرافية (الاستبصار) لكلّ قطاع مستعمل للمياه، واعتماد النمذجة[93] في توقّعات تطوّر الموازنة بين العرض والطلب المرتبطين بالموارد المائية، بواسطة مقاييس جغرافية مختلفة، من المحلّي إلى الجهوي (المحافظات) إلى مستوى كامل البلاد[94]. تقوم الدراسة الاستشرافيّة بتحليل كلّ عنصر من عناصر المنظومة المائية والرهانات المرتبطة به[95]، وضبط المعايير وترتيبها لبناء سيناريوهات تطوّر كلّ منها، قبل تصوّر سيناريوهات للمنظومة بأكملها، ثمّ اختيار أحدها. تلي ذلك مباشرة، بحسب السيناريو الذي وقع اختياره، مرحلة بلورة الرؤية إلى أفق سنة 2050، وهي المرحلة الثالثة، وتقوم على دعامتين أساسيتين. تتمثّل الأولى في حتمية انتهاج سياسة التحكّم في الطلب، مهما كان حجم إمدادات دجلة والفرات، ولا يتمّ ذلك من دون تقليص نسبة المياه المخصصة للقطاع الزراعي والعمل في الوقت نفسه على تحسين مردوديته، باعتماد التقنيات المقتصدة للمياه وتأهيل شبكات الريّ وتوزيع المياه لمزيد من النجاعة[96]، وإنجاز تحوّلات عميقة في أنظمة الإنتاج الزراعي، بالمرور نحو الزراعات ذات القيمة المضافة العالية، بهدف تحسين كفاءة استخدام

89 Tony Allan, "IWRM/ IWRAM: A New Sanctionned Discourse," *Occasional Paper 50*, School of Oriental and Africain Studies/ King's College, 2003, p. 3.

90 وجدنا في موقع وزارة المياه العراقية إشارات إلى وجود استراتيجية لإدارة الموارد المائية لأفق 2035. لكن لم نجد أيّ رابط للوصول إليها، أو أيّ دراسة حول محتواها أو طريقة إعدادها، ولم نعثر على إشارات لوجود استراتيجية سورية لإدارة الموارد المائية على المدى الطويل. ومهما يكن من أمر، فإنّ ما نقترحه في هذا البحث هو عناصر لرؤية جديدة يمكن على ضوئها بناء استراتيجية لإدارة الموارد المائية.

91 ظهرت هذه المقاربة Integrated Water Ressources Management في "المنتدى العالمي الثاني للمياه"، الذي انعقد في لاهاي سنة 2000، وهي تقطع مع المقاربة "التقنية" التي تدرس الموارد المائية من زاوية الكمّيات المتوافرة أو التي يجب أن تتوافر، فقط. تعرّفها الشبكة العالمية للمياه Global Water Partnership بأنّها: "مقاربة شاملة في مختلف القطاعات لمسألة إدارة الموارد المائية، وذلك استجابة للطلبات التنافسية المتزايدة على إمدادات المياه العذبة، ثمّ إنّها مقاربة تهدف إلى ضمان التنمية المنسّقة للمياه والأرض والموارد ذات الصلة من أجل ملاءمة مستوى الرفاه الاجتماعي، ومن دون إلحاق الضرر باستمرارية المنظومات البيئية". ينظر:
Global Water Partnership, "Manuel de gestion intégrée des ressources en eau par bassin" (2009), p. 10, accessed on 2/2/2021, at: https://bit.ly/47CJsEX

92 تمكّن منظومة المعلومات الجغرافية GIS من ترتيب حجم ضخم من المعطيات المتنوعة ودراسة تفاعلاتها وإنتاج خرائط تحليلية، وهي من الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار.

93 "الاستبصار" هي ترجمتنا لمصطلح Foresight بالإنكليزية وProspective بالفرنسية، و"النمذجة" هي ترجمتُنا لمصطلح Modelling بالإنكليزية وModélisation بالفرنسية.

94 لا تتعارض هذه المنهجية، في تقديرنا، مع ما ورد في الدستور العراقي (فيما يتعلّق بصلاحيات الدولة المركزية وصلاحيات الأقاليم)، الذي ورد فيه أنّ "رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعًا عادلًا لها" هي اختصاص مشترك بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم (المادة 114). في حين أنّ "تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق وفقًا للقوانين والأعراف الدولية" هي من اختصاص السلطات الاتحادية بصفة حصرية (المادة 110). ينظر: جمهورية العراق، مجلس النواب العراقي، **الدستور العراقي**، شوهد في 2021/12/21، في: https://bit.ly/3GuqUuF

95 يمكن انتهاج طريقة تحليل تبرز، على التوالي، نقاط القوة والضعف والإمكانيات المتاحة والمخاطر، المعروفة بتسمية "سوات" بالإنكليزية Approach: Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats, SWOT.

96 نقصد بـ "التأهيل" إصلاح ما دمّرته الحروب، وتركيز شبكات تجنّب ضياع المياه قبل وصولها إلى موضع الريّ، و"النجاعة" في الريّ هي ترجمتنا لمصطلح Efficiency بالإنكليزية وEfficience بالفرنسية.

المياه[97] وإنهاء العمل بصفة تدريجية بمجّانية المياه (مع إجراءات اجتماعية مصاحبة لدعم صغار المزارعين) وإعطاء الأولوية المطلقة لتزويد المدن والأرياف بالمياه الصالحة للشرب بصفة منتظمة. أمّا الدعامة الثانية فتتمثل في ضرورة المحافظة على الموارد المائية والتُّرب من التدهور[98] الناجم عن التلوث (من الأنشطة الصناعية والمياه المستعملة الحضرية والزراعية) والتغدّق والتملّح[99]، والتأقلم مع التغيّرات المناخية المنتظرة، بما سيصحبها من مخاطر، كارتفاع معدّلات الحرارة وتذبذب إمدادات الأنهار والفيضانات الاستثنائية، وتحسين القدرة على تخطّي الأزمات الناجمة عن ذلك[100]، وزيادة الاعتماد على تقنيات "حصاد المياه"، المتمثّلة في التحكّم في مياه السيلان الناجم عن الأمطار في بعض الأقاليم، وتوظيفها للفلاحة المطريّة أو للتغذية الاصطناعية للموائد الجوفية، ومعالجة مياه الصرف الزراعي لإعادة استعمالها. أخيرًا، تتمثّل المرحلة الرابعة في إعداد المخطّطات التطبيقيّة للاستراتيجية، على المدى القصير (2030) والمتوسط (2040) والبعيد (2050)، التي من بين مراميها تحقيق "الهدف السادس حول التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة"[101].

وبمقدور هيئة كالتي وصفناها في بداية هذه الفقرة، إن وُجِدت، حشد المساندة الدولية عبر "الدبلوماسية المائية" لحثّ تركيا على التفاوض البنّاء، لأنّ "تدويل الصراع" على الموارد المائية، بين العراق وسورية من ناحية، وبينهما وبين تركيا من ناحية أخرى من شأنه دفع دول أخرى أو منظّمات دوليّة[102] لاقتراح وساطتها. وقد لا تجد سورية اليوم، التي تعاني عزلة دبلوماسية شبه تامّة فرضتها عدّة دول فاعلة على نظام بشّار الأسد، أفضل من تلك الهيئة وسيلةً لإبلاغ مطالبها حول المياه المشتركة. ولا جدال، في تقديرنا، في أنّ هذه الاستراتيجية، إن وُضِعت وطُبِّقت، من شأنها تقوية ما يمكن تسميته بـ "الجبهة الداخلية" لكلّ من سورية والعراق، قبل دخولهما في مفاوضات مع تركيا من باب جديد وبإمكانيات جديدة، بهدف التفاوض دون ضغط داخلي مرتبط بمشكلات التزوّد بالماء الصالح للشرب في المدن والأرياف، أو بالاستعمالات الأخرى للمياه، وما يمكن أن تُحدِثه من احتجاجات اجتماعية، قد يصبح التحكّم فيها أمرًا صعبًا، أو قبل اللجوء إلى التحكيم الدولي لحلّ النزاع القائم.

> ظهر مفهوم "الدبلوماسية المائية" في الدراسات المهتمّة بالمياه منذ عقدين تقريبًا، في ظروف شهدت تراجع نظرية "حرب المياه"، مع بقاء النزاعات الدولية حول الموارد المائية وتعقّدها بمؤثّرات التغيّرات المناخية والتوازنات السياسية الجديدة في الشرق الأوسط في الفترة نفسها

3. دور "الدبلوماسية المائية"

ظهر مفهوم "الدبلوماسية المائية" في الدراسات المهتمّة بالمياه منذ عقدين تقريبًا، في ظروف شهدت تراجع نظرية "حرب المياه"، مع بقاء النزاعات الدولية حول الموارد المائية وتعقّدها بمؤثّرات التغيّرات المناخية والتوازنات السياسية الجديدة في الشرق الأوسط في الفترة نفسها. و"الدبلوماسية المائية" هي "آلية لبناء إدارة متكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني والإقليمي، بحسب مبدأ التشاركية، بعيدًا عن المقاربة الأمنية أو السيادية المطلقة [...] فهي ترنو إلى بناء حوكمة جديدة وإلى أن تصبح آلية للوقاية والوساطة لحلّ النزاعات

97 هي "القيمة المضافة بالدولار لكلّ وحدة من المياه المستخدمة على مدى فترة زمنية معينة، ويعبّر عنه بالدولار الأميركي/ م^3. "يبلغ المتوسط العالمي (سنة 2018) 15 دولارًا/ م^3، بينما تسجّل سورية 1.6 والعراق 1.3، وهي من أدنى الكفاءات في البلدان العربية. (قطر: 233، الإمارات: 69، تونس: 10,8) ينظر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **تقرير المياه والتنمية الثامن، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية** (بيروت: 2020)، ص 14، شوهد في 2023/3/12، في: https://bit.ly/3T4u0wZ

98 "المحافظة" هي ترجمتنا للمصطلح الإنكليزي Conservation، و"التدهور" لمصطلح Degradation، وهي نفسها بالفرنسية.

99 "التغدّق"هي ترجمتنا لمصطلح Hydromorphy بالإنكليزية، وHydromorphie بالفرنسية، وهو مظهر من مظاهر التدهور الذي يصيب التُّرب نتيجة ركود مياه الريّ فيها فترة طويلة. أمّا تملّح الترب Salinization بالإنكليزية وSalinisation بالفرنسية، فينجم عن الريّ بمياه ذات ملوحة مرتفعة وفترة طويلة في المناطق الحارة والجافة، ويؤدّي إلى فقدان نهائي لخصوبة التُّرب.

100 "القدرة على تخطّي الأزمات" هي ترجمتنا لمصطلح Resiliency بالإنكليزية وRésilience بالفرنسية.

101 الهدف السادس لبرنامج التنمية المستدامة الذي حدّدته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015، هو "ضمان توفّر المياه والمرافق الصحية وإدارتها المستدامة، للجميع بحلول 2030". ينظر:
UN, Programme des Nations Unies pour le Développement PNUD, *Rapport sur les Objectifs de développement durable* (New York: 2021), accessed on 2/2/2021, at: http://tinyurl.com/ytwkkhyp

102 نذكر منها مثلًا: "الشبكة الدوليّة لهيئات الأحواض المائية" International Network of Basin Organisations، و"شراكة المياه العالميّة" Global Water Partnership، و"المعهد العالمي لإدارة الموارد المائية" International Water Management Institute، وغيرها.

حول المياه"[103]. تبرز في هذا التعريف ثلاث دعائم تقوم عليها الدبلوماسية المائية، هي الوقاية من الأزمات والصراعات، والتشاركية، ومسؤولية المجتمع الدولي. وفي تقديرنا، في ظلّ ميزان القوى غير المتكافئ مع تركيا، يستطيع العراق وسورية الاستفادة من الدبلوماسية المائية النشيطة اليوم في أوروبا، للتوصّل إلى اتفاقات مع تركيا، تضمن لهما الانتفاع المنصف من الموارد المائية المشتركة. وتلائم الظروف الجيوسياسية الراهنة مختلف الأطراف (ولو بدرجات متفاوتة) للانخراط في مسار الدبلوماسية المائية والاستفادة من مخرجاته. ومن سمات هذه الظروف، أنّ سورية، منذ 2011، شهدت نزاعات مسلّحة بين النظام وفصائل معارضة مختلفة، مع وجود عسكري روسي وتركي، وهي وضعية أفقدت النظام سلطته على المناطق التي توجد فيها السدود، وكذلك على إمدادات دجلة والفرات نحو سورية. أمّا العراق اليوم فليس عراق زمن الحرب، إذ بعد انتهاء الحروب المدمّرة التي خاضها، وبعد قضائه على تنظيم الدولة الإسلامية، دخل مرحلة مهمّة جديدة من إعادة البناء، ويجد دعمًا مهمًّا من الولايات المتحدة الأميركية، وله علاقات متميزة مع قوة إقليمية أخرى هي إيران. أمّا تركيا، وبالرغم من أنّ دبلوماسيتها قد تبدو عدوانية ومناهضة للغرب (فيما يتعلّق بالرهانات الطاقية في شرق المتوسط مثلًا) ومناهضة لسورية والعراق (فيما يتعلّق بمياه دجلة والفرات)، فإنّ استراتيجيتها الرامية لجعلها قوّة إقليمية أساسية تبرّر سعيها لأن تصبح شريكًا اقتصاديًّا مهمًّا للعراق في مرحلة إعادة البناء، ويمكن أن يصبح منافسًا إقليميًّا صريحًا لها في المستقبل. وفي هذا الصدد، نتّفق مع الرأي القائل إنّ "تركيا تبحث عن أدوار سياسية إقليمية لها، بيد أنّ أهدافها الأساسية تكمن في كيفية الاستفادة من بناء مصالح كبرى قوامها الاقتصادات والاستثمارات وتجارة الترانزيت والطاقة والأسواق ... إلخ، ولا سيّما لدى الدول العربية التي للأتراك فيها مصالح حيوية مثل العراق وسورية"[104]. وهذا ما يفسّر، في نظرنا، قابليّة تركيا للانخراط في المبادرات الأوروبية العديدة في الدبلوماسية المائية، نذكر منها المبادرة التي أطلقتها سويسرا بواسطة إدارة التنمية والتعاون الرسمية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية، أسمتها "السلام الأزرق"، تهدف إلى دفع شخصيات سياسية وإعلامية من دول مختلفة لتكوين شبكة للعمل من أجل الحوار السياسي والتقني للتعاون حول إدارة الموارد المائية المشتركة، واختارت منطقة الشرق الأوسط لتفعيل هذه "الدبلوماسية المائية"، كما أسمتها. في إطار هذه المبادرة، جرى تنظيم ثلاث ورشات عمل (في سويسرا وتركيا والأردن) بمشاركة خبراء وسياسيين من الشرق الأوسط (وزراء سابقون، برلمانيون وغيرهم)، ثمّ أنجزت سنة 2011 دراسة، بالتعاون مع مؤسسة هندية مختصّة[105] حول التكلفة الاقتصادية والعسكرية والبيئية للصراعات حول المياه بالشرق الأوسط، مقارنة بما يمكن أن يجنيه مختلف الأطراف من التعاون لحلّ مسألة تقاسم المياه، وانتهت الدراسة إلى أنّ الحلّ ليس تقنيًّا فقط، بتقاسم حسابي لكمّيات المياه المشتركة، بل يجب أن يقوم على "رؤية سياسية شاملة عابرة للحدود تتضمّن أيضًا إجراءات الاقتصاد في المياه وتبادل المعلومات وإدارة الطلب والتوزيع ومعالجة المياه المستعملة". أنجزت هذه المبادرة أيضًا سنة 2015 تقريرين، الأول حول "فقدان الأمن المائي"، والثاني حول "الماء والعنف" في الشرق الأوسط[106]. تحثّ هذه البحوث أصحاب القرار للتوصّل إلى حلول للنزاعات عبر التفاوض حول الموارد المائية المشتركة، وتفتح الطريق لبروز دبلوماسية مائية إقليميّة. ولا أدلّ على الصيت الدبلوماسي الذي تتمتّع به مبادرة "السلام الأزرق"، والذي يمكن أن تستفيد منه سورية والعراق لإبلاغ رؤيتهما في نزاعهما حول المياه مع تركيا، من أنّ المبادرة احتفلت بمرور عشر سنوات على انطلاقها، واختارت مكانًا رمزيًّا لذلك، هو مجلس اللوردات البريطاني[107]، ثمّ أثار مندوب سويسرا بتدخّله أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في اجتماعه المخصّص للنظر في آليات التوقّي من المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية، أنشطة مبادرة "السلام الأزرق"، مطالبًا المجلس باتخاذ مواقف استباقية لتفادي الأزمات[108].

103 ورد هذا التعريف في الورقة العلمية للندوة الدولية التي نظّمها مجلس الشيوخ الفرنسي Sénat في كانون الأوّل/ ديسمبر 2018 في مقرّه بقصر لكسمبورغ، حول موضوع "الدبلوماسية المائية والتغيرات المناخية من أجل السلام في بلاد الرافدين: حوض دجلة والفرات نموذجًا". ينظر:
Sénat de France, "Hydrodiplomatie et changement climatique pour la paix en Mésopotamie: Cas du bassin du Tigre et de l'Euphrate. Note de concept" (2018), p. 4, accessed on 4/3/2021, at: https://bit.ly/3T8P5GG

104 الجميل، **العثمنة الجديدة**، ص 248.

105 عنوان الدراسة هو "السلام الأزرق: رؤية جديدة في المسألة المائية بالشرق الأوسط"، والمؤسسة البحثية هي "مجمع الاستبصار الاستراتيجي" Strategic Foresight Group. SFG، أطلقت هذه المبادرة رئيسة الكنفدرالية السويسرية، وهذا دليل على مستوى الاهتمام الذي تحظى به المسألة المائية في الشرق الأوسط. ينظر:
Confédération Suisse, Direction du Développement et de la Coopération Internationale, Global Brief, "L'eau au service de la paix" (2014).

106 أنجزا بالتعاون مع مجمع الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية المذكور، بالتعاون مع الوكالة السويدية للتعاون الدولي SIDA، شملا 5 بلدان (العراق، وسورية، وتركيا، والأردن، ولبنان)، ينظر:
Strategic Foresight Group, *The Hydro-Insecure: Crisis of Survival in the Middle East* (2014), accessed on 2/5/2021, at: https://bit.ly/3T605o0; Strategic Foresight Group, *Water and Violence: Crisis of Survival in the Middle East* (Mumbai: December 2014), accessed on 2/5/2021, at: https://bit.ly/3RrAMf2

107 ينظر:
Strategic Foresight Group, "Blue Peace Decade Conference," *Blue Peace Bulletin*, vol. 15 (2020), accessed on 2/5/2021, at: https://bit.ly/41dghWz

108 تدخّل مندوب سويسرا في مداولات مجلس الأمن بتاريخ 2019/1/25، ينظر:
Nations Unies Conseil de Sécurité, 8451E séance, "Plaidoyer pour un rôle renforcé du Conseil de Sécurité et de l'ONU dans la prévention des conflits liés aux catastrophes climatiques," 25 Janvier 2019, accessed on 1/2/2021, at: https://bit.ly/47WFu9W

خاتمة

توصّلنا في نهاية هذه الدراسة إلى أنّ النزاع حول الموارد المائية هو من العناصر الجوهرية في العلاقات بين تركيا من جهة والعراق وسورية من جهة أخرى، على الرغم ممّا شهدته وما يمكن أن تشهده العلاقات الاقتصادية والسياسية بينها من تطوّرات إيجابية. وخلصت الدراسة إلى تأكيد الفرضيات المطروحة في بدايتها، وذلك بواسطة أربع نتائج مهمّة

تفيد النتيجة الأولى بأنّ المعطيات الجغرافية والهيدرولوجية، كما الظروف التاريخية لما بعد الحرب العالمية الأولى وللزمن الراهن، هي من المفاتيح المهمّة لقراءة أسباب هذا النزاع وتطوّرها، حيث سلك مختلف الأطراف سياسة مائية تهدف إلى إنشاء السدود وقنوات التحويل على دجلة والفرات، وإقامة المشاريع الزراعية المعتمدة على الـريّ، كلّ على حدة. لكن مع أسبقية زمنيّة للعراق، وأنّ الاتفاقيات المبرمة بينها لم تحلّ مسألة تقاسم مياه دجلة والفرات بطريقة منصفة ودون إلحاق أيّ طرف الضرر بالأطراف الأخرى، بل سلكت تركيا سياسة الأمر الواقع والمناورة حتّى إتمام المشروع الضخم المسمّى "مشروع جنوب شرق الأناضول"، الذي يُعدُّ من بين أكبر المشاريع المائية - الزراعية في العالم، مستغلّة عدم توازن القوى لفائدتها، لتكريس استراتيجيتها الرامية لتصبح قوّة إقليمية ذات وزن في العلاقات الدولية والصراعات القائمة في الشرق الأوسط، ووسيطًا لا يمكن الاستغناء عنه في نزاعات دولية بين دول قريبة جغرافيًّا، والحرب الروسية الأوكرانية أحسن دليل على ذلك.

وتفيد النتيجة الثانية بأنّ "حرب المياه" بين الدول الثلاث هي أمر مستبعد اليوم. وفي المقابل، فإنّ تأثير الأزمة المائية في سورية والعراق في وضعهما الاقتصادي واستقرارهما السياسي الداخلي لا يبدو كذلك، خاصة أنّ الجولات العديدة من المفاوضات الثنائية أو الثلاثية مع تركيا لم تُفض إلى انتفاع "منصف وعادل" كما تؤكّد على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 حول استعمالات المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، وهذا ما يبرّر، في نظرنا، الحاجة إلى بعث هيكل دولي يمكن أن يسمّى "وكالة الحوض المائي" على غرار ما هو موجود في العديد من الأحواض النهرية في العالم، ويمكن أن تبادر العراق وسورية إلى إحداثه بدعم من أعلى هرم السلطة، وتجري هيكلة هذه الوكالة من النواحي السياسية والإدارية والتقنية (في مستويات أخذ القرارات وتنفيذها)، وتكون مهمّتها المراقبة المشتركة لإمدادات المياه وإقامة مشاريع مشتركة لتعبئة المياه والريّ وتوليد الطاقة وتأمين التزود بالماء الصالح للشرب، ويمكن أن تلتحق بها تركيا إن لم تبادر مع العراق وسورية إلى إنشائها.

ويبرز هنا دور "الدبلوماسية المائية" - وهي النتيجة الثالثة لهذه الدراسة - ومحصّلتها أنّ هيكلًا رسميًّا مثل الوكالة التي سبق ذكرها يمكن أن يؤدي دورًا فعّالًا لحثّ تركيا على التفاوض البنّاء، وذلك بالحصول على دعم المنظّمات الدولية العديدة المهتمة بإدارة الموارد المائية وفض النزاعات وتقريب وجهات النظر بين البلدان المتشاطئة للأحواض النهرية، لأنّ ميزان القوى غير المتكافئ بين العراق وسورية من ناحية، وتركيا من ناحية أخرى، يمكن أن يجعل من الدبلوماسية المائية آلية ناجعة لخلق إدارة مشتركة للموارد المائية، باعتماد مبدأ التشاركية والتفاوض، ونبذ المقاربات الأمنية أو السيادية المطلقة.

وتقول النتيجة الرابعة إنّ الصراع حول الموارد المائية مع تركيا يجب ألّا يحجب ضرورة أن تنجز سورية والعراق قطيعة على مستوى الإدارة المحلّية لمواردهما المائية، وذلك بتبنّي رؤية جديدة واستراتيجية للبحث في أهمّ مقوّماتها ومراحل إنجازها، تؤسّس لوعي مائي جديد وتهدف للتحكم في الطلب على المياه (خاصة في القطاع الزراعي)، مع ما يستوجبه ذلك من إجراءات على المستوى التقني والاقتصادي والمؤسساتي، والهدف من ذلك هو تحسين كفاءة استخدام المياه واعتماد التقنيات المقتصدة فيها والاهتمام أكثر بالزراعات ذات القيمة المضافة العالية، وأيضًا تقوية القدرات التفاوضية للعراق وسورية أمام تركيا.

أخيرًا، نعتبر أنّ تناقص الإيرادات المائية وعدم قدرة العراق وسورية على مجابهتها على الوجه الأمثل، في غياب توافقات مع تركيا حول إدارة الأحواض المشتركة (عن طريق هيئة للحوض المائي مثلًا) وغياب استراتيجية على المدى الطويل للتحكّم في الطلب، يؤثّر مباشرة في القطاع الزراعي ويؤدّي إلى تراجع الإنتاج ومداخيل المزارعين، ويؤثّر أيضًا في الظروف الصحية للسكّان بصفة عامة، ويدفع الريفيين إلى الهجرة نحو المدن دون أن تكون هذه الأخيرة مهيّأة لاستيعابهم في ظروف جيدة، ما يعمّق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن، خاصة مع غياب الدور التعديلي للدول أو ضعفه في مجابهة الأزمة الداخلية. إنّ إدارة النزاعات والتعاون هما جزء من إدارة الموارد المائية للأحواض المشتركة في معناها الواسع، ومن مصلحة الأطراف الثلاثة التعاون للتوصل إلى صيغة يقبلها الجميع لاستغلال مياه دجلة والفرات: من مصلحة تركيا عدم بناء مكانتها الإقليمية على تجاهل حقوق الدول المجاورة بسلوك سياسة مائية عدائية، خاصّة وأنّها ما زالت تضع ضمن أوّل أولوياتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولن

يكون ذلك ممكنًا قبل الاستجابة لمعايير كوبنهاغن[109]، وسيكون الأمر صعبًا جدًا طالما بقيت لها نزاعات مع جيرانها، ومن مصلحة سورية والعراق التعاون لأنّ شحّ المياه يمكن أن يؤدّي إلى أزمات اجتماعية وحتى صراعات داخليّة بين أقاليم أو مجموعات عرقية أو طائفية. إنّ المستجدّات الحاليّة (كأزمة المياه في سورية والعراق ونتائجها على الأمن الغذائي للبلدين، وارتفاع أسعار النفط والغاز على المستوى العالمي وتأثيره في تركيا)، وتسارع تلك المستجدّات بسبب الحرب في أوكرانيا، تدعم، في تقديرنا، ضرورة أن ينزع العرب والأتراك إلى الاعتماد المتبادَل (كالغاز والنفط مقابل إبرام اتفاق حول مياه دجلة والفرات) لأنّ ثمن الانفصال الممكن بينهما (كقطع أحدهما الطاقة/ المياه عن الآخر) سيكون باهظًا جدًّا. وقد يكون "مؤتمر بغداد الدولي الأوّل للمياه" (2021) خطوة أولى نحو الاعتماد المتبادل المذكور، ستليها خطوات أخرى، حيث دعا رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي في كلمة ألقاها نيابة عنه وزير التخطيط العراقي "إلى العمل من أجل تحويل التحدّيات إلى فرص تسهم في المحافظة على المياه واستدامتها للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، [وطالب] بالعمل على تحقيق الإنصاف والمساواة في توزيع المياه"، وبحث المؤتمر في محاور عديدة تضمّنت التخطيط الاستراتيجي والإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن المائي والغذائي على المستويين الداخلي والخارجي وتحديات التأثير المناخي والتعاون الإقليمي والدولي للحدّ من نقص المياه[110].

ونختم بالتأكيد، من وجهة نظرنا، على أنّ هناك ضرورة، من الناحية العلمية والأكاديمية، لدراسة مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا، لا من حيث تأثيره في الإيـرادات المائية للعراق وسورية بوصفها عنصرًا من عناصر الصراع بين الدول المذكورة، كما حاولنا المساهمة في ذلك بهذه الدراسة، فحسب، بل أيضًا من زاوية أخرى مختلفة، تمكّن من التمعّن في مختلف عناصره التقنية والمالية، وفي السياسات والاستراتيجيات لدى مختلف الفاعلين فيه، وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراته في المجال الجغرافي التركي، ومدى استدامته وملامح الثورة الزراعية التي أحدثها في الأناضول، والتي أسهمت في جعل تركيا بلدًا من أهمّ مصدّري المواد الغذائية والفواكه (الأولية والمصنّعة) في العالم، ونحو بلدان الشرق الأوسط بالدرجة الأولى. ولهذا المشروع بالضرورة إيجابيات في الجوانب المذكورة، من المفيد التعرف عليها ودراستها والاستفادة منها لتصوّر سياسة جديدة لإدارة الموارد المائية، وتطبيقها، على الأقلّ في الأقاليم ذات الظروف الطبيعية المشابهة نوعًا ما للأناضول، مثل إقليم الجزيرة في العراق وسورية. إنّ حقوق العراق وسورية في المطالبة بالإنصاف في الانتفاع والمشاركة في الاستخدام لمياه دجلة والفرات مع تركيا هي حقوق لا جدال فيها، وتضمنها المعاهدات الدولية. ويجب ألّا تحجب ضرورة توظيفٍ أنجع لتلك الموارد في مختلف مجالات استعمالاتها. وفي سياق الحديث عن التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، كتب سيّار الجميل: "علينا أن نعتني بصنع إيجابيات مستقبلنا أكثر من أن نعتني بسلبيات ماضينا"[111]. وينطبق هذا القول في تقديرنا على سياسات إدارة الموارد المائية.

109 وضع الاتحاد الأوروبي شروطًا تبيّن إذا ما كانت إحدى الدول التي تطرق باب الانضمام مؤهّلة لذلك أم لا، منها: الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وحمايتها، ووجود اقتصاد سوق فعّال، ومدى قدرة الاتحاد على إدماج العضو الجديد. ويبقى الشرط الأول أساسيًّا للشروع في المفاوضات من أجل الانضمام. ينظر: "Critères d'adhésion (critères de Copenhague)," Eur-Lex, accessed on 20/6/2021, at: http://tinyurl.com/7fck9x2f

110 التأم المؤتمر في 13-14 آذار/ مارس 2021، وحضرته سورية وتركيا، إلى جانب شخصيات دولية كبيرة مثل رئيس منظمة الفاو وممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة، وممثل عن الوكالة السويسرية للتعاون الدولي، وسفير الولايات المتحدة في العراق، والأمير الحسن بن طلال، وغيرهم. في: "مؤتمر بغداد الدولي للمياه،" منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021/3/13، شوهد في 2021/4/10، في: http://tinyurl.com/5xee6hwe

111 الجميل، **العرب وتركيا**، ص 112.

المراجع

العربية

الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **تقرير المياه والتنمية الثامن، أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية**. بيروت: 2020. في:

https://bit.ly/3T4u0wZ

الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة. **اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية**. نيويورك: أيار/ مايو 1997.

أوغلو، أحمد داود. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو. بيروت: الدار العربية للعلوم؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

باشاران، إزغي. **تركيا والنزاع على الشرق الأوسط**. ترجمة عماد شيحة. بيروت: دار الساقي، 2019.

جبور، جنى. **تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة**. ترجمة جان جبور. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

الجبوري، محمد علي محمد تميم. "المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي". **المستقبل العربي**. العدد 419 (2014).

الجميل، سيّار. **العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

________. **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث: من العثمنة إلى العلمنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

خليفة، نبيل. "مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم". **مجلّة الوحدة**. العدد 76 (1991).

روبنس، فيليب. **تركيا والشرق الأوسط**. ترجمة ميخائيل نجم خوري. ليماسول، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

الزين، مصطفى. **أتاتورك وخلفاؤه**. بيروت: دار الكلمة للنشر، 1982.

سالم، ماجد صدام. "أثر الإرهاب على الأمن المائي العراقي: بحث في الجغرافيا السياسية". **مجلّة أبحاث ميسان**. مج 11، العدد 22 (2015).

سعد، راجي. "هل سيموت الفرات ودجلة في العام 2040؟". **سرجيل**. 2020/9/16. في: https://bit.ly/3T9zIh8

العادلي، صبحي أحمد زهير. **النهر الدولي: المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 63. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

العباسي، ريان ذنون. "سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية". **مجلة التربية والعلم**. مج 17، العدد 1 (2010).

عبد الجبار، فالح. "حركات الاحتجاج العراقية، من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا". مركز الشرق الأوسط. 2018/6/25. في:

https://bit.ly/46G3oWi

العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

علي، عبد المنعم هادي. "سدّ أليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق". **مجلّة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**. العدد 32 (2017).

محفوض، عقيل سعيد. **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية - التغيير**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الأجنبية

Agence Internationale de l'Energie AIE. "La Situation Énergétique en Turquie." *Connaissance des Energies Newsletter*. 15/3/2021. at: https://bit.ly/3T7RMbq

Allan, Tony. "IWRM/ IWRAM: A New Sanctionned Discourse." *Occasional Paper 50*. School of Oriental and Africain Studies/ King's College. 2003.

Ayeb, Habib. *L'eau au Proche-Orient : La guerre de l'eau n'aura pas lieu*. Paris: Karthala - CEDEJ, 1998.

Banque Mondiale. Données PIB US dollars courants. at: https://bit.ly/47FxgmG

Bethemont, Jacques. *Les grands fleuves, entre nature et société*. Paris: Armand Colin, 1999.

Kibaröglu, Aysegül & Olcay Unver. "An Institutional Framework for Facilitation Cooperation in the Euphrates-Tigris River Basin." *International Negotiation*. 2000.

Kieser, Hans-Lucas. "Massacre de Dersim." *SciencePo. Mass Violence and Resistance*. July 2011. at: https://bit.ly/3GnMIrO

Kramer, Annika et al. "Gérer Conflits et concertation dans le domaine de l'eau." *Planète Science*. vol. 11, no. 1 (2013).

Lasserre, Frédéric. "Le Prochain Siècle Sera-t-il Celui des Guerres de l'Eau." *Revue Internationale et Stratégique*. no. 33 (1999).

Mutin, Georges. "Le Tigre et l'Euphrate de la discorde." *Archives Ouvertes* (2007).

Nations Unies Conseil de Sécurité. 8451E séance. "Plaidoyer pour un rôle renforcé du Conseil de Sécurité et de l'ONU dans la prévention des conflits liés aux catastrophes climatiques." 25 Janvier 2019. at: https://bit.ly/47WFu9W

Nations Unies. Collection Traités. *Convention sur la protection et l'utilisation des cours d'eau transfrontaliers et des lacs internationaux*. Helsinki: 1992. at: https://bit.ly/3Ncm2hk

Ohlsson, Leif. "Livelihood Conflicts: Linking Poverty and Environment as Cases of Conflict." *Swedish International Development Agency* (2000).

Oregon State University. College of Earth. Ocean and Atmospheric Sciences. Program in Water Conflict Management and Transformation. *International Fresh Water Treaties Database*. at: https://bit.ly/3taBDam

Programme des Nations Unies pour le Développement PNUD. *Rapport sur les objectifs de développement durable*. (2021). at: http://tinyurl.com/ytwkkhyp

Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II*. Paris: Armand Colin, 1949.

"Crise de l'eau en Syrie." Comité International de la Croix Rouge. 4/10/2021. at: https://www.icrc.org/fr/document/crise-eau-syrie

Confédération Suisse. Direction du Développement et de la Coopération Internationale, Global Brief. "L'eau au service de la paix." 2014.

Cooley, John. "The War Over Water." *Foreign Policy*. no. 54 (1984).

Daoudy, Marwa. "Hydro-Hegemony and International Water Law: Laying Claims to Water Rights." *Water Policy*. no. 2 (2008).

__________. *Le partage des eaux entre la Syrie, l'Irak et la Turquie, négociations, sécurité et asymétrie des pouvoirs*. Paris: CNRS Éditions, 2005.

De Vaumas, Etienne. "Etudes Irakiennes, deuxième série, le contrôle et l'utilisation des eaux du Tigre et de l'Euphrate." *Revue de Géographie Alpine*. vol. 46, no. 2 (1958).

FAO. *Counting the Cost: Agriculture in Syria After Six Years of Crisis*. 2017. at: https://bit.ly/3T1KOVk

_________. "Systematic Index of International Water Treaties." *Legislative study*. no. 15 (1978). at: https://bit.ly/3uJ1jeQ

Global Water Partnership. "Manuel de gestion intégrée des ressources en eau par bassin." 2009.

Jongerden, Jost. "Dams and Politics in Turkey: Utilizing Water, Developing Conflicts." *Middle East Policy*. no. 17 (2010).

Julien, Frédéric. "L'eau dans les relations internationales: La guerre ou la paix? D'un déterminisme à l'autre." *Congrès de l'Association Française des Sciences Politiques*. 2009.

Salamé, Léna. "La crise de l'eau ou la perpétuelle gestion des conflits." *Annales des Mines-Responsabilité et Environnement*. no. 86 (2017).

Sénat de France. "Hydrodiplomatie et changement climatique pour la paix en Mésopotamie: Cas du bassin du Tigre et de l'Euphrate. Note de concept." 2018. at: https://bit.ly/3T8P5GG

Starr, Joyce. "Water Wars." *Foreign Policy*. no. 82 (1991).

Strategic Foresight Group. "Blue Peace Decade Conference." *Blue Peace Bulletin*. vol. 15 (2020). at: https://bit.ly/41dghWz

________. *The Hydro-Insecure: Crisis of Survival in the Middle East*. 2014. at: https://bit.ly/3T605o0

________. *Water and Violence: Crisis of Survival in the Middle East*. Mumbai: December 2014. at: https://bit.ly/3RrAMf2

________. *Water Cooperation Quotient*. 2015. at: https://bit.ly/3Na86o6

Warner, Jeroen. "The Struggle Over Turkey's Ilisu Dam: Domestic and International Security Linkages." *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*. vol. 12 (2012).

Woolwine, Major Stephen M. *Water and Conflict in the Middle East.* Military Intelligence, School of Advanced Military Studies. United States Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth. Kansas (1996).

World Water Council. "Bridging Divides for Water." *5eme Forum Mondial de l'eau, Istanbul*. 2009. at: https://bit.ly/415shJz

التسلم Received 2023-1-9 | التعديل Revised 2023-3-6 | القبول Accepted 2023-3-26 | المعرف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/CGNH8065

محمد السعيدي | Mohammad Al-Saidi*
محمد بشير | Mohammed Basheer**

نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل: قضية سد النهضة والمفاهيم الخاطئة الشائعة

Towards Understanding the Water Conflict in the Eastern Nile: The GERD Issue and Common Misconceptions

تشهد الأنهار العابرة للحدود ضغوطًا متزايدة بسبب تنامي عدد السكان والاقتصادات، فضلًا عن عواقب التغيّر البيئي. ومع تنامي استغلال تدفّق الأنهار، كشفت النقاشات العامة عن بروز بعض المخاوف من جراء النزاعات العنيفة المحتمَلة بين الدول. ومن أجل حلّ تلك المشكلات الناشئة، تدعو الأدبيات الأكاديمية إلى آراء أكثر دقة، تقوم على أدلة متعلّقة بالنزاعات المائية العابرة للحدود، وتقترح أدوات تستند إلى دبلوماسية المياه والتعاون المشترك. وتستخدم هذه الدراسة النزاع في شرق النيل، بوصفه دراسة حالة، لتحديد ثمانية مفاهيم خاطئة شائعة ترتبط بالنزاع الدائر حول بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير. وتضع الدراسة النزاع المذكور في سياق التحوّل الأوسع لاستغلال النهر، في ظل منافسة متزايدة تتعلّق باستخدام المياه. إن النزاع المتواصل في شرق النيل، يتجاوز القضايا التقنية الخاصة بتشغيل السد، وينطوي على قضايا أكبر ترتبط بحقوق استخدام المياه والتنمية الوطنية وتقلّب المناخ وتغيّره، كما أنه جزء لا ينفصل من السياسات المائية الإقليمية المعقّدة التي تشارك فيها جهات فاعلة جديدة. وتُظهِر الأدلّة الأكاديمية الحديثة أن دول شرق النيل المتشاطئة (مصر والسودان وإثيوبيا) تواجه حقائق تفاوضية فريدة، وتأثيرات بيئية متفاوتة للنزاع في سد النهضة. إن هذا النزاع يوفّر فرصة لتيسير تقاسم المنافع في حوض النيل. ويظل التعاون في مجال المياه المسارَ الواقعي الوحيد لحلّ النزاعات المائية العابرة للحدود في المنطقة.

كلمات مفتاحية: سد النهضة، شرق النيل، مصر، السودان، إثيوبيا، دبلوماسية المياه، النزاعات المائية العابرة للحدود.

Transboundary rivers have been a source of increasing disputes due to growing populations and economies, as well as the consequences of environmental change. With the increase in river flow utilization, concerns about potential violent interstate conflicts have arisen in public debates. However, academic literature argues for more nuanced and evidence-based views of transboundary water conflicts and proposes problem-solving tools based on water diplomacy and cooperation. Using the Eastern Nile conflict as a case study, this paper identifies eight common misconceptions regarding the conflict surrounding the construction of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD). The paper contextualizes the GERD conflict within the broader transformation of river utilization towards greater competition for water use. The ongoing Eastern Nile conflict goes beyond technical affairs related to the dam operations and involves broader issues of rights to water use, national development, and climate variability and change. It is also embedded in complex regional hydro-politics that involves new actors. Recent academic evidence shows that Eastern Nile riparian countries (Egypt, Sudan, and Ethiopia) face unique negotiating realities and diverse environmental impacts as a result of the GERD conflict. The Eastern Nile conflict presents an opportunity to facilitate benefit-sharing in the Nile Basin. Water cooperation remains the only realistic option to resolve transboundary water conflicts in the region.



Keywords: Grand Ethiopian Renaissance Dam, Eastern Nile, Egypt, Sudan, Ethiopia, Water Diplomacy, Trans-boundary Water Conflicts.

* أستاذ مشارك، مركز التنمية المستدامة، كلية العلوم والآداب، جامعة قطر (المؤلف المسؤول).
Associate Professor, Center for Sustainable Development, College of Arts and Science, Qatar University (Corresponding Author).
Email: malsaidi@qu.edu.qa

* أستاذ مساعد، قسم الهندسة المدنية والمعادن، جامعة تورنتو، أونتاريو، كندا.
Assistant Professor, Department of Civil & Mineral Engineering, University of Toronto, Ontario, Canada. Email: mohammed.basheer@utoronto.ca

مقدمة

يمكن أن يسهم الاعتماد المتزايد على مصادر المياه في تلبية الحاجة المتصاعدة لإمدادات الخدمة، من ماء وكهرباء وإنتاج أغذية وملاحة واستخدام للبيئة والسياحة، في اتساع رقعة النزاعات على المياه. لقد ألقى تنامي الاقتصاديات وعدد السكان وتقلّب المناخ ظلال الشك على مستقبل مصادر المياه، وغذّى في كثير من الأحيان المفاهيم المتشائمة والعصية على الاختبار، بشأن "حروب المياه"، أو "النزاعات العنيفة التي تسببها" النزاعات المائية[1]. وما زالت تلك المفاهيم تتّسم بالصلابة، مع أنها قديمة ويصعب التحقّق منها[2]. وعلى الرغم من قِدَم التحذيرات الخاصة باندلاع الحروب على الموارد المائية العابرة للحدود في الشرق الأوسط[3]، فإن التنبؤات الأخيرة الخاصة بنشوب الحرب تتّسم بالمبالغة، بسبب غياب الأدلة التي تعضدها[4]. ثم إن إثبات العلاقة بين تغيّر المناخ والنزاعات العنيفة يبدو أمرًا صعبًا، بسبب الطبيعة المعقّدة للمتغيّرات المتعلّقة بذلك[5]. وما زالت العلاقة بين تغيّر المناخ والنمو الاقتصادي السكاني من جهة، وتنامي إمكانية نشوب نزاع دولي على المياه من جهة أخرى، من مواضيع البحث والنشر المكثّف في الوقت الراهن. بيد أن النقاشات الأكاديمية أصبحت تتضمّن، على نحو متزايد، آليات التعاون في مجال منع اندلاع مثل تلك النزاعات[6]. وهكذا، برزت دبلوماسية المياه بوصفها مجالًا يستخدمه الأكاديميون والمعنيّون بهذا الملف في تسوية النزاعات سلميًّا؛ عبر المفاوضات، وبناء الثقة والوساطة[7]. لقد اتّسع نطاق هذه المقاربة من خلال مفاهيم مثل "الدبلوماسية المائية"، و"الهيمنة المائية" التي تركّز على السياق التاريخي والعوامل المحلية وتعايش النزاعات والتعاون ودور المؤسسات الدولية[8].

إن المفاهيم المعاصرة المتعلّقة بالسياسات المائية العابرة للحدود، كالهيمنة المائية مثلًا، قد تجاوزت المقاربة المتمركزة حول الدولة، لتسلّط الضوء على ما هو أوسع من قضية أحواض الأنهار[9]. وتمنح هذه المفاهيم الأولوية بشأن "تقاسم منافع" الأنهار، بدلًا من التركيز على "تقاسم كميات المياه" فحسب[10]. ويوضّح سادوف وغراي أن مفهوم تقاسم المنافع، يستند إلى سلسلة متصلة من المستويات العملية للتعاون (من خلال تبادل المعلومات أو التعاون في القضايا المتعلّقة بأحواض الأنهار مثلًا)، حتى في أوقات التنافس أو النزاعات الناشئة[11]. إن التحليلات الإعلامية والعامة - غير الأكاديمية - للقضايا العابرة للحدود، بما في ذلك حوض النيل، تعمل غالبًا على إدامة مفاهيم "حروب المياه" الوشيكة الحدوث، والنزاعات "الخارجة عن السيطرة"، على الرغم من وجود المفاهيم المذكورة آنفًا. لقد شكّك الباحثون في مركزية قضايا المياه والإفراط في تسليط الضوء عليها، خلال النزاع الحالي في نهر النيل، الذي ينطوي على قضايا معقّدة مثل

1 Asit K. Biswas & Cecilia Tortajada, "Water Crisis and Water Wars: Myths and Realities," *International Journal of Water Resources Development*, vol. 35, no. 5 (2019).

2 Aaron T. Wolf, "'Water Wars' and Water Reality: Conflict and Cooperation Along International Waterways," in: S. C. Lonergan (ed.), *Environmental Change, Adaptation, and Security* (Dordrecht: Springer Netherlands, 1999); James R. Davis & Rafik Hirji, "The Myth of Water Wars," *Georgetown Journal of International Affairs*, vol. 6, no. 1 (2005).

3 Joyce R. Starr, "Water Wars," *Foreign Policy*, no. 82 (Spring 1991).

4 Jeroen Warner et al., "Transboundary 'Hydro-Hegemony': 10 Years Later," *WIREs Water*, vol. 4, no. 6 (2017).

5 Jürgen Scheffran et al., "Climate Change and Violent Conflict," *Science*, vol. 336, no. 6083 (2012); Emily Meierding, "Climate Change and Conflict: Avoiding Small Talk about the Weather," *International Studies Review*, vol. 15, no. 2 (2013).

6 Jacob D. Petersen-Perlman, Jennifer C. Veilleux & Aaron T. Wolf, "International Water Conflict and Cooperation: Challenges and Opportunities," *Water International*, vol. 42, no. 2 (2017).

7 Shafiqul Islam & Lawrence Susskind, *Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Managing Complex Water Networks* (New York: RFF Press, 2013); Lawrence Susskind & Shafiqul Islam, "Water Diplomacy: Creating Value and Building Trust in Transboundary Water Negotiations," *Science & Diplomacy*, vol. 1, no. 3 (2012); Patrick Huntjens & Rens D. de Man, "Water Diplomacy: Making Water Cooperation Work," *The Hague Institute for Global Justice* (2014).

8 James Kraska, "Sharing Water, Preventing War—Hydrodiplomacy in South Asia," *Diplomacy & Statecraft*, vol. 20, no. 3 (2009); Jeroen F. Warner & Mark Zeitoun, "International Relations Theory and Water Do Mix: A Response to Furlong's Troubled Waters, Hydro-Hegemony and International Water Relations," *Political Geography* vol. 27, no. 7 (2008); Mark Zeitoun & Jeroen Warner, "Hydro-Hegemony - a Framework for Analysis of Trans-Boundary Water Conflicts," *Water Policy*, vol. 8, no. 5 (2006).

9 Warner et al.

10 Claudia W. Sadoff & David Grey, "Beyond the River: The Benefits of Cooperation on International Rivers," *Water Policy*, vol. 4, no. 5 (2002).

11 Claudia W. Sadoff & David Grey, "Cooperation on International Rivers," *Water International*, vol. 30, no. 4 (2005).

التكامل الإقليمي والإدارة الموحّدة لموارد المياه والطاقة والغذاء عبر حوض النهر برمّته[12].

لا تسعى هذه الدراسة إلى اختبار نموذج محدّد للتعاون، لكنها يمكن أن تندرج في سياق الأدبيات النقدية في دبلوماسية المياه؛ أي تلك التي تدعو إلى طرح وجهات نظر أكثر دقّة وأقلّ إثارة للقلق، وهي تهدف إلى استخدام الأدلة الحديثة، لوضع النزاع على حوض النيل الشرقي في سياقه. إن معظم النقاشات العامة بشأن نزاعات المياه في شرق النيل، قد ركّزت أساسًا على سد النهضة الإثيوبي الكبير، من دون توافر أدلّة أكاديمية كافية تخصّ طبيعة بناء السدود ودوافعه وآثاره، فضلًا عن النزاع الأكبر العابر للحدود. ومن أجل فهمٍ أكثر شمولًا للنزاع في شرق النيل، تستعرض هذه الدراسة التحوّلات الرئيسة الأخيرة في شرق النيل، وتركّز على أهمية التغييرات في مجال استغلال النهر. ثم تستخدم هذه الخلفية التحليلية، فضلًا عن الأدبيات الأكاديمية الحديثة، في وضع تقييم نقدي لثمانية مفاهيم خاطئة شائعة تتعلّق بالنزاع في شرق النيل.

أولًا: خلفية الدراسة

1. المساهمة الموضوعية والمفاهيمية

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في معرفة طبيعة النزاع في شرق النيل على سد النهضة وحجمه. ويمكن أن يوضح تحديدُ المفاهيم المضلّلة الخاصة بالنزاع على السد الخصائصَ الأساسية لهذا النزاع، وأن يفسّرها، بوصفه نزاعًا معقّدًا يتجاوز مشكلات المياه والتشغيل التقني للسدود. إن القضايا السياسية والتاريخية والمتعدّدة القطاعات، تلك التي تتناولها النقاشات الأكاديمية المطّلعة الخاصة بالسد، تُظهِر أن النزاع في شرق النيل يحتاج إلى معالجة أكثر دقّة تستند إلى البحث العلمي. من هنا، يمكن أن تشكّل هذه الدراسة جزءًا من الدراسات الخاصة بالنزاعات الخطرة على المياه، تلك التي تفنّد مفاهيم حروب المياه والعنف الوشيك في الدول الواقعة على المياه المشتركة العابرة للحدود[13]. ولمزيد من الدقة، ترتكز الدراسة على مفاهيم تقاسم المنافع، التي تُخبّئ مركزية قضايا المياه خلف البناء المفاهيمي لـ "المنافع"[14]. ويمكن أن تنتج هذه المنافع من تدفّق النهر - من خلال المشاريع المُقامة عليه مثلًا - وممّا وراء ذلك التدفّق، استنادًا إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات، أو في مجال القضايا البيئية والمناخية الكبرى المرتبطة بالنهر مثلًا. ولكي يتجسّد تقاسم المنافع على الأرض، لا بد من فهم الروابط المعقّدة الكائنة في حوض النهر (مثل القضايا المتعلّقة بالمياه والطاقة والأرض وإيكولوجيا النظم البيئية مثلًا)، فضلًا عن السياق التاريخي والسياسي لتنامي استخدام النهر.

ومن خلال توضيح المفاهيم الخاطئة، تُقدّم هذه الدراسة سياقًا للأبعاد التقنية وغير التقنية للنزاع على سد النهضة، وتسلّط الضوء على وجهات النظر المتباينة لأطراف النزاع، والقيود التي تحول دون حلّ النزاع. إن هدف الدراسة هو توضيح مدى التعقيد الذي يتّسم به هذا النزاع؛ ومن ثم الحاجة إلى تعاون متعدّد المستويات في مجال مياه نهر النيل، لكنها لا تحدّد الفوائد الملموسة التي يمكن أن تنتج عن هذا التعاون أو ما يتطلّبه الاتفاق بشأن السد. وغالبًا ما يُنظر إلى الدبلوماسية المائية ومفاهيم تقاسم المنافع بوصفها مقاربات متعدّدة المسارات ومتعدّدة القطاعات، تشمل الدول والمجتمعات المستفيدة والعلماء والمنظّمات الدولية والفاعلين غير الحكوميين، في تشكيل نتائج التعاون[15]. ويشكّل النزاع في حوض النيل الشرقي مثالًا يُحتذَى في توضيح الحاجة إلى مثل هذه المقاربات المتعدّدة المستويات للتعاون في مجال المياه، في حين أصبحت القضايا أكثر تباينًا وتفاقمًا، وأصبح الفاعلون على هذا النحو أيضًا. وتوضّح الدراسة التحوّل الذي طرأ على قضايا التعاون المائي في النيل؛ ومن ثم فإنها تسهم في الأدبيات الأكاديمية الراهنة التي تدعو إلى التحوّل من التركيز على التعاون المائي إلى تضمين قضايا أخرى مثل الطاقة والأرض وتقلّبات المناخ والتكامل الإقليمي السلمي[16].

12 Mohammad Al-Saidi & Amr Hefny, "Institutional Arrangements for Beneficial Regional Cooperation on Water, Energy and Food Priority Issues in the Eastern Nile Basin," *Journal of Hydrology*, vol. 562 (2018); Mariam M. Allam & Elfatih A. B. Eltahir, "Water-Energy-Food Nexus Sustainability in the Upper Blue Nile (UBN) Basin," *Frontiers in Environmental Science*, vol. 7 (2019); Hamdy Elsayed et al., "Water-Food-Energy Nexus for Transboundary Cooperation in Eastern Africa," *Water Supply*, vol. 22, no. 4 (2022).

13 Biswas & Tortajada; Warner et al.; Davis & Hirji; Wolf.

14 Sadoff & Grey, "Beyond the River."; Undala Alam, Ousmane Dione & Paul Jeffrey, "The Benefit-Sharing Principle: Implementing Sovereignty Bargains on Water," *Political Geography*, vol. 28, no. 2 (2009).

15 Islam & Susskind, "Water Diplomacy: A Negotiated Approach." Patrick Huntjens et al., "The Multi-track Water Diplomacy Framework: A Legal and Political Economy Analysis for Advancing Cooperation Over Shared Waters," *The Hague Institute for Global Justice* (2016); Al-Saidi & Hefny.

16 Al-Saidi & Hefny; Allam & Eltahir; Mohammed Basheer et al., "Quantifying and Evaluating the Impacts of Cooperation in Transboundary River Basins on the Water-Energy-Food Nexus: The Blue Nile Basin," *Science of The Total Environment*, vol. 630 (2018); Elsayed et al.

2. خطوات التحليل والبيانات

من أجل فهم أفضل للنزاع على سد النهضة، تقدّم الدراسة أولًا لمحة تاريخية عن التغيّر الذي طرأ على استغلال النهر، الأمر الذي أدّى إلى تغيّر السياسات المائية الخاصة بحوض النيل. وتكشف هذه الخطوة الأولى أسباب التميّز الذي حظيت به مشكلات النيل، من حيث القضايا والجهات الفاعلة، وكيف أنها أصبحت أكثر إثارة للجدل على مرّ السنين. إنها تمهّد الطريق لوضع النزاع على السد في سياقه، بوصفه مشكلة متعدّدة المستويات تتجاوز القضايا التقنية للمياه. وهذا يعني أن النزاع يتضمّن قطاعات وتحديّات أخرى ترتبط بالتغيّر المناخي الذي يُعدّ جزءًا لا ينفصل عن القضايا السياسية الطويلة الأمد. ويغدو هذا التعقيد واضحًا في الخطوة الثانية التي تتعامل مع ثمانية مفاهيم خاطئة، تشيع في النقاشات العامة التي تتعلّق بالنزاع على سد النهضة. ويتلخص معيار اختيار هذه المفاهيم الخاطئة في أنها:

1. تشكّل تبسيطًا للجوانب المتعلّقة بطبيعة النزاع على سد النهضة ونطاقه.
2. تعرّضت للتفنيد عبر المعطيات التي قدّمتها الأدبيات الأكاديمية الخاصة بهذا النزاع.

وقد حدّدت هذه الدراسة ثلاثة مجالات رئيسة من المفاهيم الخاطئة التي تحتويها النقاشات العامة، باستخدام ملاحظات المؤلفَين على التغطية الإعلامية، بوصفهما متخصّصَين قديمين في ملف النزاع على شرق النيل. أولًا، غالبًا ما تفتقر التقارير الخاصة بحوض النيل إلى تقدير طبيعة القضايا المتعلّقة بالنزاع على سد النهضة، ونطاقها التقني. والسمة الغالبة على هذا النزاع هي أنه لا يتعلّق إلا بمسائل تقاسم المياه، في حين تفتقر المعطيات التقنية الخاصة بالنزاع، في كثير من الأحيان، إلى التدقيق النقدي. وتُظهر هذه الدراسة أن قضية سد النهضة ليست نزاعًا مائيًّا يتعلّق بتشغيل السدود فحسب، بل إنها تسلّط الضوء أيضًا على انعدام اليقين في مجال فهم تأثيرات السد (المفاهيم الخاطئة 1 و5). ثانيًا، على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، كان لدينا عدد قليل من التغطيات النقدية المطّلعة على المواقف المتباينة في بلدان المصبّ (السودان ومصر). وتبيّن هذه الدراسة حاجتنا إلى معالجة قضية السد انطلاقًا من المنظورات المتباينة للسودان ومصر، مع مراعاة التأثيرات الفردية والمواقف التفاوضية (المفاهيم الخاطئة 2 و5 و6). ثالثًا، غالبًا ما تسيء التقارير الإعلامية تفسير إمكانات حل النزاع، عبر تركيزها على الخيارات الثنائية (على سبيل المثال، الحرب مقابل السلام، أو التخيير بين الاتفاقات الملزمة أو تعذّر الحل). وتظهر هذه الدراسة أن حل النزاع على سد النهضة، يجب أن يوصف بأنه عملية تنافس سياسي على القضايا الراهنة والتاريخية، باستخدام وسائل غير عنيفة (المفاهيم الخاطئة 3 و7 و8)

ثانيًا: بروز السياسات المائية وتحوّل نهر النيل

إن التركيز المفرط على النزاعات المائية (أو حتى الحروب) المدمّرة (العنيفة) والحصرية للمشكلات المائية والفاعلين الحكوميين، قد "عفا عليه الزمن" في الأدبيات الأكاديمية، على الرغم من أن وجود النزاعات المائية والبيئية في التاريخ الحديث لحوض النيل أمرٌ لا لبس فيه. وفي محاولة إدراك فهمٍ عميق للآثار المترتّبة على تلك النزاعات، نحتاج إلى فهم سياقاتها التاريخية والمكانية (أي ارتباطها بقضايا أخرى تتجاوز نطاق تدفّق المياه في النهر).

يقدّم هذا المحور تحليلًا يقوم على تقسيم التحوّلات التي طرأت على طول نهر النيل، إلى ثلاث مراحل تقريبية، هي:

1. الاندفاع نحو مزيد السيطرة على تدفّق النهر.
2. التنافس على استغلال النهر.
3. إعادة تشكيل الشؤون الإقليمية لحوض النهر.

وتوضّح هذه المراحل كيفية تطوّر القضايا ذات العلاقة، لتجاوز حصرها في مسألة واحدة؛ هي تدفّقات مياه النيل.

تعود جذور مرحلة السيطرة على نهر النيل إلى الحكم البريطاني للمنطقة الذي خلّف آثارًا قانونية وسياسية كبيرة في استخدام مياه النيل. ويعرض جدول معالم التعاون في مجال المياه المعالم الرئيسة العابرة للحدود، في تاريخ التعاون والنزاع بين الدول المتشاطئة على نهر النيل. وقد أعطت اتفاقيات النيل الثنائية في سنتَي 1929 و1959 الأفضلية لدولتَي المصبّ؛ مصر والسودان، وضمنت اتفاقية 1929 تدفّق مياه النيل إلى السودان ومصر من دون انقطاع، فقد كانت للبريطانيين مصالح زراعية كبيرة، ولا سيما في مجال إنتاج القطن. وحصلت مصر بموجب هذه الاتفاقية على "حقوق مطلقة" في السيطرة على تدفّق نهر النيل (المياه الزرقاء) داخل حدودها وخارجها، بما في ذلك حق الاعتراض على إنشاء المشاريع التي تؤثّر في تدفّق مياه النيل، أو إجراء الدراسات المسحية في السودان[17]. وما زالت مصر تستخدم هذه الاتفاقية حتى اليوم، حين تشير إلى

17 Yunus Turhan, "The Hydro-Political Dilemma in Africa Water Geopolitics: The Case of the Nile River Basin," *African Security Review*, vol. 30, no. 1 (2021).

"حقوقها التاريخية"، وتركّز على مبدأ "عدم إحداث ضرر جسيم" في القانون الدولي؛ ما يعني أن مشاريع دول المنبع لا ينبغي لها أن تسبّب ضررًا كبيرًا لدول المصب. وبعد استقلال الدول المتشاطئة، استمر التحكّم في تدفّق النهر مسيطرًا على شؤون النيل.

أما اتفاقية 1959، فقد مهّدت الطريق لمزيد من التنمية عبر تنظيم تدفّق النهر، ولا سيما في مصر، من خلال بناء السد العالي في أسوان[18]. وأتاحت هذه الاتفاقية للسودان إنشاء عدد من المشاريع، من بينها بناء سد الروصيرص وامتداد المناقل في مشروع الجزيرة الزراعي إبان ستينيات القرن العشرين. وعملت هذه الاتفاقية، فضلًا عن تأميم قناة السويس (1956) ثم بناء السد العالي في أسوان خلال الستينيات والسبعينيات، على إضعاف الحكم البريطاني؛ ما أدّى في نهاية الأمر إلى طرد البريطانيين من المنطقة[19]. وهيمنت على المرحلة الأولى، التي امتدت إلى الثمانينيات، التحوّلات السياسية والاقتصادية العالمية التي وسَمَت بطابعها القرنين التاسع عشر والعشرين، بما في ذلك الإرث الكولونيالي. وكان الاهتمام المركزي للقوى الكولونيالية والحكومات الوطنية خلال هذه المرحلة، منصبًّا على الوصول إلى نهر النيل والتحكّم فيه، ولا سيما من أجل الزراعة[20].

أما المرحلة الثانية من دبلوماسية النيل التي امتدت من أواخر الثمانينيات إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد تشكّلت من خلال التحوّلات الوطنية التي شهدتها البلدان المتشاطئة على النيل، ولا سيما عبر زيادة عدد السكان والاقتصاديات المتنامية. واحتدّت المنافسة على استغلال نهر النيل مع بدء دول منبع النيل استكشاف مشاريع البنية التحتية، من أجل زيادة استخدامها لنهر النيل في مجال إمدادات المياه أو الزراعة أو توليد الطاقة الكهرومائية. وعلى الرغم من وجود بعض مبادرات التعاون المتفرّقة العابرة للحدود، مثل مشروع هيدروميت Hydromet (1967-1992) لمسح الموارد المائية في حوض النيل، فقد شهدت حقبة التسعينيات تحوّلات كبيرة. فبعد إنشاء مشروع تيكونيل Tecconile (1992-1999) الذي جمع دول نهر النيل في أنشطة ترتبط غالبًا بتوليد المعرفة وبناء القدرات، وُلدت مبادرة حوض النيل عام 1999 التي كانت تهدف بوضوح إلى التعاون على تنمية موارد مياه النيل. وتبنّت هذه المبادرة روح الشراكة المتساوية، والحاجة إلى التعاون على استخدام النيل لتنمية البلدان المتشاطئة جميعًا. ومع ذلك، عكست تطوّرات هذه المرحلة زيادة المنافسة بدلًا من التعاون؛ إذ اتّبعت إثيوبيا في تسعينيات القرن العشرين سياسة خارجية متشدّدة حيال مياه النيل، يمكن ربطها بنمو مشروع بناء الدولة لدى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في إثيوبيا[21]. وفي ظل النظام الإمبراطوري، ومن بعده حكومة الديرغ (الحكومة العسكرية المؤقّتة لإثيوبيا الاشتراكية)، تمسّكت إثيوبيا بحقوقها في استخدام نهر النيل حرصًا على التنمية في البلاد، وقدّمت احتجاجًا على أي موقف معارض يصدر من مصر أو السودان[22]. وحين نجحت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في توطيد سلطتها بدايةً من أواخر التسعينيات، طوّرت إثيوبيا مزيدًا من الاستراتيجيات المضادة من خلال الدبلوماسية الاستباقية (مثل تحسين العلاقات الدبلوماسية مع دول المنبع، والمشاركة في مبادرة حوض النيل)، وجمع الموارد المالية الدولية للبنية التحتية لنهر النيل، والاستثمار في القدرات الوطنية[23]. وفي وقت مبكّر من الفترة نفسها، وقّعت إثيوبيا اتفاقية إطارية للتعاون الشامل مع مصر عام 1993، تنصّ على أن يلتزم الطرفان باستخدام نهر النيل استنادًا إلى القانون الدولي. وبموجب هذه الاتفاقية، وافق الطرفان على الامتناع عن ممارسة أي نشاط على نهر النيل، من شأنه أن يسبّب "ضررًا ملموسًا" في مصالح الأطراف الأخرى، فضلًا عن "التشاور والتعاون" في "المشاريع ذات المنفعة المتبادلة".

أدّت اتفاقية الإطار التعاوني التي أُبرِمت عام 2010، وقرار إثيوبيا بناء سد النهضة عام 2011، إلى زيادة حدّة المنافسة على استخدام نهر النيل مع مصر التي كانت الدولة "المهيمنة التقليدية". أما السودان، فقد عارض في البداية كلا المشروعين. وقد شكّلت اتفاقية الإطار التعاوني مؤشّرًا دالًّا على بدء حقبة جديدة من المنافسة المتصاعدة على نهر النيل؛ إذ برزت دول أعالي المجرى النهري لتتحدّى قوة دول المصب[24]. وعُزِّزت هذه المنافسة من خلال توافر المعرفة التكنولوجية غير التقليدية، وتمويل مشاريع البنية التحتية عبر القروض الصينية

18 Abdelfattah Metawie, "History of Co-Operation in the Nile Basin," *International Journal of Water Resources Development*, vol. 20, no. 1 (2004).

19 Bolade Eyinla, "Nationalization of the Suez Canal Company in Retrospect," *International Studies*, vol. 28, no. 3 (1991).

20 Aaron Tesfaye, "Conflict and Cooperation and the Evolution of the Nascent Nile Basin Regime," *Northeast African Studies*, vol. 14, no. 1 (2014).

21 Kaleb Demerew, "From Red Sea to the Nile: Water, Power, and Politics in Northeast Africa," *Third World Quarterly*, vol. 42, no. 12 (2021).

22 Belete B. Yihun, "Battle over the Nile: The Diplomatic Engagement Between Ethiopia and Egypt, 1956-1991," *International Journal of Ethiopian Studies*, vol. 8, no. 1-2 (2014).

23 Ana E. Cascão, "Ethiopia-Challenges to Egyptian Hegemony in the Nile Basin," *Water Policy*, vol. 10, no. S2 (2008).

24 Salman M. Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: A Peacefully Unfolding African Spring?" *Water International*, vol. 38, no. 1 (2013).

مثلًا، والمشاركة في السياسات المائية لنهر النيل[25]. وقد أدت هذه المشاركة إلى تقديم مبادرات أحادية الجانب في المنطقة[26].

أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فما زالت في طور النشوء، وهي تتشكّل من خلال تفاقم الشك في مستقبل استغلال النهر، والتعقيد الذي يسِم قضايا التعاون في حوض النيل. وأدّت هذه العوامل إلى إعادة تشكيل الشؤون الإقليمية لنهر النيل، الأمر الذي يشمل المشكلات الجديدة والجهات الفاعلة ومستويات التعاون. وتشتمل الشكوك التي تواجه مستقبل استغلال نهر النيل، بسبب النزاع على سد النهضة، على مشكلات تتجاوز تقاسم المياه والجهات الفاعلة من خارج الدول المتشاطئة. لقد دخل حوض النيل الشرقي، مع بناء هذا السد، مرحلة سيطر فيها النزاع المائي العابر للحدود على المناقشات العامة والتعاون بين الدول في مجال المياه. ومع انعدام حل لمشكلة السد، ونحن في أواخر عام 2023، من المرجّح أن شرق النيل قد دخل حقبة وصفتها رانية توفيق بأنها غير مستقرة، تقوم على "سيطرة متنازَع عليها"، بدلًا من التقاسم المُنصِف لنهر النيل[27]. وتُعدّ هذه الحقبة اختبارًا للهيمنة المائية المصرية على نهر النيل، إن لم نقل إنها أصبحت تسير في الاتجاه المعاكس[28]؛ إذ تنخرط مصر وإثيوبيا في استراتيجيات مكافحة الهيمنة. مثال ذلك أن إثيوبيا واجهت الهيمنة المصرية مؤخّرًا، باستخدام تنظيم مياه النيل في توليد الطاقة الكهرومائية، كما تستخدم مصر الآن التجارة الثنائية وشراء الأراضي الإثيوبية الصالحة للزراعة من أجل مواجهة طموحات الطاقة لدى إثيوبيا[29].

ويجادل هاري فيرهوفن في أن "سياسات جديدة" بدأت تلوح في الأفق بشأن العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء والعوامل المعقّدة؛ السياسية والاقتصادية والبيئية مثلًا، تلك التي تحدّد الأمن المائي في حوض النيل الآن[30]. وأدّى ذلك إلى تأثّر نتائج التعاون في مجال تنمية المياه والطاقة في الحوض بسبب جهات فاعلة جديدة من المجتمع المدني الوطني والعالمي، فضلًا عن الاقتصاد العالمي المتمثّل في الشركات الآسيوية أو الخليجية. في الوقت نفسه، تؤدّي تأثيرات التغيّر البيئي الإقليمي والعالمي، مثل التأثيرات الناجمة عن تغيّر المناخ، إلى زيادة التوتّرات في مجال القدرة على حل المشكلات في المستويين المحلي والوطني. ويركّز السعيدي وحفني على أهمية توسيع قضايا التعاون في نهر النيل، لتشمل المخاوف الخاصة بـ "ما وراء النهر" (مثل تغيّر المناخ والتجارة والنظم البيئية واستثمارات البنية التحتية)، على أساس فكرة التعاون الإقليمي[31]. ويمكن أن يخفّف هذا التعاون وتيرة بعض النزاعات على المياه والطاقة في حوض النيل الشرقي[32]. ويغدو ضروريًّا جدًّا أن نراعي التهديدات التي تشهدها المنطقة، مثل التهديدات التي تنشأ من جرّاء تغيّر المناخ[33]. وتركّز الدراسات الحديثة على ضرورة مراعاة الشكوك بشأن المناخ في أثناء تطوير أي بنية تحتية عبر نهر النيل[34].

في عام 2015، أبرمت إثيوبيا ومصر والسودان اتفاقية تهدف إلى استكشاف سُبل التعاون في حل مشكلة سد النهضة. وشكّلت تلك الاتفاقية انعكاسًا لإمكانية تحقيق نتائج مُربحة للأطراف كلها، من خلال مراعاة القضايا المعقّدة التي ينطوي عليها بناء المشاريع العملاقة على نهر النيل، وتشغيلها في الوقت الراهن. وفي ظل السيناريوهات التعاونية، يُقال مثلًا إن سد النهضة سيُحسّن توليد الطاقة الكهرومائية وإمدادات مياه الري، فضلًا عن إمكانية السيطرة على الفيضانات في السودان، مع ضمان الحدّ الأدنى من التأثيرات التي

---

25 M. K. Mahlakeng, "China and the Nile River Basin: The Changing Hydropolitical Status Quo," *Insight on Africa*, vol. 10, no. 1 (2017).

26 Ashok Swain, "Challenges for Water Sharing in the Nile Basin: Changing Geo-Politics and Changing Climate," *Hydrological Sciences Journal*, vol. 56, no. 4 (2011).

27 Rawia Tawfik, "Revisiting Hydro-Hegemony from a Benefit-Sharing Perspective: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam," *Discussion Paper*, no. 5/2015, Deutsches Institute für Entwicklungspolitik, 2015.

28 بدر حسن شافعي، **مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل: سد النهضة نموذجًا** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021).

29 Hala Nasr & Andreas Neef, "Ethiopia's Challenge to Egyptian Hegemony in the Nile River Basin: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam," *Geopolitics*, vol. 21, no. 4 (2016).

30 Harry Verhoeven, "The Politics of African Energy Development: Ethiopia's Hydro-Agricultural State-Building Strategy and Clashing Paradigms of Water Security," *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences*, vol. 371, no. 2002 (2013).

31 Al-Saidi & Hefny.

32 Mohammad Al-Saidi et al., "Water-Energy-Food Security Nexus in the Eastern Nile Basin," in: P. A. Salam et al. (eds.), *Water-Energy-Food Nexus: Principles and Practices*, Geophysical Monograph Series (NJ, USA: Wiley; Washington: American Geophysical Union (AGU), 2017).

33 Swain.

34 Mohammed Basheer et al., "Cooperative Adaptive Management of the Nile River with Climate and Socio-Economic Uncertainties," *Nature Climate Change*, vol. 13 (2023); Mohammed Basheer et al., "Negotiating Nile Infrastructure Management Should Consider Climate Change Uncertainties," *Nature Climate Change*, vol. 13 (2023).

جدول معالم التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في نهر النيل

المعالم	الأوصاف	المستفيدون المتصوّرون	الأطراف المعارضة
اتفاقية أديس أبابا Nile Treaty (1902)	اتفاقية أبرمتها بريطانيا العظمى (نيابة عن السودان) مع إثيوبيا، بشأن الحدود بين البلدين. وقد وضعت شرطًا يلزم إثيوبيا بعدم إنشاء أي أعمال عبر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، من شأنها أن "تكبح تدفّق" المياه إلى النيل، من دون موافقة من بريطانيا العظمى.	مصر والسودان	إثيوبيا
اتفاقية مياه النيل Nile Water Agreement (1929)	اتفاقية بين المملكة المتحدة (نيابة عن دول شرق أفريقيا) ومصر، خصّصت فيها لمصر 48 مليار متر مكعب من تدفّق نهر النيل، و4 مليارات متر مكعب للسودان، فضلًا عن منح مصر حقّ النقض ضد أي مشروع يُقام في المنبع.	مصر والسودان	سائر دول حوض النيل الأخرى
مفاوضات إنشاء سدّي أسوان والروصيرص (الخمسينيات)	مفاوضات بين مصر والسودان لبناء سدّي أسوان والروصيرص	مصر والسودان	لا أحد
اتفاقية تقاسم مياه النيل Nile Water Treaty (1959)	اتفاقية الاستغلال الكامل لمياه النيل بين مصر والسودان	مصر والسودان	سائر دول حوض النيل الأخرى
مبادرة حوض النيل (1999)	الإطار التعاوني للتنمية المستدامة وإدارة نهر النيل	بلدان النيل كلّها	لا أحد
مشروع العمل البيئي العابر لحدود نهر النيل (2004)	المشروع الأول على مستوى الحوض، في إطار مبادرة حوض النيل، لتعزيز مشاريع التنمية المرتبطة بالمياه في حوض النيل	بلدان النيل كلّها	لا أحد
اتفاقية الإطار التعاوني (2010)	وقّعتها ست دول متشاطئة حتى الآن، على الرغم من معارضة مصر والسودان	بلدان النيل كلّها باستثناء مصر والسودان	مصر والسودان
اتفاقية إعلان المبادئ بشأن سد النهضة (2015)	وقّعتها مصر والسودان وإثيوبيا لتُعيد التشديد على المبادئ المستنِدة إلى قانون المياه الدولي (الاستغلال العادل والمعقول، وعدم التسبّب في ضرر جسيم مثلًا) والتعاون الواعد في ملء سد النهضة وتشغيله.	مصر وإثيوبيا والسودان	لا أحد
مفاوضات واشنطن (محادثات سد النيل) (2020)	جولات متعدّدة من المحادثات بوساطة أمريكية، للتفاوض على اتفاق ملزم بشأن سد النهضة.	مصر والسودان	إثيوبيا (انسحبت من المفاوضات في مراحل لاحقة)

المصدر: من إعداد الباحثين.

يمكن أن تلحق بالري والطاقة الكهرومائية في مصر[35]. ومع ذلك، يُتوقّع أن يواجه السودان أيضًا آثارًا بيئية سلبية مع خسارة زراعته الانحسارية[36] Recession Agriculture. وثمة فكرة أخرى تستند إلى التعاون الإقليمي الهادف؛ هي الاستثمارات في الزراعة البعلية المطرية Rain-Fed Agriculture التي تعمل بكفاءة في حوض النيل، وهو ما يوفّر المياه الكافية لإنتاج الطاقة الكهرومائية بوصفها مشروعًا مُربحًا للأطراف كلها. ومن شأن ذلك أن يسهم في حل النزاع على النيل[37]. وعلى الرغم من أن الحلول التقنية المفيدة ممكنة، فإن هذه الحلول تحتاج إلى مراعاة الواقع السياسي والمصالح في المشهد المتغيّر للجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية[38].

35 Mohammed Basheer, "Cooperative Operation of the Grand Ethiopian Renaissance Dam Reduces Nile Riverine Floods," *River Research and Applications*, vol. 37, no. 6 (2021); Kevin G. Wheeler et al., "Cooperative Filling Approaches for the Grand Ethiopian Renaissance Dam," *Water International*, vol. 41, no. 4 (2016).

36 Nadir A. Elagib & Mohammed Basheer, "Would Africa's Largest Hydropower Dam Have Profound Environmental Impacts?" *Environmental Science and Pollution Research*, vol. 28, no. 7 (2021).

37 Allam & Eltahir.

38 Detlef Müller-Mahn et al., "The Water-Energy-Food Nexus Beyond "Technical Quick Fix": The Case of Hydro-Development in the Blue Nile Basin, Ethiopia," *Frontiers in Water*, vol. 4 (2022).

ثالثًا: الخلافات الأخيرة المتعلقة بنهر النيل: ثمانية مفاهيم خاطئة شائعة بشأن سد النهضة

يوضح التحوّل الذي طرأ على قضايا التعاون في حوض النيل الشرقي التحديات المتنامية التي تواجه التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في نهر النيل. لقد ظل النزاع على سد النهضة، خلال أكثر من عقد من الزمن، أهم أمرٍ يشغل التعاون في مجال المياه بين إثيوبيا ومصر والسودان؛ ما أدّى إلى توتّر في العلاقات بين تلك الدول. ويشكّل العجز عن حل هذا النزاع انعكاسًا لطبيعته المعقّدة التي سنوضّحها في هذا المحور، وهو محور يشجّع على إجراء نقاشات معمّقة بشأن النزاع على شرق النيل باستخدام الأدبيات الأكاديمية، عبر تسليط الضوء على ثمانية مفاهيم خاطئة رئيسة تخصّ القضايا التقنية ومواقف الأطراف ذات العلاقة بها، فضلًا عن فرص حل النزاع. وتتمثل هذه المفاهيم فيما يلي:

يوضح التحوّل الذي طرأ على قضايا التعاون في حوض النيل الشرقي التحديات المتنامية التي تواجه التعاون في مجال المياه العابرة للحدود في نهر النيل. لقد ظل النزاع على سد النهضة، خلال أكثر من عقد من الزمن، أهم أمرٍ يشغل التعاون في مجال المياه بين إثيوبيا ومصر والسودان؛ ما أدّى إلى توتّر في العلاقات بين تلك الدول

1. النزاع المائي التقني المرتبط بملء السد

إن سد النهضة مشروع للطاقة الكهرومائية لا يستهلك المياه، إذا استثنينا خسائر التبخّر والتسرّب[39]. وعلى الرغم من ذلك، تظل نقاط الخلاف الرئيسة بين الدول الثلاث مرتبطة بالآثار الطويلة الأمد للاتفاق على توزيع مياه النيل في السد. وتسعى مصر إلى ضمان أمنها المائي، من خلال اتفاقية تتضمّن أحجامًا مضمونة من الإطلاقات المائية، ولا سيما خلال فترات الجفاف التي تستمر بضع سنين. لقد تضمّنت مسودة اقتراح واشنطن الذي قَبِلته مصر، مثلًا، قواعد لإطلاقات المياه السنوية من السد، في أثناء الملء الأول والتشغيل الطويل الأمد، فضلًا عن تدابير تخفيف الجفاف[40]. ومن منظور إثيوبيا، يمكن أن يحدّ الالتزام بأحجام إطلاق المياه، بوصفه جزءًا من اتفاقية سد النهضة، من توليد الطاقة باستخدام السد، ويعرقل تطوير البنية التحتية المستقبلية في إثيوبيا[41]. وتمخّضت عن معظم نتائج النمذجة العلمية تأثيرات واهية، مرهونة غالبًا بمجموعة من المتغيّرات. وقد وجد كيفن ويلر وآخرون أن تدفّق النيل سينخفض في أثناء ملء السد، لكن عواقب ذلك على مصر ستكون كبيرة من حيث نقص المياه[42]. ويرجع ذلك أساسًا إلى الاحتياطي الأولي في خزان السد العالي بأسوان[43]، وهو الآن في مستوى عالٍ[44]. ولن تتعرّض مصر للتهديد بعد ملء الخزان إلا في حالة الجفاف الذي قد يستمر بضع سنين، وهو أمرٌ يقتضي تنسيقًا دقيقًا[45]. وتُظهر نتائج مماثلة أن الأخطار التي يواجهها السودان ومصر يمكن تخفيفها على نحو ملحوظ (مع جعل إثيوبيا أفضل حالًا) من خلال رفع مستوى التنسيق في أثناء بناء سد النهضة وبعد ذلك، بغية تحسين العوامل الخاصة بالتدفّق وسحب المياه والتخزين[46].

لا أحد يعرف تمامًا التأثيرات التي ستنتج من نقص المياه في مجرى النهر، خلال ملء سد النهضة، لكن تخفيف وطأتها أمرٌ ممكن. ومع

39 Basheer et al., "Quantifying and Evaluating the Impacts."

40 Mohamed Edress, "Letter Dated 1 May 2020 from the Permanent Representative of Egypt to the United Nations Addressed to the President of the Security Council," United Nations Security Council, 2020, accessed on 9/4/2023, at: https://bit.ly/3QZ2A95

41 Taye A. Amde, "Letter Dated 14 May 2020 from the Permanent Representative of Ethiopia to the United Nations Addressed to the President of the Security Council," United Nations Security Council, 2022, accessed on 9/4/2023, at: https://bit.ly/47QgCAB

42 Kevin G. Wheeler et al., "Understanding and Managing New Risks on the Nile with the Grand Ethiopian Renaissance Dam," *Nature Communications*, vol. 11, no. 1 (2020).

43 Wheeler et al., "Understanding and Managing New Risks."

44 Copernicus Global Land Service, "Water Level," European Flagship Programme on Earth Observation, accessed on 27/12/2022, at: https://bit.ly/47QgCAB

45 Mohammed Basheer et al., "Collaborative Management of the Grand Ethiopian Renaissance Dam Increases Economic Benefits and Resilience," *Nature Communications*, vol. 12, no. 1 (2021).

46 Befekadu G. Habteyes et al., "Mutually Beneficial and Sustainable Management of Ethiopian and Egyptian Dams in the Nile Basin," *Journal of Hydrology*, vol. 529 (2015); Wheeler et al., "Cooperative Filling Approaches."; Kevin G. Wheeler et al., "Exploring Cooperative Transboundary River Management Strategies for the Eastern Nile Basin," *Water Resources Research*, vol. 54, no. 11 (2018).

ذلك، تبدو المشكلة الأكثر إلحاحًا وغموضًا كامنة في احتمال حدوث ظواهر مناخية قاسية أثناء التشغيل المستقر، مثل الجفاف الذي يدوم بضع سنين. من هنا، لا يغدو مستغرَبًا أن يأتي الاتفاق على قواعد تشغيل طويلة الأمد لسد النهضة، في قمة أولويات السودان ومصر، من دون أن ننسى مشكلة ملء السد. ومن شأن اتفاق كهذا أن يعالج كيفية التعامل مع تقلّبات المناخ. إن للحلول التي تستند إلى التزامات خاصة بإطلاق المياه نحو مجرى النهر آثارًا بعيدة المدى تتعلّق باستخدام موارد مياه النيل عند المنبع. أما تشغيل السد من دون أي التزامات، فإنه سيعرّض دول المصب إلى فقدان الأمن المائي الكافي في أثناء الجفاف. وفي نهاية المطاف، لا بد من الاتفاق على تسوية بين هذين النقيضين.

يجمع النزاع على سد النهضة، على نحو عام، قضايا المياه والطاقة والمناخ، فضلًا عن أنه أصبح أكثر تعقيدًا بسبب المشكلات السياسية الخاصة بالنزعة الأحادية ومدى التعاون الضروري. إن مشكلة الطاقة الكهرومائية تثير الخلاف بين دول حوض النيل، وهو ما أدّى إلى توتّر العلاقات بينها[47]. لقد سمحت مبادرة حوض النيل بتنفيذ عدد من المبادرات (الفاشلة) في مجال التطوير المشترك لبنية نهر النيل التحتية، بما في ذلك مرافق تخزين المياه من أجل الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى أهداف أخرى (عبر استثمارات المساهمة في المشاريع المشتركة المتعدّدة الأغراض)[48]. لم يحدث ذلك إلا حين قرّرت دول شرق النيل - بمساعدة الصين ودول آسيوية أخرى - الاستثمار في "السياسة الواقعية" Realpolitik، من خلال إنشاء مشاريع البنية التحتية الكبرى من جانب واحد - مثل سد مروي في السودان عام 2009، وسد النهضة في إثيوبيا، وربما مشروع توشكي في مصر أيضًا[49]. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع كلّها لم تشتمل على تنسيق واسع عبر الحدود، فقد كانت مشاريع المصب أقل إثارة للجدل بسبب تأثيراتها في تخصيص مياه النيل، تلك التي اتسمت بأنها أقل حدّة على المدى الطويل. والأهم من ذلك أن قرار إثيوبيا إطلاق مشروع السد، بسعة 74 مليار متر مكعب من جانب واحد، قلب آمال التعاون الإقليمي في مجال الطاقة الكهرومائية. وقد جاءت هذه الخطوة بعد مضي سنوات من المحادثات الخاصة بتجارة الطاقة الإقليمية، وهو أمرٌ تضمّن مشاريع الطاقة الكهرومائية المشتركة (بما في ذلك مناقشات إنشاء "سد حدودي" بسعة 14.5 مليون متر مكعب في موقع السد

47 Verhoeven.

48 Alan Nicol & Ana E. Cascão, "Against the Flow - New Power Dynamics and Upstream Mobilisation in the Nile Basin," *Review of African Political Economy*, vol. 38, no. 128 (2011).

49 Ibid.

نفسه)، فضلًا عن الخلافات التي دارت حول اتفاقية الإطار التعاوني، وقرار مصر تعليق عضويتها في مبادرة حوض النيل[50].

2. النزاع بين المنبع (إثيوبيا) والمصب (السودان ومصر)

في مفاوضات سد النهضة، غيّرت الحكومة السودانية موقفها على مرّ السنين، انسجامًا مع مصالحها وسياساتها الإقليمية. وعلى الرغم من تقديم مصر والسودان احتجاجًا مبدئيًّا على إعلان سد النهضة، فإنّ سلمان محمد سلمان يوضّح أن موقف السودان قد تغيّر تدريجيًّا، عبر تسليط الضوء على فوائد تنظيم تدفّق النيل الأزرق، للحدّ من الرواسب والفيضانات في السودان، أو بناءً على توافر الكهرباء في البلاد[51]. لكن موقف السودان أصبح قريبًا من مصر مؤخرًا، ولا سيما بعد ملء السد من جانب واحد في يوليو/ حزيران 2020، وهو ما أثّر سلبيًّا في استخدام المياه بالسودان.

> في مفاوضات سد النهضة، غيّرت الحكومة السودانية موقفها على مرّ السنين، انسجامًا مع مصالحها وسياساتها الإقليمية. وعلى الرغم من تقديم مصر والسودان احتجاجًا مبدئيًّا على إعلان سد النهضة، فإنّ سلمان محمد سلمان يوضّح أن موقف السودان قد تغيّر تدريجيًا، عبر تسليط الضوء على فوائد تنظيم تدفّق النيل الأزرق، للحدّ من الرواسب والفيضانات في السودان، أو بناءً على توافر الكهرباء في البلاد

لقد وجّه السودان رسالة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أبلغه فيها أن البلاد قد عانت انقطاع إمدادات المياه البلدية ومياه الرّي ثلاثة أيام، خلال ملء سد النهضة في العام الأول، من جراء الانخفاض

50 Rawia Tawfik, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: A Benefit-Sharing Project in the Eastern Nile?" *Water International*, vol. 41, no. 4 (2016).

51 Salman M. A. Salman, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: The Road to the Declaration of Principles and the Khartoum Document," *Water International*, vol. 41, no. 4 (2016).

الحاد في منسوب المياه؛ ما أدّى إلى تعطّل عدد من محطات الضخّ[52]. ويسلّط السودان الضوء على مسألتين رئيستين هما سلامة السد وتنسيق العمل بين سدّي النهضة والروصيرص. ويوضح ويتينغتون أن مصالح السودان الاقتصادية في استغلال نهر النيل، من خلال السد، يمكن أن تدفع في اتجاه الوصول إلى اتفاق بين إثيوبيا والسودان[53]. ومن الناحية النظرية، يمكن أن يستفيد السودان من التعاون الثنائي مع إثيوبيا عبر تبادل البيانات والتنسيق في مجال تشغيل السد. لكن تلك الفوائد يجب أن تتوازن مع المؤثرات السلبية التي يمكن أن تعانيها الزراعة الانحسارية والبيئة[54].

في بداية الأزمة، كانت نظرة السودان إلى تأثير سد النهضة أقل سلبية من مصر. وينبغي لنا تقييم هذا المنظور انطلاقًا من العلاقات المائية التي تجمع السودان ومصر. لقد ذهب بعض القادة السودانيين إلى أن اتفاقية 1959 "ليست جيدة ولا سيما للسودان"، وأن مصر استخدمت غالبًا المياه "غير المستغلة" من حصة السودان التي نصّت عليها الاتفاقية المذكورة[55]. وتشمل بعض الشكاوى المذكورة من اتفاقية 1959 أنها خصّصت للسودان أقل حصة من نهر النيل (18.5 مليار متر مكعب)، مقارنةً بحصة مصر البالغة 55.5 مليار متر مكعب، يضاف إل ذلك أن آلاف النوبيّين السودانيين اضطروا إلى النزوح من أماكنهم[56]. وفضلًا عن ذلك، ظلّت العلاقات بين مصر والسودان متوتّرة بسبب الخلافات الحدودية (على منطقة حلايب)، والاتهامات السياسية بالتدخّل في الشؤون الداخلية (مشكلة دارفور مثلًا)[57]. وحتى في مبادرة حوض النيل، انضمّت إثيوبيا والسودان أحيانًا إلى الجهود المبذولة من أجل "إعادة مصر الكاملة" إلى البرنامج المشترك المتعدّد الأغراض، وهو أهم برامج المبادرة[58]. وحين بدأت أعمال سد النهضة، أُنشِئت لجنة وطنية ثلاثية لدراسة السد، ضمّت مصر وإثيوبيا والسودان، لكن أعمال تلك اللجنة انتهت عام 2017 من دون اتفاق، وكان موقف السودان أكثر انسجامًا مع إثيوبيا، فأدّى ذلك إلى توتّر علاقاتها مع مصر[59]. لقد استمر هذا التوتّر إلى حين قيام إثيوبيا بالملء الأول للسد من جانب واحد عام 2022، وحينئذ تغيّر الموقف السوداني ليغدو أكثر انسجامًا مع موقف مصر. من هنا، أثبت موقف السودان "الواقعي" من قضية سد النهضة، أنه ليس موقفًا ثابتًا[60].

3. عدم ارتباط اتفاقيـات النيل التاريخية بمفاوضات سد النهضة

يشكّل اختيار الحد الأساسي اللازم لقياس تأثيرات سد النهضة في السودان ومصر نقطة خلاف بين الدول المتشاطئة[61]. وتجادل إثيوبيا في أن الاستناد إلى اتفاقية 1959، لتوقيع اتفاقية مُلزِمة هدفها تخفيف آثار السد في السودان ومصر، سيُعدّ اعترافًا باتفاقيتي المرحلة الاستعمارية (1902 و1929)، وهي لا ترى نفسها مُلزَمة بها. ولكي تعضد موقفها، تستشهد إثيوبيا بمبادئ قانونية شتى، منها "مبدأ الصفحة البيضاء" Clean Slate Doctrine[62]، وترى أن اتفاقية 1959 لا تُلزِم إلا من وقّعها؛ أي مصر والسودان[63]. من منظور علمي، ثمّة حججٌ تؤيّد موقف إثيوبيا القانوني وتعارضه في آن واحد، بما في ذلك وجهة النظر "الوضعية" التي تذهب إلى ضرورة الالتزام بالاتفاقيات التاريخية[64]. ومع ذلك، لا تنفرد إثيوبيا باتخاذ هذا الموقف؛ إذ تؤكّد دول نهر النيل المستقلة المتشاطئة الأخرى اليوم أنها ما عادت مُلزَمة باتفاقية 1929[65]. أما مصر، فهي تحتجّ بنظرية "الدولة الوريثة" State Succession لتطالب بصحة الاتفاقية المذكورة[66]. ومنذ الخمسينيات، تأثّرت العلاقات بين مصر وإثيوبيا بالخلافات التي أفرزتها اتفاقيات النيل التاريخية[67]. إن المنظور الإثيوبي يقوم على أن الدولة لا ينبغي لها أن تتصرّف كما لو كانت محتاجة إلى أي

52 Ali M. O. Yassin, "Letter Dated 2 September 1994 from the Permanent Representative of the Sudan to the United Nations Addressed to the President of the Security Council," United Nations Security Council, 2022, accessed on 9/4/2023, at: https://bit.ly/46vDoge

53 Dale Whittington, John Waterbury & Marc Jeuland, "The Grand Renaissance Dam and Prospects for Cooperation on the Eastern Nile," *Water Policy*, vol. 16, no. 4 (2014).

54 Basheer, "Cooperative Operation."

55 Nicol & Cascão.

56 Ibid.

57 Turhan.

58 Ana E. Cascão & Alan Nicol, "GERD: New Norms of Cooperation in the Nile Basin?" *Water International*, vol. 41, no. 4 (2016).

59 Salman M. A. Salman, "The GERD and the Revival of the Egyptian-Sudanese Dispute over the Nile Waters," in: Zeray Yihdego et al. (eds.), *Ethiopian Yearbook of International Law 2017* (Cham: Springer International Publishing, 2018).

60 Kaleb Demerew, "Realist Perspectives on Nile Politics: Conflict and Cooperation between Ethiopia and Egypt," *African Security*, vol. 15, no. 3 (2022).

61 Dale Whittington, "Contested Baselines and Transboundary Water Resources Management, with Illustrations from the Nile," *Water International*, vol. 47, no. 6 (2022).

62 Zeray Yihdego & Alistair Rieu-Clarke, "An Exploration of Fairness in International Law Through the Blue Nile and GERD," *Water International*, vol. 41, no. 4 (2016).

63 Turhan.

64 Demerew, "From Red Sea to the Nile."

65 Salman, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam."

66 Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement."

67 Yihun.

موافقة مسبقة من مصر لبناء سد النهضة، لأن هذا الأمر سيبدو كأنه اعتراف بمبدأ غير عادل. وترفض إثيوبيا أي نقاش يتعلّق بتأثيرات السد في حصة السودان أو مصر من نهر النيل، بناءً على عدم اعترافها باتفاقية 1959 (لأنها ليست طرفًا فيها). وفي الوقت نفسه، تفضّل مصر والسودان توقيع اتفاقية مُلزِمة قانونيًّا بشأن السد، حتى لو كان ذلك من دون الإشارة إلى اتفاقية تاريخية ما. إن الوصول إلى اتفاقية قوية يمكن أن يعضد، من الناحية العملية، موقف دول المصب، عبر الإقرار بأن إقامة أي مشاريع في المنبع يستلزم موافقة مسبقة من دول المصب، أو المشاركة في المشروع في أقل تقدير، وذلك استنادًا إلى حقوقها التاريخية. من هنا، كان لمصير تلك الاتفاقيات التاريخية تأثير ملموس في حلّ النزاع على سد النهضة. هكذا يبقى الأمر مفتوحًا للاحتمالات، إذا وافقت إثيوبيا على توقيع اتفاقية مُلزِمة بعد ملء السد؛ فهي، في الحال التي نحن بصددها، لم تطلب موافقة مسبقة لبناء السد، لأنها لا تعترف باتفاقيات النيل التاريخية.

4. فوائد السودان من سد النهضة

يُشتَهر التدفّق الطبيعي للنيل الأزرق بموسميّته العالية؛ إذ تبلغ نسبة التدفّق السنوي 80 في المئة خلال أربعة أشهر، ابتداءً من تموز/ يوليو حتى تشرين الأول/ أكتوبر[68]. ويُتوقّع أن يحدّ سد النهضة، على نحو ملحوظ، من التدفّق الموسمي للنيل الأزرق. لقد استفادت السودان تاريخيًّا من الموسمية الطبيعية العالية في تدفّق النيل الأزرق، لكن ذلك قد ولّد أخطارًا أيضًا. إن الزراعة الانحسارية المنتشرة على طول النيل الأزرق والنيل الرئيس تستند إلى الموسمية الطبيعية لتدفّق النهر. وفضلًا عن ذلك، تعتمد نسبة كبيرة من إنتاج الآجر الأحمر في السودان على الفيضانات الموسمية للنيل الأزرق والنيل الرئيس[69]، ويُرجّح اختفاؤها بسبب السد.

ولأن سد النهضة واقع قرب الحدود الفاصلة بين السودان وإثيوبيا، فإنّ معظم الآثار البيئية التي يخلّفها يمكن أن تكون محسوسة في السودان. ويُتوقع أن يغيّر السد عددًا من الخصائص الفيزيائية والكيميائية لتدفّق النيل الأزرق؛ ما يؤثر سلبيًّا في الأسماك والنباتات المائية والتنوّع البيولوجي[70]. وتشمل تلك الخصائص درجة حرارة المياه وحمولة الرواسب ومحتوى الأوكسجين والملوحة. ويُتوقّع أن يؤدّي انخفاض حمولة رواسب النيل الأزرق بسبب السد إلى تقليل خصوبة الأراضي المروية، وزيادة الاعتماد على الأسمدة، وهو أمرٌ سيولّد آثارًا صحية واقتصادية.

لكن يُتوقّع أن يكون لسد النهضة آثار إيجابية في السودان؛ إذ سيُلقي تنظيم التدفّق في هذا السد بظلاله على تحسين الري وتوافر المياه[71]، وتسهيل توسّع الري في النيل الأزرق[72]. ويُتوقّع أيضًا أن يزداد توليد الطاقة الكهرومائية بوتيرة متوسطة قدرها 20 في المئة، بعد أن يبدأ السد تشغيله المستقر[73]. وفي ظل الظروف التاريخية لتدفّق النهر، يُتوقع أن تنخفض نسبة السنوات التي تشهد إنذارات الفيضانات من 37 في المئة من دون سد النهضة، إلى 11 في المئة بعد أن يشرع هذا السد في عمله الطويل الأمد[74]. ومع ذلك، تبقى هذه الفوائد مرهونة بالتنسيق اليومي وتبادل البيانات الخاصة بتشغيل السد بين إثيوبيا والسودان. إن عدم تحقّق هذا التنسيق حتى ساعة كتابة هذه الدراسة، أمر يثير الأسف.

5. إمكان قيام سد النهضة بتوليد مقدار من الطاقة على نحو متواصل

يتضمّن أحدث تصميم لسد النهضة القدرة على توليد 5150 ميغاواط، وقد خُفّضت هذه القدرة عمّا ورد في التصميم الأولي؛ إذ كانت تبلغ 5250 ميغاواط في البداية، ثم 6450 ميغاواط لاحقًا[75]. وعلى الرغم من هذه القدرة التوليدية العالية، يُتوقّع أن تبلغ قدرة السد الفعلية أقل من نصف هذه القدرة، في معظم الأوقات. ويشير بحث أجراه بشير وآخرون إلى أنّ على السد أن يستهدف توليدًا قدره 1490 ميغاواط حتى يتمكن من تحقيق أعلى إنتاج ثابت للطاقة[76]. أما بحث ويلر وآخرين، فقد خلص إلى أن أعلى مستوى ثابت لتوليد الطاقة يمكن تحقيقه من السد، يجب أن يستهدف 1600 ميغاواط، بنسبة اعتمادية تبلغ 90 في المئة[77]، ومن شأن ذلك أن يجعلنا نتوقّع بقاء نحو 8 توربينات بلا عمل (من أصل 14 توربينًا) في السد[78].

68 Mohammed Basheer & Nadir A. Elagib, "Temporal Analysis of Water-Energy Nexus Indicators for Hydropower Generation and Water Pumping in the Lower Blue Nile Basin," *Journal of Hydrology*, vol. 578 (2019).

69 Syed A. Alam, "Use of Biomass Fuels in the Brick-Making Industries of Sudan: Implications for Deforestation and Greenhouse Gas Emission," Master Thesis, Department of Forest Ecology, Viikki Tropical Resources Institute (VITRI), University of Helsinki, 2006.

70 Elagib & Basheer.

71 Wheeler et al., "Cooperative Filling Approaches."

72 Basheer et al., "Quantifying and Evaluating the Impacts."

73 Wheeler et al., "Cooperative Filling Approaches."

74 Basheer, "Cooperative Operation."

75 Hisham Eldardiry & Faisal Hossain, "Evaluating the Hydropower Potential of the Grand Ethiopian Renaissance Dam," *Journal of Renewable and Sustainable Energy*, vol. 13, no. 2 (2021).

76 Basheer et al., "Quantifying and Evaluating the Impacts."

77 Ibid.

78 Eldardiry & Hossain.

لا يمكن أن يحافظ سد النهضة على قدرة توليدية مستمرة في حدود 5150 ميغاواط، بسبب قيود تدفّق النهر. فإذا استُخدِم هذا السد مثلًا في توليد 5150 ميغاواط، فسيفرغ الخزان بسرعة كبيرة؛ ما يؤدّي إلى اضطرابات في توليد الطاقة لاستعادة المخزون. لكن هذه القدرة العالية يمكن أن تحقّق الفائدة، إذا شُغّل السد لتغطية الطلب على الطاقة في أوقات الذروة، بدلًا من تشغيل الحمل الأساسي Baseload.

6. المخاوف التقنية المتطابقة لدى السودان ومصر بشأن سد النهضة

أدّى وجود السد العالي في أسوان المصرية إلى مخاوف مختلفة جدًّا بالنسبة إلى مصر، وذلك إذا قارنّاها بمخاوف السودان المتعلقة بسد النهضة. إن كميات المياه السنوية التي سيطلقها السد تشكّل مصدرًا رئيسًا للقلق المصري، لأن للسد العالي في أسوان سعة تخزينية كبيرة من شأنها تنظيم التباين اليومي والشهري لإطلاقات المياه من السد. ويكمن المصدر الأكبر للقلق المصري في الكميات السنوية من المياه التي يُطلقها السد، خلال بداية الجفاف الذي يمتدّ بضع سنين، وفي أثناء التعافي من الجفاف[79].

> أدّى وجود السد العالي في أسوان المصرية إلى مخاوف مختلفة جدًا بالنسبة إلى مصر، وذلك إذا قارنّاها بمخاوف السودان المتعلقة بسد النهضة. إن كميات المياه السنوية التي سيطلقها السد تشكّل مصدرًا رئيسًا للقلق المصري، لأن للسد العالي في أسوان سعة تخزينية كبيرة من شأنها تنظيم التباين اليومي والشهري لإطلاقات المياه من السد

ونظرًا إلى انعدام خزانات المياه التي تكفي السودان بضع سنين، تبقى إطلاقات المياه من سد النهضة سواء يوميًّا أو خلال العام، أحد الاهتمامات المركزية في المفاوضات. إن غياب التنسيق الوثيق وتبادل البيانات بين إثيوبيا والسودان، بشأن إطلاقات السد، سيجعل التشغيل الآمن لسد الروصيرص السوداني أمرًا صعبًا، وربما يواجه مستهلكو المياه في السودان الارتباك إنْ جرى تشغيل السد على نحو يؤدي إلى تقلّبات شديدة في إطلاقات المياه.

7. هل يكون الحل عسكريًّا؟

إن أي محاولة لتدمير سد النهضة باستخدام الوسائل العسكرية لن تشكّل خرقًا للقانون فحسب، بل إنها متعذّرة أيضًا بسبب مستويات التخزين الراهنة. وبينما تعود تهديدات مصر في الدفاع عن حصّتها من نهر النيل باستخدام الوسائل العسكرية إلى ثمانينيات القرن العشرين[80]، أخذت الحكومة السابقة الخيارات العسكرية في اعتبارها؛ بما في ذلك العمل السري لاستباق مشروع السد، وما زالت هذه الخيارات قيدَ المناقشة في الإعلام حاليًّا. ومع ذلك، يمكن أن يفسّر بُعدُ المسافة عن إثيوبيا غيابَ الخيار العسكري الممكن لمصر[81]. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام العربية "المبالِغة" لا تتحدّث إلا نادرًا عن الغزو البري، بوصفه خيارًا محتَملًا للجيش المصري، فإنّ الحديث في بعض الأحيان يجري عن "قصف سد النهضة"[82]. ثم إن الخيار العسكري يفتقر إلى الواقعية، بسبب بضعة عوامل تشمل عدم وضوح مواقف السودان وجيرانه الآخرين، والتداعيات السلبية في السودان كالفيضانات مثلًا، فضلًا عن القدرات الدفاعية الإثيوبية[83]. وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت تصاعدًا في المواقف العسكرية[84]، فإنّ أي ضربة عسكرية مباشرة تستهدف السد ستكون لها تداعيات خطِرة. وقد تبدو دول حوض النيل الأعلى، مثل إثيوبيا، متخلّفة عن مصر من حيث قوتها الهيكلية، لكنها خصّصت جزءًا كبيرًا من ميزانياتها للجيش منذ أواخر القرن العشرين[85]. فضلًا عن ذلك، تمتلك مصر بنية تحتية ضخمة للمياه في الحقول المفتوحة (سد أسوان) يمكنها أن تتضرّر من جراء الرد الانتقامي. وتُظهر تجارب الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للمياه في مناطق النزاع،

79 Wheeler et al., "Understanding and Managing New Risks."

80 Yihun.

81 Tobias Lossow & Stephan Roll, "Egypt's Nile Water Policy under Sisi," *SWP Comments*, no. 11, Stiftung Wissenschaft und Politik, 2015; Tobias Von Lossow et al., "Nile conflict: Compensation Rather than Mediation," *SWP Comments*, no. 11, March 2020, Stiftung Wissenschaft und Politik, Berlin, 2020.

82 "سد النهضة: هل يبدو الخيار العسكري واقعيًّا من تقلص فرص الحل الدبلوماسي؟" **بي بي سي عربي**، 2021/6/6، شوهد في 2023/4/24، في: https://bit.ly/40XrIBE؛ محمود سامي، "بين الدبلوماسية والعسكرية: خيارات مصر تجاه سد النهضة في 2022"، **الجزيرة نت**، 2022/1/2، شوهد في 2023/4/26، في: https://bit.ly/3RfSCRZ؛ إبراهيم مصطفى، "هل فقدت مصر خيارها العسكري تجاه سد النهضة بعد الملء الثالث"، **إندبندنت عربية**، 2022/8/9، شوهد في 2023/4/26، في: https://bit.ly/3T0yEMi

83 Demerew, "Realist Perspectives on Nile Politics."

84 Demerew, "From Red Sea to the Nile."

85 Ana E. Cascão, "Changing Power Relations in the Nile River Basin: Unilateralism Vs. Cooperation?" *Water Alternatives*, vol. 2, no. 2 (2009).

كما في العراق (سد الموصل)[86]، أو إمـدادات المياه في العاصمة الأوكرانية كييف، أن الدول لا تحتاج إلى تطوّر عسكري كبير من أجل تدمير هذه البنية التحتية. إننا بإزاء نقطة مهمة يجب مراعاتها في أثناء توضيح أسباب عدم تفكير الجهات الحكومية الفاعلة في الاستراتيجيات العسكرية، ضد مشاريع المياه الكبيرة في حالة نشوب نزاع مفتوح. إن دول شرق النيل كلّها، تمتلك بنية تحتية مائية، مثل السدود الكبيرة، وهي تقع في أماكن مرئية، ويمكن أن تُعدّ أهدافًا سهلة للتدمير المتبادل في حالة نشوب نزاع بينها.

8. نزاع لا يمكن حله

ما زالت احتمالات مرتفعة بشأن التعاون في حوض النيل الشرقي، والاتفاق على مشروع سد النهضة، وذلك بسبب المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تتمخّض عن غياب التعاون، ووجود جهود واعدة متعدّدة الأطراف. ويوضّح مطاوي كيف أسّست دول النيل إرثًا تعاونيًّا قويًّا من خلال المبادرات المختلفة المتراكمة في مبادرة حوض النيل[87]. أما هيلهورست، فيذهب إلى أن الإطار الناشئ العابر للحدود، الذي يحكم نهر النيل، يتسم بأنه "مجزّأ"، لكنه "ما زال فاعلًا" في ظل تطوّر التعاون في الحوض[88]. وفي حين أن التعاون في النيل ما زال مفتوحًا، فإننا لا نعرف كيف سيتطوّر بعد (أو ما وراء) النزاع على اتفاقية الإطار التعاوني؛ إذ ربما تبدو معالجة النزاع على سد النهضة أقل صعوبة من إبرام اتفاقية الإطار التعاوني التي تمسّ الحقوق التاريخية على نحو صريح. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية قد أثارت الخلافات بين دول نهر النيل، فإنه لا يبدو أن هناك بديلًا للتسوية والتعاون[89]، سواء كان ذلك بناءً على اتفاقية الإطار التعاوني أو أي أطر مستقبلية أخرى قد تظهر لاحقًا. لقد أثار بعض الباحثين نقطة مماثلة، من خلال التركيز على المصالح الثقافية والاقتصادية المشتركة لدول النيل، فضلًا عن فرص تعزيز التعاون، على نحو يتجاوز التركيز على السد وتدفّق المياه[90]. وحتى أواخر عام 2023، شهدنا تدخّلات - غير ناجحة - من أطراف ثالثة (الولايات المتحدة الأميركية، والبنك الدولي، والاتحاد الأفريقي) للتوسّط بين الأطراف المتنازعة، وهذا يعكس حرص المجتمع الدولي الشديد على المشاركة في العملية القائمة على إيجاد حل للنزاع في شرق النيل، وإعادة التعاون إلى مساره الصحيح في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

خاتمة

مع ازدياد الضغوط على الموارد المائية، تزداد أيضًا احتمالات نشوب النزاعات على المستويين المحلي والعابر للحدود. ويُعدّ النزاع على سد النهضة في حوض النيل مثالًا رئيسًا على كيفية التسابق في خضم هذه النزاعات، من خلال تقديم تصوّرات متباينة بشأن حدّة النزاع وآثاره ونتائجه المحتمَلة. إن النقاشات العامة تتضمّن غالبًا تنبؤات بشأن الحرب، أو مفاهيم مُضلِّلة تتعلّق بآثار النزاع الأحادية الجانب، تلك التي تناقض النقاشات الأكاديمية الأكثر تفاؤلًا في مجال قدرة دبلوماسية المياه على حل النزاعات، وجدوى تقاسم المنافع من استغلال الأنهار العابرة للحدود. ويمكن أن نعزو هذا التناقض بين النقاشات الأكاديمية والعامة بشأن النزاعات الدولية على المياه، إلى انعدام تحليلات متعلقة بالتقنية والسياسات المائية، تراعي المنظورات الزمانية والمكانية الطويلة التي تتجاوز قضايا المياه. وتوضّح هذه الدراسة ضرورة وضع النزاع الحالي على مياه شرق النيل في السياق الأوسع للتغيّر في استغلال النهر؛ على نحو يتضمّن المنافسة المحتدمة على استخدام النهر ومشكلة التعقيد والشكوك المتعلقة بقضايا التعاون في مجال المياه. ومن خلال تقديم رؤى مستقاة من المعرفة الأكاديمية الحديثة الخاصة بطبيعة النزاع على السد، توضّح الدراسة أيضًا الحاجة إلى مزيد من السياقات الخاصة بالنزاعات العابرة للحدود؛ على نحو يتجاوز النزاعات التقنية على تقاسم المياه. فضلًا عن ذلك، تواجه مفاهيم تقاسم المنافع في دبلوماسية المياه تحديًا ناجمًا عن تفاقم التعقيد والشكوك فيما يتعلق بمسائل التعاون (في مجالات المياه والطاقة والأرض والمناخ مثلًا) والجهات الفاعلة ذات العلاقة بها.

ويُعدّ النزاع على سد النهضة في النيل الشرقي حالة نموذجية للتحديات المرتبطة بالخلافات حول السدود العابرة للحدود، تلك التي تتجذّر غالبًا في اتفاقيات تخصيص المياه، والحقوق التاريخية، والتطلّعات الوطنية إلى التنمية والطاقة، وتأثيرات تقلّبات المناخ وتغيّراته غير المحسومة. ولما كانت القضايا التقنية الخاصة بتشغيل السد وتدفّق المصب تتصدّر شؤون النزاع، فإنّ معالجة المخاوف التقنية لحل النزاع في شرق النيل لن تكون كافية، وهذا ما أظهرته الدراسات السابقة.

---

86 Peter H. Gleick, "Water as a Weapon and Casualty of Armed Conflict: A Review of Recent Water-Related Violence in Iraq, Syria, and Yemen," *WIREs Water*, vol. 6, no. 4 (2019).

87 Metawie.

88 Bart Hilhorst, "Water Management in the Nile Basin: A Fragmented but Effective Cooperative Regime," Center for International and Regional Studies, Georgetown University Qatar, 2016.

89 Salman, "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement."

90 Ahmed Tayia, Antonio Ramos Barrado & Fernando Alonso Guinea, "The Evolution of the Nile Regulatory Regime: A History of Cooperation and Conflict," *Water History*, vol. 13, no. 3 (2021); Al-Saidi & Hefny; Marcella Nanni, "Water Challenges in the IGAD Region: Towards New Legal Frameworks for Cooperation," *Water International*, vol. 41, no. 4 (2016).

من هنا، ينبغي لدول النيل المتشاطئة العمل معًا على إيجاد حلول مشتركة لإدارة النهر ومواجهة المستقبل الغامض، بما في ذلك التهديد الناجم عن تغيّر المناخ وتقلّبه. ومع تغيّر التحالفات، والخلافات حول خط الأساس التاريخي للمفاوضات، ازدادت المفاوضات الخاصة بالسد طوال العقد الماضي تعقيدًا. لقد اتّفق السودان ومصر على موقف موحّد، لكن لديهما مخاوف تقنية متباينة بشأن هذا السد؛ إذ يشكّل تبادل البيانات والتنسيق على المدى القصير قضية رئيسة للحكومة السودانية. ويُعدّ التنسيق بين السودان وإثيوبيا أمرًا مهمًّا جدًّا، من أجل تحقيق الفوائد المرجوّة من تنظيم تدفّق النهر. وعلى الرغم من إمكانية وجود فوائد محتمَلة، فإنه ثمة ملاحظة مهمة مفادها أنّ السد سيحدّ أيضًا من الموسمية الطبيعية للنهر؛ ما سيؤدي إلى آثار بيئية واقتصادية سلبية في السودان.

إن من الأهمية اتباع مقاربة دقيقة قائمة على البيانات في معالجة النزاع على سد النهضة، وذلك لتجاوز التفسيرات غير الواقعية فيما يتعلّق بحجم الآثار وجدوى الحلول. ويغدو مهمًّا أيضًا دمج الرؤى المستقاة من الدراسات النقدية الخاصة بنزاعات المياه في المناقشات العامة، لتثقيف مجتمعات حوض النيل بشأن ضرورة الحل السلمي للنزاعات والمشكلات العابرة للحدود. لقد تعالت الدعوات إلى التعاون بين الدول المتشاطئة منذ فترة طويلة، بوصفه المقاربة الفضلى في المنطقة، في حين افتقرت فكرة المواجهة العسكرية إلى الواقعية والتأييد. وقد أظهرت الأطر النظرية للتعاون العابر للحدود في حوض النيل مجموعة من الفوائد للبلدان المتشاطئة كلّها، بما في ذلك الفرص المتاحة خارج النهر. ويمكن أن يشكّل حلُّ النزاع على السد اختبارًا لقدرات دول شرق النيل والمجتمع الدولي على صناعة السلام، والتعاون على إدارة المياه العابرة للحدود. ومن المهمّ أيضًا إعطاء الأولوية للتسوية والتعاون، بوصفهما أفضل الخيارات لإدارة حوض النيل، وضمان مستقبل مستدام للبلدان المتشاطئة كلّها.

المراجع

العربية

شافعي، بدر حسن. **مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل: سد النهضة نموذجًا.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021.

الأجنبية

Alam, Syed A. "Use of Biomass Fuels in the Brick-Making Industries of Sudan: Implications for Deforestation and Greenhouse Gas Emission." Master Thesis. Department of Forest Ecology. Viikki Tropical Resources Institute (VITRI). University of Helsinki. 2006.

Alam, Undala, Ousmane Dione & Paul Jeffrey. "The Benefit-Sharing Principle: Implementing Sovereignty Bargains on Water." *Political Geography*. vol. 28, no. 2 (2009).

Allam, Mariam M. & Elfatih A. B. Eltahir. "Water-Energy-Food Nexus Sustainability in the Upper Blue Nile (UBN) Basin." *Frontiers in Environmental Science*. vol. 7 (2019).

Al-Saidi, Mohammad & Amr Hefny. "Institutional Arrangements for Beneficial Regional Cooperation on Water, Energy and Food Priority Issues in the Eastern Nile Basin." *Journal of Hydrology*. vol. 562 (2018).

Basheer, Mohammed & Nadir A. Elagib. "Temporal Analysis of Water-Energy Nexus Indicators for Hydropower Generation and Water Pumping in the Lower Blue Nile Basin." *Journal of Hydrology*. vol. 578 (2019).

________. "Would Africa's Largest Hydropower Dam Have Profound Environmental Impacts?" *Environmental Science and Pollution Research*. vol. 28, no. 7 (2021).

Basheer, Mohammed et al. "Quantifying and Evaluating the Impacts of Cooperation in Transboundary

Demerew, Kaleb. "From Red Sea to the Nile: Water, Power, and Politics in Northeast Africa." *Third World Quarterly*. vol. 42, no. 12 (2021).

Demerew, Kaleb. "Realist Perspectives on Nile Politics: Conflict and Cooperation Between Ethiopia and Egypt." *African Security*. vol. 15, no. 3 (2022).

Eldardiry, Hisham & Faisal Hossain. "Evaluating the Hydropower Potential of the Grand Ethiopian Renaissance Dam." *Journal of Renewable and Sustainable Energy*. vol. 13, no. 2 (2021).

Elsayed, Hamdy et al. "Water-Food-Energy Nexus for Transboundary Cooperation in Eastern Africa." *Water Supply*. vol. 22, no. 4 (2022).

Eyinla, Bolade. "Nationalization of the Suez Canal Company in Retrospect." *International Studies*. vol. 28, no. 3 (1991).

Gleick, Peter H. "Water as a Weapon and Casualty of Armed Conflict: A Review of Recent Water-Related Violence in Iraq, Syria, and Yemen." *WIREs Water*. vol. 6, no. 4 (2019).

Habteyes, Befekadu G. et al. "Mutually Beneficial and Sustainable Management of Ethiopian and Egyptian Dams in the Nile Basin." *Journal of Hydrology*. vol. 529 (2015).

Hilhorst, Bart. "Water Management in the Nile Basin: A Fragmented but Effective Cooperative Regime." Center for International and Regional Studies. Georgetown University Qatar (2016).

Huntjens, Patrick & Rens D. de Man. "Water Diplomacy: Making Water Cooperation Work." The Hague Institute for Global Justice. 2014.

Huntjens, Patrick et al. "The Multi-track Water Diplomacy Framework: A Legal and Political Economy Analysis for Advancing Cooperation Over Shared Waters." The Hague Institute for Global Justice. 2016.

River Basins on the Water-Energy-Food Nexus: The Blue Nile Basin." *Science of The Total Environment*. vol. 630 (2018).

________. "Collaborative Management of the Grand Ethiopian Renaissance Dam Increases Economic Benefits and Resilience." *Nature Communications*. vol. 12, no. 1 (2021).

________. "Cooperative Adaptive Management of the Nile River with Climate and Socio-Economic Uncertainties." *Nature Climate Change*. vol. 13 (2023).

________. "Negotiating Nile Infrastructure Management Should Consider Climate Change Uncertainties." *Nature Climate Change*, vol. 13 (2023).

Basheer, Mohammed. "Cooperative Operation of the Grand Ethiopian Renaissance Dam Reduces Nile Riverine Floods." *River Research and Applications*. vol. 37, no. 6 (2021).

Biswas, Asit K. & Cecilia Tortajada. "Water Crisis and Water Wars: Myths and Realities." *International Journal of Water Resources Development*. vol. 35, no. 5 (2019).

Cascão, Ana E. & Alan Nicol. "GERD: New Norms of Cooperation in the Nile Basin?" *Water International*. vol. 41, no. 4 (2016).

Cascão, Ana E. "Changing Power Relations in the Nile River Basin: Unilateralism Vs. Cooperation?" *Water Alternatives*. vol. 2, no. 2 (2009).

Cascão, Ana E. "Ethiopia-Challenges to Egyptian Hegemony in the Nile Basin." *Water Policy*. vol. 10, no. S2 (2008).

Davis, James R. & Rafik Hirji. "The Myth of Water Wars." *Georgetown Journal of International Affairs*. vol. 6, no. 1 (2005).

Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam." *Geopolitics*. vol. 21, no. 4 (2016).

Nicol, Alan & Ana E. Cascão. "Against the Flow - New Power Dynamics and Upstream Mobilisation in the Nile Basin." *Review of African Political Economy*. vol. 38, no. 128 (2011).

Petersen-Perlman, Jacob D. Jennifer C. Veilleux & Aaron T. Wolf. "International Water Conflict and Cooperation: Challenges and Opportunities." *Water International*. vol. 42, no. 2 (2017).

Sadoff, Claudia W. & David Grey. "Beyond the River: The Benefits of Cooperation on International Rivers." *Water Policy*. vol. 4, no. 5 (2002).

________. "Cooperation on International Rivers." *Water International*. vol. 30, no. 4 (2005).

Salam, P. A. et al. (eds.). *Water-Energy-Food Nexus: Principles and Practices*. Geophysical Monograph Series. NJ, USA: Wiley; Washington: American Geophysical Union (AGU), 2017.

Salman, Salman M. "The Nile Basin Cooperative Framework Agreement: A Peacefully Unfolding African Spring?" *Water International*. vol. 38, no. 1 (2013).

________. "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: The Road to the Declaration of Principles and the Khartoum Document." *Water International*. vol. 41, no. 4 (2016).

Scheffran, Jürgen et al. "Climate Change and Violent Conflict." *Science*. vol. 336, no. 6083 (2012).

Starr, Joyce R. "Water Wars." *Foreign Policy*. no. 82 (Spring 1991).

Susskind, Lawrence & Shafiqul Islam. "Water Diplomacy: Creating Value and Building Trust in Transboundary Water Negotiations." *Science & Diplomacy*. vol. 1, no. 3 (2012).

Islam, Shafiqul & Lawrence Susskind. *Water Diplomacy: A Negotiated Approach to Managing Complex Water Networks*. New York: RFF Press, 2013.

Kraska, James. "Sharing Water, Preventing War—Hydrodiplomacy in South Asia." *Diplomacy & Statecraft*. vol. 20, no. 3 (2009).

Lonergan, S. C. (ed.). *Environmental Change, Adaptation, and Security*. Dordrecht: Springer Netherlands, 1999.

Lossow, Tobias & Stephan Roll. "Egypt's Nile Water Policy under Sisi." *SWP Comments*. no. 11. Stiftung Wissenschaft und Politik. 2015.

Lossow, Tobias Von et al. "Nile conflict: Compensation Rather than Mediation." *SWP Comments*. no. 11. March 2020. Stiftung Wissenschaft und Politik. Berlin. 2020.

Mahlakeng, M. K. "China and the Nile River Basin: The Changing Hydropolitical Status Quo." *Insight on Africa*. vol. 10, no. 1 (2017).

Meierding, Emily. "Climate Change and Conflict: Avoiding Small Talk About the Weather." *International Studies Review*. vol. 15, no. 2 (2013).

Metawie, AbdelFattah. "History of Co-Operation in the Nile Basin." *International Journal of Water Resources Development*. vol. 20, no. 1 (2004).

Müller-Mahn, Detlef et al. "The Water-Energy-Food Nexus Beyond 'Technical Quick Fix': The Case of Hydro-Development in the Blue Nile Basin, Ethiopia." *Frontiers in Water*. vol. 4 (2022).

Nanni, Marcella. "Water Challenges in the IGAD Region: Towards New Legal Frameworks for Cooperation." *Water International*. vol. 41, no. 4 (2016).

Nasr, Hala & Andreas Neef. "Ethiopia's Challenge to Egyptian Hegemony in the Nile River Basin: The

Wheeler, Kevin G. et al. "Cooperative Filling Approaches for the Grand Ethiopian Renaissance Dam." *Water International*. vol. 41, no. 4 (2016).

________. "Exploring Cooperative Transboundary River Management Strategies for the Eastern Nile Basin." *Water Resources Research*. vol. 54, no. 11 (2018).

________. "Understanding and Managing New Risks on the Nile with the Grand Ethiopian Renaissance Dam." *Nature Communications*. vol. 11, no. 1 (2020).

Whittington, Dale, John Waterbury & Marc Jeuland. "The Grand Renaissance Dam and Prospects for Cooperation on the Eastern Nile." *Water Policy*. vol. 16, no. 4 (2014).

Whittington, Dale. "Contested Baselines and Transboundary Water Resources Management, with Illustrations from the Nile." *Water International*. vol. 47, no. 6 (2022).

Yihdego, Zeray & Alistair Rieu-Clarke. "An Exploration of Fairness in International Law Through the Blue Nile and GERD." *Water International*. vol. 41, no. 4 (2016).

Yihdego, Zeray et al. (eds.). *Ethiopian Yearbook of International Law 2017*. Cham: Springer International Publishing, 2018.

Yihun, Belete B. "Battle over the Nile: The Diplomatic Engagement Between Ethiopia and Egypt, 1956-1991." *International Journal of Ethiopian Studies*. vol. 8, no. 1-2 (2014).

Zeitoun, Mark & Jeroen Warner. "Hydro-Hegemony - a Framework for Analysis of Trans-Boundary Water Conflicts." *Water Policy*. vol. 8, no. 5 (2006).

Swain, Ashok. "Challenges for Water Sharing in the Nile Basin: Changing Geo-Politics and Changing Climate." *Hydrological Sciences Journal*. vol. 56, no. 4 (2011).

Tawfik, Rawia. "Revisiting Hydro-Hegemony from a Benefit-Sharing Perspective: The Case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam." *Discussion Paper*. no. 5/2015, Deutsches Institute für Entwicklungspolitik. 2015.

________. "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: A Benefit-Sharing Project in the Eastern Nile?" *Water International*. vol. 41, no. 4 (2016).

Tayia, Ahmed, Antonio Ramos Barrado & Fernando Alonso Guinea. "The Evolution of the Nile Regulatory Regime: A History of Cooperation and Conflict." *Water History*. vol. 13, no. 3 (2021).

Tesfaye, Aaron. "Conflict and Cooperation and the Evolution of the Nascent Nile Basin Regime." *Northeast African Studies*. vol. 14, no. 1 (2014).

Turhan, Yunus. "The Hydro-Political Dilemma in Africa Water Geopolitics: The Case of the Nile River Basin." *African Security Review*. vol. 30, no. 1 (2021).

Verhoeven, Harry. "The Politics of African Energy Development: Ethiopia's Hydro-Agricultural State-Building Strategy and Clashing Paradigms of Water Security." *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences*. vol. 371, no. 2002 (2013).

Warner, Jeroen et al. "Transboundary 'Hydro-Hegemony': 10 Years Later." *WIREs Water*. vol. 4, no. 6 (2017).

Warner, Jeroen F. & Mark Zeitoun. "International Relations Theory and Water Do Mix: A Response to Furlong's Troubled Waters, Hydro-Hegemony and International Water Relations." *Political Geography*. vol. 27, no. 7 (2008).

التسلم Received
2022-3-15

التعديل Revised
2022-8-30

القبول Accepted
2023-2-13

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/TJPH9954

غسان الكحلوت | Ghassan ElKahlout*

ملف المياه في مصر: أزمة مركّبة واستجابة قاصرة

Water in Egypt: A Complex Crisis with a Limited Response

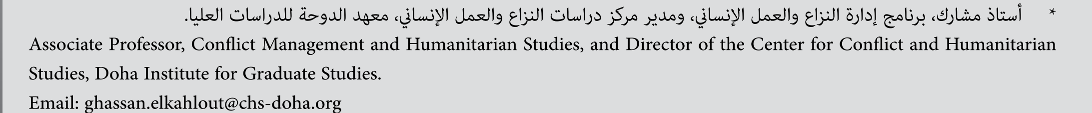
تعاني أجزاء عديدة من العالم أزمة ندرة المياه العذبة، التي تعدّ عاملًا رئيسًا في الحد من التنمية، لا سيما في ظل الصراعات التي تغذّيها، مع ندرة الموارد المائية المستدامة والقابلة للتجدد. تتناول هذه الدراسة حالة مصر، حيث يعيش معظم سكانها على بُعد بضعة كيلومترات من نهر النيل، الذي يعتمدون عليه على نحو مباشر في الزراعة وصيد الأسماك وتوليد الطاقة الكهرومائية. ومع أن مصر تعدّ من دول المصبّ، فهي تعاني ندرة مائية هائلة. ومنذ أن بدأت إثيوبيا في بناء ما يُعرف بسد النهضة، تصاعد الخلاف حوله بينها بوصفها دولة منبع، وبين مصر بوصفها دولة مصبّ ترى أن السد يهددها بتفاقم أزمة المياه العذبة. تبحث هذه الدراسة في ملف المياه العذبة في مصر، وتحلل التحديات، ثم تقدّم تقييمًا للاستجابة الرسمية لها.



كلمات مفتاحية: مصر، إثيوبيا، نهر النيل، سد النهضة.

Many parts of the world are grappling with a crisis of freshwater, a major factor constraining development, particularly amid conflicts fuelled by the scarcity of sustainable and renewable water resources. This study focuses on Egypt, where most of the population lives just a few kilometres from the Nile, relying directly on the river for agriculture, fishing, and hydropower generation. Despite being a downstream country, Egypt faces significant water scarcity. The construction of the Grand Ethiopian Renaissance Dam has escalated tensions between Ethiopia, upstream and Egypt, which considers the dam's impact on freshwater scarcity a threat. This study examines freshwater in Egypt, analyses the challenges, and evaluates the official response.

Keywords: Egypt, Ethiopia, The Nile, Grand Ethiopian Renaissance Dam.



* أستاذ مشارك، برنامج إدارة النزاع والعمل الإنساني، ومدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Associate Professor, Conflict Management and Humanitarian Studies, and Director of the Center for Conflict and Humanitarian Studies, Doha Institute for Graduate Studies.
Email: ghassan.elkahlout@chs-doha.org

مقدمة

"العالم ينفد من المياه"، هكذا وصفت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوضع، فقد أشارت إلى أن موارد المياه العذبة في العالم، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتضاءل على نحو متسارع[1]. ويمكن إرجاع شح المياه إلى عوامل عدة، منها المشكلات العالمية العابرة للحدود، بما فيها النمو السكاني وتغير المناخ والتلوث والتحضر، إضافة إلى تغيّر النظم الغذائية نتيجة النمو الاقتصادي. ومع تفاقم الأزمة المائية تزايدت التنبؤات بحروب المياه في الخطاب السياسي العالمي. في عام 1995، تنبّأ نائب رئيس البنك الدولي إسماعيل سراج الدين بأنه "إذا كانت حروب هذا القرن على النفط، فإن حروب القرن المقبل ستكون على المياه"[2]. وخلص تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأميركي إلى أن احتمالية نشوب نزاع بين الدول على المياه سوف تزداد في المستقبل[3]. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، لن تكون الموارد المائية قادرة على تلبية المطالب المتزايدة عليها في العقود القادمة. ومن ثم، سيكون النقص الهائل في المياه أحد عوائق التنمية في أنحاء كثيرة من العالم. أيضًا "مع ارتفاع الطلب العالمي على المياه، انخفض منسوب المياه الجوفية في عشرات البلدان، بما في ذلك الصين والهند والولايات المتحدة، التي تنتج ما يقرب من نصف المحاصيل من الحبوب في العالم"[4]، بما ينذر بأزمة غذاء عالمية ويهدد الأمن الغذائي العالمي. إن للمياه دورًا رئيسًا في الاقتصاد، فأغلب الصناعات تعتمد عليها، بما في ذلك مصائد الأسماك والطاقة والتصنيع الثقيل وإعادة التدوير والبناء والنقل والزراعة، وإن شح أو ندرة المياه يدفعان نحو مزيد من الهجرة، وتراجع الوظائف، ويؤثران في الاستقرار[5]، ما يولّد مخاوف لدى البعض من أن يؤدي هذا إلى النزاعات العنيفة، أو ما يسمى حروب المياه.

1 Kevin Watkins (dir.), *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis* (New York: UNDP, 2006), p. 15.

2 Ken Conca, Fengshi Wu & Joanne Neukirchen, "Swimming Upstream: In Search of a Global Regime for International Rivers," in: Ken Conca, *Governing Water: Contentious Transnational Politics and Global Institution Building* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2005).

3 Office of the Director of National Intelligence, *Global Water Security*, Intelligence Community Assessment (February 2012), accessed on 15/9/2022, at: https://shorturl.at/dfhry

4 Arabinda Mishra, "Outgrowing the Earth: The Food Security Challenge in an Age of Falling Water Tables and Rising Temperatures," *Journal of Resources, Energy, and Development*, vol. 2, no. 2 (2005), pp. 157-159.

5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **لمحة عامة: تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع** (نيويورك: 2016)، شوهد في 2022/9/14، في: https://shorturl.at/ePQW8

على المستوى النظري، تنطلق التنبؤات بحروب المياه من محاولات استشراف آثار التغير المناخي والنمو السكاني، ضمن الإطار العام للنظرية الخضراء[6]، والمدعومة بأحداث تاريخية سابقة في الصراع على المياه مثل التوترات بين العرب وإسرائيل، والهند وبنغلاديش، والدول المشاطئة للنيل. لكن، رغم أن المياه قد تمثّل عاملًا للصراع ضمن العوامل الأخرى، وأن آثار التغير المناخي، بما فيها الجفاف والضغط على المـوارد ومن ثم الهجرة، قد تفاقم النزاعات بين المجموعات والدول، فإن هذا يصعب تعميمه على نحو منهجي[7]، خاصة أن السائد في مسألة المياه هو التعاون وليس الصراع، إذ وُقّعت 145 معاهدة في هذا القرن وأكثر من 3600 معاهدة تاريخيًا حول جوانب مختلفة مرتبطة بالمياه، عالميًا[8]. من ناحية أخرى، فجوهر قضية حروب المياه هو إدارة مـوارد المياه المشتركة وليس شح المياه[9]. وفي العموم، تعبّر حروب المياه عن صراع تقليدي على الموارد يُعاد إنتاجه بمسميات مختلفة[10]، عبر خطابات إعلامية وسياسية واقتصادية موجّهة[11].

في مصر، يعدّ نهر النيل[12] مصدرًا استراتيجيًا ورئيسًا للثروة المائية العذبة، إذ تقدَّر حصته منها بنحو 55.5 مليار متر مكعب من إجمالي مواردها المائية البالغة 60 مليار متر مكعب، أي إنه يزودها بما نسبته 93 في المئة من مواردها المائية[13]. وتساهم المصادر الأخرى للمياه في مصر بنسب متفاوتة وضئيلة مقارنة بمياه النيل، منها مياه الأمطار

6 Robyn Eckersley, "Green Theory," in: T. Dunne, M. Kurki & S. Smith (eds.), *International Relations: Discipline and Diversity* (Oxford: Oxford University Press, 2007), pp. 247-265.

7 Aaron T. Wolf, "Shared Waters: Conflict and Cooperation," *Annual Review of Environment and Resources*, vol. 32 (November 2007), pp. 241-269.

8 Aaron T. Wolf, Kerstin Stahl & Marcia F. Macomber, "Conflict and Cooperation Within International River Basins: The Importance of Institutional Capacity," *Water Resources Update*, vol. 125, no. 2 (June 2003), pp. 31-40.

9 Miriam R. Lowi, "Water and Conflict in the Middle East and South Asia: Are Environmental Issues and Security Issues linked?" *The Journal of Environment & Development*, vol. 8, no. 4 (December 1999), pp. 376-396.

10 Jon Barnett, "Destabilizing the Environment-Conflict Thesis," *Review of International Studies*, vol. 26, no. 2 (April 2000), pp. 271-288.

11 Ana Elisa Cascão et al., "Why are Water Wars Back on the Agenda? And Why We Think It's a Bad Idea!" *Undisciplined Environments* (March 2018), accessed on 23/4/2023, at: https://shorturl.at/uOX39

12 "Nile River," *National Geographic*, accessed on 3/3/2022, at: https://bit.ly/3KAtxuG

13 Essam Khalifa, "Safe Wastewater Use in Agriculture in Egypt: Case Study," *The UN-Water Activity Information System (UNW-AIS)* (2014), p. 3, accessed on 3/3/2022, at: https://bit.ly/46AqRYO

متدنية المنسوب[14]، والمياه الجوفية المتوافرة في الدلتا والصحراء الغربية وسيناء، والتي في العموم تعدّ غير متجددة ومهددة بالتلوث، فضلًا عن عدم وجود بيانات كافية حولها[15]. لذا، قيل "مصر هبة النيل"، حيث ارتبط وجودها وبقاؤها ارتباطًا تاريخيًا به، واليوم تشير التقديرات إلى أنّ نصيب كل فرد في مصر من موارد المياه العذبة المتجددة الداخلية هو في حدود 500 متر مكعب فقط[16]. ومن حصتها من مياه نهر النيل، تستخدم مصر نسبة 85 في المئة منها للزراعة، والنسبة المتبقية للبلديات والقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى[17]. ومن مجموع إنتاجها للكهرباء، تنتج مصر 6 في المئة من كهربائها باستخدام الطاقة الكهرومائية، معظمها من السد العالي بأسوان[18].

بعد عام 2011، ظهرت أزمة سد النهضة مهدِّدةً الأمن المائي في مصر، إذ في حال انتهت إثيوبيا من مخططها، فسيؤدي ذلك إلى نقص تراكمي في المياه في مصر يصل إلى 120 مليار متر مكعب، ما يؤثر في توافر مياه الشرب والحياة اليومية لملايين المصريين[19]، بما في ذلك، بدرجات مختلفة، إنتاج المحاصيل والأسماك، وخصوبة التربة، وصناعة السياحة، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية[20]. وسيضاعف ذلك بالنتيجة الفجوة المائية بين الموارد والاحتياجات في البلاد[21]، إلى جانب توقع خسارتها قرابة 3 ملايين فدان من الأراضي الزراعية وتشريد ما يراوح بين 5 و6 ملايين مزارع[22].

14 Birgitte Gersfelt, *Allocating Irrigation Water in Egypt* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007); C. Vörösmarty et al., "Chapter 3.2: Water Quantity," in: United Nations Environment Programme, *Transboundary River Basins: Status and Trends*, vol. 3: *River Basins* (Nairobi: UNEP-DHI and UNEP, 2016), pp. 47-72.

15 M. R. El Tahlawi, A. A. Farrag & S. S. Ahmed, "Groundwater of Egypt: 'An Environmental Overview'," *Environmental Geology*, vol. 55, no. 3 (August 2008), pp. 639-652.

16 "نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (أمتار مكعبة): جمهورية مصر العربية"، البنك الدولي، شوهد في 2022/3/3، في: https://goo.gl/KvJSse

17 "Water Use in Egypt," *Fanack Water*, 20/12/2018, accessed on 3/3/2022, at: https://shorturl.at/szA03

18 "منحنى خطر 'ملف الكهرباء في مصر بين الموارد والسياسات': الحلقة الأولى: أوضاع الكهرباء في مصر"، **المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**، 2018/11/14، شوهد في 2022/3/3، في: https://bit.ly/3HZGHQt

19 "Egypt & The Renaissance Dam," *State Information Service*, 8/10/2019, accessed on 23/4/2023, at: https://shorturl.at/ijQT0

20 Abdelazim M. Negm (ed.), *The Nile River*, The Handbook of Environmental Chemistry 56 (Cham: Springer International Publishing, 2017).

21 Alaa El din M. Elzawahry & Hesham Bekhit M. Bekhit, "Impacts of the Upper Nile Mega Projects on the Water Resources of Egypt," in: Negm (ed.), pp. 503-529.

22 "مصر وقضية المياه"، **الهيئة العامة للاستعلامات**، 2022/6/16، شوهد في 2022/9/10، في: https://bit.ly/3DOw9oG

علاوة على ذلك، فحتى بحصتها غير المنقوصة قبل إنشاء سد النهضة، كانت مصر قد "وصلت إلى الندرة المائية منذ عام 1996 وحتى الآن، حيث انخفض نصيب الفرد من 1138 مترًا مكعبًا عام 1970 ليصل إلى نحو 637 مترًا مكعبًا عام 2016[23]، ومن ثم إلى حدود 500 متر مكعب. ومن المعروف أن حد ندرة/ شح المياه المطلق Absolute Water Scarcity هو أقل من 500 متر مكعب سنويًا للفرد[24]، أي إن مصر وصلت إلى حد الإجهاد المائي Water Stress الذي يراوح بين 500 و1000 منذ عام 2000[25]. ويقدّر النقص الحالي في المياه في مصر بحوالى 13.5 مليار متر مكعب في السنة، وفي حال استمرار السياسات الحالية، فإن هذا الرقم مرشح ليصل في عام 2025 إلى 26 مليار متر مكعب/ السنة[26]. وثمة توقعات بأن "تتسع الأزمة المائية في مصر بحلول عام 2050 حيث سيصل نصيب الفرد من المياه إلى 294 مترًا مكعبًا"[27].

من خلال إجراء مسح ومراجعة واسعة للتقارير الرسمية والأدبيات ذات الصلة؛ تبدأ هذه الدراسة بمراجعة للأدبيات تقدّم فيها نظرة عامة حول المخاوف العالمية والاتفاقيات الدولية بشأن نقص المياه العذبة مع استعراض الحلول ونماذج الاستجابة المتوافرة، ثم تركّز على سياقها الخاص، حيث تستكشف وتحلل المشكلات التي يواجهها ملف المياه العذبة في مصر، لتنتقل إلى مناقشة الاستجابة المصرية الرسمية وتقييمها، من خلال فحص السياسات والمشاريع التي تبنّتها الحكومة، ومدى فاعليتها في تخفيف حدة أزمة المياه، ومدى اقترابها من الأطر النظرية ذات الصلة بالسياق، مثل الإدارة المتكاملة للمياه، والتفاعل بين أمن الطاقة والغذاء والماء، والإدارة المتعددة المستويات، لتختتم الدراسة بتقديم عدد من التوصيات.

أولًا: نقص المياه العذبة: نظرة عامة

بات نقص المياه العذبة شائعًا في مناطق ودول عديدة حول العالم تعاني تحديات كبيرة في هذا الصدد، وهو ما دعا المجتمع الدولي

23 جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، **تقرير حالة البيئة: جمهورية مصر العربية 2016** (القاهرة: 2017)، شوهد في 2023/4/23، في: https://shorturl.at/joFOZ

24 "Water Scarcity," *Food and Agriculture Organization of the United Nations*, accessed on 13/9/2022, at: https://shorturl.at/jouzH

25 جمهورية مصر العربية رئاسة الجمهورية، "إدارة نظم الحماية البيئية في مصر: نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدي لمخاطر تغير المناخ"، شوهد في 2022/9/15، في: https://shorturl.at/xH125

26 Mohie El Din M. Omar & Ahmed M. A. Moussa, "Water Management in Egypt for Facing the Future Challenges," *Journal of Advanced Research*, vol. 7, no. 3 (May 2016), pp. 403-412.

27 جهاد عودة ومحمد العراقي وعاطف جودة، "سد النهضة الإثيوبي والزراعة المصرية"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية**، مج 28، العدد 2 (آب/ أغسطس 2020)، ص 383-400.

للاهتمام به على صعيد القانون والسياسات، لا سيما مع خطورة ما يتوقع من النتائج. وبالنظر إلى التجارب في مختلف الدول، نجد حلولًا ونماذج استجابة مختلفة، ونتائج متفاوتة في كل منها، وهذا يستدعي الاطلاع عليها قبل الشروع في دراسة حالتنا الخاصة لتكوين خلفية مناسبة حول القضية من زوايا مختلفة، إلى جانب ضرورة الاطلاع على الأطر النظرية التي ترتبط بالسياق الخاص بالحالة.

1. المخاوف العالمية والاتفاقيات الدولية

حددت الأمم المتحدة البيئة والموارد الطبيعية بوصفهما من عوامل التنمية، وظل هذا الاهتمام متواصلًا حتى صُكّ مفهوم التنمية المستدامة في عام 1992، في مؤتمر ريو، في ريو دي جانيرو في البرازيل، الذي عُرف بمؤتمر قمة الأرض. هذا الاهتمام العالمي الخاص بالبيئة والتحذير من الاستغلال غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية لم يكن جديدًا أو طارئًا، ففي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم في عام 1972، جرى تشكيل ملامح رأيٍ عام عالمي وإدارة سياسية دولية تضع في مقدمة اهتمامها جوانب البيئة الطبيعية، كالأرض والمياه والمعادن والغلاف الجوي والمناخ والتصحر[28]. كان أحد نواقيس الخطر التي دعت المجتمع الدولي لتوجيه اهتمام خاص بالبيئة والموارد الطبيعية هو زيادة النزاعات الداخلية والدولية القائمة على التنافس على الموارد الطبيعية، إذ قدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ما لا يقل عن 40 في المئة من الصراعات داخل الدول في السنوات الستين الماضية كان له صلة بالموارد الطبيعية. ومنذ عام 1990، كان التنافس على استغلال الموارد الطبيعية سببًا في تغذية 18 صراعًا على الأقل، سواء كانت الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه أو الموارد "عالية القيمة" مثل الأخشاب والماس والذهب والمعادن والنفط. وبناءً عليه، حددت الأمم المتحدة يوم 6 تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام يومًا دوليًا لمنع استغلال البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة[29]، وعُدَّ يوم 22 آذار/ مارس من كل عام اليوم العالمي للمياه[30].

في الواقع، تواجه دول عديدة في العالم تحديات متنامية لتلبية الطلب المتزايد بسرعة على المياه، بسبب النمو السكاني ونفاد الموارد والتلوث. ويبرز هذا الوضع على نحو حاد في المناطق الأشد جفافًا في العالم، حيث تؤثر ندرة المياه وتلوث المتوافر منها في معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بانتشار الفقر والجوع والمرض[31]. في هذا الصدد، يوضح لويك فوشون، رئيس مجلس المياه العالمي، أن الإجهاد المائي هو أمر تناسبي مع عدد السكان، ويشير إلى التغيرات المناخية والبيئية بوصفها أسبابًا للإجهاد المائي وشح المياه.

"تواجه دول عديدة في العالم تحديات متنامية لتلبية الطلب المتزايد بسرعة على المياه، بسبب النمو السكاني ونفاد الموارد والتلوث. ويبرز هذا الوضع على نحو حاد في المناطق الأشد جفافًا في العالم، حيث تؤثر ندرة المياه وتلوث المتوافر منها في معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بانتشار الفقر والجوع والمرض"

ولمواجهة ندرة الموارد المائية، اتجه المجتمع الدولي إلى ترشيد استخدام المياه عبر إدراجه بندًا/ مبدأ في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ مثل قواعد هلسنكي بشأن استخدامات مياه الأنهار الدولية عام 1966، التي طالبت بمبدأ ضرورة الاستخدام العادل والمنصف للمياه المشتركة، واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي أقرّت بمبدأ الانتفاع والمشاركة المنصفين، بحيث "تنتفع دول المجرى المائي، كل في إقليمها، بالمجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة"[32]، وقواعد برلين بشأن الموارد المائية عام 2004 من خلال المحافظة على المياه وإدارتها[33]، وصولًا إلى اتفاقيات خاصة بين الدول المشاطئة للأحواض

---

28 حول تطور الاهتمام الدولي بالبيئة والموارد الطبيعية، ينظر: عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 173-180.

29 "الصراع والموارد الطبيعية"، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، شوهد في 2022/3/3، في: http://bit.ly/2XobgwD

30 "اليوم العالمي للمياه 22 آذار/ مارس"، الأمم المتحدة، شوهد في 2022/9/10، في: https://shorturl.at/yBSW6

31 Peter J. Ashton, "Avoiding Conflicts Over Africa's Water Resources," *AMBIO: A Journal of the Human Environment*, vol. 31, no. 3 (May 2002), pp. 236-242.

32 Salman M. A. Salman, "The Helsinki Rules, The UN Watercourses Convention and the Berlin Rules: Perspectives on International Water Law," *International Journal of Water Resources Development*, vol. 23, no. 4 (2007), pp. 625-640.

33 International Law Association, Berlin Conference, *Water Resources Law*, Fourth Report, "The Berlin Rules on Water Resources," (Berlin: Berlin Conference on Water Resources Law, 2004).

المائية[34]. ويرجع سبب هذه المعاهدات وكثرتها إلى اللامساواة في استخدام الموارد المائية وتوزيعها، التي تعتبر سمة عالمية[35].

2. الحلـول ونمـاذج الاسـتجابة وأطرها النظرية

تسعى الدول عادة لمواجهة شح المياه بحلول مبتكرة، مثل استغلال المياه الجوفية، وتحلية مياه البحر، وزيادة تخزين المياه، ونقل المياه بين الأحواض، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وإدارة ملف المياه بطريقة ناجحة تشمل جميع الأطراف والجهات المعنية[36]. وقد نجحت بعض الدول في استخدام عدة استراتيجيات لمعالجة مشكلة نقص المياه. على سبيل المثال في المناطق الحضرية ومن خلال الهندسة والبنية التحتية، صُممت خزانات واسعة لتخزين المياه خلال فصل الشتاء من خلال تجميع مياه الأمطار، لاستخدامها في فصل الصيف لتجنب نقص المياه، وهي من بين النظم لإدارة مياه الأمطار، إذ تُستخدم الخزانات لجمع مياه الأمطار وتحسين جودتها بواسطة عمليات طبيعية مثل الترسيب والتحليل الكيميائي والتعقيم الشمسي والترشيح من خلال التربة[37]. في حين تلجأ المدن الساحلية إلى تحلية مياه البحر على نحو كبير، فمثلًا لجأت دول الخليج العربية إلى استخدام تكنولوجيا تحلية مياه البحر للتغلب على ندرة المياه، وسجلت في ذلك أعلى معدلات للقدرة على تحلية مياه البحر بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[38]. ويحدد شونغ يانغ وآخرون[39] عددًا من الاتجاهات لمعالجة ندره المياه العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تطبيق التقنيات الحديثة لتوفير المياه، وبناء المدن الإسفنجية أو المدن المنخفضة الكربون؛ وهي مدن تشبه الإسفنج من حيث كون طرقاتها مسامية تسمح بتسرب المياه وترشيحها على نحو طبيعي بواسطة التربة، ويسمح لها بالوصول إلى طبقات المياه الجوفية، ومن ثم معالجتها وإعادة تدويرها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه[40]، إضافة إلى السيطرة على النمو السكاني والتحضر في المناطق التي تعاني ندرةً في المياه، من خلال سياسات تشجّع تنظيم الأسرة والتخطيط الإقليمي لتعزيز هجرة السكان من المناطق التي تعاني ندرة المياه إلى مناطق أخرى.

ومع ذلك، لا تعدّ هذه الحلول والاستثمار في البنية التحتية للمياه فعالة في جميع الأحوال وهي مكلفة جدًا، إذ تتطلب موارد بشرية ومادية هائلة، إضافة إلى الظروف الطبيعية كالتضاريس والموقع الجغرافي، التي قد يكون لها تأثيرات بيئية كبيرة تساهم في الحد من نجاح تلك الحلول. ونظرًا إلى ما سبق، قد لا تناسب الحلول المذكورة جميع الدول خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ حيث يتطلب تحسين كفاءة استخدام المياه توسيع البنية التحتية وتطويرها، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة.

وقد تلجأ الدول إلى وسائل أقل تكلفة مقارنة بالطرائق السابقة، وهي معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه المنتجة لأغراض الزراعة وغيرها[41]. على سبيل المثال، وفقًا لوزارة المياه والري الأردنية "يعيد الأردن استخدام 98 في المئة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة لإعادة تخصيص المياه العذبة للأغراض المنزلية"[42]. وقد نجح الأردن من خلال إدارة ملف المياه، وآليات التكييف والابتكارات التقنية، إضافة إلى الإدارة الفعالة من مؤسسات الدولة، في التغلب على مشكلة ندرة المياه، وطبّق سياسات التكيف التي أدت إلى خفض الطلب على المورد على نحو كبير، وأصبح من الدول الرائدة في مجال الحصول على المياه من طرائق مبتكرة، خصوصًا فيما يتعلق بمعالجة المياه العادمة.

إذًا، يتلخص عدد كبير من الحلول الموجودة حاليًا لمعالجة ندرة المياه في توفير اقتصاد يحمي البيئة، وتقع في نطاق ما يسمى بالنمو الأخضر الذي عرّفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه "نمو يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استخدام الأصول

34 Naho Mirumachi & John Anthony Allan, "Revisiting Transboundary Water Governance: Power, Conflict Cooperation and the Political Economy," Proceedings from CAIWA International Conference on Adaptive and Integrated Water Management: Coping with Scarcity (Basel: 12/11/2007).

35 UNESCO, World Water Assessment Programme, *The United Nations World Water Development Report 2016: Water and Jobs* (Paris: 2016).

36 Chunyang He et al., "Future Global Urban Water Scarcity and Potential Solutions," *Nature Communications*, vol. 12, no. 1 (August 2021), pp. 1-11.

37 P. Llorens & F. Gallart, "A Simplified Method for Forest Water Storage Capacity Measurement," *Journal of Hydrology*, vol. 240, no. 1-2 (December 2000), pp. 131-144.

38 حنان عمروسي، "دور تكنولوجيا تحلية مياه البحر في سد الفجوة المائية في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، مج 20، العدد 1 (2019)، ص 109-125.

39 He et al.

40 "Sponge Cities: What is it All About?" *World Future Council*, 20/1/2016, accessed on 3/3/2022, at: https://bit.ly/3KB5His

41 Miquel Salgot et al., "Criteria for Wastewater Treatment and Reuse Under Water Scarcity," in: Saeid Eslamian & Faezeh A. Eslamian, *Handbook of Drought and Water Scarcity: Environmental Impacts and Analysis of Drought and Water Scarcity* (Boca Raton, FL: CRC Press, 2017), pp. 263-282.

42 The Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Water and Irrigation, *Establishing the Post-2015 Development Agenda: Sustainable Development Goals (SDG) towards Water Security: The Jordanian Perspective* (Amman: March 2014).

الطبيعية بصورة مستدامة، ومواصلة توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاههم"[43]. ويرتبط النمو الأخضر بالعمران الأخضر الذي يعني تقليل استخدام الطاقة والمياه والموارد الطبيعية إلى الحد الأدنى. وعلى الرغم من فوائد هذا النهج في تقليل استنزاف الموارد المائية، فإن هناك الكثير من الصعوبات التي تحدّ استخدامه، مثل العوامل الفيزيائية في المدن الكبيرة وصعوبات التخطيط والإدارة. إن استراتيجيات الاقتصاد الأخضر قائمة أساسًا على رفع كفاءة استخدام المياه (وخفض الطلب عليها) بدلًا من البحث عن موارد وإمدادات جديدة، لكنّ تحسين كفاءة استهلاك المياه وفاعليته بالتزامن مع استمرار النمو يحتاج إلى أموال هائلة وتقنيات حديثة وخبرات للتكيف؛ وبما أن الدول النامية تفتقر إلى هذه الإمكانيات فإن هذه الاستراتيجيات مهددة بعدم نجاحها، فضلًا عن أن مشكلة ندرة المياه والحلول المحتملة تتطلب فهمًا شاملًا من الدول كافة لتعزيز مستقبل أكثر استدامة وصالح للعيش[44].

أما بالنسبة إلى المنطقة العربية، تحديدًا، فهي تعاني إجمالًا فقرًا شديدًا في الموارد المائية منذ منتصف القرن الفائت تقريبًا؛ ما أدى إلى تدهور بيئي كبير. يرى بعض الباحثين أن التحديات التي تواجهها المنطقة ذات الصلة بالمياه العذبة تتلخص في ثلاثة اتجاهات؛ يتعلق الأول بنضوب الموارد الطبيعية، أما الاتجاه الثاني فبالنمط الاستهلاكي للموارد، في حين يرتبط الاتجاه الثالث بارتفاع معدلات العنف والحروب وآثارها المدمرة في البيئة. وتجادل الدراسة في أن التدهور البيئي - ومنه المائي - الحاصل في المنطقة العربية هو تدهور هائل ويقابله عدم وجود استجابة فعالة من الحكومات والشعوب[45].

في ظل ما سبق من تعقيدات، يُنتظر من الحكومات اتخاذ تدابير فعالة، من خلال تبنّي مناهج تشاركية مع جميع أصحاب المصلحة من مستفيدين ومقدمي خدمات في إدارة الأزمة، والعمل عبر القطاعات والمستويات الداخلية والخارجية، فالسياسات تتأثر ببعضها فيما يتعلق بمسائل الأمن الغذائي والمياه والبيئة والوظائف والاقتصاد والتجارة[46]. على هذا الأساس وضع نهج "الإدارة المتكاملة للموارد المائية" IWRM على أجندات القمة العالمية للتنمية المستدامة عام 1992، الذي عُرف بأنه "الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي عملية تعزز التنمية المنسقة وإدارة المياه والأراضي والموارد ذات الصلة، من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بطريقة عادلة من دون المساس باستدامة النظم البيئية الحيوية"[47]. ويعتبر هذا النهج فعالًا على المستوى النظري لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة إلى المياه، وقد أثبت نجاحه في أستراليا[48] وأميركا الشمالية[49] وجنوب وشرق آسيا[50]. ويدعو هذا النهج لإدماج مبادئ الحكم الرشيد في إدارة المياه ومواءمتها مع السياق الخاص لكل حالة[51]. ولعل توفير البيئة المؤسسية والقانونية يمثّل المعضلة الأكبر، خصوصًا في الدول النامية مثل ما حدث في إندونيسيا[52] والهند والصين[53]، لا سيما أن هذا النهج يشوبه النقد في التركيز على مبادئ الحكم الرشيد المستمدة من الأدب والخطاب الغربيَّين[54]، ولذا يترتب على الدول ذات الخصائص الأخرى تطوير نموذجها الخاص في الإدارة المتكاملة للمياه والموائم لسياقها.

إن إدارة ملف المياه ترتبط بالغذاء أيضًا في بعض الدول، وذلك يتطلب العمل وفقًا للمبادئ التوجيهية لنهج "الترابط بين الماء والغذاء والطاقة"[55]، هذه الاحتياجات ترتبط ببعضها في دورة

43 نبيلة مسيليتي وسليمة بن زعمة ويزيد تقرارت، "النمو الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، مج 2، العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 2018)، ص163-170.

44 Yoshihide Wada, Tom Gleeson & Laurent Esnault, "Wedge Approach to Water Stress," *Nature Geoscience*, vol. 7, no. 9 (August 2014), pp. 615-617.

45 مي جردي وريم فياض وعباس الزين، "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 419 (كانون الثاني/ يناير 2014).

46 Nourhan Ahmed Sultan, "The Consistency of Export and Agricultural Policies in Egypt," Master's Thesis, The American University in Cairo, Cairo, 2020.

47 "Integrated Water Resources Management (IWRM)," *UNDESA*, accessed on 10/9/2022, at: https://shorturl.at/jmoOS

48 Jennifer A. Bellamy & Andrew K. L. Johnson, "Integrated Resource Management: Moving from Rhetoric to Practice in Australian Agriculture," *Environmental Management*, vol. 25, no. 3 (March 2000).

49 S. H. Mackenzie, "Toward Integrated Resource Management: Lessons About the Ecosystem Approach from the Laurentian Great Lakes," *Environmental Management*, vol. 21, no. 2 (March 1997), pp. 173-183.

50 Reimund P. Roetter et al., "Combining Farm and Regional Level Modelling for Integrated Resource Management in East and South-east Asia," *Environmental Modelling & Software*, vol. 22, no. 2 (February 2007), pp. 149-157.

51 Mohammad Al-Saidi, "Conflicts and Security in Integrated Water Resources Management," *Environmental Science & Policy*, vol. 73 (July 2017), pp. 38-44.

52 Mohamad Ali Fulazzaky, "Challenges of Integrated Water Resources Management in Indonesia," *Water*, vol. 6, no. 7 (July 2014), pp. 2000-2020.

53 Antony R. Turton et al., (eds.), "Towards a Model for Ecosystem Governance: An Integrated Water Resource Management Example," in: Antony R. Turton et al., (eds.), *Governance as a Trialogue: Government-Society-Science in Transition* (Berlin/ Heidelberg: Springer, 2007), pp. 1-28.

54 Ibid.

55 Tony Allan, Martin Keulertz & Eckart Woertz, "The Water-Food-Energy Nexus: An Introduction to Nexus Concepts and some Conceptual and Operational Problems," *International Journal of Water Resources Development*, vol. 31, no. 3 (2015), pp. 301-311.

معقدة داخل النظام البيئي[56]، والخلل في أحدها سينتقل تلقائيًا إلى الرابطة كلها[57]. استُخدمت هذه الطريقة في حوض ميكونغ جنوب شرق آسيا[58]، وحول حوض الدانوب في أوروبا[59]. وتفيد الأمم المتحدة بأن "الزراعة هي أكبر مستهلك لموارد المياه العذبة في العالم، وتستخدم المياه لإنتاج معظم أشكال الطاقة"، ومن ثم فإن الضغوط على هذه المكونات ستزداد مستقبلًا مع النمو العالمي[60]. وذلك يتطلب العمل على تنسيق السياسات والإدارة ومواءمة الأهداف ضمن هذه القطاعات الثلاثة، وضمان الحلول العلاجية المراعية للمكونات الثلاثة معًا، وتجنب انتقال المشاكل بين هذه القطاعات، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[61]: "العلاقة بين الماء والطاقة والغذاء تدور حول فهم وإدارة المصالح المتنافسة في كثير من الأحيان مع ضمان سلامة النظم البيئية". وفي حال وجود موارد مهمة للمياه من خارج الحدود، فإن ذلك يتطلب تحليلًا إضافيًا ضمن إطار "متعدد المستويات" للمياه، وهو من الأدوات المستخدمة باعتبارها استراتيجية لتحليل الصراع والتعاون بين الدول المشاطئة للمسطحات المائية المشتركة، وتكمن أهمية هذا التحليل في عالم يزداد فيه الاحتياج إلى الاعتماد المتبادل عبر الحدود، وتتكاثف فيه الضغوط الداخلية على الموارد[62]، لذا فإن النجاح في أي سياسة، في حالة كهذه، يتطلب العمل على المستويين الخارجي والداخلي. وبصورة عامة، إن ضمان تنفيذ الابتكارات الناجحة في ملف المياه يخضع لمدى قوة التحالفات والسياسات عبر أنظمة الحوكمة المتعددة المستويات[63].

ثانيًا: أزمة المياه العذبة في مصر

يعدّ نهر النيل أحد أهم مصادر المياه العذبة في أفريقيا، إذ تشترك فيه إحدى عشرة دولة[64]، ويمتد على مدى أكثر من 6650 كيلومترًا[65]، ويعتبر الشريان المائي الحيوي الرئيس في المنطقة الشمالية الشرقية من القارة، طوال قرون، استفاد سكانها من هذا المورد المائي، سواء في الشرب أو في الزراعة أو في سُبل العيش المختلفة[66]. ويؤدي هذا الممر المائي، الذي يتكون من رافدين رئيسين هما النيل الأبيض والنيل الأزرق في إثيوبيا، وينضم إليهما نهر عطبرة شمال الخرطوم[67]، دورًا كبيرًا في توجيه السياسات الخارجية بين دول المنطقة[68]. وتشير الدراسات منذ مطلع القرن/ الألفية الثالثة إلى تزايد اهتمام الدول المطلّة على النهر بمياهه، نظرًا إلى التوقعات بتضاعف أعداد سكانها خلال سنوات وجيزة، ما سيؤدي إلى استنزاف إمدادات المياه في المنطقة[69]. وفي سياق ذلك الاهتمام، تصنف مصالح مصر والسودان وإثيوبيا في النيل بأنها عالية جدًا، أما مصالح أوغندا فتصنَّف باعتبارها عالية، وتصنف مصالح تنزانيا وكينيا وبوروندي ورواندا بأنها متوسطة، أما بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية فهي منخفضة[70].

1. التنافس على نهر النيل وأزمة سد النهضة

تستغل مصر والسودان النيل للأغراض الزراعية والطاقة الكهرومائية، أما إثيوبيا، التي توفر مرتفعاتها أكثر من 85 في المئة من مياه النيل

56 Armağan Karabulut et al., "Mapping Water Provisioning Services to Support the Ecosystem-Water-Food-Energy Nexus in the Danube River Basin," *Ecosystem Services*, vol. 17 (February 2016), pp. 278-292.

57 Dafni Despoina Avgoustaki & George Xydis, "Plant Factories in the Water-Food-Energy Nexus Era: A Systematic Bibliographical Review," *Food Security*, vol. 12, no. 2 (January 2020), pp. 253-268.

58 Alex Smajgl, John Ward & Lucie Pluschke, "The Water-Food-Energy Nexus-Realising a New Paradigm," *Journal of Hydrology*, vol. 533 (February 2016), pp. 533-540.

59 Allan, Martin Keulertz & Eckart Woertz, pp. 301-311.

60 "Water, Food and Energy," *United Nations*, accessed on 10/9/2022, at: https://shorturl.at/fgyW5

61 "Land & Water," *Food and Agriculture Organization of the United Nations*, accessed on 23/4/2023, at: https://shorturl.at/qtQ01

62 Jeroen Warner & Neda Zawahri, "Hegemony and Asymmetry: Multiple-Chessboard Games on Transboundary Rivers," *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*, vol. 12, no. 3 (September 2012), pp. 215-229.

63 Katherine A. Daniell, Peter J. Coombes & Ian White, "Politics of Innovation in Multi-level Water Governance Systems," *Journal of Hydrology*, vol. 519 (November 2014), pp. 2415-2435.

64 هي تنزانيا ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا وإثيوبيا وإرتيريا والسودان وجنوب السودان ومصر.

65 "Nile River."

66 Marwa Meky & Bakenaz Zeidan, "Nile River Morphological Changes: State of the Art," Proceedings of the 4th International E-Conference on Advances in Engineering, Technology and Management - ICETM 2021, *Conference Paper*, Institute of Research Engineers and Doctors, January 2021, p. 28, accessed on 3/3/2022, at: https://bit.ly/3q2wIDN

67 M. El-Fadel et al., "The Nile River Basin: A Case Study in Surface Water Conflict Resolution," *Journal of Natural Resources and Life Sciences Education*, vol. 32, no. 1 (2003), pp. 107-117.

68 Sahar Farid Yousef, "Water Scarcity and Conflict between Upstream and Downstream Riparian Countries," *Water Economics and Policy*, vol. 7, no. 03 (July 2021).

69 Mona Khalifa, Julie DaVanzo & David M. Adamson, *Population Growth in Egypt: A Continuing Policy Challenge* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2000).

70 Bakenaz A. Zeidan, "Water Conflicts in the Nile River Basin: Impacts on Egypt Water Resources Management and Road Map," *Research Gate* (August 2015).

(باستثناء الفاقد بالتبخر[71])، فهي تطالب منذ فترة طويلة "بأحقيتها في استخدام مواردها الطبيعية" لتحسين مستويات معيشة شعبها من خلال الطاقة الكهرومائية ومشاريع الطاقة المقامة على النيل[72]. يشكل هذا خطرًا بالنسبة إلى مصر تحديدًا، نظرًا إلى كون نهر النيل المصدر الرئيس لثروتها المائية العذبة؛ إذ إن ما يزيد على 90 في المئة من مساحة مصر هي صحراء[73]، ولاعتمادها الكبير عليه مقارنة بالموارد المائية المتاحة الأخرى. وتستغل مصر 85 في المئة من مجموع مواردها المائية لسدّ الاحتياجات المائية في قطاع الزراعة، وتذهب النسب الباقية إلى الشرب والصناعة والطاقة وغيرها من الاحتياجات[74].

وتحكم السياسة المشتركة لمصر مع دول حوض النيل الأخرى مجموعة من الاتفاقيات القديمة والحديثة، معظمها جرى توقيعه خلال فترة الانتداب البريطاني على الدول الأفريقية. ففي عام 1902، نظّم الانتداب البريطاني اتفاقية بالنيابة عن مصر والسودان مع إثيوبيا، حيث تمتنع بموجبه الأخيرة عن القيام بأيّ أعمال على النيل الأزرق، أو بحيرة تانا منبع النيل الأزرق، قد تؤثر في تدفق مياه النيل في مصر والسودان، ويجب أخذ موافقة الحكومة البريطانية للقيام بأي من هذه الإجراءات[75]. إضافة إلى ذلك، وقّعت الحكومة البريطانية نيابةً عن أوغندا وكينيا وتنزانيا اتفاقية عام 1929 تتضمن اعتراف هذه الدول بنصيب مصر في مياه النيل، وحقّها في الاعتراض في حال إنشاء أي مشروعات على ممر نهر النيل قد تقدّر أنها تمثّل تهديدًا لأمنها المائي[76].

وفي عام 1959، وُقّعت اتفاقية تقاسم نهر النيل في القاهرة بين مصر والسودان، التي جرى بموجبها تنظيم السياسة المائية التي تحكم توزيع المياه بين الدولتين، وتسببت في اتهامات من إثيوبيا لمصر، الدولة المصبّ وغير المساهمة، في الحصول على النصيب الأوفر من مياه النهر[77]، بينما الباقي يستخدمه السودان[78]. بموجب تلك الاتفاقية تتوزع حصة نهر النيل التي تبلغ نحو 84 مليار متر مكعب على مصر والسودان، ويكون نصيب مصر فيها 55.5 مليار متر مكعب، ونصيب السودان 18.5 مليار متر مكعب، لكنّ مصر تستهلك فعليًا من مياه نهر النيل 61.5 كيلومترًا مكعبًا في المتوسط، استهلاكًا مباشرًا، من عام 1988 إلى عام 2017، وهذه الزيادة عادة ما تكون من نصيب السودان[79]. بناءً عليه، بخلاف السودان، فإن دول المنبع الثماني الباقية، التي صارت تسعًا بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، لم توافق على تلك الاتفاقية واعتبرتها غير عادلة[80].

> إن جميــع الاتفاقيات الموقّعــة المتعلقة بنهر النيل تشترك في ضمانها استمرار تدفق المياه عبر نهر النيل، من خلال تعهّد الدول المطلة عليه بعدم إقامة أي مشروعات على مجراه أو فروعه، إذا كانت قد تسبب نقصًا في نسبة تدفُّق المياه إلى مصر. وإن اتفاق عام 1959، أسوةً باتفاقيات مياه النيل السابقة، يحتوي شرطًا بموجبه يجري الإخطار المسبق والحصول على موافقة دولتي المصب، وهما مصر والسودان، عند التفكير في إقامة أيّ مشروعات تؤثر في تدفق النهر

ويمكن القول إن جميع الاتفاقيات الموقّعة المتعلقة بنهر النيل تشترك في ضمانها استمرار تدفق المياه عبر نهر النيل، من خلال تعهّد الدول المطلة عليه بعدم إقامة أي مشروعات على مجراه أو فروعه، إذا كانت قد تسبب نقصًا في نسبة تدفُّق المياه إلى مصر. وإن اتفاق عام 1959، أسوةً باتفاقيات مياه النيل السابقة، يحتوي شرطًا بموجبه

71 W. M. Khairy et al., "Estimation of Evaporation Losses from Water Bodies in the Sudan and Ethiopia," *International Journal of Energy and Water Resources*, vol. 3, no. 3 (July 2019), pp. 233-246.

72 John Mukum Mbaku, "The Controversy over the Grand Ethiopian Renaissance Dam," *Brookings*, 5/8/2020, accessed on 3/3/2022, at: https://brook.gs/3t8i1B2

73 "جغرافية مصر"، **بوابة معلومات مصر**، شوهد في 2022/8/20، في: https://shorturl.at/mFM05

74 Abdelazim M. Negm (ed.), *Conventional Water Resources and Agriculture in Egypt*, The Handbook of Environmental Chemistry 74 (Cham: Springer, 2019).

75 Salman M. A. Salman, "The Nile River Basin and its Changing Legal Contours," in: C. McCaffrey et al. (eds.), *Research Handbook on International Water Law* (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2019).

76 Ibid.

77 Joel Okundi Obengo, "Hydropolitics of the Nile: The Case of Ethiopia and Egypt," *African Security Review*, vol. 25, no. 1 (January 2016), pp. 95-103.

78 El-Fadel et al., p. 107.

79 Catherine A. Nikiel & Elfatih A. B. Eltahir, "Past and Future Trends of Egypt's Water Consumption and its Sources," *Nature Communications*, vol. 12, no. 1 (July 2021), pp. 1-11.

80 Obengo, pp. 95-103.

يجري الإخطار المسبق والحصول على موافقة دولتي المصب، وهما مصر والسودان، عند التفكير في إقامة أيّ مشروعات تؤثر في تدفق النهر[81]، فقواعد القانون الدولي تؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق في شؤون موارد المياه المشتركة[82]، أي إن جميع الاتفاقيات والمواثيق حول نهر النيل دارت حول ضمان دول المصب - ومنها مصر - الحصول على نصيبها من المياه، ولعل ذلك هو سبب عدم اعتراف عدد كبير من دول حوض النيل ببعض تلك الاتفاقيات، إلى جانب اتهامها لها بعدم العدل كونها عقدتها القوى الاستعمارية، وبحجة أن الأطراف المعنية بالأزمة الحالية لم تكن طرفًا فيها، وإنما حكمت هذه الاتفاقيات الظروف والسياسات التي كانت تحكم من خلالها القوى الاستعمارية وفقًا لوجهة نظرها، ولعل هذه إحدى القضايا التي تعود إلى إرث الاستعمار[83].

بدأت الأزمة حول نهر النيل[84] تتفاقم مع دول الحوض، تحديدًا في أيار/ مايو 2010، حينما وقّعت ست دول، هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، اتفاقية مشتركة في مدينة عنتيبي الأوغندية على معاهدة جديدة للتعاون عُرفت باسم "اتفاقية الإطار التعاوني" CFA، تنوي من خلالها تغيير الوضع التاريخي للنهر والمقرر وفقًا لاتفاقيتَي 1929 و1959، حيث احتجت مصر والسودان على هذه الاتفاقية[85]. ومن دون توافق بين أصحاب المصلحة، بدأت إثيوبيا من طرف واحد في بناء سد النهضة على الحدود السودانية عام 2011، الأمر الذي صعّد الصراع على مياه النيل، وتحديدًا بين مصر وإثيوبيا[86]. اعترضت مصر والسودان على ما قامت به إثيوبيا، وسعت الحكومة المصرية لحل الخلاف الناشئ عن طريق المفاوضات التي تجري حتى اللحظة، والتي نجم عنها في آذار/ مارس 2015 اتفاقٌ إطاري يمهد لحل الأزمة من خلال دراسة الوضع بين الدول الثلاث والاتفاق على خارطة طريق بشأن ما سيجري في المستقبل[87].

سيؤثر تشغيل وملء سد النهضة في مصر سلبيًا وإلى حد بعيد على الأغلب[88]، خصوصًا إذا ما اتخذت إثيوبيا خطوات متسارعة في ملء خزان السد بسعته الإجمالية البالغة 74 مليار متر مكعب[89]، وهناك من يرى أنه حتى بعد ملء الخزان فإن "إثيوبيا ستحتفظ بمفتاح السد"[90]، ما يعني المزيد من الضغوط على السياسة المصرية لتوفير احتياجات السكان مستقبلًا، وضمان عدم الاستخدام المسيس للسد في وقت لاحق، خصوصًا مع الاحتياجات المتنامية نتيجة التغير المناخي والنمو السكاني. ولعل سد النهضة هو المشكلة الأهم بالنسبة إلى مصر في موضوع المياه العذبة، ولكنها ليست المشكلة الوحيدة، إذ ثمة عدد من القضايا/ المشاكل الرئيسة الأخرى، كما سيتضح فيما يلي

81 Ibid.

82 Christina Leb, "One Step at a Time: International Law and the Duty to Cooperate in the Management of Shared Water Resources," *Water International*, vol. 40, no. 1 (January 2015), pp. 21-32.

83 Fekade Abebe, "Exclusion vs Cooperation in the Utilisation of Transboundary Watercourses: The Case for Decolonising the Nile Water Agreements," *Journal of the History of International Law/ Revue d'histoire du droit international*, vol. 24, no. 2 (June 2022), pp. 189-226.

84 أثناء الاستعمار الأوروبي لأفريقيا كان هناك عدة محاولات فاشلة للإضرار بمصر عن طريق تغيير تدفق نهر النيل في اتجاه البحر الأحمر. وبدأت هذه المحاولات عام 1531 مع وصول البرتغاليين إلى المنطقة، حيث اتفقوا مع ملك الحبشة على تحويل مجرى النيل الأزرق إلى البحر الأحمر. وفي عام 1705، اتفق لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، مع ياسو، ملك الحبشة، لتحويل مجرى النيل الأزرق. وفي أثناء الصراع بين مصر وإثيوبيا عام 1856 على الحدود الشرقية للسودان، هدد الإمبراطور الإثيوبي ثيودور بمهاجمة السودان المصري وأراد تحويل مجرى النيل نحو البحر الأحمر. وفي عام 1936، بعد أن سيطر الإيطاليون على الحبشة فكروا في تحويل مياه النيل الأزرق إلى البحر الأحمر، لكنهم اصطدموا بالتضاريس التي جعلت العملية صعبة التنفيذ. وبعد الاتفاقية الثنائية بين مصر والسودان في عام 1959، شعرت إثيوبيا بالإهانة من استبعادها، وكان الإمبراطور هيلا سيلاسي أول من طرح فكرة بناء عدة سدود على النيل الأزرق، وشجّع دراسة أجرتها وزارة الاستصلاح الأميركية لهذا الغرض، ولكن بسبب الانقلاب الماركسي في عام 1974، أطيح هيلا سيلاسي ومن ثم جرى تعليق خططه. وفي عام 1978، اقترح الرئيس الإثيوبي منغستو هيلا مريم بناء سلسلة من السدود على النيل، لكنه واجه تهديدات شديدة من الرئيس المصري محمد أنور السادات آنذاك، الذي قال "لن ننتظر حتى نموت عطشًا في مصر، سنذهب إلى إثيوبيا. ونموت هناك". ومرة أخرى، جرى تعليق المخطط بسبب المجاعة التي ضربت إثيوبيا وقتلت ما يقرب من مليون شخص في الثمانينيات. أما في عام 1990، فقد منعت مصر قرضًا من بنك التنمية الأفريقي لمشروع سد في إثيوبيا. إلا أنه في عام 2010، أعلنت إثيوبيا عن إطلاق سد الألفية على النيل الأزرق، وأعيد تسميته لاحقًا ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير GERD.

85 Philine Wehling, "Agreement on the Nile River Basin Cooperative Framework," in: Philine Wehling, *Nile Water Rights: An International Law Perspective* (Berlin/ Heidelberg: Springer, 2020), pp. 181-217.

86 إسراء عباس إبراهيم عباس، "سد النهضة الإثيوبي ما بين اتفاقيات مياه النيل والنظام القانوني للأنهار الدولية: دراسة حالة الوضع المصري في حصة مياه النيل في ظل أزمة سد النهضة الإثيوبي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2021/1/11، شوهد في 2022/3/3، في: https://bit.ly/3I2RhWU

87 المرجع نفسه؛
Khaled Abdelaziz, "Egypt, Ethiopia, and Sudan Sign a New Grand Renaissance Dam Agreement," *Reuters*, 29/12/2015, accessed on 3/3/2022, at: https://reut.rs/3MJit0x

88 Abdelazim M. Negm, Sommer Abdel-Fattah & El-Sayed E. Omran, "Update, Conclusions, and Recommendations for Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam: A View from Egypt," in: Abdelazim M. Negm & Sommer Abdel-Fattah (eds.), *Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam: A View from Egypt*, The Handbook of Environmental Chemistry 79 (Cham: Springer, 2019), pp. 561-586.

89 عباس محمد شراقي، "تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري"، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، قسم المحاصيل الزراعية بكلية الزراعة بجامعة عين شمس بالتعاون مع الجمعية المصرية لعلوم المحاصيل، القاهرة، 1-2018/10/2، ص 9، شوهد في 2022/3/3، في: https://cutt.ly/JlFhnZU

90 Salam Abdulqadir Abdulrahman, "The River Nile and Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Challenges to Egypt's Security Approach," *International Journal of Environmental Studies*, vol. 76, no. 1 (January 2019), pp. 136-149.

2. قضايا أخرى

إلى جانب قضية سد النهضة، يمكن القول إن هناك خمس قضايا/ مشكلات أساسية تحدد معالم أزمة المياه في مصر، وتشكل تحديًا للحكومة المصرية في سبيل تحقيق التنمية والأمن المستدام للمياه.

أ. الزيادة السكانية

منذ التسعينيات، ازداد عدد سكان مصر بنسبة 41 في المئة، ليصل في عام 2021 إلى 102.5 مليون نسمة، ويتوقع أن ينمو إلى حدود 110 ملايين بحلول عام 2025، بحسب التقديرات المتوسطة المدى. وتشير التوقعات إلى وصوله إلى نحو 151 مليون نسمة بحلول عام 2050. من شأن هذه الزيادة المطردة التأثير على نحو كبير في الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والطاقة، حيث تؤثر هذه الزيادة غير المنضبطة سلبيًا في حصة الفرد من مياه نهر النيل من الحصة المتقلصة أصلًا من جراء بناء السد. فالنمو السكاني المتسارع يزيد الاحتياجات المباشرة للمياه بأنواعها، إذ يرفع استهلاك المياه المستخدمة لتغطية المشاريع الزراعية المقامة لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، والحفاظ على العوائد المتوقعة من تجارة المحاصيل الزراعية(91).

ب. المحاصيل المختارة من جانب المزارعين

يعدّ القطاع الزراعي من أكثر القطاعات استهلاكًا للمياه؛ وفي مصر يستهلك هذا القطاع النسبة الأكبر من الموارد المائية (نحو 85 في المئة)(92). فالزراعة في دلتا ووادي النيل تاريخية، وهي تعمل على توفير احتياجات السكان إلى حد كبير، لكنّ بعض المحاصيل التي يختارها المزارعون هناك، مثل الأرز وقصب السكر والموز والقمح والذرة، تُعدّ من الأكثر استهلاكًا للمياه، وهي من المحاصيل المطلوبة بشدة في الأسواق المحلية والعالمية، ما يجذب العديد من المزارعين للاستمرار في إنتاجها(93). أضف إلى كل ذلك أن الطلب على هذه المحاصيل، بطبيعة الحال، سيزداد بازدياد أعداد السكان(94).

ج. نظم الري المستخدمة

يُعدّ نظام الري في مصر ضخمًا ومعقدًا؛ فوفقًا لأطلس "الموارد المائية لحوض النيل"، فإنه يمتد على قرابة 1200 كيلومتر، من أسوان إلى البحر الأبيض المتوسط، ويتكون من سدَّي تخزين في أسوان (السد المنخفض والعالي في أسوان)، وسبع قناطر رئيسة على النيل تحوّل مياه النهر إلى شبكة واسعة من قنوات الري.

91 Sultan.

92 Negm (ed.), *Conventional Water.*

93 Nikiel & Eltahir, pp. 1-11.

94 Ibid.

وتنقسم الأراضي الزراعية في مصر إلى فئتين: الأراضي القديمة التي تشمل الواجهة البحرية ومصر الوسطى والصعيد، والتي بدأت زراعتها في وقت مبكر(95)، والأراضي الجديدة والتي استصلحت حديثًا على أطراف الدلتا(96). تستخدم الأراضي القديمة تقنيات الري السطحي(97)، ويستخدم المزارعون نظام الري بالغمر، الذي يستهلك بطبيعة الحال كميات كبيرة من المياه، ويعطي إنتاجًا بنسبة 50 في المئة من بعض المساحات المزروعة. يمثل الري بالغمر تحديًا كبيرًا يحول دون الاستفادة الكاملة من مياه النيل، لكنّ معارضة بعض المزارعين في التخلي عن الأساليب القديمة للري واستخدام أساليب حديثة تمثّل تحدّيًا كبيرًا أمام ترشيد الري وتحديث أساليبه، خاصة بالنسبة إلى مزارعي المحاصيل الأكثر استهلاكًا للمياه مثل الأرز وقصب السكر، لاعتقادهم أن الري الحديث قد يؤثر في إنتاجية هذه المحاصيل بالذات، واعتقاد بعضهم أن الري بالغمر ينظّف التربة من المعادن الزائدة، ما يحسّن جودة المحصول(98).

د. الهدر المائي

تشير التقديرات، وفقًا لرئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، إلى أن نسبة الهدر المائي من المياه مرتفعة، خصوصًا المياه المستخدمة في الزراعة والشرب، وذلك لأسباب التبخر وسوء الاستخدام وسوء الإدارة وتهالك البنية التحتية(99).

ه. التلوث

نتيجة للصرف الصحي والزراعي والصناعي، فإن التلوث يهدد جودة مياه النيل والمياه الجوفية ومياه البحيرات في مصر(100)، حيث يجري التخلص من النفايات بصورة غير منضبطة عبر المصارف المختلفة

95 Sara Osama, Mohamed Elkholy & Rawya M. Kansoh, "Optimization of the Cropping Pattern in Egypt," *Alexandria Engineering Journal*, vol. 56, no. 4 (December 2017), pp. 557-566.

96 Nikiel & Eltahir, pp. 1-11.

97 Gersfelt.

98 Omar & Moussa, pp. 403-412.

99 Kareem Mostafa et al., *Water Security in Egypt Issues and Perspectives: A Policy Paper* (The Public Policy HUB/ The School of Global Affairs and Public Policy GAPP/ The American University (AUC) (June 2021).

100 Fathy Elbehiry, M. A. Mahmoud & Abdelazim M. Negm, "Land Use in Egypt's Coastal Lakes: Opportunities and Challenges," in: Abdelazim M. Negm, Mohamed Ali Bek & Sommer Abdel-Fattah (eds.), *Egyptian Coastal Lakes and Wetlands: Part I: Characteristics and Hydrodynamics*, The Handbook of Environmental Chemistry 71 (Cham: Springer, 2019), pp. 21-36; Mohamed E. Goher et al., "Water Quality Status and Pollution Indices of Wadi El-Rayan Lakes, El-Fayoum, Egypt," *Sustainable Water Resources Management*, vol. 5, no. 2 (June 2019), pp. 387-400.

الواقعة على طول ضفاف نهر النيل[101]، ما ينعكس سلبيًا على الصحة العامة والبيئة في البلاد، حيث تقدّر نسبة مياه الصرف الصحي غير المجتمعة بطرائق آمنة بنحو 2.54 مليار متر مكعب/ سنة. أما الزراعة فتتسبب في التلوث من خلال الاستخدام غير الصحي للأسمدة والمبيدات، بينما تُصرف مخلفات المصانع من دون معالجة في مجاري المياه المنتشرة في مصر، رغم وجود قوانين لحماية مصادر المياه سُنّت عامي 1982 و1994، والتي يبدو أن هناك خللًا في آليات تطبيقها[102]. ومع كثرة الملوثات، لا تُعالج معظم المياه معالجة صحيحة، ما يؤدي إلى شرب 95.5 في المئة من المصريين مياهًا سيئة المعالجة[103].

وفي أحد إصدارات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، برنامج العدالة البيئية، تناقش الباحثة إيزابيل بوتومز أضرار أنواع تلوث المياه المختلفة في مصر[104]، حيث تشير إلى أن مياه الصرف الصناعي تحتوي ملوثات مثل الرصاص والزئبق والبتروكيماويات، التي تسبب أضرارًا جسيمة بالمياه فور رميها فيها، والمواد المشعة الناتجة من إنتاج الأسلحة ومعالجة الخامات، التي تضر بالمياه السطحية والجوفية على نحو كبير. وفي عام 2008، سجلت الأجهزة الحكومية المصرية كثيرًا من المنشآت الصناعية التي تلقي مياه صرفها الصحي في النيل، إما مباشرة وإما من خلال نظام البلدية. وتحتوي النفايات الناتجة من هذه الصناعات على بعض المواد والمبيدات الأشد خطورة. وقد وصلت هذه الملوثات الصناعية الملقاة في نهر النيل إلى مستويات تقارب الـ 5.4 أطنان في السنة[105]. أما بالنسبة إلى مياه الصرف الزراعي فتلقى جميع المصارف الزراعية في نهر النيل وهي محملة بالكيماويات والأسمدة والمبيدات التي تحتوي ملوثات خطيرة، مثل الفوسفات والنترات والألمنيوم التي تلوث المياه وتهدد الحياة البحرية فيه. كما تُستخدم المبيدات الحشرية غير القانونية مثل "الدي دي تي" DDT التي لا تهدد حياة الكائنات النيلية فحسب، بل تتسرب إلى باطن الأرض حيث تؤدي إلى تلويث المياه الجوفية والمجرى إلى النهر، وأخيرًا، مياه الصرف الصحي المنزلي التي تحمل الكثير من الملوثات المخلّفة عن النشاطات الإنسانية. ووفقًا لتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2010/ 2011 فإن 7.24 في المئة فقط من سكان الريف متصلون بنظام صرف صحي، مقارنة بـ 88 في المئة في المناطق الحضرية. وأولئك "المتصلون" بخزانات صرف صحي، يلقونها في الغالب في النيل والبحر المتوسط، ما يتسبب في زيادة نسب التلوث على نحو بالغ.

ويضاف إلى ما سبق التغير المناخي وما له من آثار خطيرة، فارتفاع درجات الحرارة نتيجة للاحتباس الحراري العالمي سيؤثر في الأراضي الزراعية في مصر ونسب المياه المخصصة لها[106]، فضلًا عن تراجع معدل الأمطار وتأثيره في تدفق نهر النيل[107]. سيعني كل هذا تراكم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لمشاكل المياه في مصر[108]، وبالفعل فإنه يجري رصد خسائر مالية نتيجة الاعتداءات على موارد المياه وبنيتها التحتية المتآكلة أساسًا[109].

ثالثًا: استجابة الحكومة المصرية بشأن ملف المياه: الماهية والتقييم

نظرًا إلى ما تعانيه البلاد من نقص حالي في المياه العذبة، ولما هو متوقع من تفاقم الأمر إلى أزمة قد تمثل خطرًا حقيقيًا، فإن الحكومة المصرية بمختلف مكوناتها سعت بأساليب عديدة للتعامل مع ملف المياه ومعالجته، فقد عملت الجهات المسؤولة في مصر على دمج خطط الحفاظ على المياه في الرؤى والسياسات المتعددة. ففي عام 2015 أطلقت رؤية مصر 2030 لمواكبة أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة المتعلقة بالماء والغذاء والمساواة، وقد اعتمدت ضمن الرؤية عددًا من السياسات المتعلقة بالمياه إلى جانب سياسات الزراعة والقانون والتجارة والاستثمار والتعاون الدولي. فيما يتعلق بالمياه، سعت السياسات إلى وضع نظام مناسب لتسعير المياه يستهدف المستهلكين والفنادق والصناعات لصالح صغار المزارعين في محاولة لتقديم إدارة أفضل للمياه[110].

---

101 Amaal M. Abdel-Satar, Mohamed H. Ali & Mohamed E. Goher, "Indices of Water Quality and Metal Pollution of Nile River, Egypt," *The Egyptian Journal of Aquatic Research*, vol. 43, no. 1 (March 2017), pp. 21-29.

102 جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، **تقرير حالة البيئة 2017: جمهورية مصر العربية** (القاهرة: 2017)، شوهد في 2023/4/23، في: https://shorturl.at/dgKUX

103 المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، **تلوث المياه قنبلة موقوتة تهدد حياة المصريين** (القاهرة: كانون الأول/ ديسمبر 2009).

104 إيزابيل بوتومز، **تلوث المياه في مصر: الأسباب والمخاوف** (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - برنامج العدالة البيئية، آذار/ مارس 2014)، شوهد في 2022/3/3، في: https://bit.ly/3MJrIhf

105 المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

106 Soha M. Mostafa et al., "Potential Climate Change Impacts on Water Resources in Egypt," *Water*, vol. 13, no. 12 (June 2021), p. 1715.

107 جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، **إدارة نظم الحماية البيئية في مصر**.

108 Alaa H. El-Nahry & Reiner Doluschitz, "Climate Change and its Impacts on the Coastal Zone of the Nile Delta, Egypt," *Environmental Earth Sciences*, vol. 59, no. 7 (February 2010), pp. 1497-1506.

109 Omar & Moussa, pp. 403-412.

110 Sultan.

وفي عام 2016 أصدرت الحكومة "استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام 2050 بتكلفة نحو 58 مليار دولار[111]، ووفقًا للموقع الرسمي للحكومة، ثمة خطط تنفذها الحكومة حاليًا ضمن خطة 2050؛ تشمل المشروع القومي لإعادة تأهيل القنوات، والتحول من الري بالغمر إلى تقنيات الري الحديثة، والتكيف مع التغيرات المناخية، والحماية من ارتفاع منسوب المياه إلى جانب مشاريع حصاد الأمطار[112]، حيث ارتكزت خطة 2050 على الإدارة المتكاملة للمياه وفقًا للأسس الآتية: تنمية موارد المياه التقليدية وغير التقليدية، والحفاظ على المياه وتعظيم القيم المضافة لاستخدام المياه في الزراعة والصناعة والمنازل، وتحسين جودة المياه، وتعزيز البيئة المواتية من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية[113].

وفيما يخص مشكلة الزيادة السكانية وتأثيرها في أزمة المياه، فالحلول أمام الحكومة المصرية في هذه المسألة تبدو بديهية، فإما السيطرة على النمو السكاني وإما تطوير مصادر بديلة للمياه، وإما تنمية موارد المياه وفقًا لخطة 2050. بداية، بالنسبة إلى تطوير الحلول غير القائمة على المياه مثل البرامج التعليمية والصحية والتوعوية التي تهدف إلى خفض النمو السكاني، فستكون إضافة أساسية لحل تنمية الموارد المائية التقليدية، لكنها ليست سهلة وبطيئة الوتيرة[114]. في الواقع، فإن النمو السكاني في مصر ما زال يزداد في ظل غياب اهتمام حقيقي وخطوات فعالة من جانب صانعي السياسات والباحثين في هذه المسألة[115]، خصوصًا مع سنوات من العمل الحكومي على تنظيم الأسرة من دون جدوى[116]، عدا عن أن الحلول التقليدية القائمة على خفض النمو السكاني لم تعد مقنعة، وكثيرًا ما يجري التشكيك في فاعليتها والغرض من الترويج لها[117]. لذلك يبدو أن الحلول التقنية والابتكارية مثل معالجة مياه الصرف الصحي وتنقية مياه البحر وزيادة كفاءة استخدام المياه والمشاريع الكبرى من أهم التوجهات الممكنة لعلاج مشاكل المياه، وبالفعل تقوم الحكومة ببناء مجمعات للمياه، خاصة في سيناء والبحر الأحمر، في محاولة للاستفادة من مياه المطر التي يجري إهدار أغلبها[118]. وهناك أيضًا محاولات لتطوير الاستفادة من المياه الجوفية[119]، لكن هذه المحاولات جميعًا لا يتوقع أن توفر مقدارًا موازيًا أو حتى مقاربًا للنقص الحاصل.

وعلى صعيد آخر، كان التفكير في وسائل الترشيد، ففي عام 2017، جرى تصميم الخطة الوطنية للموارد المائية NWRP 2017-2037[120]، بالتنسيق بين 9 وزارات حكومية على رأسها وزارة المياه والري ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والتي تستهدف توفير 20 في المئة من الاستهلاك الحالي، عبر ترشيد استخدام المياه من خلال القوانين التي جرى إقرارها حديثًا، والتي ستحدد بموجبها الحكومة مناطق زراعة بعض المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه مثل الأرز وقصب السكر، إضافة إلى استخدام الطاقة الشمسية في أنظمة الري جنبًا إلى جنب مع تقنيات الري الحديثة، إلى جانب تحسين جودة المياه من خلال قوانين لتقليل مستويات تلوث المياه العالية، فضلًا عن توفير المزيد من الموارد المائية، مثل تحلية مياه البحر، وإعادة تكرير مياه الصرف الصحي، وتهيئة المناخ للإدارة المثلى للمياه[121].

عملت الحكومة بالفعل على التعامل مع مشكلة المحاصيل المستهلكة للمياه، إذ حاولت تقنين استخدام الأراضي في زراعة الأرز، ووضعت غرامات على ذلك[122]، ولكنها بهذا كانت تحاول معالجة مشكلة المياه وتخلق مشكلة في الغذاء في مكان آخر، من دون توفير بدائل سوى الاستيراد، الذي ترتفع من خلاله قيمة السلع الاستراتيجية. وعلى أي حال فإن محاولات التقنين لم تنجح، فما زالت المساحات المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة والبرسيم والأرز ومنتجات السكر والقطن والموز كما هي تقريبًا لتلبية الاحتياجات الغذائية الفعلية[123]. ومن ناحية أخرى، في ظل النمو السكاني سيزداد الطلب على المحاصيل المزروعة التي تستنزف المياه أساسًا، وسيصبح حتى الحفاظ على المناطق المروية الموجودة حاليًا صعبًا[124]، ويتطلب ذلك

111 "Egypt's Population to Rise about 75 Million by 2050: Water Minister," *Egypt Today*, 5/6/2021, accessed on 3/3/2022, at: https://bit.ly/3KBr6YQ

112 "مصر وقضية المياه".

113 جمهورية مصر العربية، وزارة الموارد المائية والري، **استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام 2050** (كانون الأول/ ديسمبر 2016)، شوهد في 2023/4/23، في: https://shorturl.at/cfMO1

114 A. Abdelkader et al., "National Water, Food, and Trade Modeling Framework: The Case of Egypt," *Science of the Total Environment*, vol. 639 (2018), pp. 485-496.

115 Laura Bier, "From Birth Control to Family Planning: Population, Gender, and the Politics of Reproduction in Egypt," in: Kathryn M. Yount & Hoda Rashad (eds.), *Family in the Middle East: Ideational Change in Egypt, Iran and Tunisia* (London: Routledge, 2008), pp. 71-95.

116 Khalifa, DaVanzo & Adamson.

117 Steven W. Mosher, *Population Control: Real Costs, Illusory Benefits* (London/ New York: Routledge, 2017 [2008]).

118 Ibid.

119 Mostafa et al.

120 Ibid.

121 "Egypt's Population to Rise about 75 Million by 2050: Water Minister."

122 "اجتماع اللجنة التنسيقية المشتركة للري والزراعة"، وزارة الموارد المائية والري، شوهد في 2023/4/23، في: https://shorturl.at/cryFH

123 Osama, Elkholy & Kansoh, pp. 557-566.

124 Senthold Asseng et al., "Can Egypt Become Self-Sufficient in Wheat?" *Environmental Research Letters*, vol. 13, no. 9 (September 2018).

الموازنة بين احتياجات السكان والعوائد الاقتصادية للصادرات الزراعية من جهة، والتكلفة المترتبة على استهلاك المياه[125]. ويمكن إرجاع ما سبق إلى عدم تصميم الاستجابة بما يتوافق مع نهج الترابط بين الماء والغذاء والطاقة، والافتقار إلى التنسيق المطلوب بين أصحاب المصلحة المختلفين، وهو ما يرتبط أيضًا بركيزة الإدارة المتكاملة للمياه التي تقول بضرورة تعزيز الترابط التنموي بين إدارة المياه والأراضي والموارد ذات الصلة.

وفي سياق التوجه نحو الإدارة المتكاملة للمياه، ثمة دعوات نحو تبني "الإدارة الذكية لحافظات الصادرات والواردات الزراعية"، بمعنى تحفيز صادرات المحاصيل ذات الكفاءة المائية والقيمة الاقتصادية العالية، واستيراد المحاصيل ذات الكفاءة المائية والقيمة الاقتصادية المنخفضة[126]. ولكن في ظل تمسك المزارعين والتجار بأنماط الزراعة التقليدية، وعدم القدرة على الوصول إلى معادلة متكافئة تضمن عوائد مناسبة من المحاصيل غير التقليدية في مصر، سيستمر النمط الحالي في الزراعة التقليدية المستنزفة للمياه، مما يعمق الخلل في منظومة المياه والغذاء والطاقة[127]، وهذا سيقود إلى استمرار التضارب في السياسات والمصالح التجارية والمائية في ظل غياب نهج متكامل وواقعي لإدارة الملف[128].

أما بالنسبة إلى نظم الري، فتستمر المحاولات لتحويل الأراضي القديمة المروية حاليًا بالغمر إلى تقنيات ريّ حديثة[129]. ففي عام 2019 اعتمدت مصر ثلاث طرق جديدة للريّ بدلًا من الري بالغمر الذي يستنزف المياه: الري بالأنابيب والذي يقلل الهدر بنسبة 60 إلى 70 في المئة، والريّ بالرش، الذي يقلل الفاقد من المياه بنسبة 70 إلى 80 في المئة، والريّ بالتنقيط، الذي يساهم في تقليل الفاقد بنسبة 90 في المئة. لكن ما زالت التكلفة العالية تمثّل عائقًا أمام استكمال هذا المشروع. وقد أطلقت الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك الدولي خططًا طموحة في الأعوام الأخيرة لاستخدام تقنيات الري الحديثة في الأراضي القديمة تشمل مساحات واسعة من الأراضي[130]. أما بالنسبة إلى الأراضي الجديدة، فيفرض القانون على المزارعين استخدام تقنيات الريّ بالرش أو الريّ بالتنقيط. في المقابل، يواجه تطبيق أساليب الريّ الحديثة بعض التحديات طبقًا لوزارة الموارد المائية والريّ؛ يتمثل أبرزها في اعتبار بعض المزارعين حملات الحكومة لتشجيع أساليب الريّ الحديثة معارِضةً لمصالحهم، خاصة مزارعي المحاصيل الأكثر استهلاكًا للمياه، الذين يعتقدون أن نظم الريّ الحديثة تؤثر في إنتاجيتهم، ويرون أن الريّ بالغمر ينظف التربة من المعادن الزائدة ويحسن جودتها كما أسلفنا. لذلك تحاول الحكومة تغيير هذه المفاهيم الخاطئة من خلال حملات التوعية والإرشاد الزراعي ومنح حوافز مالية للمزارعين لإنجاح مشروع التحول إلى نظم الري الحديثة[131]. لكن نتائج المحاولات ليست في حدود ما هو مأمول بعد، ويمكن إرجاع قسم كبير من هذا إلى ضعف ركيزة مهمة من ركائز الإدارة المتكاملة للمياه، وهي ركيزة توفّر البيئة المؤسسية والقانونية القوية بدرجة كافية بما يدعم تطبيق تلك السياسات، وهذه المرة أيضًا، كما تبين من مواقف المزارعين، يعدّ ضعف التنسيق بين أصحاب المصلحة من أسباب عدم تحقيق النتائج المطلوبة.

وأطلقت الدولة حزمة من المشاريع الاستراتيجية القومية الحيوية للتعامل مع هدر المياه، مثل المشروع القومي لإعادة تأهيل وتبطين قنوات الري عام 2019، لغرض تقليل الفاقد نتيجة التسرب، في محاولة لتوفير 20 مليار متر مكعب سنويًا، حيث شمل المشروع حوالى 30 ألف كيلومتر مربع[132]. كان المشروع، ضمن جهود الدولة لإدارة أزمة المياه، مدفوعًا باحتياجات المزارعين والتحديات التي يواجهونها[133]. في الواقع، تعدّ إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه WDNS إحدى الطرق الرئيسة لتقليل هدر المياه، لكنها من الطرق المكلفة[134]. جرى الاعتماد على بيانات تجريبية متنوعة لقياس فاعلية القنوات المعاد تأهيلها في إطار المشروع، ومن خلال محاكاة ثلاث حالات في دلتا النيل، التي تحوي ثلاثة أنواع من القنوات (القنوات غير المبطنة، والمبطنة، والمبطنة بأنبوب الصرف) تمّت المقارنة بينها، كانت النتائج إيجابية فيما يتعلق بتقليل الفاقد، مع آثار سلبية انعكست على مخزون المياه الجوفية[135]. وجرى تأكيد هذا في دراسة أخرى، أضافت آثارًا جانبية أخرى للمشروع تتمثل في فقدان التنوع البيولوجي على طول

125 Sultan.

126 Nikiel & Eltahir, pp. 1-11.

127 Osama, Elkholy & Kansoh, pp. 557-566.

128 Sultan.

129 Ahmed A. Abdelhafez, Sh. M. Metwalley & H. H. Abbas, "Irrigation: Water Resources, Types and Common Problems in Egypt," in: El-Sayed E. Omran & Abdelazim M. Negm (eds.), *Technological and Modern Irrigation Environment in Egypt: Best Management Practices & Evaluation* (Cham: Springer, 2020), pp. 15-34.

130 "Modernizing Irrigation Improved Water Security for Farmers in Egypt," *The World Bank*, 1/4/2020, accessed on 15/9/2022, at: https://shorturl.at/koHX5

131 Abdelhafez, Metwalley & Abbas, pp. 15-34.

132 Mostafa et al.

133 جمهورية مصر العربية رئاسة الجمهورية، **إدارة نظم الحماية البيئية في مصر**.

134 Abdelrahman M. Farouk, Rahimi A. Rahman & Noor Suraya Romali, "Economic Analysis of Rehabilitation Approaches for Water Distribution Networks: Comparative Study between Egypt and Malaysia," *Journal of Engineering, Design and Technology*, vol. 21, no. 1 (2021).

135 Sherien Abd-Elziz et al., "Spatial and Temporal Effects of Irrigation Canals Rehabilitation on the Land and Crop Yields, a Case Study: The Nile Delta, Egypt," *Water*, vol. 14, no. 5 (March 2022), p. 808.

السدود بسبب تبطين القنوات[136]. ما سبق لا يتماشى مع قواعد الإدارة المتكاملة للمياه؛ نظرًا إلى أثره في الإخلال باستدامة النظم البيئية الحيوية. رغم ذلك، فإن تنفيذ المشروع ما زال ضروريًا لتوفير كميات هائلة من المياه[137]. في محافظة البحيرة، كان للمادة المبطنة دورٌ في "تقليل نموّ البكتيريا وتركيز المعادن"، ما يعني الحد من تسرب مياه الصرف الصحي إلى القناة[138]. وقد عبّر المزارعون المستفيدون والمشاركون في إحدى الدراسات عن رضاهم عن المشروع بصورة عامة[139].

أما بالنسبة إلى ما يتعلق بمشاكل تلوث المياه، فرغم وجود قوانين لحماية مصادر المياه سُنّت عامي 1982 و1994، فإنّ مخلفات المصانع لا تزال تُصرف من دون معالجة في مجاري المياه، فيما يبدو أن هناك خللًا في آليات تطبيق القوانين[140]. ومع كثرة الملوثات، لا تعالج معظم المياه معالجة صحيحة، ما يؤدي إلى شرب 95.5 في المئة من المصريين مياهًا سيئة المعالجة[141]. وفي محاولة لمواجهة ما تعانيه كل من بحيرات قارون والتمساح ووادي الريان ومريوط وإدكو والمنزلة والبرلس والبردويل وسيوة ونبع الحمراء وبور فؤاد وناصر وبحيرات توشكى والبحيرات المُرّة، من تسريبات الصرف الصحي الزراعي والتلوث، فقد تبنت الحكومة المصرية المشروع القومي لتنمية البحيرات بهدف الحفاظ على التوازن البيئي وتطهيرها من الملوثات[142]. كما سعت مصر إلى بناء عدد من محطات التحلية والمعالجة لمياه البحر والصرف الصحي في كل من مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء والإسماعيلية وبورسعيد والسويس والدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة، لكنّ منظومة معالجة المياه في مصر أساسًا تعاني مشاكل، منها التركيز على الملوثات التقليدية مثل المواد الصلبة وإهمال علاج الملوثات الدقيقة مثل المبيدات، إضافة إلى غياب آليات التنسيق والتواصل وتبادل البيانات بين الوزارات المسؤولة[143]. فضلًا عن أن للمحطات المذكورة تكاليف باهظة أيضًا[144].

لقد حاولت الحكومة في مصر مواجهة تحديات ملف المياه من خلال حزمة من الرؤى والسياسات والمشاريع التي جرى التطرق إليها، ويبدو أن تلك الاستجابة ما زالت قاصرة عن تحقيق التحول المطلوب في أزمة المياه[145]؛ ويمكن إرجاع هذا إلى مجموعة من الأسباب. أولها: غياب الفاعلية القانونية أو البيئة القانونية اللازمة (كما سبقت الإشارة)، سواء من حيث التشريع أو التطبيق؛ فمصر سنّت أوّل القوانين "الشاملة" بخصوص المياه في عام 2021 فقط، علمًا أن القوانين المجزّأة ولوائح الوكالات الرسمية السابقة بخصوص المياه انتُهكت باستمرار، ولم تكن لها قيمة عملية، بسبب ضعف جهاز المراقبة وتطبيق القانون في هذا الشأن. ثانيها: افتقرت السياسات والمشاريع إلى وجود قدر مناسب من التفاعل والتنسيق المؤسسي على المستوى الداخلي والخارجي. ثالثها: غياب اتفاقٍ قانوني وضمني حيوي مع دول حوض النيل، مع عدم وجود إطار مؤسسي واضح لترجمة الخطط والرؤى على نحو متراكم، ونقص المعلومات والمهارات، وغياب إشراك أصحاب المصلحة، وضعف المراقبة والتقييم. رابعها: غياب الثقافة المجتمعية والوعي العام اللازم بمسألة المياه في مصر. ويتمثل التحدي أمام الحكومة المصرية في النجاح في تصميم وتنفيذ سياسات مجدية تراعي معضلة الاحتياجات المتزايدة من دون استنزاف الموارد المائية، ضمن إطار مرن يستطيع التكيف مع التغيرات الخارجية مثل تغير المناخ وقضية سد النهضة[146].

الخاتمة والتوصيات

تعاني أجزاء مختلفة من العالم شحّ المياه، وقد نالت هذه القضية اهتمامًا كبيرًا من المجتمع الدولي خلال العقود الأخيرة، بناءً عليه، سنّت قوانين وعقدت اتفاقيات لضمان ترشيد الاستخدام والتوزيع العادل ولتجنب تغذية هذه القضية للنزاعات، وظهرت وسائل ونهج وأطر نظرية متعددة استجابةً للأزمة، وكانت نتائجها متفاوتة في السياقات المختلفة. لم تكن الاستجابة في عدد من الدول العربية فعّالة على نحوٍ كافٍ، في حين تعاني دولة مثل مصر أزمة مركبة في ملف المياه العذبة، استكشفتها هذه الدراسة مسلطةً الضوء على حيثياتها، بدءًا من التنافس على مياه النيل - المصدر الأساسي والأكبر

136 Ismail Abd-Elaty et al., "Modelling the Impact of Lining and Covering Irrigation Canals on Underlying Groundwater Stores in the Nile Delta, Egypt," *Hydrological Processes*, vol. 36, no. 1 (January 2022).

137 Mohamed A. Ashour et al., "A Comparative Technical Study for Estimating Seeped Water from Irrigation Canals in the Middle Egypt (Case Study: El-Sont Branch Canal Network)," *Ain Shams Engineering Journal*, vol. 14, no. 2 (June 2022).

138 Ahmed Mohamed Azzam, Nahed Mohamed Ismail & Bayaumy Bayaumy Mostafa, "Impact of Lining Material on Chemical and Microbial Irrigation Water Quality of Nubaria Canal, Egypt," *Asian Pacific Journal of Tropical Disease*, vol. 6, no. 2 (February 2016), pp. 126-132.

139 Mohammed Ashour, Tarek Sayed & Abdalla Atef, "Water-Saving from Rehabilitation of Irrigation Canals Case Study: El-Sont Canal, Assiut Governorate," *Aswan University Journal of Environmental Studies*, vol. 2, no. 3 (September 2021), pp. 190-201.

140 جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)

141 المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

142 المرجع نفسه.

143 جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، **إدارة نظم الحماية البيئية في مصر**.

144 المرجع نفسه.

145 Mostafa et al.

146 Sultan.

للمياه العذبة في البلاد - وأزمة سد النهضة، ومن ثم شخصت خمْسًا أخرى من المشكلات/ القضايا التي تؤثر على نحو مباشر ومهمّ في تفاقم الأزمة المائية، وهي الزيادة السكانية والمحاصيل كبيرة الاستهلاك للمياه ونظم الري غير الفعالة والهدر المائي والتلوث بأنواعه. وأجرت الدراسة مسحًا لاستجابة الحكومة المصرية لتلك القضايا، وحاولت تقييم عناصر تلك الاستجابة، والتي تبين أنها، رغم المحاولات المتنوعة والكثيرة، لا تحقق الهدف المنشود بدرجة كافية، ويرجع ذلك إلى خلل في السياسات وتصميمها ونقص في التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية في الدولة، والتنسيق مع أصحاب المصلحة أيضًا، وعدم مراعاة التأثير المتبادل أو الممتد بين قطاع المياه وعدة قطاعات أخرى، مثل الغذاء والبيئة والطاقة والاقتصاد والقانون.

وبناءً على ما سلف، تقدّم الدراسة عددًا من التوصيات:

1. لمواجهة شحّ المياه، من الضروري تصميم خطة استجابة ملائمة تراعي كلًّا من العوامل والقطاعات السياسية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية، فلا يمكن فرض استجابات منسوخة أو مقتطعة من سياقات أخرى، من دون النظر في ملامح السياق المحلي.
2. وفقًا لنهج الترابط بين الماء والغذاء والطاقة، ينصح بإدماج الحلول عبر القطاعات الثلاثة، والحرص على تجنب توليد مشكلات جديدة أو تمددها بين هذه القطاعات.
3. ثقافة الترشيد وكفاءة الاستخدام ما زالت غائبة بصورة كبيرة، ما يفرض على الحكومة إطلاق برامج توعوية وتثقيفية موسعة تشرك السكان في تحمل مسؤولياتهم تجاه ندرة المياه.
4. دراسة البيئة القانونية والتشريعات التي سبق سنّها للتعامل مع قضايا المياه، مع تقييم مدى تنفيذها وتحري أسباب أي قصور، وطرائق معالجته.
5. تبنّي نهج متكامل ومتعدد المستويات، داخليًا وخارجيًا، والعمل على تحقيق التنسيق الكامل والتعاون الفعال بين مصر ودول حوض النيل وخصوصًا إثيوبيا، وإلا فسيستمر الأمن المائي في مصر معلقًا بدرجة كبيرة بالخارج. بالطبع يتطلب هذا إشراك جميع أصحاب المصلحة والخبراء في تصميم السياسات لكل مستوى، بعد إجراء دراسة معمقة للتجارب الشبيهة في الدول الأخرى ولتجارب الماضي واستخلاص الدروس المستفادة وتوظيفها في النهج المحدّث.
6. العمل على زيادة التحالفات وتعزيزها في أنظمة الحوكمة المتعددة المستويات في الدول المطلّة على النيل أو الفاعلة في إدارة النزاع.
7. تقوية البيئة المؤسسية ذات الصلة وضخّ دماء جديدة للعمل على تصميم خطة الاستجابة ووضعها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، وقد يساعد في ذلك استحداث هيئة أو لجنة جديدة، وللتنسيق بين مختلف القطاعات المرتبطة أو ذات العلاقة في الدولة.
8. الحاجة إلى الاستثمار الممأسس في البحوث الأكاديمية المتنوعة الخاصة بالمياه، بما يخدم صناع القرار والسياسات. يذكر أن المنهج الذي اتبعته هذه الدراسة محدود بالأدبيات ذات الصلة التي جرت مراجعتها، والتي اعتمد المؤلف عليها نظرًا إلى عدم توافر مصادر أخرى في المتناول. وهذا يشير إلى ضرورة إجراء بحوث مستقبلية تجريبية، تراقب تحولات الوضع المائي في مصر، وتفحص المخرجات الكمية والنوعية للسياسات والمشاريع المطبقة من جانب الحكومة المصرية.

المراجع

العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **لمحة عامة: تقرير التنمية البشرية 2016: تنمية للجميع**. نيويورك: 2016. في:

https://shorturl.at/ePQW8

بوتومز، إيزابيل. **تلوث المياه في مصر: الأسباب والمخاوف**. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - برنامج العدالة البيئية، آذار/ مارس 2014. في: https://bit.ly/3MJrIhf

جردي، مي وريم فياض وعباس الزين. "التدهور البيئي في الوطن العربي: التحدي لاستدامة الحياة". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 419 (كانون الثاني/ يناير 2014).

جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية. **إدارة نظم الحماية البيئية في مصر: نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدي لمخاطر تغير المناخ**. في: https://shorturl.at/xH125

جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة. **تقرير حالة البيئة: جمهورية مصر العربية 2016**. القاهرة: 2017. في:

https://shorturl.at/joFOZ

________. مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري). **تقرير حالة البيئة 2017: جمهورية مصر العربية**. القاهرة. في: https://shorturl.at/dgKUX

جمهورية مصر العربية. وزارة الموارد المائية والري. **استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى عام 2050**. كانون الأول/ ديسمبر 2016. في: https://shorturl.at/cfMO1

شراقي، عباس محمد. "تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري". ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل. قسم المحاصيل الزراعية بكلية الزراعة بجامعة عين شمس بالتعاون مع الجمعية المصرية لعلوم المحاصيل. القاهرة. 1-2018/10/2. في: https://cutt.ly/JlFhnZU

عباس، إسراء عباس إبراهيم. "سد النهضة الإثيوبي ما بين اتفاقيات مياه النيل والنظام القانوني للأنهار الدولية: دراسة حالة الوضع المصري في حصة مياه النيل في ظل أزمة سد النهضة الإثيوبي". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. 2021/1/11، في: https://bit.ly/3I2RhWU

عمروسي، حنان. "دور تكنولوجيا تحلية مياه البحر في سد الفجوة المائية في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر". **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**. مج 20. العدد 1 (2019).

عودة، جهاد ومحمد العراقي وعاطف جودة. "سد النهضة الإثيوبي والزراعة المصرية". **مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية**. مج 28. العدد 2 (آب/ أغسطس 2020).

فهمي، عبد القادر محمد. **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

مسيليتي، نبيلة وسليمة بن زعمة ويزيد تقرارت. "النمو الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة". **مجلة العلوم الإدارية والمالية**. مج 2. العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 2018).

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. **تلوث المياه قنبلة موقوتة تهدد حياة المصريين**. القاهرة: كانون الأول/ ديسمبر 2009.

الأجنبية

Abd-Elaty, Ismail et al. "Modelling the Impact of Lining and Covering Irrigation Canals on Underlying Groundwater Stores in the Nile Delta, Egypt." *Hydrological Processes*. vol. 36. no. 1 (January 2022).

Abdelkader, A. et al. "National Water, Food, and Trade Modeling Framework: The Case of Egypt." *Science of the Total Environment*. vol. 639 (2018).

Abdel-Satar, Amaal M. Mohamed H. Ali & Mohamed E. Goher. "Indices of Water Quality and Metal Pollution of Nile River, Egypt." *The Egyptian Journal of Aquatic Research*. vol. 43, no. 1 (March 2017).

Abd-Elziz, Sherien et al. "Spatial and Temporal Effects of Irrigation Canals Rehabilitation on the Land and Crop Yields, a Case Study: The Nile Delta, Egypt." *Water*. vol. 14, no. 5 (March 2022).

Abdulrahman, Salam Abdulqadir. "The River Nile and Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Challenges to Egypt's Security Approach." *International Journal of Environmental Studies*. vol. 76, no. 1 (January 2019).

Material on Chemical and Microbial Irrigation Water Quality of Nubaria Canal, Egypt." *Asian Pacific Journal of Tropical Disease*. vol. 6, no. 2 (February 2016).

Barnett, Jon. "Destabilizing the Environment-Conflict Thesis." *Review of International Studies*. vol. 26, no. 2 (April 2000).

Bellamy, Jennifer A. & Andrew K. L. Johnson. "Integrated Resource Management: Moving from Rhetoric to Practice in Australian Agriculture." *Environmental Management*. vol. 25, no. 3 (March 2000).

Cascão, Ana Elisa et al. "Why are Water Wars Back on the Agenda? And Why We Think It's a Bad Idea!" *Undisciplined Environments* (March 2018). at: https://shorturl.at/uOX39

Conca, Ken. *Governing Water: Contentious Transnational Politics and Global Institution Building*. Cambridge, MA: The MIT Press, 2005.

Daniell, Katherine A. Peter J. Coombes & Ian White. "Politics of Innovation in Multi-level Water Governance Systems." *Journal of Hydrology*. vol. 519 (November 2014).

Dunne, T. M. Kurki & S. Smith (eds.). *International Relations: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

El Tahlawi, M. R. A. A. Farrag & S. S. Ahmed. "Groundwater of Egypt: 'An Environmental Overview'." *Environmental Geology*. vol. 55, no. 3 (August 2008).

El-Fadel, M. et al. "The Nile River Basin: A Case Study in Surface Water Conflict Resolution." *Journal of Natural Resources and Life Sciences Education*. vol. 32, no. 1 (2003).

El-Nahry, Alaa H. & Reiner Doluschitz. "Climate Change and its Impacts on the Coastal Zone of the Nile Delta, Egypt." *Environmental Earth Sciences*. vol. 59, no. 7 (February 2010).

Abebe, Fekade. "Exclusion vs Cooperation in the Utilisation of Transboundary Watercourses: The Case for Decolonising the Nile Water Agreements." *Journal of the History of International Law/ Revue d'histoire du droit international*. vol. 24, no. 2 (June 2022).

Allan, Tony, Martin Keulertz & Eckart Woertz. "The Water-Food-Energy Nexus: An Introduction to Nexus Concepts and some Conceptual and Operational Problems." *International Journal of Water Resources Development*. vol. 31, no. 3 (2015).

Al-Saidi, Mohammad. "Conflicts and Security in Integrated Water Resources Management." *Environmental Science & Policy*. vol. 73 (July 2017).

Ashour, Mohamed A. et al. "A Comparative Technical Study for Estimating Seeped Water from Irrigation Canals in the Middle Egypt (Case Study: El-Sont Branch Canal Network)." *Ain Shams Engineering Journal*. vol. 14, no. 2 (June 2022).

Ashour, Mohammed, Tarek Sayed & Abdalla Atef. "Water-Saving from Rehabilitation of Irrigation Canals Case Study: El-Sont Canal, Assiut Governorate." *Aswan University Journal of Environmental Studies*. vol. 2, no. 3 (September 2021).

Ashton, Peter J. "Avoiding Conflicts over Africa's Water Resources." *AMBIO: A Journal of the Human Environment*. vol. 31, no. 3 (May 2002).

Asseng, Senthold et al. "Can Egypt Become Self-Sufficient in wheat?" *Environmental Research Letters*. vol. 13, no. 9 (September 2018).

Avgoustaki, Dafni Despoina & George Xydis. "Plant Factories in the Water-Food-Energy Nexus Era: A Systematic Bibliographical Review." *Food Security*. vol. 12, no. 2 (January 2020).

Azzam, Ahmed Mohamed, Nahed Mohamed Ismail & Bayaumy Bayaumy Mostafa. "Impact of Lining

Information System (UNW-AIS) (2014). at: https://bit.ly/35N3DFt

Khalifa, Mona, Julie DaVanzo & David M. Adamson. *Population Growth in Egypt: A Continuing Policy Challenge*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2000.

Leb, Christina. "One Step at a Time: International Law and the Duty to Cooperate in the Management of Shared Water Resources." *Water International*. vol. 40, no. 1 (January 2015).

Llorens, P. & F. Gallart. "A Simplified Method for Forest Water Storage Capacity Measurement." *Journal of Hydrology*. vol. 240, no. 1-2 (December 2000).

Lowi, Miriam R. "Water and Conflict in the Middle East and South Asia: Are Environmental Issues and Security Issues linked?" *The Journal of Environment & Development*. vol. 8, no. 4 (December 1999).

Mackenzie, S. H. "Toward Integrated Resource Management: Lessons about the Ecosystem Approach from the Laurentian Great Lakes." *Environmental Management*. vol. 21, no. 2 (March 1997).

McCaffrey, C. et al (eds.). *Research Handbook on International Water Law*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2019.

Meky, Marwa & Bakenaz Zeidan. "Nile River Morphological Changes: State of the Art." Proceedings of the 4th International E-Conference on Advances in Engineering. Technology and Management - ICETM 2021. *Conference Paper*, Institute of Research Engineers and Doctors. January 2021. at: https://bit.ly/3q2wIDN

Mirumachi, Naho & John Anthony Allan. "Revisiting Transboundary Water Governance: Power, Conflict Cooperation and the Political Economy." Proceedings from CAIWA International Conference

Eslamian, Saeid & Faezeh A. Eslamian. *Handbook of Drought and Water Scarcity: Environmental Impacts and Analysis of Drought and Water Scarcity*. Boca Raton, FL: CRC Press, 2017.

Farouk, Abdelrahman M. Rahimi A. Rahman & Noor Suraya Romali. "Economic Analysis of Rehabilitation Approaches for Water Distribution Networks: Comparative Study between Egypt and Malaysia." *Journal of Engineering, Design and Technology*. vol. 21, no. 1 (2021).

Fulazzaky, Mohamad Ali. "Challenges of Integrated Water Resources Management in Indonesia." *Water*. vol. 6, no. 7 (July 2014).

Gersfelt, Birgitte. *Allocating Irrigation Water in Egypt*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007.

Goher, Mohamed E. et al. "Water Quality Status and Pollution Indices of Wadi El-Rayan Lakes, El-Fayoum, Egypt." *Sustainable Water Resources Management*. vol. 5, no. 2 (June 2019).

He, Chunyang et al. "Future Global Urban Water Scarcity and Potential Solutions." *Nature communications*. vol. 12, no. 1 (August 2021).

International Law Association. Berlin Conference. *Water Resources Law*. Fourth Report. "The Berlin Rules on Water Resources." Berlin: Berlin Conference on Water Resources Law, 2004.

Karabulut, Armağan et al. "Mapping Water Provisioning Services to Support the Ecosystem-Water-Food-Energy Nexus in the Danube River Basin." *Ecosystem services*. vol. 17 (February 2016).

Khairy, W. M. et al. "Estimation of Evaporation Losses from Water Bodies in the Sudan and Ethiopia." *International Journal of Energy and Water Resources*. vol. 3, no. 3 (July 2019).

Khalifa, Essam. "Safe Wastewater Use in Agriculture in Egypt: Case Study," The UN-Water Activity

its Sources." *Nature Communications*. vol. 12, no. 1 (July 2021).

Obengo, Joel Okundi. "Hydropolitics of the Nile: The Case of Ethiopia and Egypt." *African Security Review*. vol. 25, no. 1 (January 2016).

Office of the Director of National Intelligence. *Global Water Security*. Intelligence Community Assessment. February 2012. at: https://shorturl.at/dfhry

Omar, Mohie El Din M. & Ahmed M. A. Moussa. "Water Management in Egypt for Facing the Future Challenges." *Journal of Advanced Research*. vol. 7, no. 3 (May 2016).

Omran, El-Sayed E. & Abdelazim M. Negm (eds.). *Technological and Modern Irrigation Environment in Egypt: Best Management Practices & Evaluation*. Cham: Springer, 2020.

Osama, Sara, Mohamed Elkholy & Rawya M. Kansoh. "Optimization of the Cropping Pattern in Egypt." *Alexandria Engineering Journal*. vol. 56, no. 4 (December 2017).

Roetter, Reimund P. et al. "Combining Farm and Regional Level Modelling for Integrated Resource Management in East and South-east Asia," *Environmental Modelling & Software*. vol. 22, no. 2 (February 2007).

Salman, Salman M. A. "The Helsinki Rules, The UN Watercourses Convention and the Berlin Rules: Perspectives on International Water Law." *International Journal of Water Resources Development*. vol. 23, no. 4 (2007).

Smajgl, Alex, John Ward & Lucie Pluschke. "The Water-Food-Energy Nexus-Realising a New Paradigm." *Journal of Hydrology*. vol. 533 (February 2016).

Sultan, Nourhan Ahmed. "The Consistency of Export and Agricultural Policies in Egypt." Master's Thesis. The American University in Cairo. Cairo. 2020.

on Adaptive and Integrated Water Management: Coping with Scarcity. Basel: 12/11/2007.

Mishra, Arabinda. "Outgrowing the Earth: The Food Security Challenge in an Age of Falling Water Tables and Rising Temperatures." *Journal of Resources, Energy, and Development*. vol. 2, no. 2 (2005).

Mosher, Steven W. *Population Control: Real Costs, Illusory Benefits*. London/ New York: Routledge, 2017 [2008].

Mostafa, Kareem et al. *Water Security in Egypt Issues and Perspectives: A Policy Paper*. The Public Policy HUB/ The School of Global Affairs and Public Policy GAPP/ The American University (AUC). June 2021.

Mostafa, Soha M. et al. "Potential Climate Change Impacts on Water resources in Egypt." *Water*. vol, 13. no. 12 (June 2021).

Negm, Abdelazim M. & Sommer Abdel-Fattah (eds.). *Grand Ethiopian Renaissance Dam Versus Aswan High Dam: A View from Egypt*. The Handbook of Environmental Chemistry 79. Cham: Springer, 2019.

Negm, Abdelazim M. (ed.). *The Nile River*. The Handbook of Environmental Chemistry 56. Cham: Springer International Publishing, 2017.

________. (ed.). *Conventional Water Resources and Agriculture in Egypt*. The Handbook of Environmental Chemistry 74. Cham: Springer, 2019.

Negm, Abdelazim M. Mohamed Ali Bek & Sommer Abdel-Fattah (eds.). *Egyptian Coastal Lakes and Wetlands: Part I: Characteristics and Hydrodynamics*. The Handbook of Environmental Chemistry 71. Cham: Springer, 2019.

Nikiel, Catherine A. & Elfatih A. B. Eltahir. "Past and Future Trends of Egypt's Water Consumption and

Yount, Kathryn M. & Hoda Rashad (eds.). *Family in the Middle East: Ideational Change in Egypt, Iran and Tunisia*. London: Routledge, 2008.

Yousef, Sahar Farid. "Water Scarcity and Conflict between Upstream and Downstream Riparian Countries." *Water Economics and Policy*. vol. 7, no. 03 (July 2021).

Zeidan, Bakenaz A. "Water Conflicts in the Nile River Basin: Impacts on Egypt Water Resources Management and Road Map." *Research Gate* (August 2015).

The Hashemite Kingdom of Jordan. Ministry of Water and Irrigation. *Establishing the Post-2015 Development Agenda: Sustainable Development Goals (SDG) towards Water Security: The Jordanian Perspective.* Amman: March 2014.

Turton, Antony R. et al. (eds.). *Governance as a Trialogue: Government-Society-Science in Transition*. Berlin/ Heidelberg: Springer, 2007.

UNESCO. World Water Assessment Programme. *The United Nations World Water Development Report 2016: Water and Jobs.* Paris: 2016.

United Nations Environment Programme. *Transboundary River Basins: Status and Trends*. vol. 3: River Basins. Nairobi: UNEP-DHI and UNEP, 2016.

Wada, Yoshihide, Tom Gleeson & Laurent Esnault. "Wedge Approach to Water Stress." *Nature Geoscience*. vol. 7, no. 9 (August 2014).

Warner, Jeroen & Neda Zawahri. "Hegemony and Asymmetry: Multiple-Chessboard Games on Transboundary Rivers." *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*. vol. 12, no. 3 (September 2012).

Watkins, Kevin (dir.). *Human Development Report 2006: Beyond Scarcity: Power, Poverty and the Global Water Crisis.* New York: UNDP, 2006.

Wehling, Philine. *Nile Water Rights: An International Law Perspective.* Berlin/ Heidelberg: Springer, 2020).

Wolf, Aaron T. "Shared Waters: Conflict and Cooperation." *Annual Review of Environment and Resources*. vol. 32 (November 2007).

Wolf, Aaron T. Kerstin Stahl & Marcia F. Macomber. "Conflict and Cooperation within International River Basins: The Importance of Institutional Capacity." *Water Resources Update*. vol. 125, no. 2 (June 2003).

التسلم Received 2023-1-9 | التعديل Revised 2023-3-6 | القبول Accepted 2023-3-26 | المعرف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/LHHC8991

حسين عبد المنعم عميري | Hussein Abdulmunim Amery*

الليطاني نهرًا جامعًا بين الطوائف: نحو إعادة بناء فضلى في لبنان

Litani River as It Connects the Sects: Towards Better Reconstruction in Lebanon

تتناول هذه الدراسة الأهمية الحيوية لنهر الليطاني في لبنان، وتعالج التحديات البيئية الناجمة عن التلوث الشديد في النهر، حيث يُلقى حوالى 40 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة سنويًا. وتحاجّ في أن الهشاشة السياسية والاستجابة الحكومية غير الكافية في لبنان، مع النظام الطائفي والحرب الأهلية والفقر المدقع، عوامل أسهمت في تعزيز عدم التوصل إلى صيغة لحل أزمة لبنان المائية. وتؤكد الدراسة على الحاجة الملحّة لتنمية مستدامة وإعادة إعمار متوازنة في لبنان، من خلال تطبيق حلول متكاملة وحوكمة فعالة للماء والأرض. وتُبرز أهمية الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية وتبنّي تقنيات مبتكرة لبناء مرونة تجاه تغير المناخ، مثل خدمات الاستشعار عن بعد وتحسين جمع مياه الأمطار وتعزيز رطوبة التربة.

كلمات مفتاحية: نهر الليطاني، لبنان، إدارة المياه، الحوكمة.

This study addresses the vital importance of the Litani River in Lebanon and tackles the environmental challenges resulting from severe pollution in the river, where approximately 40 million cubic meters of untreated sewage are dumped annually. The study argues that political fragility and inadequate governmental response in Lebanon, along with the sectarian system, civil war, and extreme poverty, have contributed to the failure to resolve Lebanon's water crisis. The study emphasizes the urgent need for sustainable development and balanced reconstruction in Lebanon, through the implementation of integrated solutions and effective governance of water and land. The study highlights the importance of efficiency in using natural resources and the adoption of innovative technologies to build resilience against climate change, such as remote sensing services, improving rainwater collection, and enhancing soil moisture.

Keywords: Litani River, Lebanon, Water Management, Governance.

* أستاذ سياسات المياه، قسم العلوم الإنسانية والفنون والعلوم الاجتماعية، كلية كولورادو للمناجم، غولدن، كولورادو، الولايات المتحدة.
Professor of Water Politics and Policy, Department of Humanities, Arts & Social Sciences, Colorado School of Mines, Golden, Colorado, USA.
Email: hamery@mines.edu

"ليس من المبالغة القول إنَّ نهر الليطاني أصبح قناةً تنقل السموم بين قرى عدة، ومدن تقع على مجراه. فعلى طول مجرى النهر، ثمة تراكمات هائلة من الفضلات الصلبة، ومصبّات الصرف الصحي والمصبّات الصناعية، فضلًا عن رائحة لا تُطاق"

(Mouin Hamzé & Amin Shaban, *The Litani River, Lebanon: An Assessment and Current Challenges*, Cham, Switzerland: Springer International, 2018)

"كي تحكم بلدًا، احكم مياهه أولًا"
الرئيس الصيني، شي جين بينغ، *The Economist*, 2022)

مقدمة

يتميز لبنان بمناخ متوسّطي، مع أمطارٍ غزيرة على سهوله الساحلية، ومعتدلة في الداخل؛ إذ يحظى، عمومًا، بمتوسط قدره 661 ملم من الأمطار سنويًّا، وهذا أعلى كثيرًا من دول أخرى في المنطقة[1]. لكنّ الإخفاقات الاقتصادية والسياسية استنزفت هذه الوفرة النسبية في موارد البلد المائية، وأدّت إلى تدهور البيئة الطبيعية، لا سيما الأنهار، ومنها الليطاني، وألحقت الضرر بأمن البشر الغذائي والمائي. ترى هذه الدراسة أنّه يمكن لتعافٍ مستدام أن يبدأ بحوكمة رشيدة للموارد المائية عن طريق مخطّطات اجتماعية الأساس، مثل الحدّ من تدفّق الفضلات في نهر الليطاني، والزراعة المتجدّدة والتثقيف البيئي. فمن شأن ذاك أن يشكّل بذورًا لإعادة بناء أفضل. يمكن أن تجري إعادة بناء الثقة الاجتماعية عبر إدارةٍ للموارد المائية تعاونيةٍ متكاملة؛ ففي النهاية، يمكن الاتّفاق على أهدافٍ، كالماء النظيف ومنظومة أنهارٍ سليمة بيئيًّا، أن يربط بين البشر في سعيهم وراء مصالحهم المتشابكة

أولًا: نظرة عامة على تحديات إدارة المياه

الليطاني بالنسبة إلى لبنان شأنه شأن النيل بالنسبة إلى مصر. فهو أكبر أنهاره، حجمًا وطولًا وحوضًا. يقيس جريانه حوالى 750 مليون متر مكعّب، ويغطّي حوضه 2110 كيلومترات مربّعة، أي ما يعادل خُمس مساحة لبنان (10452 كلم2). ويشكّل النهر بحيرة القرعون، أكبر بحيرات البلد، بسعة 220 مليون متر مكعّب. ويمتد مسافة 174 كلم، ويمرّ بمناطق مناخية عدة، ويساهم في تلبية الاحتياجات المائية لما يقارب المليون نسمة[2]. وحوضه موطن لمسلمين ومسيحيين من المذاهب كلها، يعيشون في 246 مدينة وبلدة وقرية، على امتداد أربع محافظات.

يعادل حجم الماء المُصرّف من حوض الليطاني 24 في المئة من صافي هطول الأمطار في لبنان، ويمثّل هذا ما يزيد على 30 في المئة من مجمل المياه الجارية في الأنهار الداخلية[3]. وللحوض أهميته البيئية المتـأتية من إمداده أوسع الأراضي اللبنانية الرطبة في منطقتي عمّيق وكفر زبد. تقع الأولى ناحية منبع النهر، وهي المتبقّية من مجموعة أكبر بكثير من الأهوار والبحيرات التي كانت يومًا ما وفيرةً في وادي البقاع. وهذا ما أكّده المؤرخ اللبناني كمال الصليبي[4]، إذ قال إن اسم "البقاع"، يشير إلى "مناطق"، "بقع" مائية في الوادي الذي يمر فيه الليطاني. واليوم، مع أن أرض عمّيق أصغر حجمًا كثيرًا مما كانت، فإنها لا تزال آخر أرض رطبة أساسية متبقية في لبنان، حيث تعمل منطقة تجمّع للطيور المهاجرة بين أوروبا وأفريقيا.

في العقود الخمسة الأخيرة، عاش أهل لبنان حربًا أهليّة مطوّلة، وحروبًا وغزوات عدة، شنّتها إسرائيل، والتدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر من مختلف الدول أبرزها سورية وإيران والسعودية، وجمودًا سياسيًّا على الصعيد المحلي، وتحوّلًا ديموغرافيًّا بسبب تدفّق اللاجئين الهائل جرّاء الحرب الأهلية السورية (2011). ومنذ عام 2019، يعاني لبنان انهيارًا اقتصاديًّا شاملًا؛ إذ فقدت العملة المحلية 90 في المئة من قيمتها، واجتاح الفساد المتفشّي مناحي الحياة كلها. أضف إلى ذلك انفجارًا هائلًا لما يزيد على 2500 طن من نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، أسفر عن مئات القتلى، وأضرار شديدة في الكثير من المساكن والمتاجر، فضلًا عن التدمير الكامل لصوامع الحبوب الأساسية في البلد[5]. وفي خريف 2022، منعت المشاحنات السياسية البرلمانيين مجددًا من الاتّفاق على رئيس. ومقعد الرئاسة شاغر الآن، كما شغر مرات عدّة في العقود الأخيرة[6].

1 FAO, *The State of Land and Water Resources for Food and Agriculture in The Near East and North Africa Region*, Summary Report (Cairo: 2022), accessed on 4/4/2023, at: https://bit.ly/47tTw30

2 Hussam Hussein et al., "Syrian Refugees, Water Scarcity, and Dynamic Policies: How Do the New Refugee Discourses Impact Water Governance Debates in Lebanon and Jordan?" *Water* (MDPI), no. 12 (January 2020), p. 325; Talal Darwish et al., "Sustaining the Ecological Functions of the Litani River Basin, Lebanon," *International Journal of River Basin Management*, no. 21 (February 2021).

3 Ibid.

4 كمال الصليبي، مقابلة شخصية، الجامعة الأميركية في بيروت، 1998/6/3.

5 Samar Al-Hajj et al., "Beirut Ammonium Nitrate Blast: Analysis, Review, and Recommendations," *Frontiers in Public Health*, vol. 9 (June 2021).

6 "Chronology of Events: Lebanon," *Security Council Report* (New York: 2022), accessed on 5/4/2023, at: https://bit.ly/3Rdj4f4

مسرح هذه الحوادث بلد صغير مكتظ بالسكان، يقارب في مساحته مساحة دولة قطر وقبرص، بتعداد للسكان أكبر ثلاث مرّات من كليهما. وفي العقود القليلة الأخيرة، قوّضت هذه الحوادث تدريجيًا، على نحو كبير، دور حكومة لبنان المركزية، حتى بات تأمين خدمات كالماء والكهرباء، على سبيل المثال، متقلّبًا بعيدًا عن الانتظام، مع معاناة المناطق الريفيّة انقطاعاتٍ تفوق كثيرًا ما تعانيه بيروت، أو مراكز حضرية أخرى.

> "لطالما كان لبنان معلّقًا بين فوضى تامّة وواجهة نظام. الهشاشة السياسية متّصلة؛ إذ يصنّف باعتباره يعاني مستويات عالية من الهشاشة المؤسسية والاجتماعية. والاستجابة السياسية "غير الكافية" للحكومة، هي في المقام الأول، نتيجة "غياب الإجماع السياسي على مبادرات سياسية فعالة"، و"الإجماع السياسي في الدفاع عن نظام اقتصادي مفلس، أفاد قلّة من الناس زمنًا طويلًا"

لطالما كان لبنان معلّقًا بين فوضى تامّة وواجهة نظام. الهشاشة السياسية متّصلة؛ إذ يصنّف باعتباره يعاني مستويات عالية من الهشاشة المؤسسية والاجتماعية. والاستجابة السياسية "غير الكافية" للحكومة، هي في المقام الأول، نتيجة "غياب الإجماع السياسي على مبادرات سياسية فعالة"، و"الإجماع السياسي في الدفاع عن نظام اقتصادي مفلس، أفاد قلّة من الناس زمنًا طويلًا"[7]. تستمر المؤسسات في العمل، على الرغم من أن الخدمات التي تقدّمها تتضاءل بسبب الانخفاض الشديد في الميزانية. وقد ابتكر زعماء الطوائف وعامة الشعب اللبناني طرائق وأطرًا استنزفت المؤسسات الحكومية وأضعفتها على مدى عقود. واستغلّت بعض الشركات التجارية الانهيار الاقتصادي والاجتماعي لتعظيم هامش ربحها عن طريق تخريج تكلفة التخلّص من النفايات عبر رميها علانية في البيئة الطبيعية، بما فيها نهر الليطاني. فقد قال مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، سامي علوية، إن مياه الصرف الصحي والملوّثات من المعامل ومصانع الغذاء والبلدات والقرى ومئات مخيمات اللاجئين، تمرّ عبر مدن بعلبك وزحلة، وقرى غربي وادي البقاع، لينتهي بها المطاف في بحيرة القرعون. وتبلغ تلك الملوّثات، بحسب تقديرات علوية، المليون متر مكعّب في السنة[8]. وما يجعل الانتهاكات الصريحة للقوانين البيئية ممكنةً، هو أنّ الملوّثات الصناعية محميّة سياسيًا من الزعماء المحليين أو الوطنيين، والكثير من البلدات والقرى ومخيمات اللاجئين العديدة، غير المخطط لها، تفتقر إلى أنظمة الصرف الصحي. بعبارة أخرى، ليس لبنان حاليًا، على الصعيد المؤسسي، سوى قوقعة فارغة لدولة.

لعلّ الجذور الأولى لهذه الحالة تعود إلى المفارقة التي طرحها بيار الجميّل، مؤسّس حزب الكتائب اللبنانية (المسيحي). فهو الذي سكّ مفهوم "قوة لبنان في ضعفه"، في دعوة إلى أن يكون البلد شديد الضعف عسكريًا، فلا يشكّل خطرًا أمنيًا على الآخرين. ويوجد مفهوم مشابه في الدستور اللبناني، حيث تصوّرَ كاتبه، ميشيل شيحا، حدًا أدنى من القوانين الناظمة تضعها الحكومة، لأنّ "السلطات العامة تجعل التنفّس مستحيلًا"[9]. وما يثير الاهتمام أن اقتصاد لبنان تدهور منذ عام 2019، إلى درجة أن نقص الماء والوقود أدّى إلى أن المرافق العامّة توفرهما على نحو متقطع فحسب، ما دفع كثيرين إلى شراء الماء ونقله بالصهاريج. وارتفع سعر الماء الصالح للشرب باطراد، وقُدّر أنه بحلول عام 2022، وصل إلى ما يقارب ستّة أضعاف، مقارنة بعام 2019. علاوة على ذلك، يشتري معظم المنازل المياه المعبأة للشرب، لأنه لا يمكن الوثوق بجودة مياه الصنبور. ويقدَّر أن عائلةً من خمسة أشخاص، تشرب إجمالًا 10 ليترات من الماء يوميًا، عليها إنفاق حوالى 261 دولارًا أميركيًا سنويًا، وهو عبءٌ ماليٌّ كبير على غالبية العائلات. وهذا لا يتضمّن ثمن الماء الضروري لأغراض الطبخ والتنظيف[10]. ويقدّر البنك الدولي[11] أنه "منذ عام 2020، ارتفعت تكلفة الإمداد من الصهاريج حوالى 35 في المئة، بينما تضاعف تقريبًا سعر المياه المعبّأة". وفي بعض أنحاء لبنان، تكاد المرافق العامة أن تكون قد توقفت عن توفير الماء والكهرباء، إلى درجة أن المطار الوحيد في البلد (مطار رفيق الحريري الدولي) قد غرق في الظلام بضع مرات،

7 "Lebanon Economic Monitor: Lebanon Sinking (To the Top 3)," *World Bank* (Spring 2021), accessed on 5/4/2023, at: https://bit.ly/49TjluN

8 Sarah Abdallah, "Why Lebanon's Largest Artificial Lake is Turning Green," *Al-Monitor*, 20/8/2019, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/40Rg2Ap

9 O. Barak, "Lebanon: Failure, Collapse, and Resuscitation," in: R. I. Rotberg (ed.), *State Failure and State Weakness in a Time of Terror* (Washington, D.C.: The Brookings Institution Press, 2003).

10 UNICEF, "Lebanon's Water Infrastructure Struggles on, but Remains on the Brink," 21/7/2022, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/47sh9sx

11 "Lebanon Economic Monitor: Lebanon Sinking (To the Top 3)."

شأنه شأن بعض إشارات المرور في العاصمة بيروت، وعادة ما تصاب طائرات الركّاب المدنية برصاصة طائشة[12]، وتُرمى المخلّفات المحلّية والصناعية غير المعالجة على نحو روتيني في الليطاني وفي أنهار لبنانية أخرى.

تاريخيًا، أهملت الحكومة، إلى حدٍ كبير، التنمية الاقتصادية في جنوب لبنان، الأمر الذي جلب الميليشيات المسلّحة وعدم الاستقرار السياسي. وفاقمت هذا الإهمال محرّضات عدّة. أولًا، لطالما كان نهر الليطاني موضع جدل جيوسياسي، منذ أن أطلقت منظّمة صهيونية مزاعم إقليمية حيال أجزاء من جنوب لبنان. ثانيًا، على مدى عقود، كان النظام السياسي لتقاسم السلطة على أساس طائفي حكرًا على نخب سياسية واقتصادية من السنّة والموارنة الذين رأوا عمومًا أنه يجب على الشيعة، الذين تتركز غالبيتهم في منطقة الجنوب، أن يثبتوا عروبتهم وانتماءهم إلى لبنان[13] قبل أن تستثمر الحكومة المركزية في مشاريع تنموية في مناطقهم. ثالثًا، كان المقاتلون الفلسطينيون المتمركزون في الجنوب وما بعده منخرطين مدة عقدين في حرب منخفضة الشدة مع إسرائيل. وهذا ما جعل الحكومة تتردّد أكثر بشأن القيام بمشارع تنموية، يمكن أن تُدمَّر في نوبة من نوبات العنف العارضة. وفي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، حين أخلى المقاتلون الفلسطينيون المنطقة، حلّ محلّهم حزب الله الشيعي، الذي ما زالت قوّاته متمركزة في الجنوب، وانخرطت مرّات في معارك دامية مع إسرائيل. رابعًا، عمّقت الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، التصدّعات الاجتماعية، وأضعفت المؤسسات الوطنية، ووسمت بداية التآكل المطرد لحضور الدولة اللبنانية وسلطتها. وخلال هذا الوقت، خلقت إسرائيل جيش لبنان الجنوبي بقيادة مسيحية، ومكّنته من السيطرة على ما دعته الحزام الأمني على طول الحدود مع إسرائيل. فاقم توسّع إسرائيل شمالًا، واحتلالها بين 20 و40 في المئة من مساحة لبنان (1978-2000)، تكهّنات الشعب اللبناني حيال دوافع المحتلّ المائية؛ إذ بدت هذه الخطوة تنفيذًا لزعم يرى أنّ حدود إسرائيل الطبيعية هي عند نهر الليطاني[14]. وفرض الجيش الإسرائيلي رقابة صارمة على إمكانية الوصول إلى حوض النهر ومنع الصحافيين الاستقصائيين والأكاديميين من القيام بزيارات ميدانية، ما زرع الشكّ في أنهم يخفون شيئًا ما[15]. يفسّر هذا الستار الحديدي المفروض على المعلومات تغطية الإعلام اللبناني لمطامع إسرائيل الملموسة في ما يخصّ نهر الليطاني. شمل بعض التغطية المتعلقة بتغيير مجرى النهر بياناتٍ وخرائط أيضًا توضح أين يجري تغيير مجرى الليطاني، وإشارة في تقرير للأمم المتحدة، وشهادة أكاديمية في مجلس النواب الأميركي، وتعليقات لأعضاء البرلمان اللبناني ومسؤولين آخرين في الحكومة اللبنانية. وبلغ القلق حدًا شديدًا جعل المسؤولين اللبنانيين والأمين العام لجامعة الدول العربية يتكلمون عن "طمع" إسرائيل و"تغييرها" مجرى المياه عن جنوب لبنان[16].

من المؤشّرات الأخرى على مدى تدنّي صحّة "نيل لبنان" البيئية، أنه أصبح من النادر، إن لم يكن مستحيلًا، إيجاد مقالات في الإعلام اللبناني تخصّ "خطط" إسرائيل لنهر الليطاني. يكاد هذا الموضوع الذي كان شائعًا في يوم من الأيام أن يتلاشى في الإعلام اللبناني، ما خلا إشارات من حين إلى آخر في مقالات رأي مشحونة سياسيًا في وسائل إعلام مدعومة من إيران. وفي مؤتمر أكاديمي عقدته جامعة بيروت العربية عن نهر الليطاني في عام 2016، وبحضور مسؤولين لبنانيين، من ضمنهم وزير البيئة في حينه، محمد المشنوق، قلت إن الليطاني ملوّث إلى درجة أنه حتى لو قدّمه لبنان لإسرائيل على طبق من فضّة، فسوف ترفضه. كانت آرائي مبنية على ما رأيته وشممته في النهر، إضافة إلى أبحاثي. واللافت أنّه لم ينازع أحدٌ في المؤتمر مزاعمي هذه.

ثانيًا: فساد وتلوّث مفرط

الفساد سببٌ مهم لانعدام الأمن والاستقرار؛ إذ يسبّب الفساد المستشري بلا رقيب ولا حسيب الإحباط على المستوى الوطني، ويولّد لدى السكان نزعة مسعورة، ويقوّض دعم المؤسسات الحكومية، ويدفع الشعب إلى حلول عنيفة ومثالية. وحين تفشل الحكومات المركزية أو المحلية في كبح دوافع النهب، يبدأ الناس في البحث عن حلول توفّر لهم ما يشعرون بنقصه[17].

تنتج العولمة والتكنولوجيا والحداثة درجات مختلفة من التجانس الثقافي. أمّا في لبنان، فدفع النظام السياسي الطائفي، والحرب الأهلية التي دامت 15 عامًا، وتفجّر العنف السياسي المتكرّر وعدم الاستقرار،

12 "Middle East Airlines Plane Hit by Stray Bullet While Landing in Beirut, no Injuries," *Reuters*, 10/11/2022, at: https://bit.ly/4a3LFL7

13 Linda Sayed, "Sectarian Homes: The Making of Shiʿi Families and Citizens under the French Mandate, 1918-1943," PhD. Thesis, The Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University, 2013.

14 "The Current Situation in Israel," *Central Intelligence Agency* (USA), ORE 68-49, 18/7/1949.

15 H. Amery, "A Popular Theory of Water Diversion from Lebanon: Towards Public Participation for Peace," in: H. A. Amery & A. T. Wolf (eds.), *Water in the Middle East: A Geography of Peace* (Austin: University of Texas Press, 2000), pp. 121-149.

16 Ibid.

17 Sarah Chayes, *Thieves of State: Why Corruption Threatens Global Security* (New York: W.W. Norton & Company, 2015).

وفي الآونة الأخيرة الفقر المدقع الواسع الانتشار، كل مجموعة دينية إلى تطوير جذورٍ جغرافية أعمق، وحياكة نظرتها الخاصة إلى التاريخ الوطني، وخلق ثقافتها وسردياتها السياسية الخاصة. ومع أنّ جميع أفراد تلك المجموعات لبنانيون، فإنّ مواقفهم السياسية والثقافية أمست أقل تجانسًا بمرور الوقت؛ إذ إنهم في أفضل الحالات، لا يثقون بالمجموعات الأخرى، وفي أسوئها، يرهبونها. واليوم، بناءً على ذلك، يعيش الناس بعضهم مع بعض، لكنهم منفصلون. ولا يثقون بمؤسسات الدولة التي لطالما فشلت في توفير الأمن وأدنى مستويات الخدمات الأساسية.

على مرّ السنين، تقلّبت مشاعر اللبنانيين حيال انعدام الأمن بين مدّ وجزر، ما دفع بعضهم إلى النظر إلى الداخل؛ فسعى كثيرون للاحتماء داخل شرانق جماعاتهم، على نحو أدّى إلى تعميق مشاعر الطائفية، في حين اعتنق بعضهم الاعتماد على الذات بالبحث عن السلام والرخاء في بلدان أخرى. وعلى مستوى الجماعات والقرى، جمع السكان التبرّعات محليًا، ومن المهاجرين لشراء مولّدات الطاقة وحفر آبار المياه وشراء سيارات الإسعاف وإقامة العيادات. أدّت هذه التكيّفات الاجتماعية الاقتصادية إلى شعور أكبر بالاستقلال الذاتي، وبدّلت الروح السياسية للسكان ووسّعت الهوّة بين الشعب والحكومة المركزية. وبينما كانت المؤسسات تتضعضع، بزغت استراتيجية بقاء "ربي أسألك نفسي"، حيث يطور الأفراد والجماعات آليات تأقلمهم الخاصّة من أجل البقاء.

أمسى استنزاف المواهب التدرجي من لبنان "هجرةً جماعية"[18]. وهذا إنذارٌ سيّئ بالنسبة إلى قدرة الحكومة اللبنانية على إيجاد المهنيين المتخصصين ليقودوا المؤسسات المائية والبيئية المتعددة، ويضعوا التصورات اللازمة لإدارة مستدامة للأنهار، خصوصًا أكبرها، الليطاني.

يرى البنك الدولي[19] أن "انهيار خدمات الصرف الصحي يخلق خطر اشتداد انتشار الأمراض المنتقلة عن طريق الماء، ما يؤثّر سلبيًا في صحّةٍ عامة متردّية أصلًا". وبعد سنة من هذا التقرير، عانى لبنان تفشي الكوليرا في خريف 2022. ومع أنّ ذلك كان مرتبطًا في جزء منه بالحرب وعدم الاستقرار في سورية المجاورة، فإنه كان أيضًا نتيجة تدهور البنية التحتية، وسوء إدارة المياه والانهيار الاقتصادي. ولمنع انتشار هذا المرض المنقول عبر الماء، يحتاج البلد إلى محطّات لضخ المياه ومعامل لمعالجة مياه الصرف الصحي، تبقى في ظروف عمل حسنة. وهذا كان تحقيقه صعبًا؛ لأن الحكومة لا تملك ما يكفي من المال لشراء إمدادات الوقود. ويقول ممثّل منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف"، في لبنان إنّ مكتبه "حذّر أكثر من عام من الانهيار الحتمي للبنية التحتية المائية، إذ نقص الكهرباء يجعل من المستحيل ضخّ الماء بكميّات كافية، ما يضع صحة الملايين، خصوصًا الأطفال، على المحك"[20].

نهر الليطاني، اليوم، ملوث بشدّة؛ بسبب "انعدام خدمات الصرف الصحي في قرى حوض النهر". فحوالى 40 مليون متر مكعّب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة تُلقى في النهر سنويًا[21]. وتدخل النفايات الصناعية السائلة الخام النهر من مصانع الورق والبطاريات في بلدة زحلة، ومصانع السكّر على امتداد نهر غزيّل، أحد روافد الليطاني. وأخيرًا، فإن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساس لسكان حوض الليطاني. واستخدام الفلاحين المفرط للمواد الكيميائية الزراعية، يجعل بقايا هذه المواد تتسرب، خاصة عند استخدامها بكميات زائدة، إلى التربة، ومن ثم تلوّث المياه السطحية ومصادر المياه الجوفية[22]. وأظهرت الدراسات أنّ المياه الجوفية في وادي البقاع ملوّثة بأسمدة النتروجين التي يستهلك لبنان منها نحو 1816 طنًا سنويًا، وهذا يفوق استهلاك سورية (1422 طنًا سنويًا)[23]. ومنذ نهاية الحرب الأهلية في عام 1990، يضم قضاء البقاع الغربي، الواقع على الجزء الأعلى لليطاني، بلدات مثل بر الياس والقرعون، وذكر السكّان ارتفاعًا ملحوظًا في أمراض السرطان الذي يعزونه إلى تلوّث النهر[24]؛ إذ جعلت آثار التدفّق المستمر والمتراكم للملوّثات مياه الليطاني شديدة السمّية[25]، لكنّ سلطات فرض القانون غائبة إلى حدٍ بعيد. وفي عام 2016، استضاف فرع البقاع من جامعة بيروت العربية ورشة عمل عن الأزمة البيئية التي يعانيها نهر الليطاني. وفي لحظة من لحظات تلك المناسبة التي استغرقت يومًا، صرّح وزير البيئة محمد المشنوق، علنًا أنّ لدى معظم منتهكي البيئة الكبار "غطاءً سياسيًا" (أي حصانة)، تمنع وزارته من إيقافهم. ولم يرفّ جفنٌ لأي من الحضور اللبنانيين، لأن الوزير كان يؤكّد أمرًا معروفًا أصلًا على نطاق واسع في المجتمع.

18 Samia Nakhoul & Issam Abdallah, "Hundreds of Disillusioned Doctors Leave Lebanon, in Blow to Healthcare," *Reuters*, 12/11/2020, at: https://bit.ly/3MYSkwl

19 "Lebanon Economic Monitor: Lebanon Sinking (To the Top 3)."

20 UNICEF, "UNICEF is Actively Supporting the Lebanese Government Fighting the Cholera Outbreak," 26/10/2022, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/3T0t1xE

21 Amin Shaban & Mouin Hamzé (eds.), *The Litani River, Lebanon: An Assessment and Current Challenges* (Cham, Switzerland: Springer International, 2018).

22 Ibid.

23 Ibid; FAO, *The State of Land and Water Resources for Food and Agriculture in The Near East and North Africa Region*.

24 Shaban & Hamzé (eds.).

25 Rodayna Raydan, "As Lebanon's Electricity Crisis Deepens, Water Becomes Scarcer," *Al-Monitor*, 12/6/2022, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/40Y3MxO

وضعت الحكومة اللبنانية أو وكالات العون الأجنبية خططًا عديدة ومولّتها للحدّ من تلوّث مياه الليطاني وبحيرة القرعون. على سبيل المثال، قادت وزارة البيئة اللبنانية لجنة من وزارات متعدّدة، هدفها تنظيف النهر، تضمّنت مساهمة قدّمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مُوِّلت في عام 2016، بقرض قدره 55 مليون دولار أميركي من البنك الدولي[26]. لكن زياراتي في الفترة 2019-2022 تكشف أنّه لم يُحرَز إلّا تقدم ضئيل في تطبيق خطة الحدّ من التلوّث هذه.

تتخطى الإدارة الجيدة للموارد البيئية، خصوصًا مصادر المياه العذبة، الخطوط الدينية والاقتصادية. وتساعد البيئة السليمة الناس كي يعيشوا حياةً منتجة تدعم النمو الاقتصادي. تاريخيًا، كان قبلاي خان، إمبراطور الصين في القرن الثالث عشر الذي بنى بيجين، يدرك الدور الحاسم الذي تنهض به المشاريع المائية، كالقناة الصينية الكبرى، في النمو الاقتصادي للشعب. وعلى غراره، قال مؤخرًا الرئيس الصيني شي جين بينغ (2013-): "كي تحكم دولةً، عليك أن تحكم مياهها أولًا"[27]. ولأجل إعادة الإعمار على نحو أفضل، يجب على لبنان إعطاء الموارد المائية الأولوية، وإعادة إنشاء الترابط المائي والاجتماعي بإحياء الأنهار كالليطاني. يقوم الترابط البيئي على "تدفّقات حيوية ولاحيوية"، وعلى "انتشار الحرائق أو نقل الرواسب والمواد الغذائية في الممرّات المائية". ويقوم الترابط أيضًا حين تدار الموارد عن طريق تقاسم المعرفة والأدوات والخبرات التي "تمكّن من التعاون الفعّال"[28]. ويبيّن مفهوم الترابط البيئي الاجتماعي "الاعتماد المتبادل والتغذية الراجعة المتأصلَين" بين البشر والموارد البيئية "في شبكة تعبُر المكان وتجتاز الزمان". ويغطّي هذا المفهوم موارد مثل الموائل وتدفّقات المياه والفضاءات الاجتماعية المشتركة، وتمكّن مقاربته على مستويات بالغة المحلّية أو واسعة، تبعًا للمسألة قيد التحليل[29].

يجب أن يرتكز تعافي لبنان على خطة شاملة وصوغ عقد اجتماعي جديد. ويمكن ضروب التعاون بين الطوائف على مستوى الجماعة المحلية أن تخلق اعتمادًا متبادلًا، وتعيد الثقة الاجتماعية. سوف يكون ترميم نهر الليطاني بداية إعادة إعمار اجتماعية سياسية لبلدٍ دمّرته الحروب والفساد، وسوف يمكّن شعبًا عانى طويلًا إهمال الحكومة المركزية الفادح. تربط المنظومة النهرية بين البشر من مختلف مناحي الحياة؛ بين أبناء الريف وأبناء المدن، ومن مختلف الفئات الاقتصادية والإثنية والدينية والاجتماعية وسواها. وتتقلّب "درجة الترابط المائي وطبيعتها" بحسب ضروب الأنشطة البشرية ومداها، وبحسب قوى الطبيعة. وتعدّل الأنشطة البشرية الترابط البيئي في المستويات المحلية والإقليمية والعالمية؛ إذ يمكن هذه الأنشطة أن تُخِلّ بالترابط من طريق التلوّث السام، على سبيل المثال، أو أن تحسّنه من طريق إزالة العوائق المادّية من الأنهار[30].

في خريف 2019، اجتاحت لبنان مظاهرات حاشدة شهورًا عدة، عكست "حاجة متنامية وملّحة إلى عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها [...] ولذلك، فإن القضية السياسية التي تواجه لبنان في هذه اللحظة هي تمتين العقد الاجتماعي الوطني، في سياق دولة وهوية وطنية محطّمتين، وحوكمة رديئة، وبنية تحتية معطّلة"[31]. ويجب على العقد الاجتماعي الجديد أن يكون مبنيًا على التعايش الاجتماعي الديني، والشفافية واستقلال القضاء والحماية الاجتماعية للعمّال، وعلى حماية البيئة وأشياء أخرى كثيرة. قد تستغرق هذه المهمّة الصعبة وقتًا طويلًا لإنجازها. ويجب على الشعب اللبناني ومنظوماته المائية ألّا ينتظر حتى تُحلّ المشكلات السياسية المعقّدة. بعبارة أخرى، يمكن المنظمات غير الحكومية أن تعمل مباشرة مع الجماعات المحلية في حوض النهر لتسهيل التعاون من أجل مصالحهم المشتركة، وهي بذرة ستنمو في نهاية المطاف لتشكّل حجر أساس في إعادة الإعمار الوطنية.

في مقالة حديثة عن لبنان، يرى سامي زغيب[32] أنّ "غياب الدولة شبه التام على المستوى الاجتماعي، أدّى إلى انتشار قنوات إعانة غير رسمية بهدف ملء الفراغات. تقوم هذه القنوات، عمومًا، على الجماعة في بنائها، وتفتقر إلى تخطيط مركزي لسياستها". وهي عبارة عن "تدخّلات محلية من فاعلين سياسيين أو دينيين يستخدمون البلديات والمؤسسات الدينية، وسواها من المؤسسات الموالية سياسيًّا لهؤلاء الفاعلين". ويمكن هذه الجهود أن تموَّل عبر "صدقات أعضاء

26 Shaban & Hamzé (eds.).

27 "Taming the Waters: China's Grand Canal is Full for the First Time in Decades," *The Economist*, 14/5/2022, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/3uJ5tDA

28 Clare E. Aslan et al., "Coupled Ecological and Management Connectivity across Administrative Boundaries in Undeveloped Landscapes," *Ecosphere*, vol. 12, no. 1 (2021).

29 Monika Egerer & Elsa Anderson, "Social-Ecological Connectivity to Understand Ecosystem Service Provision across Networks in Urban Landscapes," *Land*, vol. 9, no. 12 (December 2020), p. 530.

30 Y. Zhang et al., "The Concept, Approach, and Future Research of Hydrological Connectivity and its Assessment at Multiscales," *Environmental Science Pollution Research*, no. 28 (August 2021), pp. 52724-52743.

31 UNICEF & ILO, "Towards A Social Protection Floor for Lebanon, Policy Options and Costs for Core Life-Cycle Social Grants," *Policy Note* (Beirut: March 2021), accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/3GfHOgf

32 Sami Zoughaib, "Distorted Social Contract: The Dangerous Trajectory of Social Protection Systems in Lebanon," *The Policy Initiative*, 4/11/2022, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/3N1FQUz

الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية الأغنياء في لبنان والشتات". وثمة مقاربة أخرى من خلال "تدخّلات محلّية تقودها الجهات المانحة، وتنفّذها المنظّمات الدولية أو فاعلون غير حكوميين". وتدافع مقالة زغيب عن مقاربة محلّية، أي مقاربة تتجاوز المؤسسات الحكومية المفلسة والمعطّلة في الواقع[33].

على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، كانت حصة العمل في الزراعة في انحدارٍ ثابت، وصل إلى 11 في المئة في عام 2019. وبالمثل، كانت حصة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني في انحدار حتى عام 2019 عندما قفزت فجأة من 3.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.9 عام 2020[34]. يتزامن هذا الانقلاب الجذري مع الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد الوطني انحداره الحلزوني، ومع بداية أزمة مصرفية شديدة غير مسبوقة. إجمالًا، يقدّر أنّ 31 في المئة من دخل الأسر في حوض الليطاني يأتي من الزراعة، ما يعكس الانتشار الواسع للمنتجات والخدمات الزراعية.

> يحتاج لبنان إلى أن يتّجه نحو تنمية مستدامة بيئيًا واقتصاديًا، وقابلة للحياة اجتماعيًا، وإلى إعادة إعمار أفضل. يمكن تحقيق ذلك بتطبيق حلول متكاملة وبتبنّي حوكمة للماء والأرض، جامعة ومستدامة. وسوف يساعد الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية بطرائق تقلل من تأثيراتها البيئية السلبية في بناء مرونة تجاه تغيّر المناخ

ثالثًا: إعادة البناء بطريقة أفضل على مستوى المجتمع

يحتاج لبنان إلى أن يتّجه نحو تنمية مستدامة بيئيًا واقتصاديًا، وقابلة للحياة اجتماعيًا، وإلى إعادة إعمار أفضل. يمكن تحقيق ذلك بتطبيق حلول متكاملة وبتبنّي حوكمة للماء والأرض، جامعة ومستدامة.

وسوف يساعد الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية بطرائق تقلل من تأثيراتها البيئية السلبية في بناء مرونة تجاه تغيّر المناخ. ويمكن دعم ذلك بتبنّي تقنيات مبتكرة وإدارة موارد، كخدمات الاستشعار عن بعد وتحسين جمع مياه الأمطار وتعزيز رطوبة التربة[35]. وتُعدّ الروابط بين الفاعلين البشر "عنصرًا من عناصر الاستدامة والمرونة؛ إذ تحدّ من العزلة الاجتماعية والتشظّي الاجتماعي، ما قد يساهم في ثبات المجتمعات في وجه التغيّرات، ويشجّع على التحوّلات البيئية الإيجابية". ومثل "الترابط البيئي، يتطلّب إنماء الترابط الاجتماعي موازنة التوتّرات بالتنوّع والحد من التنازلات، ويمكن ربطه بوضوح بالبنية البيئية المادّية التي تحدّد كيف يتحرك الناس ويتفاعلون"[36].

تستطيع المنظمات غير الحكومية مساعدة سكان حوض النهر المنحدرين من خلفيات دينية واقتصادية مختلفة، بتكريس لوجستيات لضروب التعاون بين الجماعات، وتيسير وضع الأجندات وتوسّط اللقاءات. ويمكن أن تتخذ مشاريع صغيرة هيئة تثقيفٍ وإلهام للسكان بشأن فوائد تجميع النفايات وفرزها والتخلّص السليم منها. وفي بعض القرى، ثمة مكبّات للنفايات مفتوحة قريبًا من الليطاني، أو ضمن سهله الفيضي، ما يبرّر الحاجة إلى إعطاء الأولوية لهذه التدابير للحدّ من التلوّث في تلك المناطق. وبالمثل، فإنّ إشراك المزارعين في حوارات حول كيفية تطبيق المواد الكيميائية الزراعية على نحو فعال، وحول أساليب بديلة، مثل الزراعة العضوية والزراعة بلا حراثة والزراعة التجديدية. وعلى القيّمين على برامج الإرشاد التربوي أن يعملوا مع أفراد محليين يثق بهم المجتمع، كالزعماء الدينيين والمخاتير والعلماء.

إضافة إلى ذلك، يمكن تقوية المرونة المائية والغذائية بدعم خطط لحفظ الماء وتخزينه. "اليوم، لا يخزّن لبنان سوى 6 في المئة من مجمل موارده المائية"، وهذا أقل بكثير من المتوسط، 85 في المئة، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[37]. ويمكن أن يساعد تمويل بناء خزّانات المياه وجهود جمع مياه الأمطار في تأمين مخزون مياه أكثر ثباتًا، ما يحسّن حياة البشر العاديين، لا سيما المزارعين القاطنين في حوض الليطاني.

من شأن إقامة البنية التحتية المادّية والقدرات البشرية الخاصة بجمع ومعالجة مياه الصرف الصحي المنتجة في المناطق التي تفتقر إليها الآن في حوض الليطاني، أن تحسّن كثيرًا من جودة مياه النهر.

---

33 Ibid.

34 The World Bank, "Agriculture, Forestry, and Fishing, Value Added (% of GDP) - Lebanon," *World Bank National Accounts Data and OECD National Accounts Data Files* (2022), accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/46ATvJc

35 FAO, "The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture - Systems at Breaking Point," *Synthesis Report* (Rome: 2021), accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/47OVSJt

36 Egerer & Anderson.

37 The World Bank, *Lebanon Economic Monitor: The Deliberate Depression*, Document of the World Bank (Fall 2020), at: https://bit.ly/40RR97L

وقد يحمل ذلك فائدة إضافية، تتمثّل في دعم تعافي النهر. "يمكن أن تعالج مياه النهر الملوّثة إمّا في الموقع، وإما بمكافحة التلوّث عند نقطة المصدر"[38]. والتحدّي أنّ البلدان النامية ذات الدَّين الخارجي المرتفع، مثل لبنان، عادة ما تكون غير قادرة على الوصول إلى التمويل الضروري للمساعدة في وضع اقتصادات بلدها على طريق الاستدامة[39]، فلبنان مدين بدين سيادي يبلغ 179.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022[40]، وهو مستوى لم تتجاوزه سوى ثلاث دول في العالم.

يمكن التعامل مع مشاريع الإدارة المائية التي تتطلب استثمارات مالية كبيرة عن طريق مقايضة الديون، في مقابل الطبيعة، يوافق على أساسها بلدٌ نامٍ عليه ديون، مثل لبنان على استخدام الصناديق الوطنية لتمويل برامج صيانة، في مقابل إلغاء جزءٍ من ديونه الخارجية[41]. عندها، "يُلغى الدين العام لبلد نامٍ لقاء استثمارات في مشاريع متعلقة بحماية الطبيعة ضمن البلد المدين"[42]. وكان تطبيق مقايضة الدين في مقابل الطبيعة قد جرى بصورة ناجحة في سيشل والفلبين وكوستاريكا، وفي أماكن أخرى.

يمكن إعادة تصور إطار الديْن في مقابل الطبيعة، باعتباره ديْنًا في مقابل المناخ. ففي حين أنّ الزراعة التقليدية مصدرٌ أساس لانبعاثات الكربون، تستطيع الزراعة التجديدية حجز الكربون، "ما يساعد في الحدّ من التغير المناخي، ويجعل أراضي المحاصيل في الوقت ذاته أكثر إنتاجًا ومرونة، مع ارتفاع حرارة الكوكب"[43]. بهذه الطريقة، يستفيد الدائن والمدين، أي لبنان والمجتمع الدولي.

تساعد إدارة المياه التعاونية بين المعنيين من مرجعيات دينية واقتصادية مختلفة، إضافة إلى الحوكمة الجيدة لنهر الليطاني في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفقر، وتساعد في تجاوز توزيع المياه غير المتساوي، وتحمي البيئة. ويمكن التعاون في شأن الإدارة الأفضل لليطاني أن يبني روابط ثقةٍ ثقافية واجتماعية متينة بين أفراد الجماعات المختلفة؛ إذ يمكن أن توحّدهم المصيبة التي حلّت بالنهر الذي يتقاسمونه ويعتمدون عليه، وحقيقة أنهم يؤثّرون في النهر، وأنه يؤثّر فيهم، وإدراكهم أنهم "يعيشون جميعًا على مجرى النهر"، وأنّ صحّته ستؤثّر في جميع المعنيين.

تاريخيًا، لم يكن حجم لبنان الصغير قادرًا على إعالة سكانه، ما جعله مُصدِّرًا كبيرًا للبشر. وتُسرّع الأزمات الاقتصادية، كتلك التي بدأت في عام 2019، معدّلات الهجرة. فعلى سبيل المثال، أظهرت بيانات عام 2021 أن النمو السكاني تقلّص بمعدل 0.8 في المئة[44]. ويُترجَم الحجم الهائل لجاليات المهاجرين اللبنانيين إلى مصدر خارجي يمكنه المساعدة في إعادة إعمار حوض الليطاني على نحوٍ أفضل. والهجرة شائعة إلى درجة أن بين 30 و50 في المئة من اللبنانيين يعيشون حاليًا خارج البلاد[45]. وقد سمحت تحويلات المهاجرين السخيّة إلى أقاربهم بأن يصمدوا خلال الحرب الأهلية الطويلة، والعثرات الاقتصادية، وفي الآونة الأخيرة، الانهيار الاقتصادي شبه التام[46]. وفي عام 2022، مثّلت الحوالات المالية 38 في المئة من مجمل الإنتاج المحلي للبلد؛ أو ما يقارب 6.8 مليارات دولار[47]. فالخطط الحسنة الموحّدة لتنمية القطاع الزراعي وتطوير المراكز السكانية في حوض الليطاني سوف تجلب غالبًا الاستثمار الأجنبي، خصوصًا من المهاجرين اللبنانيين.

حالما يتبيّن البشر أدلّةً ملموسة على التقدّم في إعادة تأهيل الليطاني، سيضطرون إلى شنّ حرب صورٍ ورسائل تساعد في خلق التأييد لسيرورة التغيير في المنطقة. وما يعنيه حجم الأزمة الحالية العميقة وجذورها هو استمرار ارتياب البشر وتشككهم. وسوف تستغرق الإصلاحات الإيجابية وقتًا لتُقبَل وتُستدخَل. وفي نهاية المطاف، سوف تخلق الرسائل والتأثيرات التراكمية لإعادة الإعمار إحساسًا مميّزًا وملموسًا بعلاقة جديدة بالنهر، وبين البشر.

38 Hossain MD Anawar & Rezaul Chowdhury, "Remediation of Polluted River Water by Biological, Chemical, Ecological and Engineering Processes," *Sustainability*, vol. 12, no. 17 (August 2020).

39 Igor Lukšić et al., "Innovative Financing of the Sustainable Development Goals in The Countries of the Western Balkans," *Energy, Sustainability and Society*, vol. 12 (February 2022).

40 Marc Jones, "Foreign Creditors Urge Lebanon to begin Debt Restructuring Talks," *Reuters*, 21/9/2021, accessed on 4/4/2023, at: https://bit.ly/46vEOay

41 Organisation for Economic Co-operation and Development, "OECD Stat," 2001, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/3SWqe8C

42 Lukšić et al.

43 Nuna Teal & Karl Burkart, "Regenerative Agriculture Can Play a Key Role in Combating Climate Change," *One Earth* (June 2023), accessed on 6/6/2023, at: https://bit.ly/47NyY57

44 The World Bank, "Agriculture, Forestry, and Fishing, Value Added (% of GDP) - Lebanon."

45 Fawwaz Traboulsi, *A History of Modern Lebanon* (London: Pluto Press, 2007).

46 "Demand Lifts Lebanese Real-Estate Prices," *The Daily Star*, 25/11/2010, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/40V4Rqd; Hussein A. Amery & William P. Anderson, "International Migration and Remittances to A Lebanese Village," *The Canadian Geographer*, vol. 39, no. 1 (1995), pp. 46-58.

47 Kareem Chehayeb, "Lebanon's Financial Pains Eased by Remittances Over Holidays," *Associated Press*, 22/12/2022, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/4aaEwJg; "Remittances Grow 5% in 2022, Despite Global Headwinds," *Press Release*, The World Bank, 30/11/2022, accessed on 6/4/2023, at: https://bit.ly/3Gj9UaK

دفعت البيئة الطبيعية، ولا سيما نهر الليطاني، ثمن أزمات لبنان السياسية والأمنية الممتدة عقودًا، التي ساعدت في تآكل المؤسسات الوطنية. ويمكن تحسين صحّة الليطاني عن طريق إطلاق ودعم عدد من المشاريع المجتمعية الصغيرة، التي تقوم بها الجماعات، فتجمع البشر للبدء بعملية إعادة إعمار بطيئة من خلال الزراعة التجديدية، ومن خلال ترابط مائي واجتماعي أكبر.

المراجع

Al-Hajj, Samar et al. "Beirut Ammonium Nitrate Blast: Analysis, Review, and Recommendations." *Frontiers in Public Health*. vol. 9 (June 2021).

Amery, H. A. & A. T. Wolf (eds.). *Water in the Middle East: A Geography of Peace*. Austin: University of Texas Press, 2000.

Amery, Hussein A. & William P. Anderson. "International Migration and Remittances to A Lebanese Village." *The Canadian Geographer*. vol. 39, no. 1 (1995).

Anawar, Hossain MD & Rezaul Chowdhury. "Remediation of Polluted River Water by Biological, Chemical, Ecological and Engineering Processes." *Sustainability*. vol. 12, no. 17 (August 2020).

Aslan, Clare E. et al. "Coupled Ecological and Management Connectivity across Administrative Boundaries in Undeveloped Landscapes." *Ecosphere*. vol. 12, no. 1 (2021).

Chayes, Sarah. *Thieves of State: Why Corruption Threatens Global Security*. New York: W.W. Norton & Company, 2015.

Darwish, Talal et al. "Sustaining the Ecological Functions of the Litani River Basin, Lebanon." *International Journal of River Basin Management*. no. 21 (February 2021).

Egerer, Monika & Elsa Anderson. "Social-Ecological Connectivity to Understand Ecosystem Service Provision across Networks in Urban Landscapes." *Land*. vol. 9, no. 12 (December 2020).

FAO. "The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture - Systems at Breaking Point." *Synthesis Report*. Rome: 2021. at: https://bit.ly/47OVSJt

________. *The State of Land and Water Resources for Food and Agriculture in The Near East and North*

Traboulsi, Fawwaz. *A History of Modern Lebanon*. London: Pluto Press, 2007.

UNICEF & ILO. "Towards A Social Protection Floor for Lebanon, Policy Options and Costs for Core Life-Cycle Social Grants." *Policy Note* (Beirut: March 2021). at: https://bit.ly/3GfHOgf

Zhang, Y. et al. "The Concept, Approach, and Future Research of Hydrological Connectivity and its Assessment at Multiscales." *Environmental Science Pollution Research*. no. 28 (August 2021).

Africa Region. Summary Report. Cairo: 2022. at: https://bit.ly/47tTw30

Hussein, Hussam et al. "Syrian Refugees, Water Scarcity, and Dynamic Policies: How Do the New Refugee Discourses Impact Water Governance Debates in Lebanon and Jordan?" *Water* (MDPI). no. 12 (January 2020).

Lukšić, Igor et al. "Innovative Financing of the Sustainable Development Goals in The Countries of the Western Balkans." *Energy, Sustainability and Society*. vol. 12 (February 2022).

Rotberg, R. I. (ed.). *State Failure and State Weakness in a Time of Terror*. Washington, D.C.: The Brookings Institution Press, 2003.

Sayed, Linda. "Sectarian Homes: The Making of Shiʿi Families and Citizens under the French Mandate, 1918-1943." PhD. Thesis. The Graduate School of Arts and Sciences. Columbia University, 2013.

Shaban, Amin & Mouin Hamzé (eds.). *The Litani River, Lebanon: An Assessment and Current Challenges*. Cham, Switzerland: Springer International, 2018.

Teal, Nuna & Karl Burkart. "Regenerative Agriculture Can Play a Key Role in Combating Climate Change." *One Earth* (June 2023). at: https://bit.ly/47NyY57

The World Bank. *Lebanon Economic Monitor: The Deliberate Depression*, Document of the World Bank. Fall 2020. at: https://bit.ly/40RR97L

________. *Lebanon Economic Monitor: The Great Denial. Global Practice for Macroeconomics: Trade & Investment, Middle East and North Africa Region*. Document of the World Bank. Fall 2021. at: https://bit.ly/3uBIDOc

________. "Agriculture, Forestry, and Fishing, Value Added (% of GDP) - Lebanon." *World Bank National Accounts Data and OECD National Accounts Data Files* (2022). at: https://bit.ly/46ATvJc



التوثيق
Documentation





محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World



يتضمّن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 1 آذار/ مارس – 30 نيسان/ أبريل 2023.

كلمات مفتاحية: الجزائر، تونس، السودان، سورية، العراق، ليبيا.

Keywords: Algeria, Tunisia, Sudan, Syria, Iraq, Libya.

2023/3/2 صوّت المجلس الأعلى للدولة الليبي (نيابي استشاري) لمصلحة قبول التعديل الثالث عشر على "الإعلان الدستوري". وقال المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة، في بيان، إنه عقد جلسة طارئة برئاسة خالد المشري في مقر المجلس بالعاصمة طرابلس. وأضاف أن "المجلس صوّت بموافقة غالبية الأعضاء الحاضرين (دون تحديد عدد)، بعد اكتمال النصاب، على التعديل الدستوري الثالث عشر الذي أقره مجلس النواب بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة". وقد تم الاتفاق على الشروع في تشكيل لجنة لوضع القوانين الانتخابية ليجري اعتمادها خلال الجلسة القادمة (دون تحديد موعد)، وفقًا للبيان.

(**وكالة الأناضول**، 2023/3/2)

2023/3/2 رفضت السلطات التونسية الترخيص لجبهة الخلاص الوطني المعارضة بتنظيم مسيرتها الاحتجاجية وسط العاصمة تونس، في حين أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل عن أنه جرى مَنْع مسؤول نقابي إسباني من دخول تونس والمشاركة في الاحتجاج.

(**العربي الجديد**، 2023/3/2)

2023/3/6 أوقف البنك الدولي تعامله مع تونس "مؤقتًا"، وذلك وفقًا لما تضمنته مذكرة أُرسلت إلى الموظفين. ويأتي القرار على خلفية أنّ تصريحات رئيس البلاد قيس سعيّد بشأن المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء، أثارت مضايقات وأعمال عنف بدوافع "عنصرية". وأرجأ البنك اجتماع مجلسه الذي كان مقررًا مع تونس حتى تنتهي من تقييم الوضع.

(**فرانس 24**، 2023/3/6)

2023/3/6 خرج مئات المحتجين في عدة محافظات وسط وجنوب العراق (بغداد، وبابل، والديوانية، وواسط)، في مظاهرات احتجاجية ليلية، أغلقوا خلالها شوارع رئيسة عبر حرق الإطارات، وذلك في مؤشر دالّ على بوادر تصعيد شعبي لإرغام البرلمان على عدم إقرار تعديل قانون الانتخابات وإعادة عمل المجالس المحلية في المحافظات.

(**الشرق الأوسط**، 2023/3/6)

2023/3/7 أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي عزم المنظمة على المضيّ في مبادرة الحوار الوطني، وأن مواقفها واضحة لإخراج البلاد من المناخات المتوترة، مضيفًا أن الاتحاد ليس في صف أي طرف سياسي، وذلك في ردٍّ على محاولات استقطابه من المعارضة.

(**ميدل إيست أونلاين**، 2023/3/7)

2023/3/8 صدّق أعضاء مجلس الشعب في البرلمان الصومالي على مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي تمت مناقشته خلال الأيام الماضية. من جهته، أشاد مدير جهاز المخابرات الصومالي، مهد محمد صلاد، بموافقة 143 من أعضاء مجلس النواب على مشروع قانون مكافحة الإرهاب، مؤكدًا أن هذا القانون سيكون "العمود الفقري" للحرب التي تشنها الحكومة على الجماعات الإرهابية في البلاد.

(**شبكة القرن الإخبارية**، 2023/3/8)

2023/3/9 صدر في "الجريدة الرسمية" التونسية قانون يقضي بحلّ المجالس البلدية التي انتخبت في عام 2018 وتعديل قانون انتخاب أعضائها. وأوردت الجريدة دعوةً لأعضاء مجلس نواب الشعب متعلقة بحضور الجلسة الافتتاحية العامة. ونص القرار على أن "يتم حلّ جميع المجالس البلدية إلى حين انتخاب مجالس بلدية جديدة". ويتولى المحافظ إدارة شؤون المجالس مؤقتًا.

(**سويس إنفو**، 2023/3/9)

2023/3/11 أكدت القوات المسلحة السودانية التزامها مجريات العملية السياسية الجارية، والتقيد الصارم والتام بما جرى التوافق عليه في الاتفاق الإطاري الذي يفضي إلى توحيد المنظومة العسكرية، وقيام حكومة بقيادة مدنية فيما بقي من المرحلة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات في نهايتها.

(**العربي الجديد**، 2023/3/11)

2023/3/12 رأى رئيس ائتلاف "الوطنية"، إياد علاوي، أن العملية السياسية في العراق "أغلقت"، وأنها غير قادرة على تحقيق مصالح الشعب، في حين شدد على ضرورة إجراء التعديلات الدستورية.

(**القدس العربي**، 2023/3/12)

2023/3/14 تجددت التظاهرات في السودان، في الخرطوم، احتجاجًا على "الاتفاق الإطاري" الموقَّع بين المدنيين والعسكريين. وقد خرج آلاف المتظاهرين في الخرطوم استجابة لدعوة من "تنسيقيات لجان المقاومة" احتجاجًا على الاتفاق الإطاري، وللمطالبة بالحكم المدني الديمقراطي أيضًا.

(**وكالة الأناضول**، 2023/3/14)

2023/3/16 قررت محكمة جنايات القاهرة، الدائرة الأولى (جنائي بدر)، برئاسة محمد السعيد الشربيني، تمديد مدة إدراج جماعة الإخوان المسلمين في قائمة الكيانات الإرهابية إلى خمس سنوات أخرى تبدأ من نهاية مدة الإدراج السابقة، إضافة إلى تمديد إدراج عشرين شخصًا في قائمة الإرهابيين إلى خمس سنوات أخرى تبدأ من تاريخ نهاية مدة الإدراج السابق.

(**المصري اليوم**، 2023/3/16)

2023/3/18 شهدت محافظة درعا، جنوبي سورية، الخاضعة لسيطرة النظام، خروج عدة تظاهرات، بمناسبة ذكرى الثورة السوريّة، جدّد



خلالها المتظاهرون مطالبهم بإسقاط النظام، والتمسك بثوابت الثورة والمضي فيها حتى تحقيق أهدافها كافة منذ اندلاعها عام 2011.

(العربي الجديد، 2023/3/18)

2023/3/25 أعلن المعارض الجزائري، رشيد نكاز، الذي أُفرج عنه في كانون الثاني/ يناير، بعفو رئاسي والمصاب بالسرطان، أن الرئيس، عبد المجيد تبون، أمر برفع حظر السفر عنه إلى الولايات المتحدة، حيث توجد عائلته، لتلقّي العلاج، بحسب ما جاء في رسالة لوكالة فرنس برس.

(الحرة، 2023/3/25)

2023/3/26 أكد رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان أن بلاده تعتزم بناء جيش لا يتدخل في السياسة، مشددًا على ضرورة أن تكون القوات المسلحة تحت خدمة أيّ سلطة مدنية قادمة.

(التلفزيون العربي، 2023/3/26)

2023/3/27 أعلن مجلس أمناء الحوار الوطني في مصر عن تقدمه باقتراح لبدء جلسات الحوار الذي دعا إليه الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقد أقرّ بالإجماع مطلب مدّ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات لِمَا بعد 2024، وقرر رفع مقترح تشريعي للرئاسة لإقراره برلمانيًا. وحظي الإعلان بترحيب من مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وخصوصًا المعارضة منها التي أشادت بقرار الإشراف القضائي على الانتخابات.

(العرب، 2023/3/27)

2023/3/27 أقر البرلمان العراقي تعديلًا لقانون الانتخابات البرلمانية يشكّل عودةً إلى القانون الذي جرى العمل به قبل تظاهرات أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وهو ما يثير غضب الأحزاب المستقلة والصغيرة التي ترى أنه يخدم مصالح الأحزاب الكبرى. وبحسب مصادر عراقية، فإن التصويت على التعديل الجديد لقانون الانتخابات البرلمانية جرى في جلسة عاصفة شهدت انسحابًا واعتراضًا من الكتل البرلمانية المستقلة التي ترى في هذا القانون تكريسًا لسيطرة الأحزاب والكتل الكبرى على الدورة المقبلة للبرلمان، وتغييبًا للتيارات الديمقراطية المستقلة.

(الجزيرة نت، 2023/3/27)

2023/3/27 أعلن رئيس جبهة الخلاص الوطني، أحمد نجيب الشابي، أنّ الجبهة قرّرت إطلاق اعتصام مفتوح بمقر حراك تونس الإرادة، إلى حين تحقيق مطلبين اثنين، وفقًا لقوله.

(ألترا تونس، 2023/3/27)

2023/3/28 تظاهر نحو مئة من الكويتيين، في وقت متأخر، في ساحة الإرادة، أمام مبنى مجلس الأمة، معترضين على حكم المحكمة الدستورية القاضي بحل البرلمان المنتخب في أيلول/ سبتمبر الماضي، وعودة البرلمان السابق المنتخب في عام 2020.

(العربي الجديد، 2023/3/28)

2023/4/1 أعرب مركز "النخيل" للحقوق والحريات الصحفية عن "قلقه" من صدور أمر اعتقال في حق أحد السياسيين بعد شكوى رئيس الحكومة ضده في حالة مماثلة لاعتقال محلل سياسي قبل أيام، في حين وصف تزايد هذه الشكاوى والدعاوى القضائية بأنها "رسالة سلبية" في وقت تعاني فيه المؤسسات الإعلامية هجماتٍ "ممنهجة".

(شفق نيوز، 2023/4/1)

2023/4/5 أكد تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، في السودان، تأجيل التوقيع على الاتفاق السياسي النهائي بين العسكر والمدنيين، بسبب استئناف المباحثات المشتركة بين الأطراف العسكرية الموقعة على الاتفاق السياسي الإطاري، فيما يتّصل بالجوانب الفنية الخاصة بإجراءات الإصلاح الأمني والعسكري.

(العربي الجديد، 2023/4/5)

2023/4/6 خرج آلاف السودانيين للمطالبة بسقوط نظام قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، ورفضًا لأي تسوية سياسية معه. جاء الخروج بعد دعوات من لجان المقاومة السودانية الشعب للخروج والمشاركة في المواكب لإحياء ذكرى انتفاضة نيسان/ أبريل 1985، التي أسقطت نظام الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري، وإحياء ذكرى أول يوم لاعتصام محيط قيادة الجيش في عام 2019 أيضًا، وهو الاعتصام الذي أدّى إلى إسقاط نظام الرئيس عمر البشير.

(العربي الجديد، 2023/4/6)

2023/4/8 أكدت اللجنة العسكرية المشتركة "5+5" والقيادات العسكرية والأمنية في ختام اجتماع جرى في مدينة بنغازي "استعدادهم لتقديم أشكال الدعم كافة لتأمين الانتخابات بمراحلها كافة". وحث المجتمعون في بيان - نقلته البعثة الأممية "على دعم جهود اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) ولجنة التواصل الليبية المنبثقة عنها في إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب". وقد توافق المجتمعون على "البدء في إجراءات عملية للبدء بمعالجة مشاكل النازحين والمهجرين والمفقودين وضمان العودة الآمنة لهم بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية المعنية في مختلف مناطق ليبيا".

(مصراوي، 2023/4/8)

2023/4/8 أكد رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان عبد الفتاح البرهان اقتراب الانتهاء من الاتفاق السياسي النهائي في البلاد، مشيرًا إلى أن التأخير سببه خلافات بشأن بند "الإصلاح الأمني والعسكري".

(الجزيرة مباشر، 2023/4/8)

2023/4/9 تؤكد أوساط حزبية أن رفض رئيس الجمهورية قيس سعيّد للحوار الوطني يمثل هروبًا إلى الأمام وتكريسًا لواقع الحكم الفردي في تونس. وكان سعيّد قد أعلن أنه لا حاجة إلى الحوار ما دام يوجد برلمان بزعم أن "الحوار يجرى في البرلمان، وهي مهمة المشرّع المتمثلة في المصادقة على مشاريع القوانين"، منتقدًا معارضيه بشدة، ومتهمًا بعضهم بالعمالة للخارج.

(**المراقب التونسي**، 2023/4/9)

2023/4/11 دعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" السلطات التونسية إلى الإفراج عن رئيس الحكومة الأسبق ونائب رئيس حزب حركة النهضة الإسلامية علي العريض لأنه ليس ثمّة "أعمال جنائية" تجرّمه.

(**الشروق**، 2023/4/11)

2023/4/13 أهابت حركة النهضة التونسية بكل القوى الوطنية ورموز الدولة ومؤسساتها إلى الحفاظ على حيادية القوات الحاملة للسلاح، والنأي بها عن الخلافات والتجاذبات السياسية. وذكّرت الحركة، في بيان لها من توقيع رئيسها راشد الغنوشي، بمواقفها الثابتة في احترام المؤسسة العسكرية، وتثمينها لدورها في حماية الثورة ومسارها الانتخابي، وفي الحرب على الإرهاب.

(**مشاهد 24**، 2023/4/15)

2023/4/15 اجتمعت قيادات الأحزاب الثلاثة؛ حزب العمال، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي، في العاصمة الجزائرية، وأفاد بيان مشترك أن "الأحزاب الثلاثة تعتبر أن البلاد تمر بوضعية مفصلية حول مستقبلها بالنظر إلى التحولات التي يعرفها العالم حاليًا"، وقررت قيادات الأحزاب المعنية، التي كانت تشترك في كتلة معارضة باسم "البديل الديمقراطي"، تنصيب لجنة تفكير وتشاور ومتابعة تقييم اللقاءات الثنائية السابقة التي جرت بين هذه الأحزاب، لا سيما من حيث الوضع السياسي العام، وأشار البيان إلى أنه ستُنشر لاحقًا وثيقة تخص الخلاصات السياسية لهذا الاجتماع.

(**العربي الجديد**، 2023/4/15)

2023/4/15 جدّدت حركة النهضة التونسية دعوتها إلى "لمّ شمل المعارضة"، معربة عن دعمها أي مبادرة في هذا الاتجاه "بما يضع حدًّا للأزمة الشاملة التي تعيشها البلاد على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

(**نسمة**، 2023/4/15)

2023/4/18 أغلقت قوات الأمن التونسية كلّ مقار حزب النهضة في البلاد في إثر توقيفها رئيس الحزب راشد الغنوشي، في خطوة إضافية تعكس عمق الشرخ بين المعارضة والرئيس قيس سعيّد الذي يحتكر السلطات منذ أكثر من عام. ويأتي القرار بعد توقيف الغنوشي بأيدي قوات أمنيّة دهمت منزله. وندّد الحزب بتوقيف زعيمه مطالبًا السلطات بإطلاق سراحه فورًا.

(**سويس إنفو**، 2023/4/18)

2023/4/18 اعتقلت الشرطة التونسية، زعيم حركة النهضة، راشد الغنوشي، بعد مداهمة منزله وتفتيشه.

(**العربية نت**، 2023/4/18)

2023/4/19 قال وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، إن التوصل إلى إطار تشريعي توافقي وشامل للانتخابات في ليبيا، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، هو الحل الوحيد نحو سلام دائم. واعتبر، في مداخلة له خلال الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي عقد عبر تقنية التناظر المرئي، حول المصالحة الوطنية في ليبيا، أن إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن هو الكفيل بتشكيل حكومة شرعية منتخبة.

(**وكالة الأنباء الليبية**، 2023/4/19)

2023/4/20 أكّدت وزارة الخارجية الفرنسية أنّ باريس "ليس لديها أيّ مرشّح في لبنان" لرئاسة الجمهورية، وذلك بُعَيد حديث وسائل إعلام لبنانية عن دعم فرنسي محتمل للوزير السابق سليمان فرنجية لهذا المنصب الشاغر منذ ستة أشهر.

(**فرانس 24**، 2023/4/20)

2023/4/20 حذّر رئيس أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة مما أسماه "تنامي الخطاب الأصولي الديني المتطرف"، الذي يريد أصحابه، بحسبه، العودة بالجزائريين إلى سنوات التسعينيات التي تشير إلى فترة الأزمة الأمنية.

(**القدس العربي**، 2023/4/20)

2023/4/20 عبر الرئيس التونسي قيس سعيّد عن رفضه القاطع لأي تدخل أجنبي في شؤون بلاده، وخص بالذكر انزعاج بعض العواصم الغربية وجهات أجنبية "بسبب إيقاف من دعا إلى حرب أهلية"، في أوضح إشارة إلى إيداع رئيس حركة النهضة، ورئيس البرلمان المنحل راشد الغنوشي، السجن بتهمة التحريض على الاقتتال.

(**ميدل إيست أونلاين**، 2023/4/20)

2023/4/21 حذّرت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك من تراجع تونس عن أسسها الديمقراطية، بعد أن أوقفت السلطات زعيم المعارضة راشد الغنوشي. وقالت للصحافيين إنّ برلين تشعر "بأكبر قدر من القلق" حيال توقيف رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، مضيفة أنه "يجب عدم خسارة الإنجازات الديمقراطية التي تحقّقت في تونس

منذ عام 2011"، وأنّ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يواصلون مراقبة الوضع عن كثب، وأضافت قائلة: "ننقل مخاوفنا إلى تونس".

(يورو نيوز، 2023/4/21)

2023/4/21 حذر سياسيون ومثقفون سوريون من عودة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية، مؤكدين أن ذلك لن تكون له أيّ آثار إيجابية؛ لا على أمن الدول العربية، ولا على أحوال السوريين ومصيرهم. وقال سياسيون ومثقفون سوريون، في بيان صدر: "لم يطرأ أي تغيير على الظروف التي أدت إلى عزل النظام السوري وتعليق عضويته في جامعة الدول العربية"، لافتين الانتباه إلى أن إعادة النظام إلى الجامعة العربية ستدفع به إلى المزيد من الغطرسة والاعتقاد أن القوة وحدها هي التي تنفع.

(العربي الجديد، 2023/4/21)

2023/4/23 شهدت عشرات المناطق في شمال غربي سورية وعدة مدن أوروبية مظاهرات حاشدة ترفض التطبيع مع نظام الأسد المجرم، وتطالب بمحاسبته. وفي شمالي سورية، تظاهر آلاف السوريين في عشرات المدن والبلدات، في مناطق عمليات "درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام"، تحت شعار "لا للتطبيع مع الأسد المجرم". وتظاهر مئات السوريين خارج سورية في تسع عواصم ومدنٍ بعدة دول أوروبية، منها: فرنسا، وألمانيا، وهولندا، وتركيا، والنمسا، وبريطانيا، وبلجيكا، والدنمارك، وذلك تحت شعار "#لا_للتطبيع_مع_الأسد_المجرم". وجاء ذلك بعد دعوة أطلقها ناشطون سوريون لتنظيم مظاهرات حاشدة في مدن الشمال السوري والعديد من دول اللجوء، للتعبير عن رفض عمليات التطبيع التي تسعى إليها بعض الدول العربية مع نظام الأسد.

(تلفزيون سوريا، 2023/4/23)

2023/4/23 نَفَت الجزائر، على لسان مصادر دبلوماسية، أن يكون لها ضلع في اعتقال زعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي، واعتبرت أن هذه الأخبار موجهة من المخابرات المغربية، لمحاولة إظهار الجزائر على أنها تتدخل في شؤون جيرانها الداخلية.

(القدس العربي، 2023/4/23)

2023/4/27 أفرجت السلطات التونسية عن النائب في البرلمان المنحل، رئيس "ائتلاف الكرامة"، سيف الدين مخلوف، بعد أن قضى فترة عقوبته في القضية المعروفة إعلاميًا بـ "حادثة المطار"، وفقًا لعضو في فريق الدفاع عنه. وقال المحامي وعضو فريق الدفاع سمير ديلو للأناضول إن "القضاء أفرج، عن النائب السابق سيف الدين مخلوف، بعد تقليص مدة سجنه من 7 إلى 4 أشهر".

(وكالة الأناضول، 2023/4/27)

2023/4/28 أعلنت أحزاب سياسية وقوى مدنية ونقابات عمالية في السودان تشكيل "الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية" في البلاد. وجاء ذلك في بيان مشترك لقوى سياسية ومدنية؛ أبرزها قوى إعلان الحرية والتغيير، والمجلس المركزي، وتجمّع المهنيين السودانيين، ولجان المقاومة (ناشطون)، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور. وذكر البيان أنه "بناء على الواقع الجديد الذي أنتجته حرب 15 أبريل/ نيسان وتداعياتها، فقد توافقنا على العمل من خلال الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية". ومنذ 15 نيسان/ أبريل، اندلعت في عدد من مدن السودان اشتباكات واسعة بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، أدّت إلى مئات الضحايا ما بين قتيل وجريح، معظمهم من المدنيين. وأشار البيان إلى أن "الجبهة المدنية تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها العمل على إيقاف الحرب فورًا، والسعي لتوفير الاحتياجات الإنسانية والصحية والخدمية للمواطنين". وتهدف الجبهة الجديدة أيضًا إلى "العمل على استعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي الشامل، والخروج الكامل للمؤسسة العسكرية من الحياة السياسية والاقتصادية بما يقود لجيش مهني موحد عبر خطوات سلمية"، وفقًا للبيان.

(أخبار السودان، 2023/4/28)

2023/4/29 أكد قياديو جبهة الخلاص الوطني المعارضة في تونس، في وقفة احتجاجية، أمام المسرح البلدي بشارع الحبيب بورقيبة في العاصمة، أنهم سيواصلون النضال والدفاع عن المعتقلين السياسيين رغم منع الاجتماعات والتضييق على الجبهة ومنع نشاطها، وأنهم لا يخشون موجة أخرى من الاعتقالات قد تشمل رئيس الجبهة أحمد نجيب الشابي ومحامين آخرين.

(العربي الجديد، 2023/4/29)

2023/4/30 حذرت أحزاب سياسية معارضة في الجزائر السلطات من مغبة الاستمرار في ما سمته "نهج الإغلاق السياسي والإعلامي"، وقمع الحريات النقابية، مطالبة بتدابير تهدئة والإفراج عن معتقلي الرأي من ناشطي الحراك الشعبي.

(العربي الجديد، 2023/4/30)

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، في هذا العدد، مجموعة من الوثائق من تونس، والسودان، والعراق، وسورية، في المدة 1 آذار/ مارس – 30 نيسان/ أبريل 2023.

كلمات مفتاحية: تونس، السودان، سورية.



Keywords: Tunisia, Sudan, Syria.

الوثيقة (1)

جمعية القضاة التونسيين تحذر من خطورة تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيّد تجاه القضاة

جمعية القضاة التونسيين
قصر العدالة
تونس



Association des Magistrats
Tunisiens
Palais de Justice
Tunis

تونس في: 04 مارس 2023

بيان

إنّ المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين وفي سياق الضغوطات الكبيرة وغير المسبوقة التي يتعرض لها القضاء على إثر الإيقافات والتتبعات التي شهدتها البلاد في المدة الأخيرة والتي شملت نشطاء سياسيين وقضاة ومحامين ونقابيين وصحفيين وإعلاميين وما صاحبها من تهديد ووعيد موجه للقضاة المتعهدين بتلك الملفات من رئيس الجمهورية أعلى هرم الدولة ومن بعض الصفحات والناشطين على شبكة التواصل الاجتماعي المساندين والداعمين له.

وبالنظر إلى ما آل إليه الأمر من منعرج خطير تمثل في اتخاذ رئيس الجمهورية قرار إيقاف أحد قضاة التحقيق الأول بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب عن العمل وغلق مكتبه بعد تغيير أقفاله وإحالته على المجلس الموقت للقضاء العدلي تمهيدا لإعفائه على خلفية أحد الملفات القضائية التي تعهد بها في الأسابيع الأخيرة في خضم حملة الإيقافات وباشرها دون إصدار بطاقة إيداع في حق المظنون فيه، بغاية معاقبة القاضي المعني وإشاعة الخوف والرعب في أوساط غيره من القضاة وحملهم جميعا على الانصياع الكامل إلى أوامر وتعليمات السلطة التنفيذية المباشرة فيما يعرض عليهم من قضايا.

وإذ يجدد تأكيده على الدور الكبير والمحوري الموكول للقضاء بمختلف أصنافه وأجهزته في مكافحة جميع مظاهر الفساد وكل أنواع الجرائم مهما كانت طبيعتها ومصدرها ومهما كانت صفة مرتكبها في نطاق التطبيق السليم للإجراءات والاحترام الكامل لمبادئ المحاكمة العادلة

فإنه:

جمعية القضاة التونسيين – قصر العدالة – باب بنات تونس Association des Magistrats tunisiens Palais de Justice -- Bab Benat Tunis
هاتف / فاكس : 71.567.407 + البريد الإلكتروني: Tel/ Fax +71.567.407 E-mail ass.magistratstunisiens@gmail.com

أولًا: ينبه إلى الخطورة الكبيرة التي تكتسيها تصريحات وخطابات رئيس الجمهورية تجاه القضاة بخصوص القضايا المعروضة عليهم لما تمثله من تدخل مباشر وصريح في سير الأبحاث وفي الإجراءات المتبعة فيها ومن انتهاك واضح وصارخ لمبدأ التفريق بين السلط ومعايير المحاكمة العادلة واستقلال السلطة القضائية عماد دولة القانون.

ثانيًا: يدعو السيد رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية بكامل مكوناتها إلى احترام استقلال السلطة القضائية واحترام اختصاصاتها وصلاحياتها الدستورية والقانونية والكف عن التدخل في أعمال السادة القضاة وفيما تعهدوا به من ملفات بأي وجه من الوجوه والامتناع عن كل خطابات التهديد والوعيد تجاههم لما يمثله ذلك من ضغط سياسي عليهم يتنافى كليا وطبيعة عملهم الذي يستند بالأساس على التطبيق السليم للقانون والإجراءات وحماية الحقوق والحريات ومبادئ وضمانات المحاكمة العادلة في كنف الحياد التام لا على تعليمات السلطة التنفيذية ورغباتها.

ثالثًا: يطالب وزارة العدل والسلطة التنفيذية بالكف عن جميع الإجراءات الانتقامية ضد القضاة وعن استعمال جهاز التفقدية العامة بغاية هرسلتهم والتنكيل بهم على خلفية قراراتهم واجتهاداتهم القضائية المتخذة بكامل الاستقلالية.

رابعًا: يجدد الدعوة إلى كل القضاة وخاصة منهم قضاة السلسلة الجزائية رغم هذه الظروف غير المسبوقة إلى التمسك باستقلالهم وحيادهم في أدائهم لرسالة القضاء بكامل النزاهة والتحلي بالشجاعة والجرأة وبالتطبيق السليم للقانون على الجميع وعدم الالتفات لما قد يبلغهم من تهديدات أو ضغوطات أو تعليمات مباشرة أو غير مباشرة مهما كان مصدرها تفعيلا لمبادئ المحاكمة العادلة وإعلاء لقيم دولة القانون وحماية لحقوق المواطنين والمتقاضين وحرياتهم.

خامسًا: يستغرب سياسة الصمت المطبق واللامبالاة التي ينتهجها المجلس الأعلى المؤقت للقضاء تجاه الوضع الخطير والمزري الذي آلت إليه السلطة القضائية بتجريدها من كامل مقومات استقلالها منذ إعفاء القضاة بصفة منفردة من السلطة التنفيذية خارج مبادئ وإجراءات وضمانات المساءلة العادلة والنزيهة، ورفض تطبيق الأحكام الباتة للمحكمة الإدارية والامتناع عن إعادة القضاة المشمولين بها، والتوجه نحو افتعال التتبعات الجزائية الواهية وغير

Association des Magistrats tunisiens Palais de Justice -- Bab Benat Tunis جمعية القضاة التونسيين – قصر العدالة – باب بنات تونس
Tel/ Fax +71.567.407 E-mail ass.magistratstunisiens@gmail.com هاتف / فاكس : 71.567.407 + البريد الإلكتروني:

الجدية تجاه العديد منهم، ورفض إصدار الحركة القضائية السنوية للقضاة العدليين في سابقة تاريخية وحرمانهم من حقهم الشرعي في النقلة والترقية والإبقاء على الشغورات في المناصب القضائية الهامة بالرغم من تداعيات ذلك على حقوق المتقاضين وحسن سير القضاء ومرفق العدالة بغاية التحكم في إدارة المحاكم وجهاز النيابة العمومية من قبل وزارة العدل، وتواصل ذلك الصمت رغم حملات استهداف القضاة وتهديدهم وتخويفهم والتشهير بهم ومحاولات توظيفهم من قبل السلطة السياسية.

سادسًا: يطالب المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بالخروج عن صمته الطويل والانفتاح على محيطه ولعب دوره في الحفاظ على استقلال القضاء طبق نص اليمين التي أداها أعضاؤه وحماية القضاة من كل التهديدات والتعديات التي تطالهم والتصدي لكل الإجراءات التعسفية التي تستهدفهم وتمس من استقلالهم واستقلال قراراتهم ويدعوه إلى إنارة الرأي العام حول الصعوبات التي تعترضه في أدائه لأعماله ومضمون ما يعقده رئيسه من لقاءات بباقي الجهات الرسمية وإلى إطلاع القضاة والرأي العام الوطني على فحوى خطواته لاستعادة الثقة العامة في القضاء وضمان حق التونسيات والتونسيين في سلطة قضائية مستقلة نزيهة ومحايدة.

سابعًا: يدعو جميع المنظمات الوطنية والدولية وكل مكونات المجتمع إلى الوقوف إلى جانب القضاء المستقل وحماية القضاة المستقلين، الذين يعملون تحت وطأة سيف الإعفاء، من كل ما يتعرضون له من ضغوطات وترهيب وما يلحقهم من إجراءات تعسفية تستهدفهم بغاية إشاعة الخوف في صفوفهم والتأثير على قراراتهم وتطويعهم بقصد دفعهم إلى تطبيق التعليمات بما يؤول إلى تقويض سلطة قرارهم المستقل في التطبيق السليم للقانون وحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك أيا كان مصدره.

عن المكتب التنفيذي
رئيس الجمعية
أنس الحمادي



جمعية القضاة التونسيين – قصر العدالة – باب بنات تونس Association des Magistrats tunisiens Palais de Justice -- Bab Benat Tunis
هاتف / فاكس : 71.567.407 + البريد الإلكتروني: Tel/ Fax +71.567.407 E-mail ass.magistratstunisiens@gmail.com

جهة الإصدار: جمعية القضاة التونسيين.

المصدر: جمعية القضاة التونسيين، فيسبوك، 2023/3/4، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/5c9h4484

الوثيقة (2)

حركة النهضة التونسية تدعو للنأي بالجيش عن الخلافات والتجاذبات السياسية

بلاغ

تؤكد حركة النهضة أن مواقف الحزب الرسمية يعبّر عنها فقط رئيس الحزب وناطقه الرسمي، وأنّ ما صدر من تدوينات تجاه المؤسسة العسكرية نُسب لأحد قياديّي الحركة لا يمثّلها.

وتذكّر الحركة بمواقفها الثابتة في احترام المؤسسة العسكرية وتثمينها لدورها في حماية الثورة ومسارها الانتخابي وفي الحرب على الإرهاب.

كما تهيب حركة النهضة بكل القوى الوطنية ورموز الدولة ومؤسساتها الحفاظ على حيادية القوات الحاملة للسلاح والنأي بها عن الخلافات والتجاذبات السياسية.

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي

جهة الإصدار: حركة النهضة التونسية.

المصدر: حركة النهضة التونسية، فيسبوك، 2023/4/13، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/muayhrt5

الوثيقة (3)

بيان صادر عن مجموعة من السياسيين والمثقفين السوريين عن مساعي استعادة النظام إلى "الحاضنة العربية"

بيان حول مساعي استعادة النظام إلى "الحاضنة العربية"

مع دخول المسألة السورية عامها الثالث عشر، تتزايد مخاطر تفكك سورية وضياع هويتها باستمرار وجود أكثر من نصف الشعب السوري مشردًا بين لاجئ ونازح، ودون أفق واضح لحل سياسي عادل، سببه الرئيس تعنت النظام ورفضه التعاطي مع مقتضياته. إن بقاء الجرح السوري نازفًا، وارتهان الوضع السوري لأجندات قوى خارجية، ومصادرة إرادة الشعب السوري في التغيير الديموقراطي، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى استمرار المعاناة السورية، وزعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي، وتغذية التطرف المحلي والإقليمي.

وبالرغم من التغيرات العميقة التي جرت وتجري في الإقليم والعالم، وحاجة العديد من دول المنطقة للتكيف معها، لم يطرأ أي تغيير على الظروف والأسباب التي دعت إلى عزل النظام وتعليق عضويته في جامعة الدول العربية. كما أن التضحيات الي قدمها السوريون من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم لا يمكن، ولا يجوز، أن تذهب سدى. لا يجوز أن يستعيد نظامٌ أعلن الحرب على شعبه وقصفه بالبراميل المتفجرة والسلاح الكيماوي الشرعية التي فقدها بأفعاله. ولا يوجد أي سبب يدعو للاعتقاد بأن النظام قادر على الوفاء بأي التزامات أو تعهدات لقاء إعادته إلى الصف العربي. فهو لا يملك الرغبة ولا الإمكانية للحد من سلطة المليشيات الطائفية التي تتلقى أوامرها من وراء الحدود، ولا لاحتواء الفساد الذي تغرق فيه جميع مؤسساته ودوائره. ولن يصل من المساعدات المالية التي يسعى للحصول عليها حتى النذر اليسير لتحسين أوضاع السوريين المعيشية، ولا من تلك المتصلة بإعادة الإعمار.

إن النظام الذي لم يقدم شيئًا طوال سنوات من التفاوض الصوري سوف يستمر في التهرب من القيام بأية إصلاحات جوهرية على مؤسساته الأمنية والعسكرية، وفي تجنب إحداث أي تغيير في بنيته القائمة منذ 60 عامًا، ولم يتعامل بجدية مع عملية سياسية تسفر عن حل شامل وعادل للمسألة السورية، ورفض إجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف عربي وأممي. ويسري الأمر نفسه على التعامل مع ملف المعتقلين والمختفين قسريًا.

لا يمكن لنظام طرد عن سابق تصميم ملايين المهجرين السوريين أن يقنعهم بطي صفحة الماضي ولا أن يسعى إلى توفير بيئة آمنة لعودتهم. ولا يستطيع هذا النظام حتى الحد من إنتاج المخدرات (خاصة الكبتاغون) بعد أن تحولت سوريا الى (narco-state) ولا في السيطرة على أمراء الحرب الذين تحولوا إلى زعماء مافيات. ومهما سعت الدول العربية إلى إغرائه لم يعد يملك، بعد ما أصابه من فساد وترهل وإنهاك، وسائل ضبط حدوده مع دول الجوار. كما لا يمكنه التغلب على العقوبات الغربية المفروضة عليه.

لن يكون لعودة النظام إلى الجامعة العربية أي آثار ايجابية لا على أمن الدول العربية ولا على أحوال السوريين ومصيرهم، ولكنه سيفسره النظام كانتصار له، فالعرب، كما يرى، هم الذين عادوا إليه دون أن يتغير، ولم يعد هو إليهم. وهو ما يدفع به إلى المزيد من الغطرسة والاعتقاد أن القوة وحدها هي التي تنفع.

على مدى سنوات وعلى الرغم من الأثمان التي دفعها هذا الشعب، بكافة فئاته، بسبب جرائم النظام، وتشظي الفصائل المسلحة، والفكر المتطرف، تمكن الشعب السوري من الصمود والاستمرار بسبب عدالة قضيته

واستعداده لتقديم التضحيات مهما عظمت حتى أصبح مثلًا ملهمًا في الصمود. وقد أسهم في ذلك الدعم الكبير الذي وفرته وما زالت توفره الدول العربية الشقيقة.

إن أي مدخل لمعالجة القضية السورية يجب أن يكون مرتبطًا بالحل السياسي المستند إلى القرارات الدولية خاصة القرار ٢٢٥٤ والذي بدونه لا يمكن تحقيق الاستقرار في سورية، واستعادة سيادتها على كامل أراضيها، وإخراج القوات والمليشيات الأجنبية المقيمة فيها، وإطلاق عملية إعادة الاعمار وعودة اللاجئين إلى أماكن سكناهم الأصلية، ونبذ العنف، والقضاء على التطرف والإرهاب، ورفض الطائفية بكافة أشكالها، بحيث تكون المواطنة وحدها هي التي تنظم علاقة الإنسان بالدولة. وفي جميع الأحوال، من أجل استقرار سورية والمنطقة لا يجوز أن يكون التطبيع مجانيًا مع النظام الذي ألحق بالغ الضرر بأمن شعبه وأمن الدول العربية.

الموقعون :

برهان غليون	معاذ الخطيب	رياض حجاب
أسعد مصطفى	جمال سليمان	ناصر سابا
فرج المقت	محمد الحاج علي	محمد وجيه جمعة
آمنة خولاني	هند قبوات	ميرنا برق
زكي لبابيدي	محمد علي إبراهيم باشا	مروان قبلان

حسن عبد العظيم

محمود الحمزة	وائل العجي	وائل السواح
عصام الريس	جهاد عبده	عبد الحكيم قطيفان
سمير سعيفان	جمال قارصلي	ياسر العيتي
رائد صالح	عبد الناصر العايد	محمد يحيى مكتبي
يحيى العريضي	محمد أنور مجني	معتصم السيوفي
مهند أبو زيد	وليد النبواني	عبد الآله فهد
محمد رستم	عبد العزيز الشلال	نينوس ايشو
حسام الدين الحافظ	نور الجندلي	ياسر الحسين
محمد الجوجة	غيثاء الأسعد	وسيم حسان
غانم الخليل	جوانا عبد القادر	أحمد الأحمد
حسن شوبك	مهند أبو زيد	نجاح ملك
أحمد أبو صالح	تمام البارودي	بهنان يامين
سهير أتاسي	كمال أبو الحسن	هيام الشيروط
وضحة سليمان العثمان	فرج يوسف	

ترسل التوقيعات على رقم الواتساب 0033661546279
وعلى الايميل mai.pasha73@gmail.com

جهة الإصدار: سياسيون ومثقفون سوريون.

المصدر: العربي الجديد، 2023/4/21، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/52wjmf7c

الوثيقة (4)

البيان التأسيسي للجبهة المدنية في السودان لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية

الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية

البيان التأسيسي التنسيقي

27 أبريل 2023م

نحن القوى والأطراف الموقعة أدناه، من:

لجان المقاومة

تنظيمات المجتمع المدني

الأحزاب السياسية

حركات الكفاح المسلح

النقابات المنتخبة

الأجسام المطلبية والمهنية

اللجان التمهيدية والتسييرية للنقابات

الشخصيات العامة، والأكاديمية والثقافية والإعلامية، والرموز الدينية والأهلية

عاملون من أجل أمن وسلامة وطمأنينة شعب السودان والحفاظ على وحدته وسيادته واستقراره؛ ومدركون أن الهدف الخفي والنهائي للحرب الجارية هو عسكرة الحياة في بلادنا، والقضاء على جذور وبذور الحياة المدنية والحكم المدني الديمقراطي، الذي انتصرت له ثورة ديسمبر بسلميتها، وفي دكها لحصون استبداد وتسلط المؤتمر الوطني.

وبناءً على الواقع الجديد الذي أنتجته حرب الخامس عشر من أبريل وتداعياتها، فقد توافقنا على الإعلان والعمل من خلال الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

أولًا: العمل على إيقاف الحرب فورًا، وإسكات صوت البنادق، والسعي لتوفير الاحتياجات الإنسانية والصحية والخدمية والبيئية العاجلة للمواطنين والمناطق المتأثرة.

ثانيًا: العمل على استعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي الشامل.

ثالثًا: الخروج الكامل للمؤسسة العسكرية من الحياة السياسية والاقتصادية.

رابعًا: الإصلاح الأمني والعسكري، وبما يقود لجيش مهني موحد، عبر خطوات سلمية وتحت مظلة مشروع انتقالي مدني وطني ديمقراطي

خامسًا: التصدي لمخططات النظام البائد لاستعادة سلطته بالثأر من ثورة ديسمبر المنتصرة التي أسقطته، ومحاولاته الحالية في عسكرة الحياة ضد مدنيتها، تحت راية الحرب ومحاولات الانقلاب الإسلاموي الأرعن.

سادسًا: مواجهة خطابات الانحياز والاصطفاف على أسس إثنية، قبلية، مناطقية أو دينية، ومقاومة الحملات الدعائية والإرهابية، وخطابات الكراهية بتعزيز قيم المواطنة المتساوية والتعايش السلمي.

سابعًا: رفض كافة أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الوطنية، ماعدا المساعي الدولية العاملة من أجل إيقاف الحرب وتوفير الغوث الإنساني وإحلال السلام العادل الشامل.

ثامنًا: لتحقيق الأهداف أعلاه، سنقوم في الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية، بتوظيف كافة إمكاناتنا وخبراتنا من الوسائل السلمية المتاحة والمجربة خلال تجاربنا النضالية الممتدة ضد كل أشكال الطغيان والشمولية.

تاسعًا: نعلن عن توافقنا على العمل المشترك عبر تنسيق يضم ممثلين عن الأطراف الموقعة، ويتفق على تطوير آليات تنسيق فعالة، تُراعي عدم الترهل وتُساعد في سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه على امتداد السودان، مبتدرًا عمله في المجالات الإنسانية والإعلامية، ومخاطبة الرأي العام المحلي والدولي، والعمل على توسيع مشاركة المزيد من القوى والمكونات الوطنية، ماعدا الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني المحلول وواجهاتهما، وتعبيد المسارات من أجل وحدة كافة قوى الثورة.

نؤكد ختامًا بأننا جميعًا سنقف سويًا في الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية، منفتحين لمشاركة الجميع من القوى الديمقراطية، سدًا منيعًا، ضد محاولات وأد ثورة ديسمبر الظافرة المنتصرة، وضد الحرب، وضد عسكرة الحياة المدنية، والعمل على استعادة الانتقال المدني وتأسيس الحكم المدني الديمقراطي وتحقيق شعارات ثورة ديسمبر المجيدة في الحرية والسلام والعدالة في الدولة المدنية الديمقراطية.

سينتصر شعبنا على الطغاة في خاتمة المطاف

الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية

27/4/2023

الموقعون:

لجان المقاومة:

- تجمع لجان أحياء الحاج يوسف
- لجان مقاومة الدالي والمزموم - ولاية سنار
- لجان المقاومة أبو حجار
- لجان المقاومة - الدويم
- لجان مقاومة المنطقة الصناعية بحري
- تنسيقية لجان مقاومة شرق النيل جنوب
- تنسيقية لجان مقاومة النيل الأبيض
- تنسيقية لجان مقاومة أم درمان القديمة
- لجان أحياء بحري
- لجان مقاومة الهشابة - النيل الأبيض
- لجان مقاومة ود النيل - ولاية سنار

القوى والمكونات السياسية:

- قوى الحرية والتغيير
- حزب البعث العربي الاشتراكي الأصل
- حركة وجيش تحرير السودان/ بقيادة: عبدالواحد محمد أحمد نور
- الحزب الاتحادي الديمقراطي (المركز العام)
- تحالف قوى جبال النوبة المدنية
- تحالف القوى المدنية والسياسية لشرق السودان
- الحزب الليبرالي السوداني
- الحزب الجمهوري
- الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة
- الحزب الوحدوي الناصري - المكتب القيادي
- أحزاب وتيارات مؤتمر البجا
- مؤتمر البجا المعارض

نقابات وأجسام مهنية:

- نقابة الصحفيين السودانيين
- نقابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - فرعية الخرطوم
- الهيئة النقابية لأساتذة جامعة النيلين
- تجمع أساتذة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- تجمع المهنيين السودانيين
- تجمع أساتذة جامعة الجزيرة
- تجمع وشبكة مهندسي جامعة الخرطوم
- تجمع مهندسي جامعة السودان
- تجمع العاملين بقطاع النفط
- مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم
- تضامن نقابات السودان
- تجمع مهنيي وأساتذة جامعة الإمام المهدي
- التحالف الديمقراطي للمحامين

- تجمع الضباط الإداريين
- اللجنة التسييرية للاتحاد العام للضباط الإداريين
- تجمع المصرفيين السودانيين
- لجنة المعلمين السودانيين
- محامو الطوارئ
- التجمع الديمقراطي لأساتذة الجامعات والمعاهد العليا السودانية
- تنسيقية القطاعات والتجمعات الهندسية السودانية
- تجمع الحرفيين والعمال السودانيين
- اللجنة التسييرية للعاملين بديوان الضرائب
- التجمع الديمقراطي للعمال والحرفيين
- التجمع الديمقراطي للمختبرات الطبية
- اللجنة التمهيدية لمعلمي القطاع الخاص
- تجمع المعلمين الديمقراطيين
- تجمع المهندسين الديمقراطيين
- تجمع المحامين الديمقراطيين
- لجنة تسيير الهيئة النقابية لعمال الأعمال الحرة الحرفية - ولاية الخرطوم
- التجمع الثوري لأساتذة جامعة كردفان.

أجسام مدنية ومطلبية:

- آلية وحدة قوى الثورة
- تحالف الردة مستحيلة
- تحالف الحركة الطلابية
- جبهة كفاح الطلبة
- تحالف وحدة قوى الثورة النيل الأبيض
- منظمة أسر شهداء ثورة ديسمبر ٢٠١٨
- المجموعة المدنية
- المعمل المدني
- اتحاد الكتاب السودانيين
- مبادرون من أجل شرق السودان
- الكيان النوبي الجامع
- كونفدرالية منظمات المجتمع المدني
- مبادرة شباب بحري
- الهيئة العليا للتصوف
- منتدى البيت السوداني
- اتحاد الشباب الليبرالي
- منظمة ٦ أبريل للدراسات الاستراتيجية
- مركز الشرق الثقافي
- المجموعة السودانية لحقوق الإنسان (حقوق)
- حركة قرفنا
- الحركة التقدمية السودانية

تنظيمات نسوية:

- المجموعات النسوية السياسية والمدنية (منسم)
- الحارسات
- كتلة كنداكات أم درمان
- كتلة كنداكات شرق النيل
- كتلة كنداكات بحري
- كتلة كنداكات الخرطوم
- تجمع كنداكات الشمال
- اتحاد النساء الديمقراطي
- منبر نساء الحرية والتغيير
- سودانيات ضد الحرب
- مركز محاميات للتغيير
- حملة نساء ضد الحرب
- التحالف النسوي

الأفراد والشخصيات:

1. الروائي والحقوقي محمد بدوي
2. بروفيسور أحمد الصافي
3. الإعلامي محمد عتيق
4. الدكتور بكري الجاك
5. الدكتورة عفاف مصطفي
6. الدكتورة سناء ذكي أبوسمرة
7. الأستاذ عبدالرحيم أبايزيد
8. دكتور هاشم مختار
9. الأستاذة سارة أحمد
10. الدكتور محمود تاج الدين
11. التشكيلي الطيب ضوالبيت
12. الأستاذ عبد الباقي مختار
13. الأستاذ وليد حامد محمد
14. الأستاذة عزة الرشيد
15. الفنان عادل مسلم
16. الفنان أبو بكر سيد أحمد
17. الفنان مصطفي السني
18. السفير عبد الإله بعشر
19. الدكتور التجاني أبو قصيصة
20. الدكتور الطاهر عثمان مضوي
21. الأستاذ قاسم محمد محمود
22. السفير عوض محمد الحسن
23. السفير إبراهيم عبد المنعم
24. السفير عادل حسين شرفي
25. المهندس عادل علي أحمد
26. الأستاذ مهدي داؤود الخليفه
27. الأستاذ الهادي نقد الله
28. المهندس قمر الدولة عبد القادر
29. المهندس محمد الحسن عبد الرحمن
30. البروفيسور عادل مجذوب حسيب
31. المهندس أحمد صلاح نوح
32. الدكتور عبد السلام سيد أحمد
33. الدكتور الباقر العفيف
34. السفيرة هالة بابكر النور
35. الكاتب والروائي حمور زيادة
36. السينمائي حجوج كوكا
37. الإعلامي رشيد سعيد يعقوب
38. الأستاذة هدى شفيق
39. الحقوقي معز حضرة
40. الدكتور إسماعيل وادي

41. الإعلامي عثمان فضل الله
42. الدكتور أديب يوسف
43. الأستاذة رحاب حامد
44. الإعلامي عبد الرحمن الأمين
45. الإعلامي شوقي عبد العظيم
46. الإعلامي مصطفى سري
47. الإعلامي فائز الشيخ السليك
48. الأستاذ محمد الشابك
49. الصحفي جعفر السبكي
50. البروفيسور عبد اللطيف طيفور
51. الأستاذ محمد أحمد مختار شيخو
52. الحقوقية غادة شوقي
53. الإعلامي السر السيد
54. الكاتب حسام هلالي
55. الأستاذ عبد الله ديدان
56. الأستاذة عائشة حمد
57. الأستاذ أحمد المختار خليفة
58. التشكيلي حسين خليل حلفاوي
59. الدكتورة رحاب خليفة
60. المحامي خليل تكراس
61. الفنان الخير المساح
62. الموسيقار عبدو حمد النيل
63. الفنان محمد عبد العزيز شبكة
64. الأستاذ عمر عشاري
65. الأستاذ عبادة كمال الدين
66. السفير نور الدين ساتي
67. الإعلامي محمد ناجي
68. كبير الأساقفة حزقيال كندو كومير - رئيس أساقفة الكنيسة الأسقفية السودانية
69. القس لوقا بولس كوكو
70. الأستاذة زهرة حيدر
71. الأستاذة رابحة إسماعيل
72. الأستاذة نعمة عوض الحاج
73. الأستاذة مواهب المجذوب
74. الأستاذة إيمان خليفة
75. الأستاذ أسامة النور عبد السيد
76. الأستاذ عز الدين هارون حريكة
77. الدكتور حاتم المهدي
78. الأستاذ فتح الرحمن البدوي
79. الدكتور وجدي كامل
80. الأستاذ عصام الدين الزين
81. الأستاذ عبد الماجد محمد آدم أزرق
82. الأستاذ محمد خليل حسب الله
83. الأستاذ الطاهر باشري علي
84. الأستاذ رأفت عباس
85. الأستاذ محمد جمال الشيخ مدني
86. الأستاذ مدني عباس مدني
87. الدكتور صلاح الأمين
88. الأستاذ أحمد مختار
89. الأستاذ عز الدين العمدة
90. الأستاذ رماح محمد أتيم سلامة
91. الأستاذ محمد الفياض منصور
92. الأستاذة داليا دقنة
93. الفنان المسرحي غدير ميرغني
94. الأستاذ الطيب بشير الطيب
95. الفنان عصام محمد نور
96. الحقوقي جمال علي التوم
97. الموسيقار مجاهد بشير
98. الأستاذ ناصف بشير
99. الدكتور صلاح الأمين
100. الأستاذ عبد المنعم عبد الوهاب
101. الموسيقي عبدو حمد النيل
102. الدكتورة ماجدة محمد أحمد
103. الإعلامية إسراء زين العابدين
104. الإعلامية سلافة أبو ضفيره
105. الأستاذ أحمد عز الدين
106. الأستاذ إسماعيل محمد علي
107. الأستاذ عبد الله آدم خاطر
108. الأستاذ فيصل حضرة
109. الأستاذة مهجة أشرف
110. الأستاذ موسى عبد القادر
111. الأستاذ محمد حمدان عبد الله
112. الأستاذ الطيب بشير
113. الصحفية عازه ايرا
114. الأستاذ حسن البشاري
115. الإعلامية آمال عوض
116. الأستاذ أحمد خضر
117. الأستاذ عوض التوم
118. الأستاذ عمار سليمان
119. الصحفي منصور أحمد عثمان
120. الإعلامي الجميل الفاضل
121. الأستاذ عبد الباقي جبارة
122. الأستاذ عمار قاسم حمودة
123. المهندس أحمد قاسم مخير
124. الأستاذ نضال عبد الوهاب
125. الأستاذ نعمان غزالي
126. الدكتور سليمان بلدو
127. الكاتب فتحي الضو
128. الأستاذ مدثر تيسير
129. الأستاذ محمد صالح
130. الدكتور مجدي إسحق

جهة الإصدار: قوى سياسية سودانية.

المصدر: صحيفة **الراكوبة**، 2023/4/28، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/7v4z2paa

الوقائع الفلسطينية

Palestine Over Two Months



يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي في المدة 1 آذار/ مارس – 30 نيسان/ أبريل 2023.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.



Keywords: Palestine, Israel, Arab-Israeli Conflict.

2023/3/1 دعا وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، إلى "محو" بلدة حوارة جنوب نابلس، وأن يقوم بذلك "دولة إسرائيل" وليس المستوطنين.

(ألترا فلسطين، 2023/3/1)

2023/3/1 منعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية عقد مؤتمر صحافي لـ "المؤتمر الشعبي الفلسطيني 14 مليون"، عبر إغلاق مكتب التحالف الشعبي الذي يطالب بانتخابات فلسطينية شاملة، بما فيها المجلس الوطني، والتخلص من أوسلو، وإعطاء موقف من اجتماع العقبة واعتداءات ميليشيات المستوطنين في حوارة وريف نابلس.

(القدس العربي، 2023/3/1)

2023/3/1 رصدت لجنة دعم الصحافيين 56 انتهاكًا في حق الصحافة في فلسطين في شباط/ فبراير الماضي. وقالت اللجنة إن الانتهاكات شملت الاعتقال والتهديد والاستهداف بالرصاص والاعتداء المباشر الميداني والدهس والشتم، إلى جانب أشكال أخرى من الاستهداف في الميدان وداخل سجون الاحتلال.

(شبكة قدس الإخبارية، 2023/3/1)

2023/3/1 صدّق الكنيست الإسرائيلي، في القراءة التمهيدية، على مشروع قانون يتيح فرض عقوبة الإعدام في حق أسرى فلسطينيين مدانين بقتل إسرائيليين. وقد أيّد 55 نائبًا مشروع القانون مقابل 9 عارضوه (من أصل 120)، وسيُسلّم إلى لجنة الكنيست لتحديد اللجنة التي ستعدّه للقراءة الأولى.

(وكالة الأناضول، 2023/3/1)

2023/3/2 رصدت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية شهادات تؤكد استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المميتة ضد الفلسطينيين المدنيين خلال عمليتها العسكرية في نابلس في 22 شباط/ فبراير، والتي راح ضحيتها 11 شهيدًا وأكثر من 100 إصابة.

(شبكة قدس الإخبارية، 2023/3/2)

2023/3/2 طالبت مجموعة "الرد السريع - كتيبة طولكرم" عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالكف عن ملاحقتها ومتابعة عناصرها. وقالت في بيان لها: "نحن لا نشكّك في وطنيتكم، ولكن قيادتكم لا ثقة لنا بها. نحن لا نريد ولا نرغب بمواجهتكم، فدماؤكم ودماؤنا واحدة، كونوا لنا درعًا نكن لكم سيفًا مسلولًا بوجه الغاصب".

(قدس برس، 2023/3/2)

2023/3/3 أعلنت شركة "بارتنر" الإسرائيلية أنها وقّعت اتفاقية تعاون مع منصة "شاهد"، وهي أكبر منصة عربية لخدمة "الفيديو حسب الطلب" تملكها مجموعة MBC. وتسمح الاتفاقية للشركة الإسرائيلية ببث مضامين "شاهد".

(عربي **21**، 2023/3/3)

2023/3/5 أعلن المكتب الإعلامي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في بيان مقتضب عن إعادة انتخاب زياد النخالة أمينًا عامًا للحركة لولاية ثانية.

(قدس نت للأنباء، 2023/3/5)

2023/3/6 أقرّ الكنيست تمديد قانون منع لمّ الشمل العنصري الذي يحرم آلاف العائلات من فلسطينيي الداخل من لمّ الشمل إذا كان أحد الزوجين من الضفة الغربية أو قطاع غزة، وأيضًا من لبنان أو سورية أو العراق أو إيران.

(العربي الجديد، 2023/3/6)

2023/3/6 هاجم عشرات المستوطنين، بحماية من قوات الاحتلال، بلدة حوارة في نابلس، واعتدوا على ممتلكات الفلسطينيين بعد أسبوع من هجوم مماثل خلّف شهيدًا وخسائر كبيرة في الممتلكات.

(عربي **21**، 2023/3/6)

2023/3/7 اقتحم عشرات المستوطنين، صباح 7 آذار/ مارس 2023، باحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية مشددة من قوات الاحتلال، في ما يسمى "عيد المساخر". ونفذت مجموعات المستوطنين برفقة المتطرف يهودا غليك جولات استفزازية في باحات المسجد، بعد اقتحامه من باب المغاربة، وارتدوا زي "الكهنوت التوراتي".

(شبكة قدس الإخبارية، 2023/3/7)

2023/3/7 صوّت برلمان جنوب أفريقيا على قرار لخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في حق الفلسطينيين.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2023/3/7)

2023/3/8 خرج آلاف الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية في مسيرات حاشدة تلبيةً لنداء مجموعة "عرين الأسود"، التي طلبت من الشارع الفلسطيني الخروج والتكبير دعمًا لها ولـ "كتيبة جنين" وللأسرى الفلسطينيين، بعد العدوان الإسرائيلي على مدينة جنين.

(العربي الجديد، 2023/3/8)

2023/3/9 اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية عددًا من كوادر حركة حماس وأنصارها، وعددًا من الناشطين في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، على خلفية الأحداث التي رافقت تشييع الشهيد عبد الفتاح خروشة، منفذ عملية حوارة.

(العربي الجديد، 2023/3/9)

2023/3/11 أعلنت فصائل فلسطينية إطلاق "وثيقة جنين الوطنية" لتمثّل خريطة طريق في مواجهة الحكومة الإسرائيلية اليمينية. وجاء ذلك خلال مؤتمر وطني نظّمته شخصيات اعتبارية ومؤسسات وطنية في مخيم جنين شمال الضفة الغربية، وشارك فيه ممثلون عن

فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وشددت الوثيقة على "ترسيخ مفهوم الوحدة السياسية والجغرافية والشعبية ورفع شعار الشعب والسلطة والمقاومة في خندق واحد". وطالبت "بإعلان حالة الاشتباك النضالي والسياسي والقانوني مع المشروع العنصري الصهيوني، في كل الساحات الوطنية والمحافل الدولية والجهات القانونية".

(وكالة الأناضول، 2023/3/11)

2023/3/14 هددت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إسرائيل بتصعيد المقاومة في الضفة الغربية في شهر رمضان. وقال نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، مسؤول الضفة، صالح العاروري، في مقابلة مع موقع حركة حماس الرسمي: "القادم سيكون أصعب على الاحتلال ومستوطنيه". وأضاف أن: "المقاومة في الضفة الغربية في تصاعد مستمر، وتنوع من أدائها وتحسن من كفاءتها، وتتسع مساحة الفئات المشاركة فيها، وتمتد جغرافيتها يومًا بعد يوم".

(الشرق الأوسط، 2023/3/14)

2023/3/14 صدّق الكنيست الإسرائيلي، في القراءة الأولى، وبأغلبية 40 عضوًا مقابل معارضة 17، على تعديل قانون يسمح بالعودة إلى أربع مستوطنات جرى إخلاؤها في محافظة جنين بموجب خطة الانفصال عام 2005.

(ألترا صوت، 2023/3/14)

2023/3/14 قوبل القرار الصادر عن المحكمة الإدارية الفلسطينية بشأن إيقاف إضراب حراك المعلمين الفلسطينيين باستياء وانتقاد قانوني، معتبرين أن القرار غير قانوني وينتهك إجراءات التقاضي، وأنه جاء لتمرير سياسات السلطة التنفيذية.

(العربي الجديد، 2023/3/14)

2023/3/15 أكد مروان عيسى، نائب قائد أركان كتائب القسام الذراع العسكرية لحركة حماس، أن المشروع السياسي في الضفة الغربية قد انتهى، واعتبر أن إسرائيل "أنهت أوسلو"، مشيرًا إلى أن "الأيام المقبلة حبلى بالأحداث". وقال عن التصعيد في الضفة الغربية إن إتاحة الفرص للمقاومة فيها لا تعني تركها، كما أنها لا تعني بقاء غزة صامتة، مؤكدًا "سندافع عن شعبنا بكل قوة عندما يستوجب التدخل المباشر". وحذّر من أي تغييرات في الوضع القائم في المسجد الأقصى، قائلًا إن "حدوث ذلك سيحوّل المنطقة إلى زلزال".

(الجزيرة نت، 2023/3/15)

2023/3/16 أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الضفة الغربية وقطاع غزة أن 73 في المئة من الفلسطينيين ضد لقاء العقبة الأمني الذي عُقد بمشاركة فلسطينية وإسرائيلية وحضور مصري وأميركي إلى جانب الأردن. وتشير النتائج إلى ارتفاع في نسبة تأييد العودة إلى المواجهات والانتفاضة المسلحة، بل إن أغلبية تبلغ نحو 70 في المئة في الضفة الغربية تتوقع اندلاع انتفاضة ثالثة مسلحة.

(شبكة قدس الإخبارية، 2023/3/16)

2023/3/18 طالبت فصائل فلسطينية السلطة بعدم المشاركة في قمة شرم الشيخ الأمنية. وقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الجهاد الإسلامي في بيان مشترك إنهما يدينان بأشدّ العبارات إصرار السلطة على المشاركة في هذه القمة التي تشكّل انقلابًا على الإرادة الشعبية.

(الجزيرة نت، 2023/3/18)

2023/3/19 أكد البيان الختامي لاجتماع شرم الشيخ الأمني أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ملتزمان بتعزيز الأمن والاستقرار ووقف التصعيد، ومتابعة إجراءات بناء الثقة المتبادلة. وجاء في البيان أن حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية تلتزمان بالعمل الفوري لإنهاء الإجراءات الأحادية الجانب مدة 3-6 أشهر. ويشمل ذلك التزامًا إسرائيليًا بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة مدة 4 أشهر، ووقف ترخيص أي بؤر استيطانية مدة 6 أشهر.

(الجزيرة نت، 2023/3/19)

2023/3/20 دانت وزارة الخارجية الأردنية استخدام وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، خريطة لإسرائيل تضمّ حدود الأردن والأراضي الفلسطينية، خلال مشاركته في فعالية في باريس، قائلة إنه "تصرف تحريضي أرعن"، و"يمثّل خرقًا للأعراف الدولية ومعاهدة السلام" بين البلدين.

(سي إن إن بالعربية، 2023/3/20)

202/3/21 قال سموترتيش خلال زيارته فرنسا إنه "لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني، فهو اختراع وهمي لم يتجاوز عمره 100 سنة".

(صحيفة الأيام الفلسطينية، 2023/3/21)

2023/3/21 صدّق الكنيست الإسرائيلي تصديقًا نهائيًا على قانون يلغي قانون "فك الارتباط"، الذي انسحبت إسرائيل بموجبه من أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، هي: غانيم، وكاديم، وحوميش، وسانور، عام 2005، ضمن خطة أوسع شملت أيضًا إخلاء مستوطنات قطاع غزة. وسيسمح القانون الجديد، الذي أُقرّ في القراءتين الثانية والثالثة، للمستوطنين بالدخول والإقامة في المستوطنات التي جرى إخلاؤها. ويلغي القانون العقوبات الجزائية التي فرضها القانون السابق على المستوطنين الذين يدخلون أو يقيمون في المستوطنات الأربع، التي دُشنت على أراضٍ فلسطينية خاصة شمال الضفة الغربية

(العربي الجديد، 2023/3/21)

2023/3/22 أُعلن في لندن عن توقيع خريطة طريق للعلاقات الثنائية بين لندن وتل أبيب حتى عام 2030، تشمل اتفاقية تاريخية

من أجل تعميق العلاقات الاقتصادية والأمنية والتكنولوجية. ووقّع الاتفاقية وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي، ووزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين. وتستند خريطة الطريق إلى 75 عامًا من العلاقات الوثيقة بين البلدين وتتضمن التزامات مشتركة للتصدي لآفة معاداة السامية.

(**إيلاف**، 2023/3/22)

2023/3/23 أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، سامي العمصي، أن نصف سكان القطاع باتوا يعيشون بلا دخل يومي في ظل ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى نحو 50 في المئة، والفقر إلى 60 في المئة، وتعطّل ربع مليون عامل.

(**وكالة معًا الإخبارية**، 2023/3/23)

2023/3/23 دعا حقوقيون وأكاديميون ورموز مجتمعيون في المغرب إلى وقف تطبيع الرباط مع الاحتلال الإسرائيلي، وطالبوا بقطع العلاقات معها. وجاء ذلك في بيان يحمل توقيع أكثر من 100 شخصية مغربية من مجالات مختلفة، ولا يزال مفتوحًا لمزيد من التوقيعات.

(**العربي الجديد**، 2023/3/23)

2023/3/25 نشرت سلطات الاحتلال عطاءات لبناء 1029 وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، في انتهاك لتعهّداتها في اجتماع شرم الشيخ بتجميد الاستيطان. وقالت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية إنه خلافًا لالتزام إسرائيل في لقاء شرم الشيخ، نشرت الحكومة مناقصات لبناء 940 وحدة سكنية جديدة في مستوطنتَي إفرات وبيتار عيليت، و89 في القدس الشرقية.

(**صحيفة الأيام الفلسطينية**، 2023/3/25)

2023/3/26 أقال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وزير الدفاع، يوآف غالانت، بعد أن دعا إلى تجميد آلية تعديل النظام القضائي الذي تسعى إليه الحكومة شهرًا. وقال مكتب نتنياهو في بيان مقتضب إن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قرر إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت من منصبه". وفي خطاب، قال غالانت الذي ينتمي إلى حزب الليكود اليميني الذي يتزعمه نتنياهو، إنه يخشى أن يؤدي استمرار الانقسام في صفوف الشعب حول هذا الملف إلى "تهديد حقيقي لأمن اسرائيل"، داعيًا إلى "وقف الآلية التشريعية".

(**فرانس 24**، 2023/3/26)

2023/3/26 خرج غالانت عن صمته عندما أعلن في بيان رسمي متلفز معارضته استمرار عمليات تمرير "الإصلاحات القضائية" وفق تعبير الحكومة الإسرائيلية، داعيًا إلى تجميدها بسبب ما اعتبره تهديدًا خطيرًا على "تماسك الجيش والأمن القومي الإسرائيلي".

(**العربي الجديد**، 2023/3/26)

2023/3/28 قال نتنياهو في خطاب متلفز: "قرّرت تعليق تصويت الكنيست على تشريعات إصلاح القضاء، للتوصل إلى اتفاق واسع من منطلق المسؤولية الوطنية والرغبة في منع انقسام الأمة". وجاءت تصريحاته على خلفية تظاهرات عمّت البلاد، بما في ذلك أمام مكتبه ومقر إقامته في القدس الغربية وتل أبيب، واتساع ظاهرة رفض الخدمة العسكرية بين جنود وضباط الاحتياط، شملت أيضًا الجنود النظامين.

(**وكالة الأناضول**، 2023/3/28)

2023/3/29 قال الرئيس الأميركي، جو بايدن، إنه لن يدعو نتنياهو إلى زيارة البيت الأبيض. وبشأن قانون الإصلاح القضائي الإسرائيلي، أعرب بايدن عن قلقه وتخوفه من هذه الخطة ونتائجها على مستقبل إسرائيل، وقال إنه يأمل أن يتراجع نتنياهو عن قانون التعديلات القضائية، وأضاف أنه قلق جدًا، وأن إسرائيل لا يمكنها الاستمرار على هذا النحو.

(**صحيفة الأيام الفلسطينية**، 2023/3/29)

2023/4/1 رصد مركز "صدى سوشال"، في تقريره الشهري، 88 انتهاكًا رقميًا في حق المحتوى الفلسطيني عبر منصات التواصل الاجتماعي في آذار/ مارس الماضي، تصدّرتها شركة "ميتا"، بانتهاكات بلغ مجموعها 71 انتهاكًا (56 على فيسبوك، و15 على إنستغرام)، تلتها منصة "إكس" (تويتر سابقًا) بـ 13 انتهاكًا، ثم تطبيقا تيك توك ويوتيوب بانتهاكين لكلٍ منهما.

(**شبكة قدس الإخبارية**، 2023/4/1)

2023/4/3 خرج المئات من أتباع "التيار الصدري" في احتجاجات غاضبة في العاصمة العراقية بغداد ومحافظات أخرى، احتجاجًا على مشاركة رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، في "قمة الديمقراطية"، عبر تقنية الفيديو، شارك فيها رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وطالب المحتجون الحكومة بموقف رسمي إزاء ذلك.

(**العربي الجديد**، 2023/4/3)

2023/4/3 اقتحم عشرات المستوطنين المسجد الأقصى المبارك بحماية مشددة من شرطة الاحتلال. وأفادت دائرة الأوقاف أن 103 مستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى ونفّذوا جولات استفزازية في ساحاته، وتلقّوا شروحات عن "الهيكل" المزعوم، وأدّوا طقوسًا تلمودية قرب منطقة باب الرحمة وقبالة قبة الصخرة قبل أن يغادروا الساحات من جهة باب السلسلة.

(**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"**، 2023/4/3)

2023/4/10 اقتحم آلاف المستوطنين منطقة جبل صبيح التابعة لأراضي بيتا ويتما وقبلان جنوب نابلس في الضفة الغربية المحتلة. وقال مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة، غسان دغلس، إن "آلاف

المستوطنين نظّموا مسيرة من دوار زعترة باتجاه البؤرة الاستيطانية 'أفيتار' المقامة على قمة جبل أبو صبيح، وسط مشاركة سبعة وزراء إسرائيليين على الأقل بينهم وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، وأكثر من 20 عضوًا في الكنيست". ولفت إلى أن هذه المسيرة تهدف إلى المطالبة بشرعنة هذه البؤرة الاستيطانية، والرد على الاعتداءات، بحسب ادعاءات الاحتلال

(**التلفزيون العربي**، 2023/4/10)

2023/4/10 وقّع المدير العام لوزارة الأمن الإسرائيلية، إيال زمير، مع رئيس مديرية وحدة المشتريات في وزارة الدفاع اليونانية، الجنرال أريستيديس أليكسوبولوس، اتفاقية لتصدير صواريخ "سبايك" المضادة للمدرعات بنسختها البحرية والجوية والبرية، وهي صواريخ من صنع شركة رافائيل الإسرائيلية. وتقدّر قيمة الصفقة بنحو 1.44 مليار شيكل (400 مليون دولار). وبحسب وزارة الأمن، فإن اليونان تنضم بذلك إلى 19 دولة من دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو" و40 دولة حول العالم تستخدم صواريخ "سبايك".

(**ألترا فلسطين**، 2023/4/10)

2023/4/12 قال مختبر "سيتيزن لاب" المختص في الأمن الإلكتروني وشركة ميكروسوفت إن أدوات قرصنة من إنتاج شركة إسرائيلية تُستخدم في اختراق هواتف صحافيين ومعارضين ومنظمات حقوقية في 10 دول على الأقل. وقال المختبر في تقرير له إنه تمكّن من التعرف إلى عدد قليل من ضحايا المجتمع المدني الذين تعرّضت هواتفهم من طراز آيفون للاختراق باستخدام برنامج مراقبة طورته شركة "كوا دريم" الإسرائيلية، وهي منافس أقل شهرة لشركة "إن إس أو" الإسرائيلية المتخصصة في برامج التجسس، والتي أدرجتها الحكومة الأميركية في القائمة السوداء بسبب اتهامات قرصنة.

(مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، 2023/4/12)

2023/4/12 أكدت كنائس القدس المحتلة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضت قيودًا غير معقولة وغير مبررة وغير مسبوقة على الوصول إلى كنيسة القيامة، مشددة على أنها ستقوم بإجراء المراسم كما هو معتاد على مدار ألفي عام، رغم هذه القيود. في حين دعت اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين أبناء شعبنا المسيحيين إلى المشاركة الحاشدة في فعاليات سبت النور المتعارف عليها منذ آلاف السنين، رغم إجراءات الاحتلال.

(**عرب 48**، 2023/4/12)

2023/4/17 اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أن تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية سيمثل "قفزة هائلة" نحو إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. وأضاف نتنياهو خلال لقاء في القدس مع السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام: "نريد التطبيع والسلام مع السعودية. نعتبر أن ذلك قد يكون قفزة هائلة نحو إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي"، لافتًا إلى أنه "يمكن أن تكون لهذا الاتفاق تبعات عظيمة وتاريخية لكلّ من إسرائيل والسعودية والمنطقة والعالم".

(**العربي الجديد**، 2023/4/17)

2023/4/14 حذّر رئيس حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، إسرائيل من المساس بالمسجد الأقصى، مؤكدًا أن المقاومة ستقوم بواجبها في الدفاع عن القدس والأقصى. وجاء ذلك في خطاب له في مدينة غزة خلال مهرجان نظمته اللجنة الفلسطينية ليوم القدس العالمي بمناسبة "يوم القدس العالمي" الذي يوافق الجمعة الأخيرة من شهر رمضان. وتعهّد السنوار بتدخّل المقاومة لمؤازرة المصلين وحمايتهم في الحرم القدسي، وقال: "كفّوا عن العبث بالقنبلة النووية المسماة الحرم القدسي والمسجد الأقصى". وأردف أن "قيادة المقاومة ومحور القدس ستتدخل لمؤازرة وحماية المرابطين في المسجد الأقصى، ولن تتردد في ذلك".

(**الجزيرة نت**، 2023/4/14)

2023/4/19 أدى وفد قيادي من حركة حماس العمرة خلال زيارة له للسعودية هي الأولى منذ عام 2015، في حين أنهى الرئيس الفلسطيني محمود عباس زيارة رسمية له للمملكة. ويرأس وفد حركة حماس رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، ويضم رئيس الحركة في الخارج خالد مشعل، وعضوي المكتب السياسي موسى أبو مرزوق وخليل الحية وآخرين. وأوضح مصدر فلسطيني لـ "وكالة الأناضول" أن الزيارة ستستمر عدة أيام، وستبحث عددًا من القضايا الفلسطينية والعلاقة بين المملكة وحماس.

(**الجزيرة نت**، 2023/4/19)

2023/4/20 نشرت بلدية الاحتلال في القدس بالتعاون مع شركة "شيكون فيبينوي" مخططًا جديدًا لتوسيع البناء في مستوطنة "غفعات همتوس" المقامة على أراضي بيت صفافا، وذلك لقطع التواصل بين مدينتي القدس المحتلة وبيت لحم، في وقت صدّقت اللجنة اللوائية الإسرائيلية على توسيع مستوطنة "غفعات شاكيد" بـ 700 وحدة جديدة.

(**صحيفة القدس**، 2023/4/20)

2023/4/21 أدّى أكثر من 120 ألف مصلٍ صلاة العيد في المسجد الأقصى المبارك، كانوا قد وفدوا إليه من مختلف أنحاء فلسطين التاريخية.

(**العربي الجديد**، 2023/4/21)

2023/4/24 قال وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، إن اعتقال النائب الأردني عماد العدوان، المتهم بتهريب أسلحة إلى الضفة

الغربية، "جاء في أعقاب معلومات استخباراتية"، مشددًا على أنه يجب أن يدفع الثمن. وأفاد كوهين في حديث مع صحيفة "يديعوت أحرنوت": "كانت هناك معلومات استخبارية عن التهريب إلى إسرائيل. اعتقدنا أنه سيتم تهريب أشياء تتعلق بأعمال تجارية واقتصادية لكننا فوجئنا بتهريب أسلحة". وأضاف: "يجب تقديم النائب الأردني إلى العدالة ويجب أن يدفع ثمن الفعل الجسيم الذي ارتكبه".

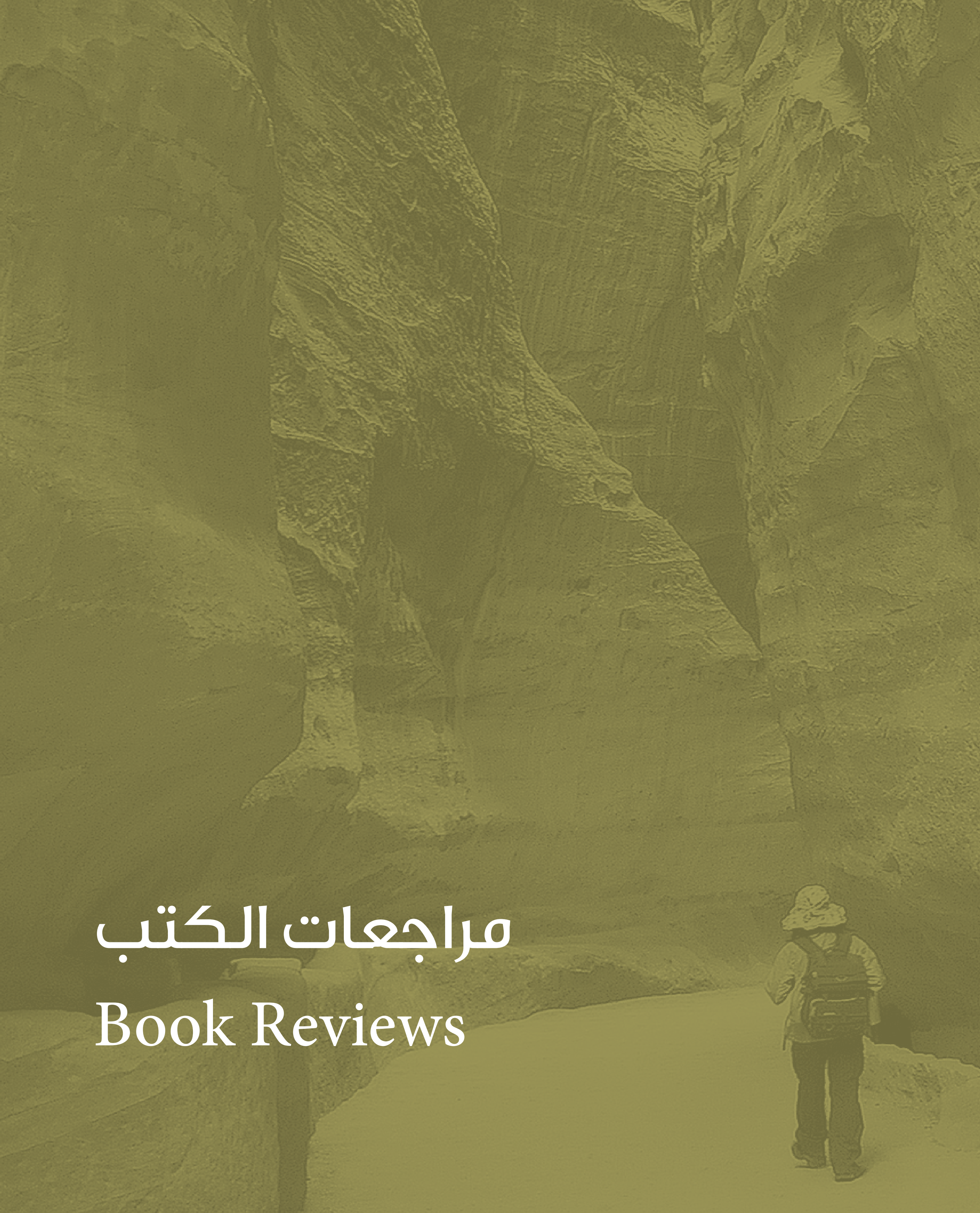
(**صحيفة الشرق الأوسط**، 2023/4/24)

2023/4/25 شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في بناء جسر معلّق (تلفريك) تهويدي فوق أراضي حي وادي الربابة في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك في مدينة القدس المحتلة. وأفادت مصادر مقدسية أنّ بناء الجسور الاحتلالية جزء من عمليات التهويد المتصاعدة على أراضي الحي والقدس عمومًا، وإطلاق رواية توراتية تُزيّف الصورة والمكان. وقد بنى الاحتلال جسرًا تهويديًا في المكان، في محاولة جديدة للسيطرة على أراضٍ واسعة من حي وادي الربابة.

(**فلسطين أون لاين**، 2023/4/25)

2023/4/26 رحّبت اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، وهي أوسع ائتلاف في المجتمع الفلسطيني يقود حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها BDS، بإعلان العاصمة النرويجية أوسلو حظر استيراد سلع وخدمات الشركات التي تساهم على نحو مباشر أو غير مباشر في بناء المستوطنات الإسرائيلية، كونها تشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

(**العربي الجديد**، 2023/4/26)



مراجعات الكتب

Book Reviews





المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/XKKY4448

خالد تركي الخالدي | Khaled Torki Alkhaldi*

"القرن الأفريقي عمقًا استراتيجيًا خليجيًا"

"The Horn of Africa: A Gulf Strategic Depth"

عنوان الكتاب: القرن الأفريقي عمقًا استراتيجيًا خليجيًا.

المؤلف: مدوخ عجمي العتيبي.

سنة النشر: 2021.

الناشر: الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

عدد الصفحات: 230.

* باحث كويتي متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.



Kuwait Researcher Specialized in Political Science and International Relations.

Email: kal016@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

بقيت منطقة القرن الأفريقي، على مدار العقود الماضية، بؤرة للصراعات الداخلية والخارجية، وساحة للاشتباكات والحروب الدامية، وميدانًا للمآسي والمجاعات، وذلك بسبب التوترات الاجتماعية القبلية وتمييع الحدود السياسية التي أدّت إلى خلخلة البنى الاجتماعية فيها واستفحال الحروب البينية، مثل حرب الاستقلال الإرترية (1961-1991)، وحرب الحدود الإثيوبية الصومالية (1982)، والحرب الإرترية - الإثيوبية (1998-2000)، إضافة إلى الحروب الداخلية الأهلية، مثل الحرب الأهلية الإثيوبية (1974-1991) والحرب الأهلية الصومالية (1991-الآن) والحرب الأهلية الإثيوبية (2020-الآن).

أدى موقع القرن الأفريقي الجيوسياسي، المُطلّ على مضيق باب المندب الذي صار ممرًا مائيًا مهمًا عقب افتتاح قناة السويس في عام 1889، حيث تمرّ عبره 12 في المئة من التجارة العالمية، إلى تحوّله إلى مسرح لتدخلات القوى الدولية التي سبق أن بسطت سيطرتها عليه أكثر من مرة خلال الحقبة الكولونيالية، بدءًا من البرتغاليين، مرورًا بالإيطاليين والفرنسيين، وصولًا إلى البريطانيين.

في هذا السياق، يتناول هذا الكتاب العلاقة بين دول منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول القرن الأفريقي، من الناحية السياسية والاقتصادية، إضافة إلى النواحي التاريخية والثقافية واللغوية والدينية، منطلقًا من افتراض رئيس مفاده أن دول القرن الأفريقي قد تتحوّل إلى عمق استراتيجي مهم لمنطقة الخليج العربي، سواء من حيث المعطيات الجيوسياسية والصلات التاريخية الثقافية المشتركة، أم من ناحية المصالح المشتركة القائمة على السعي للأمن والاستقرار وتعزيزهما، فضلًا عن زيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية. ويُغطي الكتاب الفترة بين عامي 2001 و2018، أي الفترة التي ازداد فيها نشاط دول الخليج العربية في القرن الأفريقي على نحو ملحوظ.

يقدم الكتاب إطارًا نظريًا ومفهوميًا للعلاقات بين دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي؛ إذ يستشهد بمقاربات نظرية في حقل العلاقات الدولية، يُحاجّ في أنها مفسرة لهذه العلاقات، وتشمل الواقعية والليبرالية والبنائية. وقد بُني الكتاب على مفهوم محوري، هو مفهوم "العمق الاستراتيجي" الذي استلهمه المؤلف من الباحث والسياسي التركي أحمد داود أوغلو، في كتابه **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**[1]، إضافة إلى استفادته من مقاربة العلاقات الأفريقية - العربية التي صاغها علي الأمين المزروعي[2].

قسّم العتيبي كتابه أربعة فصول وخاتمة؛ يتناول **الفصل الأول** المعطيات الثابتة بين القرن الأفريقي والخليج العربي وفق مبدأ العمق الاستراتيجي، حيث بحث فيه الأبعاد الجغرافية والتاريخية والجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية واللغوية بين الإقليمين. في حين يتناول **الفصل الثاني** الإرادة السياسية الخليجية تجاه القرن الأفريقي، ويناقش فيه الرؤية الخليجية تجاه الصراعات في المنطقة وتسويتها، وتعزيز الأمن الاجتماعي، والاتفاقيات الاستثمارية والتبادل التجاري.

أما في **الفصل الثالث**، فيتناول المؤلف التصوّرات الذهنية لدى صنّاع القرار من النخب السياسية في القرن الأفريقي، لدور دول الخليج في حلّ الخلافات والصراعـات بين دول القرن الأفريقي، إضافة إلى تصوّراتهم الذهنية للعمل الإنساني والاتفاقيات الاستثمارية والاقتصادية الخليجية. ويقدم العتيبي تحليلًا كيفيًا لمجموعة من المقابلات والاستبيانات التي استهدف بها النخب السياسية والأكاديمية في المنطقة، من خلال عيّنة إحصائية مكوّنة من 200 مستجيب، يمكن اعتبارها مصدرًا ثريًا وواعدًا للباحثين مستقبلًا في شؤون القرن الأفريقي والخليج العربي.

في **الفصل الرابع**، ينتقل العتيبي من المجال النظري إلى المجال التطبيقي، ليناقش كيفية بناء عمق استراتيجي خليجي في منطقة القرن الأفريقي. وهذا الفصل قائم على الحقائق التي أكدها الباحث في الفصول الأولى حول الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة، إضافة إلى الحقائق المتعلّقة بمجموعة من العوامل الثابتة والمتغيرة، مثل الجغرافيا والتاريخ والحضارة. ثم يناقش الممهّدات الاستراتيجية والنموذج التصوري للعمق الاستراتيجي الخليجي الذي ينظر إليه الباحث في هذه المنطقة نفسها.

أما في **خاتمة** الكتاب، فيؤكد العتيبي أن منطقة القرن الأفريقي تحظى فعلًا بمقوّمات العمق الاستراتيجي الخليجي، وأن لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إرادة سياسية فعالة للتعامل مع القضايا الحيوية، ونجحت في أن تكون شريكًا أساسيًا في بعض مناطق دول القرن الأفريقي، فضلًا عن استثماراتها في تلك البلدان،

---

1 ينظر: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

2 Ali A. Mazrui, "Afrabia: Africa and the Arabs in the New World Order," *Ufahamu: Journal of the African Activist Association*, vol. 20, no. 3 (1992), pp. 51-62.

على الرغم من أن حجم هذه الاستثمارات لا يزال ضئيلًا، مقارنة بقدرات صناديقها المالية، مفسحًا المجال عبر دراسته هذه للباحثين مستقبلًا في علاقات الخليج العربي بمحيطه الإقليمي، ليبنوا على ما بدأه من بحث.

أولًا: تاريخ مشترك وسواحل متقابلة وأعراق مختلفة

يرى العتيبي أن ثمة معطيات ثابتةً في العلاقة بين دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي، هي الأبعاد الجغرافية والتاريخية والحضارية. وتُعدّ دراسة تفاعل هذه الأبعاد بمنزلة اختبار لفرضية المعطيات الثابتة في مفهوم أوغلو للعمق الاستراتيجي الذي يقوم عليه الكتاب كما يشير إلى ذلك عنوانه، وكما يؤكد العتيبي في مقدمته. وهو يقدم سردًا تاريخيًا متماسكًا عن المحددات الجغرافية والتاريخية التي تجمع بين الإقليمَين، لكنه يؤكد قبل أن يقدم هذا السرد أهمية فهم هذه المحددات في ضوء مقاربات العلاقات الدولية؛ إذ يقول: "لا يمكن فهم وتفسير سير العلاقات الدولية من دون اللجوء إلى النواحي الجغرافية والتاريخية والحضارية والاقتصادية بين المناطق المختلفة التي تساعد على تفسير الأحداث السياسية" (ص 29).

يُحاجّ العتيبي بأن القرب الجغرافي بين إقليمَي الخليج العربي والقرن الأفريقي أسهم في انتقال المؤثرات العربية منذ مرحلة ما قبل الإسلام وبعدها إلى أواسط القارة الأفريقية ودواخلها عبر ساحل أفريقيا الشرقي، ما أسهم في توثيق الروابط بين شعوب الخليج والجزيرة العربية، وبين شعوب شرق أفريقيا، ويمكن ملاحظة هذه الآثار بوضوح في ساحل زنجبار الذي شكل محطة تجارية رئيسة للبلدان العربية (ص 30).

يستشهد العتيبي بآراء مؤرخين وباحثين في الدراسات الأفريقية - العربية، ليذكّر بالافتراض القائل إن شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا كانتا رقعة جغرافية واحدة حتى انفلقت القشرة الأرضية، مكوّنة البحر الأحمر الذي فصل بينهما، لكن هذا البحر، كما يقول الباحث، لم يكن عائقًا أمام استمرار التواصل البشري بين ساحليه (ص 30-31). وساهمت ظاهرة الرياح الموسمية التي تعرف باسم "المانسون"، في سواحل المحيط الهندي العربية والأفريقية، في الربط بين ساحل أفريقيا الشرقي وأجزاء من آسيا، ولا سيما سواحل الخليج العربي وجنوب اليمن، وتكوين نقاط تواصل مهمة بين هذه المناطق؛ إذ تهبّ الرياح الموسمية من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي في فترة زمنية محددة، استفاد منها الملّاحون العرب، وهو ما أنتج حراكًا سكانيًا ونزوحًا موسميًا ترك أثرًا بيّنًا في التكوين البشري والثقافي لساحل أفريقيا الشرقي منذ بداية التقويم الميلادي (ص 31)

يتتبع الباحث تاريخ العلاقات بين شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، والقرن الأفريقي، منذ مرحلة ما قبل الإسلام، عارضًا تطوّر الهجرات المتبادلة والعلاقات السياسية في مرحلة ما قبل الإسلام، وفي صدره، ومستشهدًا بحادثة احتكام القبائل العربية في الجاهلية إلى حكّام الحبشة لفض النزاعات التي تدور بينها، إضافة إلى حادثة هجرة صحابة النبي محمد إلى الحبشة بعد اشتداد أذى قريش لهم، وحادثة طلب حكّام مقديشو وشيوخها ورؤساء قبائلها النجدة من سلطان عُمان، صاحب أقوى بحرية في مياه البحار الشرقية آنذاك، بسبب تزايد الضغط البرتغالي على مقديشو. ووجود ظاهرة التزاوج والامتزاج العرقي بين العرب والأفريقيين، والتداخل والتشابه اللغوي بين الشعوب الناطقة باللّغات الحامية والكوشية، والشعوب الناطقة باللغات السامية، مثل العرب والأمهرة والتيغراي؛ فضلًا عن التواصل الديني عبر المنطقتين؛ إذ انتقلت الأديان السماوية الثلاثة إلى أفريقيا عبر الجزيرة العربية، وأثّرت في ملامح منطقة القرن الأفريقي الحضارية (ص 31-35).

تشغل أفكار المفكر الكيني ذي الأصول العربية، علي المزروعي، ومفهومه لما يسمى "أفرابيا"، موقعًا مهمًا في دراسة العتيبي؛ إذ يشير إليها بصفتها نموذجًا نظريًا لتطوير علاقات الخليج العربي بالقرن الأفريقي، خصوصًا أنها تقوم على المرتكزات نفسها التي يقوم عليها مبدأ "العمق الاستراتيجي"، وهي الجغرافيا والتاريخ والعوامل الاجتماعية (ص 38-40).

يُحاجّ العتيبي في أن العاملَين الثقافي واللغوي من أهم عوامل القوة الناعمة[3] في "مشروع العمق الاستراتيجي الخليجي في منطقة القرن الأفريقي"، مستشهدًا بالتشابه الديني والتداخل اللغوي وتأثير الأدب العربي في الثقافة الأفريقية عبر عدد من القصص والأمثال الشعبية (ص 53-55).

يحظى الاستشهاد بالتاريخ واستحضاره بدرجة كبيرة من الأهمية في دراسة العلاقات الدولية، فيتوسع العتيبي على نحو لافت في العودة إلى التاريخ البعيد للعلاقات بين الجزيرة العربية والخليج العربي والقرن الأفريقي، ساردًا قصة زيارات العرب الأوائل إلى بلاد الحبشة، في حين لا يركز كثيرًا على التاريخ القريب، السياسي والاقتصادي،

3 بات هذا المفهوم رائجًا الآن في دراسة السياسات الخارجية لدول منطقة الخليج العربي، خاصة الدول الصغرى منها. ويمكن أن يشكل في المستقبل محركًا رئيسًا لدراسة العلاقات بين منطقة الخليج العربي ومنطقة القرن الأفريقي. عن مفهوم القوة الناعمة ونظريتها. ينظر: جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسات الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

الذي يفترض أن يقوم على أساسه مبدأ "العمق الاستراتيجي للخليج العربي في القرن الأفريقي" الذي يرمي الباحث إلى التنظير له. وعلى الرغم من مروره على ظاهرة رياح البحر الموسمية التي تمثل حجر الأساس في فهم الصلات التجارية بين الإقليمين[4]، فإنه لا يتوسّع كثيرًا في ما يمكن أن تفيدنا به مثلًا دراسات المحيط الهندي التي ظهرت مؤخرًا في الأوساط الأكاديمية وترى وجود صلات حضارية مشتركة بين منطقتَي غرب المحيط الهندي والخليج العربي، وهذه الصلة لا تقوم على التجارة، بل هي "فكرة" Idea تضم عالمًا مشتركًا بين الموانئ الموجودة في الخليج العربي وشرق أفريقيا والهند[5].

تمثل فكرة غرب المحيط الهندي التي تقوم على أساس التنقل بالسفن الشراعية التي تحرّكها الرياح الموسمية (المانسون)، حجر الزاوية في فهم ما يسمى الحالة الطبيعية للجزيرة العربية والخليج؛ إذ كانت هناك شبكات كبيرة ومتّصلة من التجارة بين مدن الجزيرة العربية والخليج وسواحل شرق أفريقيا، وقامت على أساس هذه الشبكة الضخمة مدنٌ ساحلية ضخمة، وحضارة متّصلة، حوّلت المحيط الهندي إلى بحيرة تجارية آسيوية - عربية - أفريقية، قبل أن يتدخّل الاستعمار ليقطع أوصالها ويبسط يده عليها[6].

ثانيًا: البعد الأمني: همُّ الخليج الأول

يتضح لنا، من خلال قراءة هذا الكتاب، أن مصدر الهمّ المعرفي عند الباحث هو حماية أمن الخليج العربي وتوسيع مجاله الحيوي وتعزيزه؛ ويهدف إلى فهم منطقة القرن الأفريقي باعتبارها عمقًا استراتيجيًا بالنسبة إلى الخليج العربي. ففي مدخل مبحث الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، يؤكد الأهمية الخاصة التي تحظى بها منطقة القرن الأفريقي بالنسبة إلى الدول الكبرى، لكونها تطل على المحيط الهندي وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عن طريق مضيق باب المندب، ما يعني أنها تتحكم في طرق التجارة العالمية، ولا سيما تجارة النفط القادمة من الخليج العربي، وهنا يأتي الربط بين منطقتي الخليج العربي والقرن الأفريقي من الناحية الاستراتيجية؛ إذ إن أي تحركات عسكرية أو أوروبية متّجهة إلى الخليج العربي، يجب أن تمر من هذه المنطقة التي تسمى "قوس الأزمة" (ص 40).

4 آلان فليز، **أبناء السندباد**، ترجمة نايف خرما (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1982)، ص 21.

5 Fahad A. Bishara, A *Sea of Debt: Law and Economic Life in the Western Indian Ocean,* 1780-1950 (Cambridge: Cambridge University Press, 2017).

6 خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 26-50.

بالعودة إلى طبيعة التطور السياسي لبلدان القرن الأفريقي، يخلص العتيبي إلى أنها متباينة من بلد إلى آخر، حيث إن هناك دولًا موالية للغرب، مثل إثيوبيا وجيبوتي، وأخرى معادية له، مثل الصومال والسودان[7] بعد إعلانهما تطبيق الشريعة الإسلامية، كما شهدت المنطقة تناميَ ظاهرة الإحياء الإسلامي التي اتّخذت شكلًا تنظيميًا وحركيًا في الكثير من مناطق الإقليم، مثل السودان وإقليم الأوقادين في إثيوبيا وكينيا والصومال (ص 41).

يرى العتيبي أيضًا أن الدول الكبرى تبنّت، وبتشجيع من سعيها لمحاربة الإرهـاب، سياسات محكمة للتعامل مع منطقة القرن الأفريقي، حيث تقوم الاستراتيجية الأميركية على مبدأ تأسيس شراكة أميركية - أفريقية عبر توجيه الدبلوماسية التجارية ودعم القادة الأفارقة، بينما تقوم الاستراتيجية الفرنسية على مبدأ تعزيز دائرة علاقاتها السياسية وتوسيعها مع دول القرن الأفريقي (ص 41).

لا شك في أن ثمة صعوبات وتحديات تواجه مشروع "العمق الاستراتيجي الخليجي في القرن الأفريقي"، كما يرى العتيبي؛ إذ يقسمها قسمين: قسم يتعلق بالتحديات السياسية الداخلية؛ وقسم آخر يتعلق بالتحديات السياسية الخارجية (ص 42).

تتجلّى التحديات السياسية - الأمنية الداخلية للمشروع الخليجي، كما يقول الباحث، في سؤال الشرعية والاندماج والمشاركة والتوزيع العادل للثروة والسلطة، فضلًا عن مهددات الهوية وغياب دور الدولة في المجتمع ومؤسساته، وزيادة حضور القبيلة وقوانينها داخل الدولة، وانفراد الكثير من الحكومات بالسلطة لفترة طويلة؛ ومن مظاهر هذا الفشل: سوء إدارة النظم السياسية في دول الإقليم للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المُلحّة، إضافة إلى الحروب البينية بين دول القرن الأفريقي، والحروب الأهلية داخلها، وتنامي النزعات الانفصالية القائمة على العرقية (ص 43-44).

أما بالنسبة إلى التحديات الخارجية لمشروع العمق الاستراتيجي الخليجي في القرن الأفريقي، فتتجلّى، بحسب العتيبي، في المفهوم العالمي لظاهرة الإرهاب، من خلال فرض الولايات المتحدة الأميركية وجودًا أمنيًا لها في المنطقة، وتسيير دوريات مراقبة بحرية كثيفة لبعض السفن الحربية الأميركية والأوروبية على طول السواحل الصومالية، وإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وإنشاء ما يُعرف بـ "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" في الصومال، إضافة إلى الوجود الفرنسي القائم، خلاف الوجود الأميركي، على الربط بين مفاهيم الأمن

7 كان هذا قبل الثورة السودانية التي أسقطت نظام عمر حسن البشير في عام 2019.



والتنمية من خلال المساندة العسكرية بغرض تحقيق الاستقرار في دول أفريقيا بسبب علاقاتها الاقتصادية معها (ص 47-48).

يرى العتيبي أن ثمة ضرورةً لتوظيف النظام الرأسمالي الاقتصادي بالطرائق التي تتوافق مع العمق الاستراتيجي الخليجي في القرن الأفريقي، خاصة أن الدول الغربية الرأسمالية تؤدي دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية التي تشهدها بلدان القرن الأفريقي. وعلى الرغم من التحوّلات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي شهدتها القارة الأفريقية منذ أواخر القرن الماضي، فإن هذه التطوّرات أفضت إلى نمط أفريقي جديد في الحكم، يُسمّيه "الأفروقراطية"، يحافظ هذا النمط على تراث الحكم الفردي الشمولي الذي تحالفت معه الرأسمالية العالمية بغرض تحقيق مصالحها (ص 48).

لعل ما يثيره الباحث بشأن التحديات التي تواجه مشروع العمق الاستراتيجي الخليجي في القرن الأفريقي في حاجة إلى نقاش أوسع؛ إذ لا يمكن لدول الخليج العربي معالجة التحديات الداخلية التي تواجه دول القرن الأفريقي، باليسر الذي نتصوّره، خاصةً أنها تفتقر إلى النموذج السياسي model الذي تستطيع الدول الكبرى تصديره، خاصة الغربية منها (خلاف الصين وروسيا مثلًا) التي تصدّر النموذج الديمقراطي القائم على شكل معيّن من الحكم، والفصل بين السلطات وتعزيز الحريات الفردية وحرية التجارة واقتصاد السوق وغيرها. ولا يتعلق الأمر هنا بمدى نجاح النموذج من فشله في المنطقة، فالعبرة بالقدرة على جذب الدول المستهدفة ببناء علاقات تجارية واقتصادية متبادلة. ولا يكفي دعم المشاريع التنموية لإنهاء حالات الانقسام في المنطقة، خاصة مع الانتشار الواسع للفساد والمحسوبية وغيرها من معوّقات التنمية.

أما في ما يتعلق بالتحديات الخارجية، خاصة أن الولايات المتحدة مؤثرة في "العمق الاستراتيجي الخليجي في القرن الأفريقي"، فإن هذا التحدي يثير سؤالًا بشأن قدرة دول الخليج العربي على الاضطلاع بمسؤولية حماية المضائق والممرات البحرية، وسواحل شرق أفريقيا الطويلة، خاصة أن مهمة حماية مياه الخليج العربي نفسها تضطلع بها القوات الأميركية عبر الأسطول الخامس في البحرين، فدول الخليج العربي لا تملك الإمكانات العسكرية للانتشار في سواحلها، فضلًا عن الانتشار في سواحل بحر آخر.

ينافح العتيبي عن وجود نموذج رأسمالي تبني دول الخليج عليه نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، ويمكن أن يشكل منافسًا للنموذج الغربي. غير أن دول الخليج العربي، بنواتجها الإجمالية المحلية المتدنية، مقارنة بالاقتصاديات الغربية وصادراتها المعتمدة على النفط والغاز بشكل كبير، لا تبدو في المدى المنظور قادرة على منافسة نموذج الرأسمالية الغربية، وهي جزء منه، كما هي الحال مع الصين التي يمكن اعتبارها أهم من دول الخليج في الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من ضخامة اقتصادها، فإنها جزء من المنظومة الرأسمالية العالمية التي تُهيمن على الاقتصاد العالمي.

إن الوجود الاستراتيجي الخليجي في القرن الأفريقي، يمكن أن يكون مكمّلًا للوجود الأميركي - الغربي فيها وبالتنسيق معها؛ إذ يمكن أن تستفيد دول الخليج كراكب مجاني free rider، مستغلة الحماية الأميركية لمياه القرن الأفريقي، لتبني نفوذها هناك بهدوء، من دون أي صدام مع النفوذ الأميركي - الغربي، ومن دون أن تضطر إلى تحمّل أعباء الحماية العسكرية والدعم الاقتصادي لمنطقة تغلي بالأزمات والمجاعات، مع عدم مقدرتها على ذلك. وسبق لدول الخليج أن أدّت أدوارًا في عدد من المناطق المشتعلة في العالم، وبنت نفوذها فيها؛ ولعل أبرز مثال على ذلك دور المملكة العربية السعودية في اتفاق الطائف في عام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان (1975-1990)، وعظّم النفوذ السعودي فيها بإشراف الولايات المتحدة.

ثالثًا: الإرادة السياسية الخليجية تجاه القرن الأفريقي: مفارقة الخطاب والممارسة

في الفصل الثاني من الكتاب، يناقش العتيبي ما يسميه "الإرادة السياسية الخليجية تجاه القرن الأفريقي"؛ إذ يؤكد أن دراسة الإرادة السياسية الخليجية بوصفها عاملًا متحركًا أو متغيرًا في مبدأ "العمق الاستراتيجي" مسألة مهمة، محاولًا الإجابة عن سؤال: "ما مدى فاعلية الإرادة السياسية الخليجية تجاه قضايا الصراع والأمن والتنمية ومناخ الاستثمار في منطقة القرن الأفريقي التي تضم السودان وأثيوبيا والصومال وجيبوتي وإرتيريا ودول الخليج العربية في الفترة بين عامي 2001 و2018؟" (ص 61).

يُحاجّ العتيبي، وهو ينافح عما يُسمّيه "الإرادة السياسية الخليجية"، في أن كثيرين من الخبراء الاستراتيجيين يفسرون عمليات الحراك السياسي والأمني والاقتصادي الخليجي الذي تشهده منطقة القرن الأفريقي في الآونة الأخيرة بعاملين أساسيين: إدراك صانع القرار في دول الخليج العربي أهمية منطقة القرن الأفريقي التي باتت تمثّل عمقًا استراتيجيًا للمنطقة العربية عامة، ودول الخليج العربي خاصة؛ ويقين النخب الخليجية بأن أي وضع قائم في منطقة القرن الأفريقي يمكن أن يؤثر مباشرة في العمق الخليجي على المدى البعيد، وذلك لاعتبارات جغرافية وسياسية واقتصادية بين الطرفين (ص 62).

يدلل العتيبي على هذه الإرادة من خلال جهود دول الخليج العربي في حل الصراعات، مستشهدًا بحالتين مهمتين: السودان والصومال؛ إذ تبرز إرادة قطر من خلال دورها في حل النزاع بين الفرقاء في السودان، من خلال رعاية اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، التي تمخضت عن اتفاق الدوحة في عام 2013؛ كما تبرز إرادة الكويت من خلال دعمها مشروع تنمية شرق السودان وإعماره بمبلغ ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار، حيث وجدت هذه الجهود القطرية - الكويتية دعمًا وترحيبًا وإشادةً من بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ص 64).

كما أولت دول الخليج العربي أهمية بالغة لإنهاء الصراعات والحروب الأهلية المستمرة في الصومال؛ إذ تمكّنت السعودية من جمع الفرقاء الصوماليين في جدة في عام 2007، وإقناعهم بتوقيع اتفاقية سلام. وتضمّنت هذه الاتفاقية نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عُقد في مقديشو، كما دعا مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر من مرة الفرقاء الصوماليين إلى حل خلافاتهم. وتدخّلت دول الخليج لإنهاء النزاعات بين دول القرن الأفريقي، كما حدث مع السعودية التي تدخّلت لإنهاء الخلافات السودانية - التشادية في عام 2007، عبر ما سُمّي اتفاق الجنادرية في الرياض، إضافة إلى حل الخلافات الإثيوبية - الإرتيرية في مؤتمر جدة للسلام في عام 2018 (ص 65-66).

من جهة أخرى، أولت دول الخليج العربي أهمية كبرى للأمن الاجتماعي الذي يعتبره العتيبي الركيزة الثانية في تدليله على وجود إرادة سياسية لدى دول الخليج العربي تجاه القرن الأفريقي، وذلك بعد الركيزة الأولى المتعلقة بتسوية الصراعات والخلافات. ويعتمد العتيبي في هذا المحور على النظرية النفعية التبادلية في مفهوم بناء السلام والأمن الاجتماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول منطقة القرن الأفريقي. والنظرية النفعية التبادلية هي نظرية إصلاحية تعمل على إصلاح النظام القائم من خلال نهجٍ وإجراءاتٍ تطويرية تدريجية؛ إذ يؤسّس إطارها الفكري على تحدي المنظور الواقعي ونقده ومراجعة افتراضاته؛ فالدولة ليست هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، كما تقول النظرية الواقعية، بل ثمة فاعلون آخرون، لهم أهمية مكافئة وأحيانًا أهمية أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة، مثل المؤسسات والجماعات (ص 69).

يقوم مفهوم الأمن الاجتماعي على العمل الإغاثي وتمويل برامج التنمية وإعادة الإعمار وفق ما يسميه العتيبي "الفعل الإرادي الإنساني لدول الخليج العربية تجاه القرن الأفريقي"، إضافة إلى توقيع الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري والاستثمارات مع هذه البلدان (ص 70).

يُقدّم العتيبي أرقام المساعدات التي قدّمتها دول الخليج العربي في المجاعات المتكررة التي أصابت دول القرن الأفريقي، إضافة إلى أرقام مشاريع التنمية والقروض والمنح والهبات المقدمة منها (ص 70-113). كما يقدم إحصاءات التبادل التجاري بين دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي؛ ومن خلال تحليله لها، يخلص إلى نتيجة مفادها أن هناك إرادةً سياسيةً خليجيةً للتفاعل مع قضايا تعزيز السلم والأمن الاجتماعي في بلدان الإقليم. وبفضل هذه الإرادة السياسية، أصبحت دول الخليج العربي من أهم الشركاء الفاعلين في مشاريع التنمية والأمن الاجتماعي (ص 114).

على الرغم من أهمية مفهوم "الإرادة السياسية"، كما يقدمه العتيبي في هذا السياق، فإنه يبقى في حاجة إلى بحث وتطوير أوسع. صحيح أن الباحث يقدم أدلّة على وجود فعل سياسي خليجي تجاه منطقة القرن الأفريقي، إلّا أنه لا يدل على وجود "إرادة سياسية"، كما يُعرّفها في الكتاب، بقوله: إنها "تلك التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة التي تقوم على الفعل الإرادي من خلال روابط الماضي لتحقيق أهداف مشتركة، ويتميّز هذا الفعل الإرادي في أدبيات علم الاجتماع السياسي بأربعة عناصر متتالية، وذات طابع تراكمي، وهي الدافع والتصور، والرغبة والحوار والمبادرة، والاستعداد واتخاذ القرار، والالتزام والتنفيذ" (ص 62).

خلاف هذا التعريف الضابط، لا تخلو سياسة دول الخليج العربي في المنطقة من التنافس، خاصةً بعد الأزمة الخليجية التي بدأت بحصار قطر في منتصف عام 2017؛ إذ ضغطت دول الحصار الرئيسة (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) على دول القرن الأفريقي لقطع علاقاتها مع قطر، وهددت بقطع مساعداتها في حال عدم انخراط تلك الدول في الحصار؛ ولم تستجب سوى دولة واحدة، هي جيبوتي، وكانت استجابتها ضعيفة عبر الاكتفاء بخفض التمثيل الدبلوماسي[8].

فضلًا عن ذلك، يبدو أن تدخّل دول الخليج العربي في صراعات منطقة القرن الأفريقي لحلّها، إضافة إلى العمل الإغاثي والإنساني، ينطلق من مستويين لدى صانع القرار في الخليج العربي: يتمثل **الأول** في كون الخليج العربي جزءًا من المجتمع الدولي الذي يقدم إلى دول عديدة ملفات التسوية في مناطق من العالم، مستغلًا عدم تورّطها في الصراعات القائمة؛ وأما **الثاني**، فيتمثل في أن العمل الخيري ينطلق من مبدأ اجتماعي وديني وإنساني لإغاثة المحتاجين لدى صانع القرار ولدى

8 حول المواقف الأفريقية من الأزمة الخليجية، ينظر: كمال الدين شيخ محمد عرب، "تأثيرات الأزمة الخليجية في أفريقيا: قراءة في مواقف الدول"، **الجزيرة نت**، 2017/6/20، شوهد في 2022/4/25، في: https://bit.ly/3vCe88U



الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء، والدليل على ذلك أن التبرعات الخليجية والجهود الإغاثية تصل إلى وسط أفريقيا وجنوبها، فهل يُعقل أن هذا مقرون بمحاولة فرض دول الخليج العربي قوتها الناعمة على هذه البقعة من العالم التي لا ترتبط بها؟

رابعًا: تصورات النخب في القرن الأفريقي تجاه الفعل الإرادي لدول الخليج العربي

يجيب العتيبي في الفصل الثالث عن سؤال جوهري مفاده: "ما الانطباعات والتصوّرات الذهنية لصنّاع القرار والنخب في بلدان القرن الأفريقي تجاه الفعل الإرادي لدول الخليج؟"، ويقصد هنا بالذهنية الاستراتيجية تلك التي تقوم على دراسة تسلسل الأفعال الداخلية والخارجية لمجموعة الأحكام والتصورات الإيجابية والسلبية التي يتبنّاها صنّاع القرار ونخب القرن الأفريقي، وتتخذ منها منطلقًا وأساسًا لقرارات تجاه الإرادة السياسية التي يرى العتيبي أن دول الخليج العربي قد أظهرتها تجاه القرن الأفريقي. ومن أجل تتبع هذه الذهنية الاستراتيجية لصناع القرار والنخب في بلدان القرن الأفريقي ورصدها، اعتمد العتيبي على أداتي المقابلة والاستبيان الموجّهتين إلى عيّنة من النخب الأكاديمية والسياسية، مكوّنة من 200 خبير (ص 117).

يرى العتيبي أيضًا، من خلال العيّنة البحثية التي عرضها، أن طريقة التفكير في الذهنية الاستراتيجية لدى صانع القرار والنخب في بلدان القرن الأفريقي تجاه الإرادة السياسية لدول الخليج العربي اختلفت في تفاعلها مع قضايا الصراع في المنطقة من دولة إلى أخرى، لكنها اتفقت كلها في ذهنياتها الاستراتيجية الوطنية على قبول الفعل الإرادي لدول الخليج العربي بوصفه وسيطًا للسلام في تفاعله مع الخلافات الداخلية أو النزاعات الخارجية في منطقة القرن الأفريقي (ص 118).

أما بالنسبة إلى الذهنية الاستراتيجية في ما يتعلق بجانب العمل الاستراتيجي والاتفاقيات الاستثمارية الخليجية، فقد خلصت المقابلات إلى أن لدى هذه النخبة إيمانًا بوجود نشاطات خيرية وإنسانية ملموسة، لكنها لا تتناسب مع حجم الدول الخليجية وقوّتها المالية؛ وكذلك من الناحية الاستثمارية، لا يتناسب حجم الصناديق الخليجية مع كمية الاستثمارات التي ضخّتها دول الخليج العربي في المنطقة (ص 127، 187).

ويخلص العتيبي في دراسته، بعد عرضه الحقائق الجيوستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي، والحقائق المتعلقة بالمعطيات الثابتة في العلاقة بين الخليج العربي والقرن الأفريقي (الجغرافيا والتاريخ والحضارة)، والحقائق المتعلقة بالمعطيات المتغيرة، وهي الإرادة السياسية الخليجية والتصوّر الذهني للنخب السياسية، إلى نتيجة مفادها أن منطقة القرن الأفريقي تحظى بمقوّمات العمق الاستراتيجي الخليجي من خلال المعطيات التي ناقشها باستفاضة، كما أن التصورات الذهنية وكمية البيانات المجموعة من النخب السياسية والأكاديمية، يمكن أن يجري البناء عليها لتطوير حوار استراتيجي أكثر كفاءة بين دول الخليج العربي ودول القرن الأفريقي.

خاتمة

يقدّم العتيبي دراسة مهمة تسد فجوة عميقة في حقل العلاقات العربية - الأفريقية الذي اقتصر الاهتمام فيه لسنوات طويلة على منطقتي المغرب العربي وحوض النيل، في حين بقيت منطقة الخليج العربي تقريبًا خارج بؤرة اهتمام هذا الحقل. وتفتح هذه الدراسة آفاقًا واسعة للبحث والتأمل، النظري والاستراتيجي، كما توفر أرضية خصبة يمكن البناء عليها لإنتاج المزيد من الدراسات ذات الصلة بمستقبل انخراط دول الخليج العربي في منطقة القرن الأفريقي بوصفها عمقًا استراتيجيًا لها، ينبغي أن تتعزز الإرادة السياسية لديها من أجل تعظيم مصالحها في هذه المنطقة. ولعل نقطة الانطلاق ينبغي أن تكمن في فحص ما إذا كانت دول الخليج العربي تمثل كتلة واحدة، منسجمة في تصوّراتها وأهدافها بعيدة المدى، أم أن الطابع القُطري يغلب على انخراطها هناك. ومن خلال هذه المراجعة المقتضبة للكتاب، يمكن لفت الانتباه إلى عدد من القضايا والإشكاليات التي يمكن أن تشكل جزءًا من خريطة طريق نحو أبحاث مستقبلية ذات صلة بأطروحات الكتاب ونقاشاته: 1. تاريخ "غرب المحيط الهندي"، خاصة ما يرتبط بالعلاقة القريبة بين دول الخليج العربي وسواحلها، والقرن الأفريقي وسواحله، وكيف ساهمت الحقبة الكولونيالية في تقويضها؛ 2. الصراع المائي بين مصر التي تُعدّ عمقًا استراتيجيًا للخليج العربي، وإثيوبيا؛ وهي قضية شائكة ومعقدة وترتبط على نحو مباشر بمنطقة القرن الأفريقي؛ 3. امتدادات المجموعات المسلحة في اليمن بأنشطة الفاعلين من دون الدولة في منطقة القرن الأفريقي، ودور العامل الخارجي في ذلك، خاصة مع قربها من مضيق باب المندب؛ 4. أثر الأزمة الخليجية في ما يعدّه العتيبي "الإرادة السياسية" المشتركة لدول الخليج العربية تجاه دول القرن الأفريقي؛ 5. موقع دول الخليج العربي من خريطة التنافس الإقليمي والدولي المتزايد في منطقة القرن الأفريقي خلال السنوات الأخيرة (تركيا، وإيران على سبيل المثال)؛ وغيرها من القضايا والإشكاليات.

المراجع

العربية

أوغلو، أحمد داود. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

الببلاوي، حازم. "الدولة الريعية في الوطن العربي". **المستقبل العربي**. السنة 10، العدد 103 (أيلول/ سبتمبر 1987).

فليزر، آلان. **أبناء السندباد**. ترجمة نايف خرما. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1982.

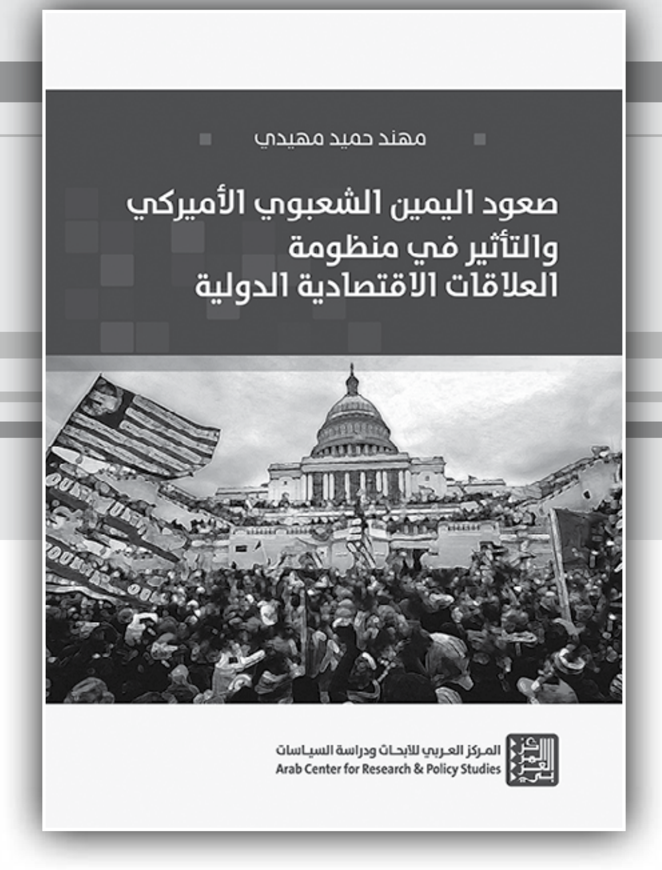
ناي، جوزيف. **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسات الدولية**. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

الأجنبية

Bishara, Fahad A. *A Sea of Debt: Law and Economic Life in the Western Indian Ocean,* 1780-1950. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

Mazrui, Ali. "Afrabia: Africa and the Arabs in the New World Order." *Ufahamu: Journal of the African Activist Association*. vol. 20, no. 3 (1992).



صـدر حديـثًا

تـأليف: مهند حميد مهيدي

صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب مهند حميد مهيدي **صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية**. يقع الكتاب في 304 صفحات، ويشتمل على ببليوغرافية وفهرس عام.



مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة الدراسات السياسية" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100-125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Keywords) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة ببيليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات. يتراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة الببيليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000-8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تبايُن تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: ......http://www.

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.

- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.
13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says, " *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background, " *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service.*
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma*: *A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title, " *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic, " *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic. " *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N. B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says, " *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title, " series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 4,500 and 5,000 words in length.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Book Title*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99 - 100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242 - 55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

   a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

   b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

   c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

   d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

   e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

   f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

   g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

   h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.



Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or



دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسيمة الاشتراك

الاسم ____________________

العنوان البريدي ____________________

البريد الإلكتروني ____________________

عدد النسخ المطلوبة ____________________

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز



Invitation to submit papers



The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.



All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief



الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35 دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.

55 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.

55 دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.

75 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.

95 دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.

120 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.

120 دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.

140 دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون

ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

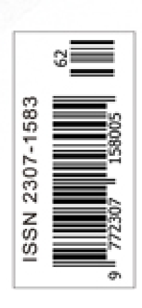
في هذا العدد

ملف: الدبلوماسية المائية والنزاعات المائية العابرة للحدود: مقدمات نظرية وحالات عربية

المحرر الضيف: محمد السعيدي

سعر النسخة

قطر	18 ريالًا	العــــراق	3500 دينار	الجزائر	150 دينارًا
السعودية	18 ريالًا	تونس	3 دنانير	المغرب	18 درهمًا
الإمارات	18 درهمًا	سوريــــا	150 ليرة	موريتانيا	500 أوقية
البحرين	ديناران	لبنان	100000 ليرة	ليبيا	3 دنانير
الكويت	1,5 دينار	الأردن	1,5 دينار	فلسطين	3 دولارات
عُمان	ريالان	اليمن	300 ريال	الصومال	2500 شلن
مصــــر	20 جنيهًا	السودان	10 جنيهات		



ISSN 2307-1583

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

DOHA INSTITUTE FOR GRADUATE STUDIES